الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

قسنطينة

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

قسم: التاريخ

السياسة المالية للدولة الأموية

وأثرها على سقوطها

105-132هـ/723-749م

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير في التاريخ الإسلامي الوسيط

- مشرق إسلامي - تاريخ وحضارة-

من إعداد الطالب:

رحمون عبد القادر

إشـــــــراف:

أ. د. بحاز إبراهيم بكير

أعضاء اللجنة	الاسم و اللقـــب	الرتبـــــة	الجامعة الأصليـــة
الرئيـــــس	بوبة مجاني	أستاذ دكتور	الأمير عبد القادر
المشرف والمقرر	بحاز إبراهيم بكير	أستذ دكتور	جامعة منتوري
العضـــــو	فرقاني محمد	دكتور	الأمير عبد القادر
العضـــــو	علاوة عمارة	أستاذ دكتور	جامعة منتوري

السنة الجامعية: 2010/2009

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

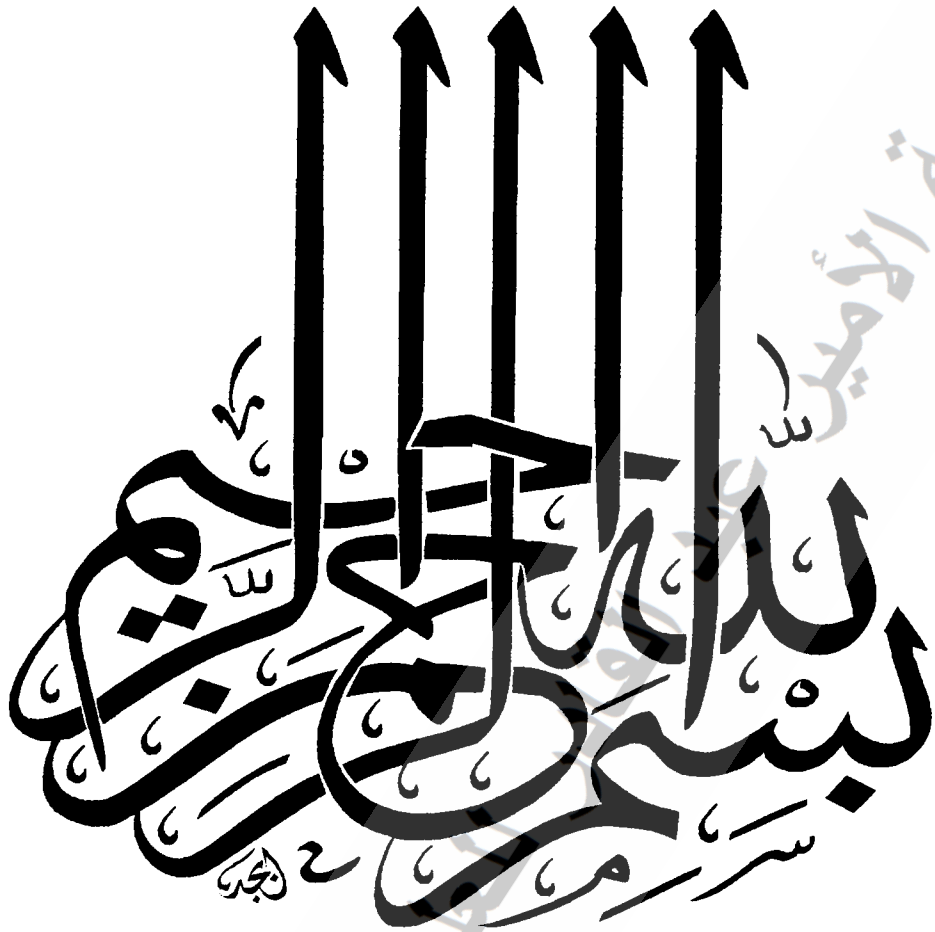

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

شكر وعرفان

الحمد لله الذي يسر لنا وقدرنا، وهدانا ووفقنا لإنجاز هذا العمل، وبعد:

أتوجه بالشكر الجزيل للأستاذ الدكتور إبراهيم بحاز المشرف على هذا العمل الذي جاد علي بالنصائح و التوجيهات و الإرشادات طوال فترة البحث، كما أتقدم بالشكر الجزيل للدكتور محمد فرقاني الذي تولاني بمساعدته وإرشاده وتوجيهه، مما ساعدني كثيرا وأفادني، كما لا ننسى السادة المقيمين على مكتبة الدكتور أحمد عروة بجامعة الأمير عبد القادر.

وأخيرا أدعو الله أن يجزي كل من ساعدني وأمد لي يد العون بأي وجه كان.

ولا حول ولا قوة إلا بالله

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الإهداء

إلى الذين يتخذون أموال الأمة بينهم دولا

يوردونها من حرام، وينفقونها هدرا

فلعل لهم في مآل ملك بني مروان عظة

وفي مصير رجالهم عبرة

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المقدمة

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

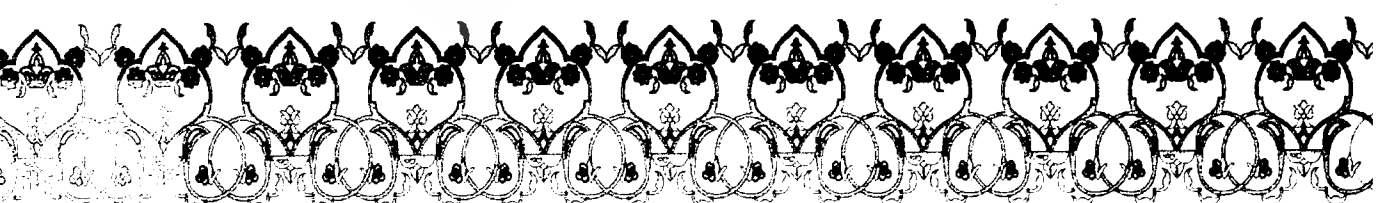

المقدمة

ظلت أمة الإسلام ترزح تحت نير الاستعمار الغربي ردحا من الزمن، يأكل خيراتها ويسترقُّ شعوبها ويعطّل شريعتها، غير أنها انتفضت وضحت تضحيات جسام لطرد الأجنبي وسعت جاهدة لاسترجاع مجدها المفقود، إلا أن النفوذ الغربي الذي بقي فاعلاً في توجيه مسارها الفكري والثقافي والاقتصادي، بما يخدم مصالحه وخلفيته العقدية والفكرية حال دون ذلك فالمسلمون رغم تأميمهم لثرواتهم الطائلة، واسترجاعهم لسيادتهم السياسية لم يستطيعوا استعادة مجدهم، وبناء حضارة إسلامية حديثة تنافس الحضارة الغربية وتقف في وجهها موقف النّد للنّد بل على العكس من ذلك ظل التخلف ضاربا في أطناب المجتمعات الإسلامية، وكان لسوء التسيير المالي دورا جوهريا في ذلك.

وبالسياسة المالية الرديئة التي سار عليها قادتها، لازلنا نسمع بين الفينة والأخرى بالفضائح المالية التي تهز وسائل الإعلام، والثغرات المالية التي تقدر بالملايير، والاختلاسات التي تتعرض لها خزائن الدول من قبل المشرفين عليها والمكلفين بحفظها والتي تتصدر عناوين الصحف كل يوم والمشاريع التافهة التي تنفق فيها أموال الأمة، وضعف الرقابة المالية، وبعثرة الأموال هنا وهناك بما ينفع وما لا ينفع، والمعاملات المالية الربوية التي تُفرض على شعوب الإسلام قسرا، كل هذا وذاك يفسر ما يعيشه العالم الإسلامي من تخلف وفقر وهوان في عالم تسيره النزعة المادية وتطغى عليه.

وكان للأمة الإسلامية في النظام المالي الإسلامي خير بديل، إلا أن أيادي الاستعمار الجديد المسيطرة حالت بينها وبينه، لذا جاء هذا البحث ليوضح الرؤية أمام المكلفين بحفظ أموال الأمة وتسييرها، وينذرهم بمغبة الخطأ في تسييرها إيرادا وإنفاقا وإدارة ومراقبة أو التلاعب بها، والأمة أحوج ما تكون اليوم لدراسة الجوانب المالية، والبحث عن النماذج في تاريخها صالحة كانت لتقتدي بها وتهتدي أو طالحة لتعتبر منها وترتدع، ولأمة الإسلام في تاريخها على مدى أربعة عشر قرنا مئات النماذج، فإن لم ترتدع من ما حل بالدول بسبب الفساد المالي الذي دب فيها فهي على وشك أن تنهار مثلما انهارت الدول قبلها وأولها الدولة الأموية، التي وقع اختيارنا عليها لدراسة السياسة المالية لخلفائها الأواخر وأثرها على انهيارها لما لذلك من أهمية.

فالتاريخ لا يعيد نفسه إلا أن نفس المقدمات تؤدي إلى نفس النتائج، فلعل قادة هذه الأمة يعتبرون ويعيدوا النظر في سياسة أموال المسلمين ويلتفتوا إلى النظام المالي الإسلامي المنبثق من

كتاب الله ﷻ وسنة بنيه ﷺ ﴿مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [1] ليؤكدوا هويتهم وينطلقوا من جديد من قاعدة متينة ومكينة.

لكل هذا وذاك جاءت هذه الدراسة الموسومة بالعنوان التالي:

السياسة المالية للدولة الأموية وأثرها على سقوطها

105-132هـ/ 723-749م

والسياسة المالية هنا نعني بها طرق إيراد الأموال، وسبل إنفاقها، وأجهزة إدارتها في الظروف العادية بعامة، وفي الأزمات والثورات وبرامجها، وفي الفتن وتداعياتها السياسية بشكل خاص، أما الدولة محل الدراسة فهي الدولة الأموية كونها أول تجربة سياسية بعد الخلافة الراشدة ودولة الرسول ﷺ، مما جعل مهمتها أكثر من صعبة، جعل منها كذلك عرضة للكثير من الانتقادات المبالغ فيها في الكثير من الأحيان والصادرة عن الأعداء والناقمين، فالتاريخ الأموي دُوِّن إبّان العصر العباسي، لذا سنحاول أن نأخذ كل هذا بعين الاعتبار، حتى تكون الدراسة موضوعية بعيدة عن الصورة التي حاول أعداء الأمويين رسمها في أذهاننا من خلال كتاباتهم.

أما الفترة التي تشملها هذه الدراسة فتمتد من بداية خلافة هشام بن عبد الملك سنة 105هـ/732م إلى سقوط الدولة الأموية سنة 132هـ/750م، وهي في أعمار الدول قصيرة جدا خاصة وأن بداية الانهيار كانت فجأة بعد وفاة هشام بن عبد الملك مباشرة سنة 125هـ/745م، ومدة سبعة وعشرون سنة مدة كافية لتتبع السياسة المالية للدولة وإبراز معالمها ووجهتها بشكل واضح، وتتبع مساراتها من خلال أربع رؤى مختلفة لأربع خلفاء، وارتجال العديد من الولاة، ومن ثم الحكم لها أو عليها وإبراز أثرها في الانهيار بشكل دقيق.

ومن أهداف ودوافع اختيار هذا الموضوع، إضافة إلى ما ذكرته – من سوء حال الأمة وضرورة احتياجها لأمثلة من تاريخها تعتبر بها وتمتثل لشرع ربها الذي سيرشد دون شك سياستها المالية كما فعل في دولة الرسول ﷺ، ودولة خلفائه الراشدين رضوان الله عليهم، وكما أرشد خلافة عمر بن عبد العزيز حتى أصبح الرجل يأتي بالزكاة فلا يجد من يأخذها– معرفة مدى مساهمة السياسة المالية للخلفاء والولاة الأمويين في تسريع سقوط دولتهم، ومدى تأثيرها على الأوضاع السياسية والاقتصادية والفكرية والعسكرية ؛ وقد جاء اختياري لهذا الموضوع باقتراح من الدكتور محمد فرقاني وموافقة وتحفيز الأستاذ الدكتور إبراهيم بحاز بكير جزاهما الله عني كل

[1] سورة الأنعام: الآية 38.

خير، ثم شغفي وميلي لدراسة الجوانب الاقتصادية والمالية للدول والوقوف على سر وأسباب سقوطها.

وتكمن أهمية الموضوع في كون الجانب المالي للدول عامة ما زال يكتنفه الكثير من الغموض والدولة الأموية لا تستثنى من ذلك، فالمصادر التاريخية لا تعنى بهذا الجانب، خاصة فيما يتعلق بإجراءات الخلفاء الأمويين المتأخرين، فالخليفة عمر بن عبد العزيز حفظت كتب التاريخ كل إجراءاته المالية تقريبا لكونه خليفة راشدا وإجراءاته الإصلاحية في الجانب المالي كانت بمثابة التشريع، فاهتمت بها أيضا كتب التنظير المالي وتتبعتها بشكل بالغ الدقة دراية ورواية، وأهملت إجراءات غيره من الخلفاء، فذكرتها عرضا كتب التاريخ وغيرها متفرقة مشتتة، لذا كان من الأهمية بمكان أن تأتي دراسة كهذه نحاول فيها إبراز هذا الجانب المالي في الدولة الأموية خلال هذه الفترة الحرجة من تاريخها بما له وما عليه ونبين دوره وآثاره وأبعاده في مختلف النواحي.

ولم أقف فيما اطلعت عليه من مراكز للبحث وغيرها على دراسة أكاديمية أو غيرها عالجت هذا الموضوع بشكل دقيق ومباشر، سوى الكتابات التي مست جوانب منه عرضا، والتي تعوزها الدقة، حيث جاءت جلها دراسات عامة شملت فترات زمنية واسعة لا تمكّن من الوقوف على تفاصيل الموضوع وتتبع مساراته، مما يبرز معالم السياسة المالية لدولة بني أمية في هذه الفترة ويبين أثرها على سقوطها.

وتفرعت عن إشكالية العنوان مجموعة تساؤلات غطّت كل جوانب هذا الموضوع والتي تتمثل فيما يلي:

- ما هي مميزات النظام المالي الذي ورثه هشام بن عبد الملك عن الخلفاء الأمويين قبله؟
- ما هي إجراءات هشام المالية على مستوى الإيرادات العامة والنفقات العامة والإدارة المالية العامة؟
- كيف كانت السياسة المالية لأهم ولاة هشام؟ وفيم تمثلت محاولاتهم الإصلاحية وما نتائجها؟
- كيف تصرف الوليد بن يزيد مع الوضع المالي الذي تركه له هشام؟
- ما هي السياسة المالية التي جاء بها يزيد بن الوليد؟ وهل استطاع تنفيذ كل ما وعد به؟
- كيف تعامل مروان بن محمد مع المال في ظل الفتنة الثالثة؟
- ما آثار السياسة المالية في هذه الفترة على الأوضاع السياسية وما دورها في سقوط الدولة الأموية؟

- ما دورها في الهزيمة العسكرية التي مني بها الأمويون أمام العباسيين؟
- ما آثار السياسة المالية في هذه الفترة على ظهور التيارات الفكرية؟وما أثرها على الحياة الاقتصادية والجوانب الحضارية المعمارية؟

وقد اعتمدت في إنجاز هذا البحث والإجابة على هذه الإشكاليات على العديد من مناهج البحث التاريخي، كان أولها المنهج المسحي وذلك لجمع المادة الخبرية المتفرقة بين أنواع المصادر وتصنيفها وتمحيصها، ثم المنهج التحليلي والاستنتاجي، للوقوف على المعاني الحقيقية للنصوص وتحليل معطياتها ثم الوصول إلى نتائج منطقية تتوافق مع المعطيات التاريخية ويقبلها العقل، وأخيرا استنتاج بعض الأسباب والأحكام المتعلقة بمآل الدولة الأموية ومسيرة خلفائها وولاتها المالية.وقليلا ما ألجأ إلى المنهج المقارن في المقارنة بين الروايات التاريخية لترجيح أنسبها وأصحها إن تيسر ذلك، أما المنهج الوصفي فكذلك لم أعتمد عليه إلا لماما لوصف شخص أو سياسة أو منشأة.

وأريد أن أشير إلى أن محاولتي في إبراز أثر السياسة المالية في مختلف المجالات ودوره في سقوط الدولة لا تعني أني أفسر الأحداث التاريخية تفسيرا ماديا، بل على العكس فعلى طول هذا البحث لم نحصر الأسباب في السياسة المالية فقط، بل أخذت بعين الاعتبار كل الأسباب وتعرضت بالنقد للتفسيرات القومية للأحداث التاريخية التي طغت على دراسات الكثير من الباحثين المحدثين.

وتبنيت في انجاز هذه الرسالة خطة مناسبة، قسمتها إلى مقدمة وفصل تمهيدي وثلاثة فصول أساسية وخاتمة، فتناولت في **المقدمة**، دوافع اختيار هذا الموضوع وأهميته، وأهدافه وغيرها، أما **الفصل التمهيدي** فخصصته للتعرف على ثلاث نقاط مهمة قبل الدخول في صلب الموضوع، وهي المساوئ المالية التي أحدثها أوائل الأمويين، ثم إصلاحات عمر بن عبد العزيز، ثم ما فعله يزيد بن عبد الملك بعده في سياسة المال.

وفي **الفصل الأول** من هذه الرسالة، تعرضت لسياسة هشام بن عبد الملك المالية والتي مزجت بين ما ورثه من نظام مالي وسياسة مالية من أسلافه، وبين رؤيته الجديدة ومنهجه القويم في سياسة مالية الدولة، وقد قسمته إلى قسمين: فتعرضت في القسم الأول منهما إلى السياسة المالية للخليفة هشام وما تفرع عنها من إدارة وإيراد وإنفاق، أما القسم الثاني فخصصته للسياسة المالية لأهم ولاة هشام، كولاة العراق لطول مدة ولايتهم وأهمية العراق المالية كمورد هام لبيت مال الدولة

وكذلك ولاة خراسان لما قاموا به من إصلاحات مالية ولكون هذا الإقليم مهد الثورة العباسية التي قضت على الدولة الأموية.

أما **الفصل الثاني** فقد تناولت فيه سياسة المال أثناء الفتنة الثالثة التي عصفت بالأمة الإسلامية بعد مقتل الوليد بن عبد الملك، وقسمت هذا الفصل إلى ثلاثة أقسام: تعلق الأول منها بما فعله الوليد بن عبد الملك بأموال المسلمين بعد هشام، والقسم الثاني بسياسة يزيد بن الوليد في إدارة المالية العامة بعد الانقلاب الذي قاده ضد ابن عمه الوليد، والقسم الأخير خصصته للخليفة مروان بن محمد آخر الخلفاء الأمويين وسياسته المالية بعد أن اضطرب حبل الدولة وكثر الإنفاق وقل الإيراد وحان الزوال.

وفي **الفصل الثالث** حاولت أن أبرز آثار السياسة المالية للدولة الأموية في مختلف المجالات فقسمته بدوره إلى ثلاثة أقسام، جاء في القسم الأول منها : الآثار السياسية لسياسة المال وتكلمت فيه عن الثورات والانتفاضات التي هزت الدولة الأموية نقمة على السياسة المالية للولاة والخلفاء الأمويين في فترة الدراسة، والتي كان أعنفها وأخطرها الثورة العباسية التي قضت على الدولة الأموية، وحاولتُ من خلال كل هذا إبراز دور السياسة المالية في هذا السقوط المفاجئ أما القسم الثاني فخصصته لأثر السياسة المالية في المجال العسكري للدولة، وقضية الولاء للدولة ومحاولة تبرير الهزيمة العسكرية التي مني بها الأمويون، أما القسم الثالث: فخصصته للناحية الاقتصادية، حيث أبرزت الأثر العميق للسياسة المالية في الحياة الاقتصادية خاصة منها الزراعة كونها النشاط الاقتصادي الأبرز في تلك الفترة، ومزاحمة الخلفاء والولاة للعامة في هذا المجال ونتائجه، أما القسم الرابع فقد تناولت فيه أثر السياسة المالية على بروز العديد من التيارات الفكرية سواء منها تلك التي تبناها البيت الأموي كالجبرية أو تلك التي جاءت مناقضة لها كالقدرية، أو التي نزعت إليها الرعية كالشعوبية وغيرها.

أما الخاتمة فلخصت فيها النتائج التي توصلت إليها في دراستي للسياسة المالية للدولة الأموية في هذه الفترة، وبعد الخاتمة ألحقت البحث بملاحق هي عبارة عن نصوص مهمة توضح السياسة المالية للأمويين في الفترة قيد الدراسة، وكذلك جدول أنشأته إنشاء يوضح جوانب مهمة من تركات الخلفاء وبعض الولاة منذ العهد الراشدي حتى العهد العباسي الأول، وذلك قصد المقارنة.

و اعتمدت في انجاز هذا البحث على العديد من المصادر المتنوعة الأغراض والمضامين، بالإضافة إلى الأبحاث الحديثة، وتنقسم حسب تخصصاتها إلى ما يلي:

أ- **المصادر التاريخية:** وهي كثيرة ومتنوعة ويأتي في مقدمتها:

- تاريخ الطبري، أو تاريخ الرسل والملوك لمحمد بن جرير الطبري المتوفى سنة310هـ/922م اعتمدت على طبعة دار المعارف التي حققها محمد أبو الفضل لأنها الأفضل والأكمل وأغلب الباحثين يعتمدونها مما سهل علي مهمة الرجوع إلى إحالاتهم، ويعد تاريخ الطبري أوفى عمل تاريخي بين مصنفات العرب، أقامه على منهج مرسوم وساقه في طريق استقرائي شامل بلغت فيه الرواية مبلغها من الثقة والأمانة والإتقان، وأكمل ما قام به المؤرخون قبله كاليعقوبي والبلاذري والواقدي وابن سعد، ومهد السبيل لمن جاء بعده كالمسعودي وابن مسكويه وابن الأثير وابن خلدون وغيرهم، فكانوا كلهم عالة عليه، واعتمد الطبري على عوانة بن الحكم كمصدر للتاريخ الأموي، كما سار فيه على منهج المحدّثين دون أن يبدي رأيا في معظم الأحيان[1]، لذا كان أغلب اعتمادي في الروايات والأخبار على هذا الكتاب.
- تاريخ خليفة بن خياط العصفري المتوفى سنة 240هـ/854م، وهذا الكتاب أقدم ما انتهى إلينا حتى اليوم من كتب التاريخ التي تنهج منهج الحوليات، وقد روى أخباره عن أوثق الأئمة في الحديث والآثار وأحسنهم سمعة، وقد أولى خليفة أخبار الدولة الأموية عناية خاصة،كما أنه اهتم بالأحداث الداخلية التي تترتب عليها أمور تتعلق بالعقيدة عناية فائقة، لذا قد أفدنا منه في حركات الخوارج زمن مروان بن محمد، وزيادة على ذلك فهو يذكر في نهاية أخبار كل سنة كل رجال الإدارة والحكم في أغلب الأقاليم مما أفادني في التعرف على رجال الإدارة المالية لكل خليفة في كل الأقاليم بيسر، وساعدني في الحسم على كثير من الأحداث، وأول من حقق هذا الكتاب الدكتور سهيل زكار وقد اعتمدت طبعته المحققة.
- ثم كتاب فتوح البلدان للبلاذري المتوفى سنة 279هـ/892م، والذي له قيمة كبرى في الجانب المالي، لما احتوى عليه من معلومات تتعلق بأمور الفتح والإدارة، وشروط الصلح والنظام المالي الذي أقره الخلفاء الراشدون زمن الفتح، وما يجب على كل أرض ولإقليم من الوظائف المالية المتعلقة بحقوق بيت المال، كما تطرق فيه إلى المنجزات الحضارية، خاصة فيما تعلق منها بالعمران واستصلاح الأراضي، وشق الأنهار.

---

[1] انظر: مقدمة التحقيق، 1/22-25.

- تاريخ اليعقوبي المتوفى سنة 282هـ/895م، تعاملت مع أخباره بتحفظ لأنه شيعي الهوى، إلا أن فيه معلومات لم يوردها غيره بالإضافة إلى قرب عهده بالأمويين بالنسبة لره من المؤرخين المتأخرين.
- كتاب البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب لابن عذاري المراكشي (الذي كان حيا سنة 712هـ)، أفادني في أخبار الثورات التي قام بها البربر كرد فعل على السياسة المالية لولاة الأمويين في المغرب، اهتماما مني بتاريخ المغرب الذي كثيرا ما أهمل في دراسات تاريخ المشرق.
- فتوح مصر لابن عبد الحكم عبد الرحمن بن عبد الله المتوفى سنة 257هـ/871م، من أهم مصادر تاريخ مصر والمغرب والأندلس خلال العهدين الراشدي والأموي تكلم عن كيفية إدارة إقليم مصر، وقد اعتمد عليه البلاذري في فتوح البلدان، والكندي في كتابه الولاة والقضاة، والمقريزي في خططه وغيرهم.
- الكامل في التاريخ لابن الأثير المتوفى سنة 630هـ/1233م، ورغم أهميته إلا أن المعلومات التي أوردا عن العصر الأموي مطابقة لما أورده الطبري بل أكثر اختصارا.
- أما مروج الذهب للمسعودي المتوفى سنة346هـ/957م فكان اعتمادي عليه قليلا لأنه متحامل على الأمويين وميوله العلوية حالت دون ذكر منقبة لهؤلاء الخلفاء، وإنما تتبع سقطاتهم ومثالبهم، و من هنا جاءت إفادتنا منه.
- إضافة إلى ما سبق فهناك مصادر أخرى كانت استفادتي منها معتبرة هي الأخرى أذكر منها:
- كتاب المنتظم لابن الجوزي، والبداية والنهاية لابن كثير، وتاريخ الإسلام للذهبي، وتاريخ ابن خلدون، وتاريخ الخلفاء للسيوطي، وكل هذه الكتب لم تذكر شيئا جديدا عما أورد الطبري والبلاذري وابن خياط وابن عساكر وغيرهم من المتقدمين.

ب- كتب التراجم والطبقات: وهي كثيرة لكن أهمها:

- كتاب أنساب الأشراف للبلاذري، وقد اعتمدت عليه كثيرا، فالبلاذري على غرار كتب التراجم يذكر الأسانيد ويذكر الخبر بروايات مختلفة، ويعقد تراجم مطولة لبعض الأعلام الذين اشتهروا من حكام وعلماء وأدباء، وقد عني البلاذري بذكر الخوارج عناية خاصة فلم يترك خليفة أمويا يترجم له إلا بعد أن يعنون بما يأتي: "الخوارج في عهده"، والكتاب يختلف عن كتب التاريخ فهو لا يسوق الحوادث على تسلسل السنوات، ولا بتتبع الحكام، ويختلف

عن كتب الأنساب فلا يسرد النبأ موجزا، لذا كان التعامل معه صعبا إلا أنه مصدر هام في الكثير من الأخبار التي تفرد بذكرها، وقد أخذ عنه الطبري الكثير وكل من جاء بعده.

- تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر، أبي القاسم علي بن الحسن المتوفى سنة 571هـ/1176 ومن الطبيعي أن يكون هذا الكتاب أغنى المصادر عن تاريخ الأمويين لأن دمشق حاضرتهم ودار ملكهم، إلا انه لم يؤرخ لمدينة دمشق لوحدها بل أرخ لجميع بلاد الشام وتعداها إلى غيرها، وابن عساكر يمتاز بالتحري والبسط والاستقصاء وتتبع النوادر في سير المترجم لهم وأخبارهم، لذا تفرد بأخبار عن الدولة الأموية وخلفائها وعمالها لم يأت على ذكرها أحد غيره، وقد سلك في تاريخه نهج المحدثين فجاءت أخباره مثقلة بالأسانيد، وقد حقق هذا السفر العظيم في ثمانين جزءا محب الدين أبو سعيد عمر بن غرامة العمروي جزاه الله عن المسلمين كل خير.

- وهناك مصادر غيرها اعتمدت عليها في الترجمة للأعلام أذكر منها: المعارف لابن قتيبة، وسير أعلام النبلاء للذهبي، وشذرات الذهب لابن العماد، ووفيات الأعيان لابن خلكان وغيرها.

جـ- مصادر النظم الإدارية وكتب التنظير: لم أعتمد عليها بشكل أساسي لأنها جاءت متأخرة عن فترة الدراسة، ولم تعن بأخبار الأمويين إلا عرضا باستثناء فترة حكم عمر بن عبد العزيز باعتبار اجراءاته المالية تشريعا منها:

- كتاب الخراج لأبي يوسف وكتاب الأموال لأبي عبيد القاسم، وكتاب الخراج ليحيى بن آدم والخراج لقدامة بن جعفر، وكتاب الاحكام السلطانية للماوردي، والوزراء ولكتاب للجهشياري...إلخ.

د- المصادر الأدبية: وهي متنوعة وكانت استفادتي منها قليلة لابتعاد أخبارها عن منهج المؤرخين وما يعتري رواياتها من مبالغة وخلفيات مذهبية وعقدية منها:

- كتاب عيون الأخبار لابن قتيبة وتمتاز نصوصه بالدقة والوضوح، والأغاني للأصفهاني، وهو كثير التحامل على الأمويين والتشنيع بهم لميوله الشيعية، والعقد الفريد لابن عبد ربه، الذي يتحرى الدقة والإسناد، والبيان والتبيين للجاحظ الذي أورد بعض الخطب والرسائل، وغيرها من كتب الأدب مما سيأتي ذكره في قائمة المصادر.

هـ- كتب البلدان: ومن أهمها:

- معجم البلدان لياقوت الحموي المتوفى سنة 626هـ/1229م، وقد مزج فيه مؤلفه بين التعريف بالمصر والمكان وبين الأحداث التاريخية السياسية والحضارية لا سيما منها المعمارية وقد أفدت منه كثيرا في الآثار المعمارية التي خلفها الأمويون، وجل تراجم المواقع والبلدان أخذتها عنه.
- وغيره من كتب البلدان كتاب المسالك والممالك لابن خرداذبة، وكذا كتاب البلدان لليعقوبي مما أثرى مادة هذا البحث .

و- مصادر أخرى: نذكر منها:

- لسان العرب لابن منظور المتوفى سنة 774هـ الذي اعتمدت عليه في شرح الكلمات الصعبة الواردة في النصوص التاريخية.
- كتب الفرق، ككتاب الفرق بين الفرق للبغدادي وكتاب الملل والنحل للشهرستاني والفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم ، اعتمدت عليها في التعريف بالفرق والوقوف على بعض معتقداتها بما يفسر الكثير من الأحداث التاريخية.
- كتاب الذخائر والتحف للرشيد بن الزبير المتوفى في القرن الخامس الهجري، وهو مصدر مليء بالإحصائيات المالية والمبالغ التي وردت في الهدايا وفي بيوت الأموال وفي التركات والممتلكات وغيرها، وقد أفادني كثيرا في تدعيم هذه الرسالة بهذه الإحصائيات.

ز- المراجع الحديثة: وهي كثيرة ومتنوعة إلا أن أهميتها في هذه الرسالة تختلف حسب مواضيعها:

- عصر هشام بن عبد الملك للدكتور صالح الكبيسي، وهو عبارة عن دراسة أكاديمية نوقشت كأطروحة دكتوراه، تكمن أهميتها في دقتها وتخصصها، إلا أنها لم تعالج السياسة المالية بشكل دقيق، كونها دراسة لعصر هشام من جميع النواحي، إلا أن الكبيسي خصص فيها بابا كاملا للجانب المالي للدولة في هذا العصر.
- كتب المستشرقين، مثل كتاب تاريخ الدولة العربية لفلهاوزن وكتاب الجزية والإسلام لدانييل دينيت، وكتاب السيطرة العربية لفان فلوتن، وهي دراسات دقيقة ومتعمقة، إلا أنها لا تخلو من التحامل على الإسلام والمسلمين حتى وإن كان هناك تضارب فيما بينها في تفسير بعض الأحداث خاصة تلك التي تتعلق بإصلاحات السياسة المالية التي قام بها بعض الولاة.
- أوراق في التاريخ والحضارة لعبد العزيز الدوري، وهي عبارة عن مجموعة من الأبحاث التي نشرها في المجلات والدوريات، جمعت في هذا الكتاب، ومن بينها مقالات تتعلق بالضرائب في

خراسان، وفي السواد في صدر الإسلام، وفيها معلومات دقيقة وتحليل عميق أفدت منها كثيرا.

- كتابا الخراج والنظم المالية في الدولة الإسلامية لمحمد ضياء الدين الريس، والخراج منذ الفتح الإسلامي حتى أواسط القرن الثالث الهجري، الممارسات والنظرية لغيداء خزنة كاتبي، والتي هي عبارة عن دراسة أكاديمية نوقشت كأطروحة دكتوراه، وقد اهتم الكتابان بالنواحي الاقتصادية والمالية للدولة الإسلامية، استفدت منهما كثيرا سواء في طريقة عرض المادة أو في تحليلها وتقويم منجزات خلفاء بني أمية.
- الإدارة في العصر الأموي، لنجدة خماش، اهتم بالجانب الإداري الذي يمس موضوعنا بشكل مباشر في جانب الإدارة المالية التي هي جزء من السياسة المالية.

بالإضافة إلى مراجع أخرى ستأتي الإشارة إليها في الإحالات في متن الرسالة وقائمة المراجع.

أما الصعوبات التي اعترضت سبيلي في انجاز هذا البحث، فأغلبها يتعلق بالمادة الخبرية، حيث أن المصادر التاريخية لم تهتم بالجانب المالي والاقتصادي بل كان كل تركيزها على الجانب السياسي خاصة في الفترة التي ظهرت فيها الفتنة الثالثة، وألقت بظلالها على كل مصادر التاريخ، فلا تشير إلى الجانب المالي إلا لماما، لذا جاءت كل المادة مشتتة ومتناثرة بين أنواع المصادر، أما فيما يتعلق بالجوانب المالية في المغرب والأندلس فتكاد تكون غير موجودة تماما في المصادر التي بين أيدينا مما جعل الاهتمام بهذه المنطقة قليلا في هذا البحث، وهناك صعوبة أخرى تتمثل في المصطلحات التي ترد في النصوص في هذه الفترة، لم تكن مضبوطة ولا دقيقة خاصة مصطلحي "الجزية" و"الخراج" فهناك خلط كبير بينهما وتداخل مما صعّب المهمة.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفصل التمهيدي

السياسة المالية قبل هشام

- مساوئ السياسة المالية للأمويين الأوائل
- إصلاحات عمر بن عبد العزيز المالية
- يزيد بن عبد الملك والأموال

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

أولا: مساوئ السياسة المالية للأمويين الأوائل (41-99هـ/661-718م)

أ- سياسة الإيراد

قامت الدولة الأموية بوصول معاوية بن أبي سفيان ﵁ (41- 60هـ/661-680م) إلى سُدة الخلافة، وكان ذلك بقوة السيف، ولم تكن الشورى سبيله للوصول إلى هذا المنصب، مما أضفى على خلافته طابع الملك، وعلى الخلفاء من بعده باستثناء عمر بن عبد العزيز ﵁ (99-101هـ/718-720م) .

وورِث الأمويون دولة الخلافة الراشدة بأملاكها العريضة التي زادوا فيها الشيء العظيم عن طريق الفتوحات شرقاً وغرباً، وساروا فيها بسياسة مالية خالفت نهج الرسول ﷺ، وخلفائه الراشدين في كثير من الأمور، فقد قال معاوية ﵁ في خطبته بالمدينة: «**لقد رُمْتُ نفسي على عملِ ابن أبي قحافة، فلم أجدها تقوم بذلك وأردتُها على عمل عمر، فكانت عنه أشدُّ نفورا، وحاولتها على مثل سُنيّات عثمان فأبَت عليّ، وأينَ مثل هؤلاء؟ هيهات أن يُدرك فضلهم أحدٌ من بعدهم غير أنِي سلكتُ بها طريقاً لي فيه منفعة ولكم فيه مثل ذلك**»[1]. فكانت سياستهم في المال سببا من أهم الأسباب في خروج الثائرين عليهم، وانتقاض الأقاليم عنهم.

وقد سار الخلفاء الأمويون الأوائل على الخطوط العريضة للنظام المالي الذي تقرر بالكتاب والسنة كالزكاة وخمس الغنائم والجزية والفيء وغيرها، أو ذلك النظام المالي الذي وضعه عمر بن الخطاب ﵁ اجتهاداً كالعُشور وخراج الأرض[2]، كما راعوا شروط الصلح التي تمت بين النبي ﷺ وبين سكان بعض المناطق في شمال شبه الجزيرة العربية مثل:

---

[1] الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان (ت748هـ): **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**، تح: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط2، 1990، 312/4. وانظر: ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله (ت571هـ): **تاريخ مدينة دمشق، وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل أو اجتاز بنواحيها من وارديها وأهلها**، تح: محب الدين أبو سعيد عمر بن غرامة العمروي، دار الفكر، بيروت، 1995، 154/59، ابن كثير، عماد الدين أبوالفدا اسماعيل بن عمر (ت774هـ): **البداية والنهاية**، تح: عبد الله بن عبد المحسن التركي، هجر للطباعة والنشر، مصر، ط1، 1997، 432/11.

وقد قال أيضا في هذا المعنى: «**أيها الناس والله لنقل الجبال الراسيات أيسر من إتباع أبي بكر وعمر في سيرهما، ولكنّي سالك بكم طريقاً تقصر عمن تقدمني ولا يدركني فيها من بعدي**». انظر: البلاذري، أحمد بن يحيى بن جابر (ت279هـ): **جمل من أنساب الأشراف**، تح: سهيل زكار ورياض زركلي، دار الفكر، بيروت، ط1، 1996، 141/5.

[2] قدامة بن جعفر(تـ): **الخراج وصناعة الكتابة**، تح: محمد حسين الزبيدي، دم، دت، ص204-205.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

صلحه مع أهل مَقْنا[1] وجَرْبا[2] وأدرُح[3] وأَيْلَّة[4]، ودومة الجندل[5]، أو تلك التي تمت بين الفاتحين وبين أهالي كثير من المناطق، في كل من العراق وفارس وأرمينية والجزيرة والشام ومصر وغيرها.[6]

ولكن الأمويين كانوا بحاجة إلى الأموال الكثيرة لرسم معالم سياسة انفاقية تدعم أركان دولتهم الفتية، وتتقوى بها في وجه الاضطرابات التي كادت أن تعصف بها في كثير من الأحيان. ومن جهة أخرى فإن نظام الضرائب الذي ورثه الأمويون والذي عماده الجزية والخراج والعشور تأثر كثيرا وأثر بدوره على وارد بيت المال، خاصة وأن الجزية عُرضةً للتقلص بانتشار الإسلام، كما أن أرض الخراج تتأثر نتيجة اقتناء العرب للأرض الخَراجية بالشراء أو غير ذلك، وأرض الصوافي[7] تتقلص بدورها بالإقطاع، ثم الاستعانة بالموظفين المحليين والدهاقين[8] ساعد على العودة إلى العُرف المحلي الذي كان سائِداً قبل الإسلام وإلى ظهور رسوم ومساوئ قديمة[9]، فبالإضافة إلى

---

[1] **مقنا**: قرب أَيلَةَ صالحهم النبي ﷺ على ربع عروكهم والعروك حيث يصطاد عليه، وعلى أن يعجل منهم ربع كراعهم وخلقهم، وقال الواقدي صالحهم على عروكهم وربع ثمارهم وكانوا يهودا. انظر: الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله(ت626هـ): **معجم البلدان**، دار صادر، بيروت، 1977، 178/5.

[2] **جربا**: أو جربى، من بلاد الشام كان أهلها يهوداً كتب لهم رسول الله ﷺ، لما قدم عليه يُحنه بن رؤبة صاحب إيلة بقوم منهم من أهل اذرُح يطلبون الأمان كتاباً على أن يؤدوا الجزية. الحموي: **معجم البلدان**، 118/2-119.

[3] **أدرُح**: الصحيح أذرح، اسم بلد في أطراف الشام من أعمال السُراة ثم من نواحي البلْقاء وعمّان، مجاورة لأرض الحجاز، وفتحت أذرُحُ في حياة رسول الله ﷺ سنة تسع، صولح أهلها على مائة دينار جزية. الحموي: **معجم البلدان**، 129/1-130.

[4] **أيلَة**: بالفتح. مدينة على ساحل بحر القُلزُم (الميت حاليا) مما يلي الشام. بها في يد اليهود عهد لرسول الله ﷺ، وقدم يوحَنه بن رُؤبَةَ على النبي ﷺ من أيلة وهو من تبوك فصالحه على الجزية وقرر على كل حالم بأرضه في السنة ديناراً فبلغ ذلك ثلاثمائة دينار واشترط عليهم قرَى من مر بهم من المسلمين وكتب لهم كتاباً أن يُحفَظوا ويُمنعوا فكان عمر بن عبد العزيز لا يزداد على أهل أيلة عن الثلاثمائة دينار شيئاً. الحموي: **معجم البلدان**، 291/1.

[5] **دومة الجندل**: حصن وقرىً بين الشام والمدينة قرب جبلَي طيء كانت به بنو كنانة من كلب، وكان النبي ﷺ وجه إليها خالد بن الوليد من تبوك فافتتحها عنوةً وذلك في سنة 9هـ، ثم إن النبي ﷺ صالح أكيدر على دومة وآمنه وقرَر عليه وعلى أهله الجزية وكان نصرانياً، وأصحاب كتب الفتوح مجمعون على أن خالد بن الوليد ﷺ غزا دومة أيام أبي بكر ﷺ كونه بالعراق في سنة 12هـ. الحموي: **معجم البلدان**، 487/2.

[6] محمد فرقاني: **السياسة المالية للخليفة عمر بن عبد العزيز على ضوء رسائله**، مكتبة إقرأ ودار بهاء، قسنطينة، 2008، 61.

[7] **الصوافي**: الأراضي التي كانت لكسرى وآله وخاصته من أراضي السواد واستصفاها عمر بن الخطاب ﷺ. قدامة بن جعفر: **الخراج**، 204.

[8] **الدهاقين**: الأمراء المحلين.

[9] عبد العزيز الدوري: **أوراق في التاريخ والحضارة**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 2007، 192/2.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الموارد الشرعية التي ترسمت في دولة الرسول ﷺ، ودولة الخلفاء الراشدين من بعده، لجأ معاوية ﷺ ومن جاء بعده من الخلفاء الأمويين إلى زيادة الموارد المالية[1] بطرق غير شرعية مثل :

1- **زيادة كمية الجزية والخراج**

فقد كتب معاوية ﷺ إلى وردان مولى عمرو بن العاص ﷺ: «**أن زِدْ على كل امرئٍ من القبط قيراطاً**[2]، فكتب إليه: **كيف أزيدُ عليهم وفي عهدهم أن لا يزاد عليهم؟**»[3].

ويبدو أن هذه الزيادة قد طبقت فعلاً، حيث يقول عروة بن الزبير[4]: «**أقمتُ بمصر سبع سنين ... فرأيتُ أهلها مَجاهِيد قد حُمِل عليهم فوق طاقتهم، وإنما فتحها عمرو بصلحٍ وعهد وشيء مفروض عليهم**»[5]؛ ومن ذاك أن الجزية كانت مفروضة على أهل الجزيرة[6] كما وضعها عياض بن غنم الفهري ﷺ[7]، حيث كانت على كل فردٍ ديناراً ومُدين قمحاً وقسطين زيتاً، وقسطين خلاً، وكان الناس قد جعلوا طبقة واحدة، فلما ولي عبد الملك بن مروان (65- 86هـ/685-705هـ)

---

[1] محمد فرقاني: السياسة المالية لعمر، 61.

[2] القيراط في مصر يساوي $\frac{1}{24}$ من المثقال، أو $\frac{1}{16}$ من الدرهم، ويساوي غالبا أربع حبات، أي 0.195 غم. انظر: فالتر هانتس: **المكاييل والأوزان والإسلامية وما يعادلها في النظام المتري**، تر: كامل العسيلي، منشورات الجامعة الأردنية، عمان ، 1970، 44.

[3] البلاذري، أبوالعباس أحمد بن يحيى بن جابر(ت279هـ): **فتوح البلدان**، مطبعة الموسوعات، مصر، ط1، 1901، 225. ابن عساكر: **تاريخ دمشق**، 431/62، المقريزي، تقي الدين أبو العباس أحمد بن علي (ت845هـ): **المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار**، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط2، 1987، 125/1.

وقد شرح أبوعبيد هذه المسألة فقال:« **وأما كتاب معاوية إلى وردان في الزيادة على القبط ، فإنما نرى ذلك لأن مصر كانت عنده عنوة فلهذا استجاز الزيادة ، وكانت عند وردان صلحا ، فكره الزيادة فلهذا اختلفا ، وقد ذكرنا ما كان من اختلاف الناس في افتتاحها** ». ابن سلام ، أبوعبيد القاسم بن سلام (ت224هـ): **الأموال**، تح:محمد عمارة، دار الشروق، بيروت، ط1، 1989، 144.

[4] **عروة بن الزبير بن العوام** (ت 93 هـ/712م): أحد الفقهاء السبعة بالمدينة انتقل إلى البصرة، ثم إلى مصر فتزوج وأقام بها سبع سنين، وعاد إلى المدينة فتوفي فيها. خير الدين الزركلي: **الأعلام**، دار العلم للملايين، بيروت، ط5، 1980، 226/4.

[5] البلاذري: **فتوح**، 225.

[6] **الجزيرة**: وهي التي بين نهري دجلة والفرات مجاورة للشام تشتمل على ديار مُضر وديار بكر، سميت الجزيرة لأنها بين دجلة والفرات. ياقوت الحموي: **معجم البلدان**، 134/2.

[7] **عياض بن غنم بن زهير الفهري** (20 هـ/ 641م): قائد، من شجعان الصحابة وغزاتهم، أسلم قبل الحديبية وشهد بدرا وأحدا والخندق، ونزل الشام، وفتح بلاد الجزيرة في أيام عمر، توفي بالشام أو بالمدينة وهو ابن ستين سنة. الذهبي: **سير**، 354/2، البلاذري: **الفتوح**، 179 وما بعدها، الزركلي: **الأعلام**، 99/5.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

عمل إحصاء جديدا، فبعث الضحاك بن عبد الرحمن الأشعري[1]، فاستقل ما يُؤخذ منهم فأحصى الجماجم وجعل الناس كلهم عمالا بأيديهم، وحسب ما يكسب العامل سَنَته كلها، ثم طرح من ذلك نفقته: في طعامه وأدمه وكسوته وحذائه، وطرح أيام الأعياد في السنة كلها، فوجد الذي يفضل من ذلك في السنة لكل واحد أربعة دنانير، فألزمهم ذلك جميعا، وجعلهم طبقة واحدة، وحُملت الشام والموصل على مثل ذلك.[2]

هذا ويذكر البلاذري ما فعله عبد الملك بأهل قبرص قائلا: «**لم يزل أهل قبرس[كذا] على صلح معاوية[3]، حتى ولي عبد الملك بن مروان، فزاد عليهم ألف دينار، فجرى ذلك إلى خلافة عمر بن عبد العزيز فحطها عنهم**»[4]، ولما ولي محمد بن يوسف[5]اليمن ضرب خراجا جعله وظيفة عليهم فبقيت حتى جاء عمر بن عبد العزيز فألغاها[6]،ومما يذكر من الظلم المالي على أهل الذمة[7] في مصر من النصارى زيادة مقدار الجزية، فلما ولي عبد الله بن عبد الملك بن مروان[8] مصر اشتدَّ على

---

[1] **الضحاك بن عبد الرحمن بن عرزب الأزدي** (105 هــ/723م): وال، من ثقات التابعين، وليَ دمشق لعمر بن عبد العزيز، ومات عمر، وهو وال عليها. ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي شهاب الدين العسقلاني (ت852هــ): **تهذيب التهذيب**، تح: إبراهيم الزيبق وعادل مرشد، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1995، 446/4، الزركلي: **الأعلام**، 214/3.

[2] أبو يوسف ، يعقوب بن إبراهيم (ت 182هــ):**كتاب الخراج** ، دار المعرفة، بيروت، دت، 41. محمد ضياء الدين الريس: **الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية**، دار الأنصار، القاهرة، ط4، 1977، 217، عبد العزيز الدوري: **العصر العباسي الأول**، دار الطليعة، بيروت، ط3، 1997، 12.

[3] صالح معاوية أهل قبرص على 7200 دينار في السنة سنة 33هــ/654م.انظر: البلاذري: **فتوح**، 160.

[4] البلاذري: **فتوح**، 161.

[5] **محمد بن يوسف الثقفي** (91 هــ/10 م): أخو الحجاج، أمير، استعمله الحجاج على صنعاء، ثم ضم إليه الجند فلم يزل واليا عليهما إلى أن توفي. الذهبي: تاريخ الإسلام، 470/6-471، الزركلي: **الأعلام**، 147/7.

[6] البلاذري: **فتوح**، 80.

[7] **أهل الذمة**: في اصطلاح الفقهاء: من عاهدهم الإمام أو نائبه من غير المسلمين عهدا مؤبدا على أمنهم في أنفسهم و أموالهم وأعراضهم و عقيدتهم نظير التزامهم الجزية و نفوذ أحكام الإسلام الدنيوية عليهم. الرحباني: **مطالب أولي النهى**، 591/2، نقلا عن: عطية فياض: **فقه المعاملات المالية مع أهل الذمة**، دار النشر للجامعات، مصر، ط1، 1999، 188.

[8] **عبد الله بن عبد الملك بن مروان** (توفي بعد 90 هــ/ 709م): أول من حول الدواوين بمصر إلى العربية، وليها في أيام أبيه (86 هــ) وأقره أخوه الوليد، بعد وفاة أبيهما، وغلت الأسعار في أيام ولايته، فنقمت العامة، فعزله الوليد سنة 90 هــ. الكندي، محمد بن يوسف (ت350هــ): **ولاة مصر**، تح: حسين نصار، دار صادر، بيروت، 1959، 79-80، الزركلي:**الأعلام**، 100/4.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

النصارى، واقتدى به قرة بن شريك[1] أيضا في ولايته على مصر، وأنزل بالنصارى الشدائد التي لم يبتلوا قبلها بمثلها.[2]

أما ما يتعلق بالخراج، فأكثر ما يدل على المبالغة في الظلم بالزيادة في مقداره، ما قاله سليمان بن عبد الملك (95-99هـ/714-718م) لعامله على مصر: «**هَبِلَتْكَ أُمُّك، احلب الدُّر[3]، فإذا انقطع فاحلب الدَّم والنَّجَا[4]**».[5]

2- أخذ الجزية ممن أسلم

وكان أول من أخذ الجزية ممن أسلم من أهل الذمة الحجاج[6] بن يوسف[7]، بل وأعاد الحجاج أهل الذمة الذين أسلموا والتحقوا بالأمصار إلى قُراهم ورَسَاتِيقِهم[8]، وذلك إجراء اتخذه بعد أن بلغه

---

[1] **قرة بن شريك بن مرثد العبسي** (96 هـ/ 714م): أمير، ولي نيابة مصر في زمن الوليد، في أوائل سنة 90 هـ، وكان جبارا صلبا مخوفا، واستمر في الإمارة بمصر إلى أن مات. الطبري، أبوجعفر محمد بن جرير (ت310هـ): **تاريخ الرسل والملوك**، تح: محمد أبوالفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ط2، 1927، 112/8، الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان (ت748هـ): **سير أعلام النبلاء**، تح: شعيب الأرناؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1981، 409/4، الزركلي: **الأعلام**، 194/5.

[2] المقريزي: **الخطط**، 492/2.

[3] **الدُّرّ**: الدَّرّ في كلام العرب اللبنُ . وفي الحَدِيث : «**أنه نَهَى عن ذَبْح ذَواتِ الدَّرّ** » أي ذوات اللَّبَن. ابن منظور، محمد بن مكرم الأفريقي المصري (ت711هـ): **لسان العرب**، دار صادر، بيروت، ط1، دت، مادة «درر»،279/4.

[4] **النَّجَا**: النَّجا مقصور من قولك نَجَوْتُ جِلدَ البعير عنه وأَنْجَيْتُه إِذا سَلَخْتَه ونَجا جلدَ البعير والناقةِ نَجْواً ونَجاً وأَنْجاه كشَطَه عنه. والنَّجاء السُّرْعةُ في السير، وقالوا النَّجاء النَّجاء والنَّجا النَّجا فمدّوا وقَصرُوا، ويبدوأن سليمان يقصد هنا السرعة لأن ذلك أنسب للمعنى. انظر:ابن منظور: **لسان**، مادة «نجا»، 304/15.

[5] الجهشياري، أبوعبد الله محمد بن عبدوس (ت331هـ): **الوزراء والكتاب**، مطبعة عبد الحميد أحمد حنفي، مصر، ط1، 1938، 51-52.

[6] **الحجاج بن يوسف بن الحكم الثقفي** (95 هـ/ 714 م): قائد، داهية، سفاك، خطيب. قلده عبد الملك أمر عسكره، وأمره بقتال عبد الله بن الزبير، فقتله وفرق جموعه، فولاه عبد الملك مكة والمدينة والطائف، ثم أضاف إليهما العراق، وثبتت له الإمارة عشرين سنة. وبنى مدينة واسط.وكان سفاكا سفاحا باتفاق معظم المؤرخين. مات بواسط. ابن حجر: **تهذيب التهذيب**، 210/2، ابن الأثير، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد (ت630هـ): **الكامل في التاريخ**، مراجعة: محمد يوسف الدقاق، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1987، 222/4، الذهبي: **سير**، 343/4، الزركلي: الأعلام، 168/2.

[7] ابن عبد الحكم (ت257هـ): **فتوح مصر والمغرب**، الأمل للطباعة والنشر، القاهرة، 1961، 210/1.

[8] **الرُّسْتاقُ**: بالضَّمِّ، الرُّستاق واحد، فارسي معرب ألحقوه بقُرْطاس ويقال رُزْداق ورُستاق والجمع الرَّساتِيقُ وهي السواد. ويقصد هنا أقاليمهم. ابن منظور: **لسان**، مادة «رستق»، 116/10.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

أن الخراج قد انكسر[1]، ولأنه أراد المحافظة على ميزان واردات بيت المال دونما خلل، سِيَما وأنه كَثُر الإقبال على اعتناق الإسلام من قِبل العناصر غير العربية هرباً من الجزية أ ورغبة في أخذ العطاء[2]؛ وقد شمل إجراء أخذ الجزية ممن أسلم أيضا مصر[3]، كما قد عمَّ ذلك خراسان، ويبدو ذلك من خلال شكوى قدَّمَها خراساني إلى عمر بن عبد العزيز: « **يا أمير المؤمنين عشرون ألفاً من الموالي يغزون بلا عطاء ولا رزق، ومثلهم قد أسلموا من أهل الذّمة يؤخذون بالخراج**[4] »[5].

3- أخذ الجزية من الرهبان

من ذلك ما فعل عبد العزيز بن مروان[6] بمصر، فيقول المقريزي: «**أمر عبد العزيز بإحصاء الرهبان فأحصوا، وأُخذت منهم الجزية عن كل راهب، وهي أول جزية أخذت من الرهبان**»[7]، فقد كان الرهبان على ما يملكون من ثروات طائلة مُعفون من الجزية على خلاف الفقراء.[8]

4- المُصادرات

صادَرَ بعض الخلفاء الأمويين أموال بعض عمالهم، لاتهامهم بأخذ أموال المسلمين، أو خوفا من قوة سلطانهم وخشية أن يستقلوا ببعض الأقاليم، مثل ما فعل سليمان بن عبد الملك بموسى بن نصير[9]، فقد نقل إلينا ابن قتيبة نص الحكم الذي أصدر في حقه: «**هذا ما قاضى عليه عبد الله**

---

[1] الطبري: **تاريخ**، 617/6.

[2] نبيه عاقل: **تاريخ خلافة بني أمية**، دار الفكر، دمشق، ط3، 1975، 179.

[3] ابن عبد الحكم: **فتوح مصر**، 210/1.

[4] يقصد بالخراج هنا الجزية، حيث يوجد هناك بعض التداخل في استعمال كلمتي « جزية » و« خراج » في الولايات ، ولم يكن ذلك نتيجة ارتباك في ماهية الضرائب بل كان ذلك من رواسب الإرث المحلي فقد كانت كلمة « خراج » تستعمل في بعض الولايات الشرقية (خراسان) بمعنى الجزية الجماعية المفروضة على منطقة أومدينة في العصر الساساني .انظر : عبد العزيز الدوري: **تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط3، 1995، 204.

[5] الطبري: **تاريخ**، 559/6، ابن الأثير: الكامل، 321/4.

[6] **عبد العزيز بن مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أمية** (85 هـ/704 م)، أمير مصر، ولي مصر لأبيه استقلالا، سنة 65 هـ، كان يقظا عارفا بسياسة البلاد، واستمر إلى أن توفي، وهو والد الخليفة عمر بن العزيز. الطبري: **تاريخ**، 53/8، الكندي: **ولاة مصر**، 49، ابن الأثير: **الكامل**، 234/4، الزركلي: **الأعلام**، 28/4.

[7] المقريزي: **الخطط**، 394/4.

[8] الريس: **الخراج**، 217.

[9] **موسى بن نصير بن عبد الرحمن ابن زيد** (97 هـ/ 715م): فاتح الأندلس.خدم بني مروان، وولي لهم الإعمال، غزا إفريقية في ولاية عبد العزيز بن مروان.ولما آلت الخلافة إلى الوليد بن عبد الملك، ولاه إفريقية الشمالية وما وراءها من المغرب (سنة 88 هـ)، وشارك مولاه طارق بن زياد في فتح الأندلس(سنة 92 هـ) ، دخل دمشق سنة 96 والوليد في مرض موته،

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

سليمان أمير المؤمنين موسى بن نصير، قاضاه على أربعة آلاف ألف دينار، وثلاثين ألف دينار وخمسين دينارا ذهبا طيبة وازنة يؤديها إلى أمير المؤمنين ...»[1]. بل إن بعض الخلفاء فعل ذلك بماله الخاص مثل ما فعل معاوية ﷺ حين أمر بردِّ نصف ماله إلى بيت المال، كأنه أراد أن يَطِيبَ له الباقي وقال: **«إن عمر بن الخطاب قَاسَم عمَّاله»**[2]؛ ناهيك عن مصادرة الأمويين لأموال وممتلكات الخارجين عليهم[3]، فقد صادر عبد الملك ضياع وأموال آل الزبير، بعد فشل ثورة عبد الله بن الزبير[4] ﷺ ومقتله في سنة (**73هـ/692م**)، فاستولى على ما كان لهم من ضياع في الحجاز ومصر[5]، ووجد الحجاج في بيت مال عبد الله بن الزبير عشرة آلاف ألف دينار وكان بخيلاً[6]، ووَجَدَ عبد الملك لإبراهيم بن الأشتر النخعي[7] حين قتله في سنة (**71هـ/690م**) مع طروب جاريته[8] كتاباً

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

فلما ولي سليمان بن عبد الملك استبقاه عنده، وحج معه فمات بالمدينة، وقيل: بل عزله ونكبه. ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر (ت681هـ): **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، تح: إحسان عباس، دار صادر بيروت، 1968، 318/5-319، الذهبي: سير 496/4، الزركلي: **الأعلام**، 330/7.

[1] ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري (ت276هـ): **الإمامة والسياسة**، تح: طه محمد الزيني، دار المعرفة، بيروت، دت، 77/2، البلاذري: **فتوح**، 239.

[2] البلاذري: **أنساب** ، 160/5، الطبري: **تاريخ**، 327/5، ابن عساكر: **تاريخ دمشق**،220/59.

[3] صفاء حافظ: **ضياع بني أمية في عصر الخلافة**، مكتبة الإسكندرية، مصر، 1991، 43.

[4] عبد الله بن الزبير بن العوام (73 هـ/692 م): أول مولود في المدينة بعد الهجرة.شهد فتح إفريقية زمن عثمان، وبويع له بالخلافة سنة 64 هـ، عقيب موت يزيد بن معاوية، فحكم مصر والحجاز واليمن وخراسان والعراق وأكثر الشام، وجعل قاعدة ملكه المدينة. وكانت له مع الأمويين وقائع هائلة، حتى سيروا إليه الحجاج الثقفي، في أيام عبد الملك بن مروان، انتهت بمقتله في مكة. الزركلي: **الأعلام**، 84/4.

[5] ابن عبد الحكم: **فتوح مصر**، 1/ 182.

[6] الرشيد بن الزبير(ت ق5هـ): **الذخائر والتحف**، تح: محمد حميد الله، دائرة المطبوعات والنشر، الكويت، 1959، 208.

[7] إبراهيم بن مالك الأشتر بن الحارث النخعي (71 هـ /690 م): قائد شجاع، من أصحاب مصعب ابن الزبير، شهد معه الوقائع وولي له الولايات وقاد جيوشه في مواطن الشدة، وآخر ما وجهه فيه حرب عبد الملك بن مروان بمسكن فقتل ابن الأشتر، ودفن بقرب سامراء. الزركلي: **الأعلام**، 58/1.

[8] هي أم مروان بن محمد.

فيه تسمية ماله ومواضعه، فتتبعها عبد الملك حتى أخذ جميعها[1]، وصادر الوليد بن عبد الملك (86-96هـ/705-715م) بني عمرو بن حزم[2]ﷺ، فاستصفى أموالهم وقبض ضياعهم.[3]

5- المكس

هو ضريبة فرضها الأمويون على الأسواق، وتعرف أيضا بأجر السوق، وكان أول من وضعها زياد بن أبيه[4] والي العراق لمعاوية ﷺ[5]، ثم عمم في جميع أنحاء الدولة.[6]

وزيادة على ما ذكرنا من موارد استحدثها الأمويون الأوائل، لم ترد في كتاب ولا سنة، ولا عمل أحد من الخلفاء الراشدين، ورد كتاب لعمر بن عبد العزيز أرسله إلى واليه على الكوفة عبد الحميد بن عبد الرحمن[7]، ذكر فيه هذه الموارد غير الشرعية ،يقول له فيه: «**سلام عليك، أما بعد: فإن أهل الكوفة قد أصابهم بلاءٌ وشدةٌ وجورٌ في أحكام الله، وسنةٌ خبيثةٌ استنها عليهم عمال السوء...لا تحمل خراباً على عامرٍ، ولا عامراً على خرابٍ، انظر الخرابَ فخذ منه ما أطاق، وأصلحه حتى يعمُر، ولا يُؤخذ من العامر إلا وظيفة الخراج في رفقٍ وتسكين لأهل الأرض[8]، ولا تأخذنَّ في الخراج إلا**

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

---

[1] الرشيد بن الزبير: **الذخائر والتحف**، 208.

[2] **عمرو بن حزم بن زيد بن لوذان الأنصاري** (53 هـ/673 م): وال، من الصحابة، شهد الخندق وما بعدها، واستعمله النبي ﷺ على نجران، وكتب له عهدا مطولا، فيه توجيه وتشريع. انظر: ابن حجر: **الإصابة، 525/2** ، البلاذري: **فتوح، 77**. وابن الأثير: **الكامل، 162/2**، الزركلي: **الأعلام، 76/5**.

[3] الطبري: تاريخ، مصدر سابق، ج8، ص85.

[4] **زياد بن أبيه** (53 هـ/673 م): أمير، من الدهاة، القادة الفاتحين، الولاة، من أهل الطائف، اختلفوا في اسم أبيه، فقيل عبيد الثقفي وقيل أبو سفيان، أمه سمية، وأدرك النبي ﷺ ولم يره، وأسلم في عهد أبي بكر، ولاه علي بن أبي طالب إمرة فارس، ولما توفي علي امتنع على معاوية، وتبين لمعاوية أنه أخوه من أبيه، فكتب إليه بذلك، فقدم عليه، وألحقه معاوية بنسبه سنة 44 هـ، فكان عضده الأقوى، وولاه البصرة والكوفة وسائر العراق، فلم يزل في ولايته إلى أن توفي. انظر: الطبري: **تاريخ، 162/6**، الزركلي: **الأعلام ،53/3**.

[5] ابن أبي شيبة، عبد الله بن محمد(ت235هـ): **المصنف في الأحاديث و الآثار**، الدار السلفية، الهند، 78/7،1983.

[6] محمد فرقاني: **السياسة المالية لعمر، 67**.

[7] **عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد ابن الخطاب** (توفي نحو115 هـ/733 م): وال، من أهل المدينة، ثقة في الحديث، استعمله عمر بن عبد العزيز على الكوفة سنة 99هـ، وتوفي بحران في خلافة هشام. انظر: ابن حجر: **تهذيب التهذيب، 119/6**. الزركلي: **الأعلام، 286/3**.

[8] هذا دليل على أن الأمويين كانوا يفعلون عكس ذلك.

وزن سبعة[1] ليس لها آيينَ[2]، ولا أجور الضَّرَّابين[3]، ولا هدية النيروز والمهرجان[4] [وعند أبي عبيد: ولا رزق سليمان بن عبد الملك[5]]، ولا ثمن الصحف[6]، ولا أجور الفيوج[7]، ولا أجور البيوت[8]، ولا دراهم النكاح[9]، ولا خراج على من أسلم من أهل الأرض[10]،[وجوائز الرسل[11]، وأجور الجهابذة[12]، وأرزاق العمال

---

[1] لعل العمال كانوا يأخذون الدراهم الوازنة ويؤدون إلى بيت المال دراهم ناقصة فيثرون من ذلك. كما أن زياد طلب بأداء الدرهم الوافي فشق ذلك على الناس. انظر: الدوري: **أوراق في التاريخ والحضارة، 196/2.**

[2] **آيين:** كلمة فارسية ، تشير إلى أصول إدارية ساسانية، ويعرفها البوزجاني بقوله: «**الآيين: ما يلزم الماسح بحق مساحته**»، أي أنها رسوم المساحين الذين يمسحون أرض الخراج. انظر: الدوري: **أوراق في التاريخ والحضارة، 196/2.**

[3] **أجور الضرابين:** من عمل الحجاج بن يوسف إذ أنه لما بنى دار الضرب في واسط أجبر الدهاقين وأصحاب السبائك والذين يمتلكون نقودا قديمة على إعادة ضربها نقودا جديدة، خاصة بعد سك نقود عربية، ويدفعون إلى المشرفين على دار الضرب أجرا يقدر بدرهم على كل مائة درهم (1%)، محمد فرقاني :**السياسة المالية لعمر، 63.**

[4] **النَّيْروز والمهرجان:** النَّيْروز اسمُ أوّل يومٍ من السَّنَةِ عند الفُرْس، يبدأ في شهر مارس وتقدم فيه الهدايا للملوك، والمهرجان عيد فارسي كان بدية السنة في التقويم الفارسي القديم ببداية الشهر السابع- أكتوبر- قبل أن يتحول من الخريف إلى الربيع، حيث كانت هدايا النيروز المحمولة إلى ملوك فارس في كل سنة من دهاقين العراق عشرة آلاف ألف درهم، وهدايا المهرجان مائة ألف ألف درهم، ثم حملت إلى الخلفاء في الإسلام، فقد طالب معاوية أهل العراق ، أن يهدوا عامله عل الخراج في النيروز والمهرجان ففعلوا. انظر: الجهشياري: **الوزراء والكتاب، 24**، الرشيد بن الزبير: **الذخائر والتحف، 5**، محمد فرقاني: **السياسة المالية لعمر، 63.**

[5] لم توضح المصادر معنى هذه الضريبة ، ويميل الدكتور محمد فرقاني إلى أنها تعني ضريبة الضيافة ، فرضت عليهم كما فرض رزق العمال. انظر: محمد فرقاني: **السياسة المالية لعمر، 63.**

[6] **ثمن الصحف:** ضريبة كانت تؤخذ على الورق المستخدم في الطلبات الرسمية، أي أوراق البردي التي تعطى براءة بالدفع. الدوري: **أوراق في التاريخ والحضارة، 196/2**، محمد فرقاني: **السياسة المالية لعمر، 63.**

[7] **الفيوج:** الفَيْجُ رسول السلطان على رِجْلِه، فارسي مُعَرَّبٌ وقيل هو الذي يسعى بالكتب والجمع فُيُوجٌ، والظاهر أن هؤلاء الرسل كانوا يأخذون أجورا من الناس. انظر: ابن منظور: **لسان**، مادة « فيج »، 2/ 350.

[8] **أجور البيوت:** وهي على ما يبدو أجور المخازن المحلية التي توضع فيها المواد العينية قبل نقلها للمركز. الدوري: **أوراق في التاريخ والحضارة، 201/2.**

[9] **دراهم النكاح:** النكاح الزواج ، إلا أننا لم نتبين حقيقة هذه الدراهم ، فهل تؤخذ على كل زواج؟

[10] المقصود بكلمة خراج في النص جزية الرأس.

[11] **جوائز الرسل:** يبدو أنها نفسها أجور الفيوج.

[12] **أجور الجهابذة:** الجِهْبِذُ، بالكسر النَّقّادُ الخَبِيرُ بِغوامِض الأُمور البارِعُ العارِفُ بطُرُق النَّقْدِ وهومُعَرَّب، يعني المراقب المالي. ابن منظور: **لسان**، مادة « الجِهْبِذُ » 145/3.

وأنزالهم[1]، وثمن صحاف الذهب وصحاف الفضة[2]، وصرف الدنانير السود[3]، وفضل مابين الوزنين، وصرف الدنانير التي كانت تؤخذ منهم كما ذكر لي: الدينار بسبعة دراهم وخمسة عشر درهما مما تعشره، والذي كان يؤخذ منهم من العشر في البيادر[4]، وما قد دِيسَ[5] وحازه السوق، وما كان من أشباه ذلك من أبواب السوء الذي أذن الله لي فيه من دفع غلتهم إليهم والتخلية بينهم وبين منفعتها، وكل باب من ذلك غامض أوظاهر بلغني علمه، فقد قطع الله ذلك كله عنهم]»[6].

أما فيما يتعلق بأساليب جباية هذه الأموال، فتوجد إشارات إلى إيقاف الجُبَاةِ الناسَ في الشمس وصبّ الزيت على رؤوسهم لإجبارهم على دفع الجزية، أو دفع الزُّراع إلى بيع دوابهم أو كسوتهم لتسديد ما عليهم.[7]

ب- سياسة الإنفاق

أمام اتساع الفتوح في البر والبحر في المشرق والمغرب، كان على الأمويين إتباع سياسة إنفاقية اختلفت كثيرا عن تلك التي عهدها الناس زمن الخلفاء الراشدين، ولم تكن أرشد من سياستهم الإيرادية، ميّزها تصرف الأمويين في أموال الدولة على أساس أنها أموالهم، فتداولوها بينهم، وصرفوا كثيرا منها في غير أوجهها الشرعية التي حددتها النصوص الشرعية، خاصة منها أموال الزكاة، فقد واجهت عملية جمع الزكاة بعض التحديات الأساسية، مثل اختلاط أموال

---

[1] **أرزاق العمال وأنزالهم:** ما يأخذونه من أشياء عينية من طعام وزيت وعسل وخل وغيرها ، وهذه الوظيفة وظفت عليهم إلى جانب ما كان يؤخذ منهم كخراج عيني ، إلى جانب ضيافة العمال عند تجوالهم في ولاياتهم المعبر عنها في النص بـــ "أنزالهم". ابن منظور: **لسان**، مادة « نزل »، 11/ 656، الدوري: **أوراق في التاريخ والحضارة**، 202/2، محمد فرقاني: **السياسة المالية لعمر**، 63.

[2] **صحاف الذهب والفضة:** لعل المقصود بها سبائك الذهب والفضة التي يُعاد سكّها دراهم ودنانير. محمد فرقاني: **السياسة المالية لعمر**، 63.

[3] **الورق السود:** هي الدراهم البغلية، وكانت أوفى الدراهم وتزن ثمانية دوانق. انظر: الماوردي ، أبوالحسن علي بن محمد بن حبيب (ت 350هـــ)، **الأحكام السلطانية والولايات الدينية**، تح: أحمد مبارك البغدادي، دار ابن قتيبة، الكويت، ط1، 1989، 196-197، الريس: **الخراج**، 342، محمد فرقاني: **السياسة المالية لعمر**، 63.

[4] **البيادر:** مفردها بيدر ، وهو المكان الذي يجمع فيه ما حصد من سنابل ثم يدرس. ابن منظور: **لسان**، مادة « بدر »، 48/4.

[5] **ديس:** داسَ الشيء برجله يَدُوسُه دَوْساً ودِياساً وَطِئَه، هو وَطْءُ السنابل حتى ينفصل الحب عن السنابل ، وهو الدَّرس. ابن منظور: **لسان**، مادة «دوس »، 90/6.

[6] الطبري: **تاريخ**، 569/6، ابن الأثير: **الكامل**، 327/4-328.

[7] الدوري: **أوراق في التاريخ والحضارة**، 206/2.

الزكاة بغيرها، ودفع الزكاة إلى الولاة الظالمين الذين ينفقونها في غير مصارفها[1]، بالإضافة إلى خمس الغنائم والفيء الذي قد حدد الشّارع الأوجه التي يُنفق فيها، ودخلت اعتبارات أخرى في توزيع العطاء، فأُبقِي على التفاضل بين الناس، وأُدخِل مبدأ الولاء للبيت الحاكم، وميّزوا بين العرب والموالي، وميزوا إقليم الشّام عن بقية الأقاليم لما كان لأهله من دور فعال في توطيد الحكم الأموي[2]، فاستفادة الشام من استقرار الأمويين به واتخاذه دارا لملكهم بدت واضحة جدا، في حين تضررت أقاليم أخرى خاصة منها الحجاز، لأنه موطن عبد الله بن الزبير الثائر في وجههم، وخراسان وبلاد المغرب.

وقد كان العطاء من أكبر العوامل في اصطناع الرجال والأحزاب وكسر شوكة أعدائهم، وكان هَمُّ بني أمية أهل المدينة، لأنهم شيعة علي وفيهم الأنصار ونخبة القرشيين، فكان عامل المدينة فيها إذا اجتمع إليه مال الصدقة –الزكاة– أقرض من أراد من قريش منه، وكتب بذلك صكًّا عليه فيستعبدهم به[3]، فمن ذلك ما ذكره صاحب الأغاني في أن سليمان أمر لجعفر بن الزبير[4] بأن يُدَان من الصدقة بألفي دينار.[5] ونحن نعلم أن الدَّيْن هَمٌّ بالليل ومذلّة بالنهار، ولقد كان معاوية كيِّساً فذّاً في استعمال المال واكتساب رضا الجمهور، وكذلك كان كل من ائتم بهديه وسنته، في البذل والعطاء، كما زاد معاوية في العطاء لمن شهد مواقعه، وفرض الأُعطية للشعراء، إذ كان همُّه أن يتملك الأبواق المداحة ويسترضيها بهباته ونواله، فأصبح قِبلة الشعراء ومقصدهم، وظل ذلك معمولا به إلا في أيام عمر بن عبد العزيز،[6] لذا كانت الخطوط العريضة لسياسة الإنفاق لديهم تتمثل فيما يلي:

1- اصطناع الأحزاب بالأموال.

---

[1] فؤاد عبد الله العمر: **التطور التاريخي لفريضة الزكاة والتحديات التي واجهتها منذ عصر الرسول إلى العصر الأموي**، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، ع36، الكويت، ديسمبر1998، 277.

[2] محمد فرقاني: **السياسة المالية لعمر**، 181.

[3] جرجي زيدان: **تاريخ التمدن الإسلامي**، دار مكتبة الحياة، بيروت، دت، 356،353/2.

[4] **جعفر بن الزبير**: جعفر بن الزبير بن العوام،كان من أصغر ولد الزبير،كان شاعرا مجيدا وكان مع أخيه عبدالله في حروبه وعاش بعده زمانا، ووفد على سليمان بن عبد الملك فكلم له عمر بن عبد العزيز سليمان فوصله بصلة جيدة.ابن حجر: **تهذيب التهذيب**، 78/2.

[5] الأصفهاني، أبو الفرج علي بن الحسين (ت356هـ): **الأغاني**، دار الفكر بيروت، دت، 213/11.

[6] أحمد فريد رفاعي: **عصر المأمون**، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط3، 1928، 22 وما بعدها.

2- تهدئة الثورات[1]، وخاصة منها الثورات الكبرى مثل ثورة ابن الزبير في الحجاز والعراق، وثورة المختار بن أبي عبيد في الكوفة، ثورة عبد الرحمن بن الأشعث، وغيرها من الثورات.

3- سد حاجات البلاد.

4- الإنفاق على الفتوحات.

5- الإنفاق على البيت الأموي.

أدت هذه السياسة في إيراد المال وإنفاقه إلى نقمة الناس خاصة أهل العراق على حكم بني أمية، لانعدام التوازن والعدل في توزيع الثروة بين الأفراد والأقاليم، وكان ذلك سببا قويا في استقطاب الخوارج والشيعة لجماهير الناس وتحريضهم على الثورة على بني أمية.[2]

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

1 الدوري: **العصر العباسي الأول**، 12.

2 محمد فرقاني: **السياسة المالية لعمر**، 181.

ثانيا: إصلاحات عمر بن عبد العزيز المالية

توفي سليمان فخلفه عمر بن عبد العزيز (99-101هـ/718-720م) الذي يقول صاحب الفخري في وصفه: «**مِن خِيار الخلفاء، عالماً زاهداً عابداً تقياً ورعاً، سار سيرةً مرضية**»[1]، اجتهد في أن تكون سياسته في الشؤون المالية مطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية، ولما كان هو نفسه فقيها مجتهدا، فقد كان من السهل عليه أن يراعي ذلك[2]، فاتخذ من سيرة جده عمر بن الخطاب ﷺ مثلاً يُحتذى ويُسار على هديه[3]، فتوجه للإصلاح الداخلي وحاول جهده دون القيام بفتوحات جديدة[4]، فكان إصلاح السياسة المالية يجب أن يسري على جميع عناصرها وهي: الإيرادات العامة، النفقات العامة وإدارة المالية العامة،[5] لذا كانت الخطوات التي سارت عليها السياسة الإصلاحية لعمر بن عبد العزيز في الجانب المالي كالآتي:

1- إزالة المظالم المالية

وبدأ بنفسه فتنازل عن كل ما كان يملك من أراض، وأهمها فَدَك التي كان يقول فيها: «**ما كان لي في مالي أحبّ إليّ منها**»[6]، ونظر إلى ما كان له من لباس وعطر وعبد أو بهيمة أو آلة، فباعه وجعله في سبيل الله، وحث زوجته على وضع حليها في بيت المال[7]، وذلك ليبرر عمله في قومه فيما بعد، ثم «**بدأ بلُحمته وأهل بيته فأخذ ما كان في أيديهم، وسمَّى أعمالهم المظالم**»[8]، ويقول ابن سعد:

---

[1] ابن طباطبا، محمد بن علي (ابن الطقطقا): **الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية**، دار صادر، بيروت، دت، 129.

[2] الريس: **الخراج**، 225.

[3] نبيه عاقل: **تاريخ خلافة بني أمية**، 255.

[4] فان فلوتن: **السيطرة العربية والتشيع والمعتقدات المهدية في ظل خلافة بني أمية**، تر: إبراهيم بيضون، دار النهضة العربية، بيروت، 1996، 59.

[5] قطب إبراهيم محمد: **السياسة المالية لعمر بن عبد العزيز**، الهيئة المصرية للكتاب، مصر، 1988، 66.

[6] البلاذري: **فتوح**، 45. وانظر قصة فدك في : اليعقوبي، أحمد بن اسحاق بن جعفر بن وهب بن واضح (ت292هـ): تاريخ اليعقوبي، دار صادر، بيروت، دت، 214/2. قدامة بن جعفر: **الخراج**، 259-260، العسكري، أبو هلال (ت395هـ): **الأوائل**، تح: محمد السيد الوكيل، دار الفكر المدني، طنجة، 1966، 209. الذهبي: تاريخ الإسلام، 196/7. محمد الخضري بك: **الدولة الأموية**، تح: محمد العثماني، دار الأرقم، بيروت، دت، 331، صفاء حافظ: **ضياع بني أمية**، 22-23.

[7] محمد فرقاني: **السياسة المالية لعمر**، 74.

[8] الأصفهاني:الأغاني، 255/9.

«مازال عمر بن عبد العزيز يرد المظالم من لدن معاوية إلى أن استخلف»[1]، ففي إطار رد المظالم سار عمر في سياسته على الأسس التالية:

- عزل الولاة الذين ظلموا الرعية واستباحوا حقها[2]، ومراجعة الدواوين ورد المظالم للورثة.[3]
- التعجيل برد المظالم والإعلان عنها[4]، والإعلان عن مكافآت لمن يرشد عن مظلمة.[5]
- اللامركزية في رد المظالم وتبسيط إجراءاته، ورفض طلبات لولاته تحمل شبهة الظلم.[6]

2- الإصلاح المالي لخراج الأرض

بعد أن كان قد حدث تغيير أساسي في أصل ملكية الأرض، من ملكية عامة للمسلمين جميعا إلى خاصة فردية عشرية، ثم سقوط الخراج عنها، وبالتالي ظهور عجز في وارد بيت المال، خاصة زمن الخليفة عبد الملك بن مروان، وواليه على العراق وسائر بلاد المشرق الحجاج بن يوسف، وهجرة الكثير من سكان الريف إلى المدن بعد أن أسلموا مما زاد الوضع تفاقما[7]، فللمحافظة عل أرض المسلمين التي تمثل أهم أصل للإيرادات عمد عمر بن عبد العزيز إلى إرسال منشور إلى ولاته، قرئ على الناس يقول لهم فيه: **«أن من اشترى شيئا بعد سنة مائة فإن بيعه**

---

[1] ابن سعد، محمد بن منيع الزهري (ت230هـ): **كتاب الطبقات الكبير**، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 2001، 335/7.

[2] أول من عزل عمر أسامة بن زيد التنوخي ، متولي خراج مصر، ويزيد بن مسلم أمير افريقية، وخالد بن الريان، سياف الوليد وصاحبه، انظر: قطب إبراهيم محمد: **السياسة المالية لعمر**، 200-201.

[3] المرجع نفسه، 198.

[4] لجأ عمر إلى جميع وسائل الإعلام التي كانت في عهده، للإعلان وإبلاغ الشعب بأن يتقدم كل صاحب مظلمة للدولة لرد مظلمته، فأعلن ذلك على الناس، سواء عن طريق مناد ينادي في الناس بذلك أوبما ألقاه من خطب، أوبما وزعه من منشورات مكتوبة على الشعب. انظر: ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن(ت597هـ): **سيرة ومناقب عمر بن عبد العزيز الخليفة الزاهد**، ضبط وشرح وتعليق: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1984، 126-127، قطب إبراهيم محمد: **السياسة المالية لعمر** ، 2001-2002.

[5] خَطَبَ عمر في موسم الحج فقال: «**أما بعد: فأيّما رجل قدم علينا في رد مظلمة، أو أمر يصلح الله به خاصا أو عاما من أمر الدين فله ما بين مائة دينار إلى ثلاثمائة دينار بقدر ما يرى من الحسبة وبعد الشقة**». أنظر: ابن عبد الحكم، أبو محمد عبد الله (ت214هـ): **سيرة عمر بن عبد العزيز على ما رواه الإمام مالك بن أنس وأصحابه**، تعليق: أحمد عبيد : مكتبة وهبة، مصر، ط2، 1954، ص124، قطب إبراهيم محمد: **السياسة المالية لعمر**، 201-202. محمد فرقاني: **السياسة المالية لعمر**، 77.

[6] كقوله لواليه على خراسان حين قال له في شأن الرعية: «**إنهم لا يصلحهم إلا السيف والسوط** »: «**كذبت بل يصلحهم الحق والعدل**». انظر: ابن الجوزي: **سيرة عمر**، 75.

[7] محمد فرقاني: **السياسة المالية لعمر**، 158-159.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

مردود»، وسمّى سنة المائة "سنة المُدَّة"[1]، و لم يجعل لذلك أثرا رجعيا[2]، كما قسّم أرض الأندلس بين الفاتحين، فأوصى واليه عليها السمح بن مالك الخولاني: «**أن يُخَمِّس أرضها، ويُخرج منها ما كان عُنوة، خُمْساً لله من أرضها، ويُقِرَّ القرى في أيدي غُنَّامها، بعد أن يأخذ الخُمس**».[3]

3- الجزية

أولاً ألغى عمر بن عبد العزيز الزيادة في مقدار الجزية، التي زادها الخلفاء الأمويون وولاتهم قبله، فخفف عن نصارى نجران ما زاد عليهم الحجاج بن يوسف[4]،كما خفّف على أهل قبرص ما زاد عليهم عبد الملك بن مروان، وعاد بهم إلى صلح معاوية[5]، وعاد بأهل الجزيرة إلى ما وضعه عليهم عياض بن غنم فاتح الجزيرة سنة **18هـ/639م** مع القليل من التعديلات[6]، كما عدّل جزية أهل الموصل، فأخذ منهم ما كان يُؤخذ أيام عمر بن الخطاب ﷺ[7]، و فعل ذلك مع أهل الرّها[8] أيضا[9]، هذا من جهة ومن جهة أخرى فقد أسقط الجزية عمّن أسلم، وذلك بإصداره منشورا عاما إلى جميع الولايات يأمرهم فيه «**أن يضعوا الجزية عمّن أسلم من أهل الجزية حين يسلمون**».[10]

---

[1] ابن عساكر: **تاريخ دمشق**، 185/1. وانظر: محمد فرقاني: **السياسة المالية لعمر**، 159.

[2] يوليوس فلهاوزن: **تاريخ الدولة العربية من ظهور الإسلام إلى نهاية الدولة الأموية**، تر: محمد عبد الهادي أبو ريدة، راجعه: حسين مؤنس، لجنة التأليف و الترجمة و النشر، القاهرة، 1968، 271-272.

[3] مؤلف مجهول: **أخبار مجموعة**، مطبع ربندنير، مجريط، 1867، 30، ابن عذاري المراكشي (كان حيا سنة 712هـ): **البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب**، تح: ج.س.كولان وإ.ليفي بروفنسال، دار الثقافة، بيروت، دت، 26/2، محمد فرقاني: **السياسة المالية لعمر**، 159.

[4] البلاذري: **فتوح**، 74.

[5] المصدر نفسه، 155.

[6] المصدر نفسه، 178.

[7] الأزدي، أبو زكريا يزيد بن محمد بن إياس بن القاسم (ت334هـ): **تاريخ الموصل**، تح: علي حبيبة، القاهرة، 1967، ص3.

[8] **الرّها**: مدينة بالجزيرة تسمى «أدسه» هي الآن في تركيا وتسمى «أورفة». انظر: ياقوت: **معجم البلدان**، مادة «الرهاء»، 371/2 .

[9] أبو عبيد: **الأموال** ، 295-296. للاطلاع على نص الصلح بينهم وبين عياض بن غنم انظر: البلاذري: **فتوح**، 182.

[10] مالك بن أنس (ت150هـ): **الموطأ**، دار الأفاق الجديدة، بيروت، 1985، 225.

كما قام بإلغاء الوظيفة التي فرضت على أهل اليمن وقال: «**والله لأن لا تأتيني من اليمن حفنة كتم**[1] **أحبّ إليَّ من إقرار هذه الوظيفة**».[2]

4- إلغاء الرسوم والضرائب الفارسية التقليدية

وذلك من خلال كتابه الذي أرسله إلى واليه على الكوفة عبد الحميد بن عبد الرحمن، وقد سبق ذكره.

5- إلغاء المكس

وقد ورد في ذلك منشور عام: «**أن لا يؤخذ من أهل السوق أجر**»[3].

6- تطبيق سنة النبي ﷺ في تحصيل الصدقات

استقصى عمر بن عبد العزيز سنة الرسول ﷺ في الصدقات بعد أن التمس كتابه في الصدقات في المدينة، ووجده عند آل عمرو بن حزم[4]ﷺ، ووصية عمر بن الخطاب ﷺ في ذلك التي نقلها الزهري عن آل عمر بن الخطاب فطبقهما[5]، أما فيما يتعلق بسياسته في إصلاح النفقات العامة فقد قام بما يلي:

1- خمس الغنائم

كانت الفتوح في عهده قليلة إلا ما كان منها مع الروم، أو في أقصى المغرب، فإن الغنائم كنتيجة لذلك كانت قليلة[6]، لذلك ما قد يكون هناك من موارد في هذا المصدر ببيت المال هو من غنائم فتوحات سبقت عهده[7]، فأعاد توزيع خمس الغنيمة وفق ما جرى عليه العمل في العهد النبوي والراشدي ، فأعاد سهم ذوي القربى يوزع على قرابة النبي ﷺ، فيذكر أبو يوسف: «**أن عمر بن عبد العزيز بعث بسهم الرسول وسهم ذوي القربى إلى بني هاشم**»[8]،كما أنشأ لهذا المورد بيت مال خاص.[9]

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

---

[1] **الكتم:** هو نبات يخلط مع الوسْمة ويصبغ به الشعر لونه أسود. ابن منظور: **لسان**، مادة «كتم»، 12/ 506.

[2] البلاذري: **فتوح**، 80.

[3] ابن أبي شيبة : **المصنف**، 78/7.

[4] أبو عبيد: **الأموال**، 456. انظر: قطب إبراهيم محمد: **السياسة المالية لعمر**، 69.

[5] المصدر نفسه، 456.

[6] محمد فرقاني: **السياسة المالية لعمر**، 177.

[7] قطب إبراهيم محمد: **السياسة المالية لعمر**، 89.

[8] أبو يوسف: **الخراج**، 21.

[9] محمد فرقاني: **السياسة المالية لعمر**، 178.

2- مصرف الصدقات

أوجه إنفاق الزكاة حددها القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿**إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ**﴾[1] ، وقد طلب عمر بن عبد العزيز من الإمام الزهري أن يكتب له منازل الصدقة ومواضعها في الأصناف الثمانية، فكتبها له مفصّلة مشروحة[2]، فأنفذها، وحرص على أن توزع الصدقات في موطنها الذي قُبضت منه، حيث كتب لأحد عماله بالعراق: «**لا تخرجن صدقة رستاق عن أهله**».[3]

3- العطاء والأرزاق

اعتلى عمر بن عبد العزيز الخلافة والوضع مُتأزم، والنقمة متزايدة على خلفاء بني أمية لاحتجازهم الأموال دون المسلمين[4]، فحاول جهده إصلاح هذا الوضع من خلال سياسته الانفاقية، فكتب إلى عماله: «**ارفعوا كل منفوس نفرض له، وارفعوا موتاكم فإنما هو مالكم نرده عليكم**»[5]. والواقع أن تدابيره في هذا الشأن اختلفت من منطقة إلى أخرى، إذ لم يجعل العطاء موحدا في كل الأقاليم، كما لم يجعل أبناء المقاتلين متساوين في أخذه، بل كان يقرع بينهم فمن أصابته القرعة جعله في المائة، ومن لم تصبه جعله في الأربعين لعدم كفاية المال[6]، كما أصدر منشورا إلى ولاته: «**أن لا يُعطى إنسان عطاءه إلا في يده**»[7]، تلافيا لاستغلال العُرفاء[8] لمناصبهم؛ في حين كان يُغدق على عماله المُرتّبات العالية حتى يفرغوا لخدمة الأمة، إلا

---

[1] **سورة التوبة**، الآية60.

[2] أبوعبيد : **الأموال** ، 456-457، محمد فرقاني: **السياسة المالية لعمر**، 122-123.

[3] أبوعبيد : **الأموال** ، 430.

[4] محمد فرقاني: **السياسة المالية لعمر**، 181.

[5] ابن سعد: الطبقات، 340/7.

[6] الطبري: **تاريخ**، 569/6-570. محمد فرقاني: **السياسة المالية لعمر**، 183.

[7] ابن الجوزي: **سيرة عمر**، 294.

[8] **العُرفاء**: جمع عريف: وهو القيم والسيد لمعرفته بسياسة القوم يلي أمورهم ويتعرف الأمير منه أحوالهم والعرافة عمله، ويعتمد عليه الأمير في إدارة لمصر وتوزيع العطاء والسيطرة على السكان، وبما أن العريف كان مسؤولا عن توزيع العطاء وعن تنفيذ الأوامر في الزيادة العطاء لأي فرد فقد كان بإمكانه أن يستغل وظيفته فبمقدوره مثلا أن يعجل في تنفيذ الزيادة في العطاء أو يؤخرها أو يعرقلها، كما كان بمقدوره ألا يخبر عن حالات الوفاة في عرافاته ويستمر في دفع جزء من عطاء الموتى إلى أهليهم ويأخذ هو الباقي بالإتفاق معهم بالطبع. ابن منظور: **لسان**، مادة«عرف»، 238/9، ابن عبد الحكم : **سيرة عمر**، 38-39.

أنه منعهم من قبول الهدايا، ومنعهم من مزاولة أي نشاط تجاري في منطقة سلطانهم لأن التجارة منهم مُضرة بالرعية مفسدة للجباية[1]؛ كما عمل على التقريب بين الفئات الاجتماعية بالزيادة في عطائها وعمل على تقليص الهوة بين الأقاليم بالتقريب بين عطاء جندها.[2]

4- الإنفاق العام

إن أوجه الإنفاق العام كثيرة متعددة، وأغلب الخلفاء الأمويين طرقوا جميع أبوابها، إلّا أن الإنفاق فيها متفاوت حسب الظروف السياسية والاقتصادية، وحسب ثقافة الخليفة وتكوينه ومنهجه، وكثيرا ما كان المال العام يوضع في غير مواطنه، مما أثار السُّخط، فسلك عمر بن عبد العزيز طريقا وسطاً بين الإسراف والتقتير، يقول الله تعالى: ﴿**وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا**﴾[3]، وهذا ما يُسمى في السياسة المالية بترشيد النفقات، فمن بين أوجه الإنفاق التي اهتم بها عمر بن عبد العزيز التعليم والدعوة، فعمل على تعميق نشر الإسلام على المستويين : الرأسي والأفقي، فأرسل الدعاة والمعلمين إلى الحواضر والقرى والبوادي النائية، حيث أرسل نافع مولى عبد الله بن عمر إلى مصر، وأمر عاصم بن عمر بن قتادة أن يجلس في مسجد دمشق، كما أرسل إلى إفريقية بعثة علمية تتكون من عشرة من العلماء على رأسهم إسماعيل بن عبيد الله وغيرهم كثر.[4]

كما اهتم بفداء الأسرى فقد أرسل إلى أسرى المسلمين لدى البيزنطيين: «**قد بعثت إليكم فلانا يفادي صغيركم وكبيركم، وذكركم وأنثاكم، وحُرّكم ومملوككم بما سُئِل به**»[5]، هذا و لم يُهمل عمر الإنفاق على البناء والتعمير ومشاريع مياه الشرب وحفر الأنهار فقد أنفق على ذلك كله الشيء الكثير.[6]

نجدة حماش: **الإدارة في العصر الأموي**، دار الفكر، دمشق، ط1، 1980، 319، 321، محمد فرقاني: **السياسة المالية لعمر**، 184.

[1] محمد فرقاني: **السياسة المالية لعمر**، 185.

[2] المرجع نفسه، 190.

[3] سورة الفرقان، الآية 69.

[4] محمد فرقاني: **السياسة المالية لعمر**، 191.

[5] ابن عبد الحكم: **سيرة عمر**، 140.

[6] محمد فرقاني: **السياسة المالية لعمر**، 195وما بعدها.

ومن جهة أخرى خالف من سبقه من الخلفاء الأمويين في إغداق الأموال على الشعراء فكان لا يأذن لهم بالدخول عليه ويقول: «**ليس لهم في بيت المال حق**».[1]

ج- إصلاح إدارة المالية العامة

سار عمر على أسس عامة لإصلاح نظام عمالة الدولة من خلال:

- إجراء تحريات عن الولاة والعاملين قبل تعيينهم سيرا على قاعدة "**الرجل المناسب في المكان المناسب**".
- اختيار الأصلح وتفضيل أهل القرآن في التعيين، وفرض أجور عالية للعمال بالدولة.
- إمداد العمال بالتعليمات العامة والرد على استفساراتهم، وعقاب أو عزل من ثبت تقصيره.[2]

وإلى جانب اختياره لعمال تقاة فرض رقابة مشددة ليعلم كل ما يحدث داخل الدولة، فقد «**سكَّكَ البريد تسع مائة وثلاثون سِكَّة ونفقات الدواب وأثمانها وأرزاق البنادرة[3] والفرانقين[4] لسنة مائة ألف دينار وتسعة وخمسون ألفا ومائة دينار**»[5]، فلم يكن يكتفي باختيار رجال يُظهِرون أنهم على شاكلته، ثم يتركهم بعد ذلك يفعلون ما يشاءون، بل كان يشعر أنه مسؤول هو نفسه عمَّا يجري في جميع البلاد[6]؛ هذا وقد جعل عمر عمال الخراج مسؤولين أمامه مباشرة وليس أمام الولاة.[7] وهنا الفرق بينه وبين خلفه يزيد كما سنرى يكمن في تشديد الرقابة والمحاسبة والقدوة، وهذا هو سر النجاح الذي حققه.

د- نتائج إصلاحات عمر المالية

مات عمر بن عبد العزيز في العشرين من رجب سنة 101هـ/720م، وكانت خلافته سنتين وخمسة أشهر[8]، وفي هذه الفترة القصيرة أنجز منجزاته العظيمة التي نوه بها الخلفاء والملوك والأئمة والكتاب والشعراء، فبإلغائه للضرائب غير الشرعية كانت خطوة أولية لتحرير المجتمع حتى

---

1 قطب إبراهيم محمد: **السياسة المالية لعمر**، 135.

2 قطب إبراهيم محمد: **السياسة المالية لعمر**، 152.

3 **البنادرة**: هم التجار الذين يلزمون المعادن واحدهم بُنْدار. ابن منظور: **لسان**، مادة«بندر»، 81/4.

4 **الفُرانِقُ**: البَرِيدُ، وربما سموا دليل الجيش فُرانِقاً. ابن منظور: **لسان**، مادة«فرنق»، 307/10.

5 ابن خرداذبة، أبوالقاسم عبيد الله بن عبد الله (ت300هـ): **المسالك والممالك**، مطبعة بريل، ليدن، 1889، 153.

6 فلهاوزن: **تاريخ الدولة العربية**، 261-262.

7 فؤاد عبد الله العمر: **التطور التاريخي لفريضة الزكاة**، 283.

8 ابن سعد، **الطبقات الكبرى**، 407/5.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

تنطلق طاقاته الإنتاجية بحرية كاملة وأمل في الكسب، بوضع حد لأكل أموال الناس بالباطل، إذ لا يوجد شيء يؤثر تأثيرا سيئا في حركة الإنشاء والتعمير وازدهار الحياة الاقتصادية والاجتماعية كزيادة الضرائب على الرعية، فتتوقف نتيجة لذلك السواعد عن العمل، ويقل السعي في الأرض، لما ترى أن جهدها تعود ثمرته إلى جيوب غيرها[1]. وبفعل ترشيده للنفقات أغنى عمر الناس فعن عمر بن أسيد قال: «**والله ما مات عمر بن عبد العزيز حتى جعل الرجل يجيء بالمال العظيم فيقول: اجعلوا هذا حيث ترون، فما يبرح حتى يرجع بماله كله، قد أغنى عمر الناس**»[2]، ولما تحسنت أوضاع المجتمع، أخلد للسلم من كان يقاوم من تقدمه من الخلفاء ويعارض حكمهم، وأصبح حكمه مثلاً ومرجعاً لمن جاء بعده من الحكام[3]، وقد حاول عمر بن عبد العزيز أن يوفق بين مطالب الدولة السياسية والمالية وبين احترام تعاليم الدين، وهو في هذا له فضل السبق على العباسين، وربما كان فيما فعله أصدق منهم إيماناً، فإصلاحاته المالية مهّدت السبيل إلى معاملة العرب والموالي على قدم المساواة، وساعدت أكثر من أي شيء آخر على إدماج سلالة الفاتحين بسلالة المغلوبين[4]، ونتائج إصلاحات هذا الخليفة الراشد أكثر من أن نحيط بها في هذه العجالة، غير أننا نستطيع أن نقول أنه أعطى هذه الدولة عُمرا جديدا ونفسا جديدا ولولا هذه الإصلاحات لسقطت هذه الدولة قبل أوانها بكثير، ولأحاطت بها خطيئاتها وتكالبت عليها الأعداء ونكبوها، كما بعث عمر بن عبد العزيز للدين الإسلامي بعده العالمي من جديد، بمساواته بين العرب والموالي، وبإلغاء الجزية عمن أسلم، إلا أن إصلاحاته هذه لم تعجب المؤرخين المستشرقين[5] فتناولوها في أبحاثهم بالتزييف والتحقير إلا قليلا منهم، فقد شوهوا إجراءاته المالية وتحاملوا عليه، وانتقدوه انتقادا شديدا، حتى أصبح سبا وشتما وليس نقدا يقوم على أسس علمية، وقلبوا الحقائق حتى تتوافق مع آرائهم المسبقة[6]، وليس هنا مقام الرد على هذا التحامل.

---

[1] محمد فرقاني: **السياسة المالية لعمر**، 66.

[2] الذهبي: **تاريخ الإسلام**، 197/7.

[3] محمد فرقاني: **رسائل عمر بن عبد العزيز جمعا ودراسة وتحقيقا**، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الإسلامي، إشراف: غازي مهدي جاسم الشمري، 2003، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الاسلامية، قسنطينة، 614/1.

[4] ج.ليفي دللافيدا، مادة«بنوأمية»، **دائرة المعارف الإسلامية**، تر: أحمد الشنيناوي وآخرون، وزارة المعارف العمومية، مصر، دت، 2/ 676-678.

[5] منهم: رينهات دوزي، فان فلوتن، سير توماس أرنولد، جولد زيهر، موللر، فان كريمر، يوليوس فلهاوزن، وغيرهم.

[6] محمد فرقاني: **السياسة المالية لعمر**، 205.

ثالثا: يزيد بن عبد الملك والأموال

آلت مقاليد الخلافة إلى يزيد بن عبد الملك (101-105هـ/720-724م) بوصية من أخيه سليمان، وقد طال أخباره الكثير من التحريف والتهويل والتشنيع والتشهير، لا لشيء إلا لأنه خلف الخليفة العادل ولم يستطع أن يرتقي لمنزلته، ومثله في ذلك مثل عثمان بن عفان رضي الله عنه حين خلف عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فكان عُرضة للانتقاد أكثر من غيره، ومما يُعطي فكرة عن حكمه، ما رواه المسعودي: من أن مسلمة بن عبد الملك أخاه عذله لِمَا «**عَمَّ الناس من الظلم والجور، باحتجابه وإقباله على الشرب واللهو، وقال له: إنما مات عُمَر أمس، وقد كان من عدله ما قد علمت، فينبغي أن تُظهر للناس العدل، وترفض هذا اللهو، فقد اقتدى بك عُمَّالك في سائر أفعالك وسيرتك**»[1].

وبعد تمحيص أخباره ونقدها يبدو أنه استهل خلافته بالتأسّي بعمر بن عبد العزيز، فيذكر ابن عساكر أن «**يزيد بن عبد الملك قال: سِيروا بسيرة عمر**»[2]، وكان يقول: «**والله ما عمر بأحوج إلى الله مني**»[3]، غير أنه لم يثبت في سياسته طويلا فيذكر الذهبي أنه «**أقام أربعين يوما يسير بسيرة عمر**»[4]، فلما سمع جاريته حبابة تغني شعرا للأحوص[5] قال لغلامه : «**ويحك مُرْ صاحب الشرط فليصلي بالناس**»[6]، ويذكر ابن عساكر أنه: «**أُتِي بأربعين شيخا فشهدوا له: ما على الخلفاء من حساب**»[7]، ويضيف ابن العماد: «**فأقبل على الظلم وإتلاف المال**»[8]، فكان سببا في تغيير سيرته، ويبدو أنه لا هذا ولا ذاك كان سببا في إطّراحه لسياسة عمر، بل صعوبة مجاهدة النفس وأخذها بالزهد في ما بين يديها من نعم، وميلها لاتباع الهوى، بالإضافة إلى طبيعة تكوين يزيد نفسه، ويشير ابن الأثير أنه ألغى تدابير عمر المالية فيقول: «**وعمد يزيد إلى كل ما صنعه عمر بن عبد العزيز**

---

[1] المسعودي، أبوالحسن علي بن الحسين (ت 346هـ): **مروج الذهب ومعادن الجوهر**، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، د م، دت، 125/2-126. وانظر: الريس: الخراج، 244.

[2] ابن عساكر: **تاريخ دمشق**، 304/65.

[3] الذهبي: **تاريخ الإسلام**، 280/7-281.

[4] المصدر نفسه، 280/7.

[5] **بكيت الصبا جهدا فمن شاء لامني ومن شاء آسى في البكاء وأسعدا.**

[6] الذهبي: **تاريخ الإسلام**، 280/7.

[7] ابن عساكر: **تاريخ دمشق**، 304/65.

[8] ابن العماد الحنبلي، أبو الفلاح عبد الحي (ت1089هـ): **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، تح: لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، دت، 128/1.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

مما لم يوافق هواه فردَّه، ولم يخف شناعة عاجلة ولا إثماً عاجلا»[1]، وبعض المؤرخين يذكرون أنه أقصى عمال عمر أيضا، فيقول اليعقوبي: «**عزل يزيد عمال عمر جميعا**»[2]، كما فعل ذلك أيضا عثمان بن عفان ﷺ بعمال عمر بن الخطاب ﷺ؛ وأعاد سليمان بن سعد إلى الدواوين وكان عمر بن عبد العزيز قد صرفه عن ديوان الخراج[3]،كما أعاد أسامة بن زيد التنوخي على خراج مصر بعد أن عزله عمر لظلمه[4]، ويقول ابن عبد ربه: «**كتب يزيدُ بن عبد الملك إلى عُمال عمرَ بن عبد العزيز: أما بعد، فإن عمرَ كان مغروراً، غررتموه أنتم وأصحابكم، وقد رأيتُ كُتبكم إليه في انكسار الخراج والضريبة، فإذا أتاكم كتابي هذا فدَعُوا ما كنتم تَعرِفون من عَهده وأعيدوا الناسَ إلى طَبقتهم الأولى، أخْصَبوا أم أجْدَبوا، أحبُّوا أم كَرِهوا، حَيُوا أم ماتوا، والسلام**»[5]، فأعاد الوظيفة التي أسقطها عمر على أهل اليمن وقال لعامله عليها: «**خُذها منهم ولو صاروا حَرَضاً**[6]»[7] ،لسنا ندري هنا ما يهم يزيد أكثر حين يقول "حيوا أم ماتوا"، "صاروا حَرَضاً"، أمر الرعية أم أمر الخزينة؟

ومن بين الإيرادات الأخرى التي خالف فيها سياسة عمر المالية ما يقوله اليعقوبي عن طرق جباية المال، ما كتبه يزيد إلى عمر بن هبيرة عامله على العراق (**103-105**هـ/722-724م)، يأمره أن يمسح السواد فمسحه سنة **105**هـ/724م، «**فوضع على النخل والشجر وأضر بأهل الخراج، ووضع على التانِئَة**[8]**، وأعاد السُّخر والهدايا وما كان يؤخذ في النيروز والمهرجان**»، ليس هذا فحسب بل فرض غرامات مالية على بعض كبار رجال الدولة مثل عبد الله بن الضحاك بن قيس الفهري عامله على المدينة فقد أخذه بأربعين ألف دينار[9]، كما أُعيدت المطالبة بكسور

---

[1] ابن لأثير: **الكامل**، 332/4.

[2] اليعقوبي: **تاريخ**، 310/2.

[3] الجهشياري: **الوزراء والكتاب**، 34-35.

[4] ابن عبد الحكم: **سيرة عمر**، 32.

[5] ابن عبد ربه، أبو عمر أحمد بن محمد الأندلسي (ت328هـ): **العقد الفريد**، تح: مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1983، 188/5. وانظر: حسين عطوان: **الأمويون والخلافة**، دار الجيل، عمان، ط1، 1986، 190-191.

[6] **حرضاً**: الحَرَضُ الذي أذابه الحزن، أي حتى يموتوا من الحزن. ابن منظور: **لسان**، مادة«حرض»، 133/7.

[7] ابن لأثير: **الكامل**، 332/4.

[8] **التانِئَة**: الجماعة المقيمون في البلاد الذين لا ينفرون مع الغزاة. ابن منظور: **لسان**، مادة«تنأ»، 40/1.

[9] اليعقوبي: **تاريخ**، 310/2، الأزدي: **تاريخ الموصل**، 17.

الخراج التي كان أسقطها عمر بن عبد العزيز[1]، ويذكر الطبري أن ابن هبيرة كان حريصا على جمع الأموال، ومن حرصه أنه لم يدع شريفاً في خراسان إلا قرفه – اتهمه بدون دليل- بأخذه أموال من الفيء، وكتب إلى عامله أن يجمع له ذلك المال[2]، وفي إطار المصادرات فقد صادر يزيد أملاك أسرة آل المهلب[3]،كما عاد الأمويون مرة أخرى إلى حيازة الإقطاعات ومنحها لأولادهم، ومما يؤيد ذلك ما طلبه يزيد من عمر بن هبيرة أن يتخذ له قطائع في أرض العرب من جهة البصرة فجعل ابن هبيرة يأتي القطيعة فيسأل عنها فيمسحها ويحوز فضولها ليزيد، حتى ضج الناس من ذلك[4]، كما لم يتورع عمال يزيد عن أخذ الرشوة، فأول من ارتشى من عمال العراق ابن هبيرة، على حد قول العسكري[5]، وكان سبب قتل يزيد بن مسلم 102هـ/721م والي يزيد على إفريقية، أنه أجمع أن يصنع بأهلها ما صنع الحجاج بأهل العراق وهو تلميذه، مِن رده مَن مَنَّ الله عليه بالإسلام إلى بلده ورستاقه وأخذهم بالجزية فقتلوه[6]، وكذلك كان يعسف البربر ويشتد في جمع أموالهم وسبي نسائهم، كما اعتبرهم جزءا من الخمس يتبع لبيت المال ويؤول لعامل المغرب[7]، ويبدو أن يزيد لم يكن يعلم بما يفعل ولاته، وإلّا لما رضي عن مقتل يزيد بن مسلم وأقر العامل الذي نصبه البربر[8]، وهذا لعدم فاعلية أجهزة المراقبة لديه.

هذا فيما يتعلق بسياسته في الإيرادات، والظاهر أن سياسته الإنفاقية تفسر هذا العسف والجور في إيراد الأموال إلى بيت المال، فقد تزوج سعدة بنت عبد الله على عشرين ألف دينار، وربيحة بنت محمد على مثل ذلك، واشترى العالية[9] بألف دينار، وفي رواية أنه اشتراها بأربعة آلاف دينار[10].

---

[1] الماوردي: **الأحكام السلطانية**، 108. وانظر: الريس: **الخراج**، 241.

[2] الطبري: **تاريخ**، 19/7. وانظر: الريس: **الخراج**، 241.

[3] البلاذري: **فتوح**، 374.

[4] المصدر نفسه، 373.

[5] العسكري: **الأوائل**، 265.

[6] الجهشياري: **الوزراء والكتاب**، 35-36.

[7] حسين مؤنس: **فجر الأندلس**، الدار السعودية للنشر والتوزيع، جدة، ط2، 1985، 145، 158.

[8] محمد بن يزيد مولى الأنصار.

[9] العالية هي حبابة المشهورة.

[10] الأصفهاني: الأغاني، 167/4.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

كما اشترى سلامة المغنية بعشرين ألف دينار[1]. وكان يزيد لا يبخل على الشعراء والمغنين فقد دخل نصيب المغني عليه ذات يوم، وأنشده قصيدةً امتدحه بها، فطرب لها يزيد واستحسنها، فأمر به فملئ فمه جوهراً، فلم يزل به غنياً حتى مات[2]؛ ومن جهة أخرى فقد كتب يزيد بمنع الزيادة التي كان أمر عمر بن عبد لعزيز لأهل الديوان بها فمنعوها[3]، فأنّا لصاحب هذه السيرة أن يرقى إلى منزلة الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز بل وكيف يخلف مقامه ويقارن به؟

إلا أن له فضل ضرب النقود في إطار إصلاح النقد، فقد أمر ابن هبيرة بضرب الدراهم بالعراق وكانت على عيار ستة دوانيق[4]فسميت " الهبيرية"[5]، كما يروي البلاذري رواية بأن يزيد ولّى الجراح بن عبد الله الحكمي على أرمينية فرفع إليه اختلاف مكاييلها وموازينها فأقامها على العدل والوفاء واتخذ مكيالا يدعى "الجراحي"[6] .

فإذا أتينا إلى ذكر نتائج هذه السياسة المالية ليزيد بن عبد الملك، فإن أهم ما يجب أن نلاحظه أن هناك الكثير من الناقمين على استئثار الأمويين بأموال الأمة في الشام خلال عهد يزيد، ومن أهمهم يزيد بن المهلب الذي خطب بواسط فقال: «**يا أهل العراق، يا أهل السَّبق** والسِّباق، **ومكارم الأخلاق، إنّ أهل الشام في أفواههم لُقمةٌ دَسِمة، زَبَّبَتْ[7] لها الأشداق، وقاموا لها على ساق، وهم غير تاركيها لكم بالمِراء والجِدال؛ فالبَسوا لهم جُلودَ النُّمور**»[8]، فثار الناس مع يزيد بن المهلب على الأمويين، مما أدى إلى إنفاق الكثير من الأموال في قتال المسلمين، وكان أجدر به أن ينفق على الفتوح أو تحصين الثغور أوفي أي باب من الأبواب بما يعود نفعه على المسلمين، بل أضعف ذلك الدولة وأنهكها وعطّل الفتوح، كما أن سياسة يزيد بن مسلم في المغرب أدت إلى خروج البربر عليه وقتله، وهذا أول خروج وتحرك للبربر ضد والٍ أموي، والذي سيكون له فيما بعد ما يتبعه،

---

[1] ابن عساكر: **تاريخ دمشق**، 307/65.

[2] الأصفهاني: **الأغاني**، 101/1.

[3] الكندي: **ولاة مصر**، 92.

[4] **دوانيق**: جمع دانق: وهو يعني عموما "سدسا" وهو خصوصا كوحدة وزن ونقد = $\frac{1}{6}$ درهم أوفي كثير من الأحيان $\frac{1}{6}$ دينار- مثقال.أي أنه = 0,495غ فضة . فالتر هانتس: **المكاييل والأوزان**، 29.

[5] المقريزي، تقي الدين أحمد بن علي (ت845هـ): **النقود الإسلامية**، مطبعة الجوائب، قسنطينة، 1881، 9.

[6] البلاذري: **فتوح**، 213.

[7] **زَبَّبَتْ**: قد زَبَّبَ شِدْقاه اجْتَمَعَ الرِّيقُ في صامِغَيْهِما واسمُ ذلك الرِّيقِ الزَّبِيبَتانِ. ابن منظور: لسان، مادة«زبب»، 444/1.

[8] الجاحظ، أبوعثمان عمروبن بحر (ت255هـ): **البيان والتبيين**، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، مصر، ط2، 1961، 218/1.

وكأن الناس قد فقدوا الأمل بعدما رأوا من عدل عمر ولهو يزيد فمالوا إلى الخروج والانتفاض، فانفتقت الفتوق التي ما فتأت تتزايد حتى جرفت معها ملك بني أمية، وهبت رياح التغيير فجاءت بالدولة العباسية مكان الدولة الأموية.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفصل الأول

هشام بن عبد الملك

بين إرث الماضي والرؤية الجديدة

- أولا: سياسة هشام في جمع وإنفاق المال
- ثانيا: السياسة المالية لأهم ولاة هشام

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

أولا: سياسة هشام في جمع وإنفاق المال

هو هشام بن عبد الملك بن مروان بن الحكم الأموي[1]، وأمه عائشة بنت هشام بن إسماعيل المخزومي[2]، ولد بدمشق سنة 72هـ/692م[3]، بويع له بولاية العهد ومن بعده للوليد بن يزيد سنة 101هـ/720م[4]، ولما توفي يزيد بن عبد الملك يوم الجمعة لخمس ليالٍ بقين من شعبان سنة 105هـ/724م[5] جاء البريد لهشام بشارتَيْ الخلافة (العصا والخاتم) وهو بالزيتونة[6]، فما لبث أن ذهب إلى الرُّصافة[7] ثم ركب منها إلى دمشق، فبُويع بها في رمضان من عام 105هـ/724م.[8]

وكانت الأوضاع هادئة نسبيا حين تولى هشام الخلافة، إذ سبق وأن نجح الأمويون في القضاء على ثورات آل المهلب في العراق، وفي أنحاء أخرى من الدولة، وكان ذلك في حدود سنة 102هـ/721م[9]، وكانت الأحوال في خراسان هادئة على العموم، يظهر ذلك من عبارة لعبد الرحمن بن نعيم الغامدي، والي خراسان، الذي أظهر رضاه عن الأوضاع العامة في ولايته وقال إنها «**بلاد عافيةٍ وطاعةٍ وعلى الجماعة**»[10]، وكذلك كانت الحال في الجزيرة الفراتية والحجاز

---

[1] الزبيري، المصعب بن عبد الله (ت236هـ): **نسب قريش**، تعليق: ليفي بروفنسال، دار المعارف، مصر، دت، 163.

[2] الطبري: **تاريخ**، 25/7، وانظر: ابن حزم، علي بن أحمد (ت456هـ): **جمهرة أنساب العرب**، تح: ليفي بروفنسال، دار المعارف، مصر، 1948، 84. وانظر: ابن خياط، خليفة أبو عمرو العصفري البصري (ت240هـ): **تاريخ خليفة بن خياط**، تح: سهيل زكار، دار الفكر، بيروت، 1993، 259.

[3] الطبري: **تاريخ**، 25/7،، ابن الأثير: **الكامل**، 370/4.

[4] الطبري: **تاريخ**، 585/6.

[5] ابن خياط: **تاريخ**، 259، اليعقوبي: **تاريخ**، 316/2، الطبري: **تاريخ**، 21/7-22، ابن الأثير: **الكامل**، 367/4.

[6] **الزيتونة:** موضع في بادية الشام كان هشام بن عبد الملك يتزله، فلما عَمَرَ الرصافة انتقل إليها فكانت منزله إلى أن مات. انظر: الحموي: **معجم البلدان**، مادة«الزيتونة» 163/3.

[7] **الرُّصَافة:** رصافة هشام بن عبد الملك غرب الرقة بينهما أربعة فراسخ على طرف البرية، بناها هشام وكان يسكنها في الصيف. انظر: الحموي: **معجم البلدان**، مادة«الرصافة»، 47/3.

[8] اليعقوبي: **تاريخ**، 316/2.

[9] الطبري: **تاريخ**، 590/6-602، وانظر: الأزدي: **تاريخ الموصل**، 12.

[10] الطبري: **تاريخ**، 585/6، وانظر: الأزدي: **تاريخ الموصل**، 8، ابن الأثير: **الكامل**، 337/4، عبد المجيد محمد صالح الكبيسي: **عصر هشام بن عبد الملك**، مطبعة سلمان الأعظمي، بغداد، 1975، 16.

واليمن، وأيضا الشام ومصر والأندلس، فمصادر التاريخ[1] لا تشير إلى حدوث حركات وانتفاضات داخلية قبيل مجيء هشام إلى الحكم، أما في المغرب وإن كان البربر قد ثاروا على الوالي يزيد بن أبي مسلم وقتلوه وأعادوا الوالي السابق محمد بن يزيد، فلم يخلعوا يداً من طاعة وهدأت الأوضاع قبيل استخلاف هشام .[2]

وسوف نرى فيما بعد كيف سيترك هشام الأوضاع في الدولة، ومن خلال ذلك نحكم على سياسته في تسيير الأموال إيرادا وإنفاقا وأثرها في ذلك كله.

تكلم المؤرخون عن عهد هشام بكثير من المدح، وُصِف بوفرة العقل وشدّة الحزم وحسن السياسة، كما وُصف بالبخل، فيذكر ابن قتيبة أنه «**محمود السيرة، ميمون النقيبة، وكان الناس معه في دَعة وسُكون وراحة، لم يخرج عليه خارج، ولم يَقُم عليه قائم، إلا ما كان من قيام زيد بن علي بن الحسين**[3] **في بعض نواحي الكوفة**»[4]، وقد روى الطبري وغيره أن أخاه مسلمة بن عبد الملك قال له يوما: «**أتطمعُ في الخلافة وأنت بخيل جبان؟ قال: ولِمَ لا أطمع فيها وأنا حليم عفيف**»[5]، وذكر الهيثم بن عديّ والمدائني وغيرهما أن السُّوَاس من بني أمية ثلاثة: «**معاوية، وعبد الملك، وهشام، وختمت به أبواب**

---

[1] ابن خياط: **تاريخ**، 259-288، الطبري: **تاريخ**، 590/6-622، الأزدي: **تاريخ الموصل**، 10-18، ابن الأثير: **الكامل**، 355/4-370.

[2] ابن خياط: **تاريخ**، 254، الطبري: **تاريخ**، 617/6، الجهشياري: **الوزراء والكتاب**، 56-57، ابن الأثير: **الكامل**، 353/4.

[3] **زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب** (ت 122 هـ/740 م): يقال له (زيد الشهيد) وقال أبو حنيفة: «**ما رأيت في زمانه أفقه منه ولا أسرع جوابا ولا أبين قولا**» كانت إقامته بالكوفة، وقرأ على واصل بن عطاء (رأس المعتزلة) واقتبس منه علم الاعتزال، وأشخص إلى الشام، فضيق عليه هشام بن عبد الملك، وحبسه خمسة أشهر، وعاد إلى العراق ثم إلى المدينة، فلحق به بعض أهل الكوفة يحرضونه على قتال الأمويين، ورجعوا به إلى الكوفة سنة 120 هـ، فبايعه أربعون ألفا، وكان العامل على العراق يومئذ يوسف بن عمر الثقفي، فكتب إلى الحكم بن الصلت وهو في الكوفة أن يقاتل زيدا، ففعل، ونشبت معارك انتهت بمقتل زيد في الكوفة، وحمل رأسه إلى الشام فنصب على باب دمشق، ثم أرسل إلى المدينة فنصب عند قبر النبي ﷺ يوما وليلة، وحمل إلى مصر فنصب بالجامع، فسرقه أهل مصر ودفنوه. انظر: اليعقوبي: **تاريخ**،325/2، الطبري: **تاريخ**، 271،260/8 ذكره في وفيات سنة 121 ثم في وفيات 122 هـ، الأصفهاني، أبو الفرج (ت356هـ): **مقاتل الطالبيين**، تح: السيد أحمد صقر، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، 1949، 127، ابن الاثير: **الكامل**، 452/4، ابن خلدون، عبد الرحمن (ت808هـ): **تاريخ ابن خدون المسمى: ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر**، تح: خليل شحادة وسهيل زكار، دار الفكر، بيروت، 2000، 122/3، الزركلي: **الأعلام**، 59/3.

[4] ابن قتيبة: **الإمامة**، 104/2.

[5] الطبري: **تاريخ**، 105/7، البلاذري: **أنساب**، 378/8، المسعودي: **مروج**، 263/3، ابن الأثير: **الكامل**، 466/4.

السياسة وحسن السيرة، وأنّ المنصور كان في أكثر أموره وتدبيره وسياسته متبعاً لهشام بن عبد الملك في أفعاله، لكثرة ما كشفه عن أخبار هشام وسِيَره»[1]، ويذكر صاحب المنتظم أنه كان لهاجا بعمارة الأرض وبالآلات والكِسِي والفُرش[2]، أما عن بخله ووفرة عقله فيصفه صاحب الفخري قائلا: **«كان هشام بخيلاً شديد البخل، إلا أنه كان غزير العقل حليماً عفيفاً»**[3]، ويضيف الذهبي **«كان يجمع المال ويوصف بالحرص والبخل وكان حازماً عاقلاً»**[4]، ويمكن أن نقول كخلاصة لسيرته أنه كان قليل الشبه بأخيه يزيد، وأنه كان على عكسه بعيد النظر يعرف كيف يسوس الأمور، طيب السيرة، جريئا في تنفيذ مشروعاته، كما أنه لم يكن كسلفه عمر بن عبد العزيز من حيث التدين والإعراض عن كل ما هو دنيوي.[5]

وبعد هذا المدح والإطراء الذي صاغه كبار المؤرخين في هشام بن عبد الملك، سوف نرى بعد عرض سياسته في إيراد الأموال، وسياسته في إنفاقها، مدى تحكمه في إدارته وعماله ومقارنة كل ذلك بمن سبقه من الخلفاء خاصة منهم عمر بن عبد العزيز (99-101هـ/718-720م) ويزبد بن عبد الملك (101-105هـ/720-724م).

[1] المسعودي: **مروج**، 263/3.

[2] ابن الجوزي: **المنتظم**، 97/7.

[3] ابن طباطبا: **الفخري**، 132.

[4] الذهبي: **تاريخ**، 283/8.

[5] نبيه عاقل: **تاريخ خلافة بني أمية**، 307.

أ- السياسة الإدارية لهشام

تبين للباحثين منذ زمن بعيد أن عهد هشام هو عهد أزمة الخلافة الأموية، أو هو الزمن الذي يواجه فيه التنظيم الإسلامي السياسي المشكلة التي لابد من أن يواجهها كل نظام توسعي حين يبلغ أقصى حدود توسعه، وفي التاريخ أمثلة عديدة على توسع الدول لا سبيل إلى تعليلها، لكن ليست هناك سوى أمثلة قليلة جدا على دولة تكوّنت على هذا النحو واستطاعت أن تبلغ ما بلغته الدولة الإسلامية من استمرار واستقرار نسبيين، فبلوغ مثل هذا يستدعي تغيرا تاما في أساليب العمل وطرائقه المتبعة، وتوجيه الطاقات في مسارب جديدة، تستهدف وضع عجلة التطور الداخلي والتمثل والتماسك[1]، فإلى أي مدى نجح هشام في ذلك؟

لم تكن المشكلة التي واجهت هشاما من صنع يده، وإنما كانت حصيلة قرن من التاريخ يمتد إلى عهد الخلفاء الراشدين قبل ظهور الخلافة الأموية[2]، ذلك أنه لم يقم نظام إداري قوي يُساير حركة الفتح التي ضمت الشرق والغرب، إضافة إلى ما أضافه الخلفاء الأمويون من مساوئ وظلامات، رغم محاولة عمر بن عبد العزيز الإصلاحية إلا أن فترة خلافته كانت قصيرة وليست كافية لاستقرار نظام إداري قوي، كما أن خلفه عمد إلى كل ما عمله فنقضه.

لذا شمر هشام عن ساعد الجد لمواجهة الأوضاع، فأعاد تنظيم الجباية واستطاع بذلك أن يزيل المظالم المباشرة الواقعة على الموالي، ونجح أكثر من أسلافه —سوى عمر– في استمالة الفقهاء[3] حين أخذ يقيم بينه وبينهم روابط شخصية ويشتد على أهل الأهواء[4] والمارقين.[5]

إلا أن المؤرخين لم يركزوا على كل هذا ويسلطوا عليه الضوء اللازم، من هنا اضطررت إلى استنباطه استنباطا، فلو كان هذا العمل لأحد الخلفاء العباسيين الأوائل لأُلّفت فيه الكتب.

وقبل أن نتكلم عن السياسة الإدارية في عهد هشام لابد من أن نوضح وضع إدارة الأقاليم عند الأمويين الذين سبقوه.

فقد اقتضى الوضع السياسي والاجتماعي في بداية الدولة الأموية تنظيما جديدا غير الذي وضعه عمر بن الخطاب ﷺ، اضطلع بوضع أسسه معاوية بن أبي سفيان ﷺ الذي عمد إلى اتخذ

---

[1] هاملتون جب: **دراسات في حضارة الإسلام**، دار العلم للملايين، بيروت، ط3، 1979، 45-46.

[2] المرجع نفسه، 46.

[3] أمثال: ابن شهاب الزهري، فقد كان مقربا جدا من هشام.

[4] من أمثال: معبد الجهني الجبري، وغيلان الدمشقي القدري، وميسرة المطغري الصفري، وغيرهم.

[5] هاملتون جب: **دراسات في حضارة الإسلام**، 47.

اللامركزية في الإدارة سبيلا لإعادة الاستقرار في الدولة الإسلامية في ظل وضعها الجديد، وعمل على أن يكون رجاله في الأقاليم من شيعته المخلصين[1]، أو ممن تربطهم بالبيت الأموي روابط مادية أو منافع يتطلبها التطور الجديد للدولة.[2]

لذا كان الولاة في الدولة الأموية يتمتعون بحرية كبيرة، مما أدى إلى ظهور شخصيات بارزة مثل عمرو بن العاص، وزياد بن أبيه، والحجاج بن يوسف، وخالد بن عبد الله القسري.[3]

وقد عرَّف الفقهاء المسلمون في وقت متأخر هذا اللون من الإدارة اللامركزية للولايات بأنها إمارة استكفاء، يعقدها الخليفة لمن يختاره من رجاله الأكفاء، ويفوض إليه إدارة الإقليم كاملا[4]، والنظر في جميع أموره، بما فيها الجوانب المالية، إلا أنه في بعض الأحيان يُعَيِّن على الإدارة المالية متعهدا خاصا، فقد عيَّن هشام بن عبد الملك عبيد الله بن الحبحاب السلولي[5] على خراج مصر، وأمده بنفوذ كبير، وقد عزل من أجله وَالِيَيْن لمصر هما الحر بن يوسف[6] (105-106هـ/723-724م)، وحفص بن الوليد[7] 108هـ/725م لمغاضبتهما له.[8]

---

[1] أمثال: المغيرة بن شعبة، وزياد بن أبيه.

[2] نجدة حماش: **الإدارة في العصر الأموي**، 105-106.

[3] المرجع نفسه، 106.

[4] الماوردي: **الأحكام**، 42.

[5] **عبيد الله بن الحبحاب** (توفي بعد 123 هـ/741 م): أمير، من الرؤساء النبلاء الخطباء، كان مولى لبني سلول، ونشأ كاتبا، وولي مصر زمنا، ونقله هشام بن عبد الملك إلى إفريقية سنة 117 هـ، أو قبلها، فسار إليها وضبط أمورها وسير الغزاة إلى صقلية والسوس وأرض السودان، واتخذ بتونس " دار صناعة " لإنشاء المراكب البحرية، وأنشأ الجامع الأعظم بتونس " جامع الزيتونة " وفي أيامه انتشر مذهب الاباضية والصفرية في برابرة المغرب، فثاروا، وكان بعض عماله قد أساءوا السيرة، فاضطراب عليه أمر البلاد، فاستقدم هشام إليه وعزله سنة 123 هـ. الزركلي: **الأعلام**، 192/4.

[6] **الحر بن يوسف** (ت113 هـ/731 م): أمير مصر ثم الموصل، ولاه هشام بن عبد الملك مصر سنة 105 هـ، فثار القبط، فأصلح أمرهم، وانكشف النيل في أيامه عن أرض جديدة بنيت فيها (قيسارية هشام) وصرفه هشام عن مصر سنة 106 هـ، وولاه الموصل، فقصدها، وأجرى فيها نهرا كان أكثر شربها منه، استمر العمل في حفره عدة سنين، وعليه كان (شارع النهر) وبنى لسكناه دارا كانت تسمى (المنقوشة) لكثرة ما فيها من نقوش الساج والرخام والفصوص الملونة (الفسيفساء) وخربت قبل عصر المؤرخ ابن الاثير، واستمر الحر في إمارته إلى أن توفي، وكان عاقلا فاضلا محبا للخير والعمران. الزركلي: **الأعلام**، 172/2.

[7] **حفص بن الوليد** (ت138 هـ/746 م): أمير، من الولاة، ولي مصر لهشام بن عبد الملك سنة 108 هـ، وصرف في السنة نفسها، وأعيد سنة 124 هـ، فبقي إلى أيام مروان بن محمد، واضطربت حال الدولة، فاستعفي، فأعفي سنة 127 هـ. الزركلي: **الأعلام**، 264/2.

[8] المقريزي: **الخطط**، 145/2، وانظر: الريس: **الخراج**، 245.

ولا يفوتنا أن نبين أن التكتلات السياسة القبَلية الكبرى أدت ببعض الخلفاء إلى أن يعينوا أمراء الأمصار، أحيانا من الأشراف العرب الذين لهم سند قبلي قوي لتدعم العصبية القبلية سلطانهم، إلى جانب نفوذ الدولة الأموية، ثم ظهر اتجاه ثان سبقته تمهيدات، وهو استناد الأمير إلى سلطان الخليفة وتركيز قوته، كما يظهر من تعيين أمراء ليس لهم ذلك الكيان القبلي القوي كخالد بن عبد الله القسري من قبيلة بُجَيْلة[1] ونصر بن سيار.[2]

ويتمثل ذلك في جواب هشام لمن نبه إلى أن نصرا ليست له في خراسان عشيرة، إذ قال: «**لا أبا لك، أتريد عشيرة أكثر مني! أنا عشيرته**».[3]

ومن أُولى المبادرات التي قام بها هشام في مجال الإدارة هي محاولة إعادة التوازن بين التيارات القبلية في الدولة، وكان خلافا لسلفه يزيد يتعاطف نسبيا مع الخط اليمني، على غرار معظم الخلفاء الأمويين الذين وجدوا في القبائل اليمنية دعامتهم السياسة الأولى، بيد أنه كان يميل إلى الاعتدال دون أن يثير بموقفه هذا حفيظة القبائل القيسية، أو يضعها في الجبهة المضادة للخليفة، حيث كانت إدارته مزيجا من الاتجاهين بصورة عامة[4]، وهنا تكمن الحنكة في سياسة الملك وإدارة الدولة، وإقامة التوازنات فيها.

وبما أن الوالي يضطلع أيضا بالشؤون المالية فإن الإدارة المالية كانت من هذا الجانب تابعة وخاضعة للمقتضى السياسي على الأقل في الجانب الإداري.

ففي خراسان أخطر الولايات الأموية لاستقطابها معظم العناصر المتطرفة والمناوئة للدولة، عيَّن هشام عددا من الزعماء القيسيين[5]، بينما استعان في المغرب ببعض اليمنيين من الأسرة الكلبية، بعد فشل ولاة الحزب القيسي في تهدئة الوضع المضطرب، واختار للعراق أحد المقربين منه وهو خالد

---

[1] **بجيلة:** بطن عظيم ينتسب إلى أمهم بجيلة، وهم: بنو أنمار بن أراش بن كهلان، من القحطانية. عمر رضا كحالة: معجم قبائل العرب القديمة والحديثة، دار العلم للملايين، بيروت، 1968، 63/1. وقد وصفه هشام يوما فقال له: «**كيف لا يكون إمرة العراق لك شرفا وأنت من بجيلة القليلة الذليلة؟**»، الطبري: **تاريخ**، 146/7.

[2] الدوري : **مقدمة في تاريخ صدر الإسلام**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2005، 92.

[3] الطبري: **تاريخ**، 155/7، ابن الأثير: **الكامل**، 441/4.

[4] ابراهيم بيضون: **تكون الاتجاهات السياسية في الإسلام الأول من دولة عمر إلى دولة عبد الملك**، دار إقرأ، بيروت، ط1، 1985، 301-302.

[5] الطبري : **تاريخ**، 21/7-69.

بن عبد الله القسري، الذي ينحدر من قبيلة يمنية (بجيلة) ولكنها محايدة نسبيا وغير متورطة في الصراعات السياسية الضارية في ذلك الحين.[1]

وكما قلنا فإن هشاما قرب إليه العلماء أمثال الزهري، وقد حاول استعمال بعضهم في إدارته المالية لكنهم كانوا يرفضون، فعن إبراهيم بن أبي عبلة[2] قال: أراد هشام بن عبد الملك أن يولّيني خراج مصر فقال: «**يا إبراهيم إنّا قد عرفناك صغيرا واختبرناك كبيرا ورضينا بسيرتك وبحالك ورأيتُ أن أخلطك بنفسي وخاصّتي وأُشركك في عملي، وقد ولّيتك خراج مصر**»[3] فأبيت، فغضب حتى اختلج وجهه، وكان في عينيه الحول، فنظر إليّ نظر منكر، وقال: «**لتَلِيَنَّ طائعا أو لتَلِيَنَّ كارهاً**»[4]، واستطاع في الأخير إبراهيم أن يقنع هشاما بعدم توليته فأعفاه.[5] وفي هذه القصة دليل على الأهمية الكبيرة التي يعلقها هشام بهذا المنصب لدرجة أنه يختار له العلماء ويلح في ذلك إلحاحاً شديداً.

وفي مقابل ذلك قد أبعد ذُويد الكاتب الذي كان بالشام بعد ما علمه عنه من أنه يتلاعب بالدواوين، وقال: «**لا يَلي لِي والله ولايةً أبداً**»[6].

واعتمد هشام في إدارة ماليته على الموالي وأهل الذمة، وقد اعتمد الخلفاء الأمويون قبله على الموالي وأشركوهم وعينوهم في أرقى المناصب، بل إن نصيبهم في الوظائف العامة كان أكبر من نصيب العرب لا سيما في الإدارة المالية[7]، عكس ما يذكره بعض المستشرقين ومن تبعهم من المؤرخين العبر المحدثين، من أن العرب كانوا يضطهدون الموالي ولا يسمعون لهم بمشاركتهم إدارة الدولة، وكذلك كان الوضع في عهد هشام، فقد كان سعيد بن عقبة مولى بني الحارث بن كلب

---

[1] ابراهيم بيضون: **تكون الاتجاهات السياسية في الإسلام**، 302.

[2] **ابراهيم بن أبي عبلة** (ت 152هـ/769م): الإمام القدوة، شيخ فلسطين، أبو إسحاق العقيلي الشامي المقدسي، من بقايا التابعين، روى عن واثلة بن الأسقع، وأنس بن مالك، وبلال بن أبي الدرداء، وخلق سواهم، وقيل: إنه أدرك ابن عمر، حدث عنه ابن إسحاق وتوفي قبله، وابن شوذب، ومالك، والليث، وابن المبارك، وآخرون كثيرون، وكان الوليد بن عبدالملك يبعثه بعطاء أهل القدس فيفرقه فيهم، وذكر بعضهم أن ابن أبي عبلة روى نحو المائة حديث.ابن عساكر: **تاريخ دمشق**، 427/6-428، الذهبي: **سير**، 323/6-324.

[3] ابن عساكر: **تاريخ دمشق**، 436/6-437.

[4] السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن أبو بكر (ت911هـ): **تاريخ الخلفاء**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 2005، 199-200.

[5] المصدر نفسه، 200.

[6] البلاذري: **أنساب**، 376/8، الطبري: **تاريخ**، 205/7.

[7] نجدة حماش : **الإدارة في العصر الأموي**، 345.

على ديوان خراجه، والربيع بن سابور مولى بني الحريش على خاتم الخلافة، وعلى ديوان الخراج والجند في مصر أسامة بن زيد ثم عبيد الله بن الحبحاب مولى بني سلول وابنه القاسم، وكتب ليوسف بن عمر أيام هشام على خراج العراق قحدم بن أبي سليم بن ذكوان مولى آل أبي بكر، وفي خراسان كان البختري بن مجاهد مولى بني شيبان من كبار رجال نصر بن سيار، وولاه كتابة خراسان حتى هرب منها[1]، ونودُّ أن نذكر هنا أن سلطة عبيد الله بن الحبحاب، الذي تولى خراج مصر لفترة طويلة أيام هشام بلغت أعظم من سلطة الوالي أو الولاة الذين عاصرهم، وعلى الرغم من أن الكندي يذكره ضمن ولاة مصر[2]، إلا أن اسمه يذكر في الوثائق البردية دائما مسبوقا بلقب الأمير، ويذكر الموظفون الذين عملوا معه بـــ (عامل الأمير).[3]

إن الناظر المتفحص بالأمثلة السابقة والأسماء التي ورد ذكرها، يدرك أن الدولة الأموية خاصة في السنوات الأخيرة من عمرها، اتخذت كبار كتابها وحجابها وموظفي الإدارة الكبار فيها من الموالي، الذين تسلموا الإشراف على الخراج والرسائل والخاتم والحجابة، سواء لدى الخلفاء أنفسهم أم لدى الولاة في الأمصار[4]، ورغم أننا لم نستعرض كل الأسماء، إلا أن ما ذكرناه يفنّد الفكرة الشائعة عن بني أمية، والتي أذاعها فلهاوزن[5] وبيكر[6] وفان فلوتن[7] ورددها كما هي

---

[1] فالح حسين: **مشاركة العناصر غير العربية في الجيش والإدارة**، بحث ضمن كتاب: دراسات تاريخية مهداة إلى عبد العزيز الدوري، الجامعة الأردنية، 1995، 235.

[2] الكندي: **ولاة مصر**، 87.

[3] فالح حسين: **مشاركة العناصر غير العربية في الجيش والإدارة**، 236.

[4] فالح حسين: **مشاركة العناصر غير العربية في الجيش والإدارة**، 236.

[5] **يوليوس فلهاوزن** Julius Wellhausen (1844-1918م): ألماني مسيحي مؤرخ لليهودية ولصدر الاسلام، وناقد للكتاب المقدس(العهد القديم)، ومن أهم أعماله في تاريخ صدر الاسلام كتاب: أحزاب المعارضة السياسية الدينية في صدر الإسلام (1903) وكتاب تاريخ الدولة العربية وسقوطها (1902) وبقايا الوثنية العربية وغيرها. عبد الرحمن بدوي: **موسوعة المستشرقين**، دار العلم للملايين، بيروت، ط3، 1993، 408. فلهاوزن: **تاريخ الدولة العربية**، 471-471.

[6] **بيكر(كارل هينرش)**(1876-1933م) Karl Heinrich Bekker: مستشرق ألماني وسياسي كان في الطليعة من بين فلاسفة الحضارة والمستشرقين. انظر: عبد الرحمن بدوي: **موسوعة المستشرقين**، 113.

[7] **فان فلوتن** Gerolf Van Vloten (ت1903م): مستشرق ألماني تتلمذ على دي خويه، من أهم الكتب التي حققها كتاب مفاتيح العلوم للخوارزمي، ومن أهم أبحاثه كتاب: مجيء العباسيين إلى خراسان (1890)، وأبحاث في السيطرة العربية والتشيع والعقائد المهدوية في عهد الخلافة الأموية (1894). انظر: عبد الرحمن بدوي: **موسوعة المستشرقين**، 410. فان فلوتن: **السيطرة العربية**، 94-95.

جرجي زيدان[1] وفيليب حتي[2]، ونقلها بعض المؤرخين المحدثين مثل الدوري[3] وفاروق عمر فوزي[4] وهي أن بني أمية كانوا متعصبين ضد الموالي، وأنهم استغلوهم واضطهدوهم واحتقروهم، وأنه كان من نتائج ذلك سخط الموالي الذي تولد عنه سقوط الدولة الأموية، فقد ذكر الدوري أن العرب «**لم يحتقروا الموالي لجنسيتهم فقط، بل احتقروهم لِمِهَنِهِم فالعرب يحترفون السياسة والحرب، بينما يشتغل الموالي بالمهن اليدوية (على الأغلب) كالزراعة والصناعة، ولم يستخدموا الموالي إلا في الأعمال الكتابية وفي الجباية وهم يحتقرونها وأبعدوهم عن الوظائف النبيلة**»[5]، واعتمد هؤلاء بالدرجة الأولى على روايات وأخبار متفرقة وردت في العقد الفريد[6]، وبعض الأخبار القليلة المبعثرة في كتاب الأغاني، وهي أخبار تُسجل حالات فردية لا يمكن أن تستخرج منها قاعدة عامة تصف سياسة الدولة أو الرأي العام[7]، فخليفة كهشام لا يرى منصب متولي الخراج مثلا أقل شأنا من الوالي والدليل على ذلك أنه التمس له العلماء، وعزل من أجله والبين مثلما رأينا.

أما فيما يتعلق بتولية أهل الذمة في المناصب الإدارية، فهناك تناقض لم نستطع فهمه في مواقف هشام من ذلك، فمن جهة أرسل هشام إلى خالد القسري «**عندما أفرط خالد في الدَّالة على هشام**» يأخذ عليه استعانته بالمجوس والنصارى، وتوليتهم رقاب المسلمين وجبوة خراجهم وتسلطهم عليهم[8]، ويذكر النويري أنه لما ولي يوسف بن عمر العراق (**120هـ/738م**) كان الإسلام ذليلا والحكم إلى أهل الذمة، فقال يحيى بن نوفل[9] في ذلك:

---

[1] جرجي زيدان: **تاريخ التمدن الإسلامي**، 315/2.

[2] فيليب حتي: **تاريخ العرب المطول**، 354/2

[3] الدوري: **العصر العباسي الأول**، 6.

[4] فاروق عمر فوزي: **تاريخ العراق في عصور الخلافة العربية الإسلامية 1-656هـ**، مكتبة النهضة، ط1، 1988، 50.

[5] الدوري: **العصر العباسي الأول**، 10-12.

[6] ابن عبد ربه: **العقد الفريد**، 412/3-417.

[7] نجدة حماش: **الإدارة في العصر الأموي**، 341-342.

[8] المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت285هـ): **الكامل في اللغة و الأدب**، مطبعة مصطفى محمد، مصر، 1936، 390/2.

[9] **يحيى بن نوفل** (125 هـ/743 م): الحميري اليماني، شاعر هجاء، يكاد لا يمدح أحدا، أصله من اليمن، وشهرته في العراق، كان في أيام الحجاج الثقفي، وله أخبار مع بلال بن أبي بردة عامل الأمويين وفيه يقول، من أبيات:

فلو كنت ممتـــدحا للنوال فتى لامتدحت عليه بـــلالا

الزركلي: **الأعلام**، 174/8.

أتانا وأهل الشرك أهل زكاتنا وحكامنا فيما نسر ونجهـــر

فلما أتانا يوسف الخير أشرقت له الأرض حتى كل واد منور [1]

ومن جهة أخرى يذكر الجهشياري أن أكثر كتاب خراسان حتى سنة 124هـ/741م من المجوس[2]، كما كان على ديوان حمص تادرس بن أسطين النصراني.[3]

وإذا أردنا أن نتكلم عن قاعدة هشام في تعيينه للولاة فإننا لا نستطيع، لأنه لم تكن له سياسة معينة في اختيار ولاته بل تحكمت فيه المقتضيات السياسية والمالية، وحتى الاجتماعية، ومع ذلك فقد كان هشام لا يتردد في عزل الوالي وحتى معاقبته إذا شكاه الناس وصدقت الشكوى.[4]

ورغم أن هشام اتبع النظام اللامركزي في إدارته، إلا أنه كان شديد المراقبة لعماله ودواوينه، حتى أصبحت دواوينه مثلا يشار إليه من حيث الدقة والتنظيم، فقد قال غسان بن عبد الحميد[5]: «**لم يكن أحد من بني مروان أشدُّ نظراً في أمر أصحابه ودواوينه، ولا أشدُّ مبالغة في الفحص عن أموره من هشام**»[6]، وقد طلب المنصور[7] من وزيره أبي أيوب الموريانى[8] أن يعتمد الإقطاعات من دواوين هشام نظرا لدقتها.[9]

وقد شهد بذلك ألدُّ أعداء الأمويين عبد الله بن علي العباسي[10] حيث قال: «**جمعتُ دواوين بني مروان، فلم أرَ ديوانا أصحُّ ولا أصلح للعامة والسلطان من ديوان هشام**».[11]

---

[1] النويري، شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب: **نهاية الأرب في فنون الأدب**، مطابع كوستا توماس ، القاهرة ، دت، 412/21-417.

[2] الجهشياري: **الوزراء والكتاب**، 68.

[3] فالح حسين: **مشاركة العناصر غير العربية في الجيش والإدارة**، 235.

[4] الكبيسي: **عصر هشام**، 53.

[5] **غسان بن عبد الحميد**: لم أعثر له على ترجمة في ما اطلعت عليه من كتب التراجم.

[6] البلاذري: **أنساب**، 391/8، الطبري: **تاريخ**، 203/7.

[7] **المنصور**: ثاني خليفة عباسي (136-158).

[8] **أبو أيوب الموريانى** (154 هـ/771 م) سليمان بن مخلد الموريانى الخوزي، من وزراء الدولة العباسية في العراق، ولي وزارة المنصور بعد خالد بن برمك (جد البرامكة) وأحسن القيام بالأعمال، ثم فسدت عليه نية المنصور، فأوقع به وعذبه وأخذ أمواله، وكان لبيبا فصيحا، أصله من موريان إحدى قرى الأهواز. الذهبي: **سير**، 23/7، الزركلي: **الأعلام**، 135/3.

[9] **البلاذري**: **انساب**، 323/4.

[10] **عبد الله بن علي**: عم الخليفة أبو جعفر المنصور.

[11] الطبري: **تاريخ**، 203/7، البلاذري: **انساب**، 391/8، ابن الأثير: **الكامل**، 465/4.

وفي هذا القول شهادة كاملة بأن ما في ديوان هشام من حسابات للإيرادات والنفقات، كانت دقيقة وصحيحة ولا توجد بها أي ثغرة مالية، وذلك يعود دون شك إلى حرص هشام على مراقبة الكتاب ومحاسبتهم حتى وإن لم ترد روايات تذكر تعذيبه أو عزله لأحد العمال بسبب تلاعبه بالدواوين، بل والأهم من ذلك كله أن دواوين هشام هي الأنسب لمصلحة العامة والخاصة[1]، وحتى لشؤون السلطان والملك وما يقتضيه الحال للحفاظ على الدولة، ولم يكن هشام ظالماً، ولا مسرفاً مبذراً، ولا بخيلاً مقتراً مثلما اتهم به.

هشام وولي عهده

كان يزيد بن عبد الملك قد جعل الخلافة من بعده لأخيه هشام ثم لابنه الوليد بن يزيد بعده وأخذت البيعة لهشام على هذا الأساس، فإذا كان الوليد مرشحا ليتربع على عرش الإدارة المتمثل في الخلافة، فإنه من الضروري جدا أن يهتم هشام بتكوينه وتهيئته لهذا المنصب الخطير الذي يتعلق به مصير الإسلام والأمة أولاً ثم مصير الدولة الأموية ثانياً، خاصةً وأن الوليد كان صغيراً لم يتعد عمره الخمسة عشر سنة[2]، فمنصب الخلافة إلى جانب ما يتطلبه من خبرة وتجربة في شتى المجالات، يتطلب دراية بالشؤون المالية، في طرق جمعها وأوجه إنفاقها وأساليب تحصيلها، وتدوين ذلك في الدواوين، ومحاسبة العمال والكتاب وغير ذلك من المعارف.

غير أن البلاذري يذكر أن هشاما أضرَّ بالوليد وأقصاه، وكان يشتمه ويسفهه ويعيره بالشراب[3]، وفي مقابل ذلك عيَّن ابنه مسلمة الموسم وأعطاه مالا عظيماً أمره أن يقسمه في الناس[4]، ليهيئ له أمر توليته للعهد، ويكسب تأييد الناس بالمال، وهذا يندرج ضمن السياسة المالية لهشام.

ويبدو أن هشاما لجأ إلى ذلك بعد أن يئس من إصلاح الوليد، فقد حاول هشام إبعاد عبد الصمد بن عبد الأعلى مؤدب الوليد عنه، فكتب إليه بذلك واستجاب الوليد لرغبة هشام[5]،

---

[1] ذكر البلاذري في مقولة عبد الله بن علي العباسي: «**لم أر ديوانا أصح ولا أصلح من ديوان هشام في أمر الخاصة والعامة والسلطان**»، البلاذري: **انساب**، 391/8.

[2] الطبري: **تاريخ**، 209/7.

[3] البلاذري: **انساب**، 388/8.

[4] البلاذري: **انساب**، 388/8.

[5] الطبري: **تاريخ**، 211/7.

وحاول إصلاحه بتوليته الموسم سنة 116هـ/734م[1]، غير أن الوليد لم يرتدع ويترك ما كان عليه من لهو وفسق فطمع هشام في خلعه وتقليد ولاية العهد لابنه مسلمة[2]، لكن الوليد رفض خلع نفسه وساءت العلاقة بينه وبين هشام، فكان هشام يعنفه أمام الناس، وكان الناس يتقربون إلى هشام بعيب الوليد.[3]

وتشير بعض الروايات التاريخية[4] إلى أن هشاما لم يكن مخلصا في طلبه إلى الوليد ترك ما هو عليه من لهو وفسق، ولما ولّاه الموسم سنة 116هـ/734م، لم يكن يرغب بإصلاحه وإنما أراد أن يظهر الوليد على حقيقته أمام الناس «**وليهتكه عند أهل الحرم فيجد السبيل إلى خلعه، فظهر منه – الوليد– أكثر مما أراد به**».[5]

---

[1] الطبري: **تاريخ**، 98/7.

[2] المصدر نفسه، 209/7.

[3] المصدر نفسه، 209/7-211.

[4] يروي الطبري روايات متعددة عن العلاقة بين هشام والوليد والرسائل المتبادلة بينهما، وبعضا من سيرة الوليد. انظر : الطبري: **تاريخ**، 209/7-215.

[5] الطبري: **تاريخ**، 209/7.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

أ- السياسة الإيرادية لهشام

ونفتتح الكلام عن سياسة هشام في تحصيل الأموال، بما يذكره السيوطي عنه في هذا الشأن قائلاً: «**كان لا يُدخِلُ بيت ماله مالاً حتى يَشْهَد أربعون قسامة: لقد أُخِذ من حقه، ولقد أُعْطِيَ لكل ذي حق حقّه**»[1]، فعلى اعتبار أن هذه الرواية صحيحة، وأن هذا الإجراء كان معتمدا حقا في عهد هشام، فإنه من الناحية العملية لا قيمة له، إذ من خلاله لا يمكننا أبدا أن نحكم على هشام بأنه كان عفيفا ولا عماله، فواضح جدا أنه يمكن الحصول على أربعين وحتى مائة قسَّامة بإغراء المال، فليس ذلك وسيلة ناجعة في المراقبة خاصة في هذا الوقت بالضبط، أي القرن الثاني للهجرة، ويروي البلاذري رواية تدعم هذا جاء فيها: «**بعث خالد بن عبد الله القسري إلى هشام بمال، وأرسل قوماً يشهدون أنه طيب أخذ من حله، فصانع رجل بألفي درهم حتى جعل مع الشهود، وصير آخرهم، فقدموا على هشام فقال: أين المزكون، فدعاهم رجلاً رجلاً فحلفوا بالله أنه ما أخذ شيئاً من ذلك المال إلا من حلال، ولا حمل إليه خالد إلا الفضل بعد أن أعطى كل ذي حق حقه، حتى قام ذلك الرجل المصانع بالألفين فحلف بالله لقد شهدوا بزور وفجور. فقال هشام: أراك مستأجراً؟ فقال: والله لقد صانعت بألفي درهم حتى أُلحقت بالشهود، قال: أفأنت خارجي؟ قال: لا والله ما أنا بخارجي، ولكني نظرت لك فاتق الله. فقال هشام لمن حضره: ما ترون؟ فقالوا: نرى أن تقتله فإن له مذهب سوء، وإلا فلم صانع ليخبث بنفس أمير المؤمنين، ويجرح شهادات مثل هؤلاء فقتله وصلبه**»[2]، غير أن هشام لم يعتمد فقط على ذلك في معرفة ما إذا كان المال حلالا أم لا.

ويذكر صاحب" تاريخ الخلفاء" أن هشاماً «**أمضى الأمور على ما كانت عليه أيام من تقدمه سوى عمر بن عبد العزيز ﷺ وجبى الخراج على رسم الوليد وعبد الملك**».[3]

وقد تنوعت مصادر الأموال ومواردها بقدر حاجة الدولة للمال، بما ضمنه الشرع وقرره، وبما طمحت إليه نفوس الأمويين ورغبت فيه وقادها إليه الهوى، ومن ذلك:

---

[1] الذهبي: **تاريخ الإسلام**، 283/8.السيوطي: **تاريخ الخلفاء**، 198.

[2] البلاذري: **أنساب**، 124/9.

[3] مؤلف مجهول: **تاريخ الخلفاء**، 399.

1- الجزية والخراج

رأيت ألا أَفْصِل بين الجزية والخراج في هذا المبحث، لأن هناك تداخلا كبيرا بين المصطلحين، خاصة في الفترة التي أتعرض لها بالدراسة، عكس ما يرد في الكتب التنظيرية، مثل والخراج لأبي يوسف وكتاب الأموال لأبي عبيد القاسم والأحكام السلطانية للماوردي والأحكام السلطانية للفراء، وغيرها من الكتب التي صنفت بعد أن استقرت أوضاع الضرائب وتحددت مصطلحاتها ومفاهيمها.

ففي كثير من الأحيان ترد في المصادر التاريخية الأولى كلمة خراج ويُقصد بها الجزية، والعكس من ذلك، فقد ترد كلمة جزية ويُقصد بها الخراج، ولا يُفهم المعنى الحقيقي لها إلا بتتبع القرائن التي ترد معها في النصوص، وقد تنبه بعض المستشرقين مثل فلهاوزن وبيكر وكايتاني لتلك البدائل في استعمال مصطلحي جزية وخراج، من دون الاهتمام بالقرائن، ورأوا أن هذا الخلط بين الكلمتين يعود إلى عدم تمييز العرب بين الضريبتين في صدر الإسلام، وقد فصل عبد العزيز الدوري وغيداء خزنة كاتبي في هذا الموضوع بما يترع اللبس عن ذلك كله.[1]

وقد ذكرت آنفا أن هشام قد أمضى الأمور على ما كانت عليه أيام من تقدمه سوى عمر بن عبد العزيز، فأهل قبرص كانوا على صلح معاوية[2] حتى ولي عبد الملك بن مروان فزاد عليهم ألف دينار، فجرى ذلك إلى خلافة عمر بن عبد العزيز فحطها عنهم، ثم لما ولي هشام بن عبد الملك ردها فجرى ذلك إلى خلافة أبي جعفر المنصور فقال: «**نحن أحق من أنصفهم ولم نتكثّر بظلمهم**» فردهم إلى صلح معاوية[3]، غير أن الطبري يذكر في أحداث سنة 107هـ/725م أن

---

[1] انظر: الدوري: **أوراق في التاريخ والحضارة**، 41/2 وما بعدها، غيداء خزنة كاتبي: **الخراج منذ الفتح الاسلامي حتى أواسط القرن الثالث الهجري، الممارسات و النظرية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994، 99 وما بعدها.

[2] صلح معاوية: « **بعث إليهم _المسلمين– أركونها يطلب الصلح وقد أذعن أهلها به.فصالحهم _معاوية_ على سبعة آلاف ومائتي دينار يؤدونها في كل عام، وصالحهم الروم على مثل ذلك فهم يؤدون خرجين.واشترطوا أن لا يمنعهم المسلمون أداء الصلح إلى الروم. واشترط عليهم المسلمون أن لا يقاتلوا عنهم من أرادهم من ورائهم، وأن يؤذنوا المسلمين بسير عدوهم من الروم، فكان المسلمون إذا ركبوا البحر لم يعرضوا لهم ولم ينصرهم أهل قبرس، ولم ينصروا عليهم. فلما كانت سنة اثنتين وثلاثين أعانوا الروم على الغزاة في البحر بمراكب أعطوهم إياها، فغزاهم معاوية سنة ثلاث وثلاثين** »، البلاذري: **فتوح**، 161.

[3] البلاذري: **فتوح**، 161.

جيش الشام كان بقيادة ميمون بن مهران[1] قطع البحر حتى عبر إلى قبرص، وخرج معهم البعث الذي كان هشام قد أمر به سنة 106هـ/724م، فقدموا في سنة 107هـ/725م على الجعائل، فغزا منهم نصفهم وقام النصف[2]، فإن كان ما يبرر إرسال هذا الجيش إلى قبرص هو نقض أهلها الصلح مع المسلمين – وقد فعلوا ذلك قبلا سنة 32هـ/652م[3] – فذلك هو سبب زيادة هشام ألف دينار في جزية أهل قبرص، ويحق له ذلك، ثم إن المصادر لم تتحدث عن سخط أو انتفاض أو نقض بسبب هذه الزيادة، كما فعل القبط بمصر فيما سنذكر.

و«**كانت جزية الإسكندرية ثمانية عشر ألف دينار فلما كانت ولاية هشام بن عبد الملك بلغت ستة وثلاثين ألف دينار**»[4].فمن خلال هذا النص اتهم هشام بالظلم في مضاعفته لمقدار جزية الإسكندرية[5]، من طرف الناقمين على الدولة الأموية والملتمسين لعثرات خلفائها، ويبدو أن هناك خطأ في فهم هذا النص، فهو يذكر أن الجزية "بلغت" ستة وثلاثين ألف دينار زمن هشام، و لم يرد في النص أن هشاما "ضاعف" جزية الإسكندرية، فتغير مقدار الجزية جاء كأثر للزيادة الطبيعية في عدد الذميين في الإسكندرية، فبدل الستة آلاف ذمي زمن الفتح على يد عمرو بن العاص 21هـ/642م بات عددهم ثمانية عشر ألف زمن هشام 105هـ/723م، ويبدو ذلك طبيعيا ومعقولا جدا، فأي خطإ ارتكب هشام؟

وفي عهد هشام قامت محاولة إصلاح مالي تتعلق بالجزية في خراسان على غرار تلك التي قام بها عمر بن عبد العزيز، حيث وعد والي هشام أشرس بن عبد الله السلامي (108-110هـ/ 727-729م) بإعفاء من أسلم من وراء النهر من الجزية سنة 110هـ/729م، فنجحت دعوته لدرجة كبيرة، وأخبره الدهاقين أن الخراج قد انكسر، فرعب الوالي لأن «**في الخراج قوة**

---

[1] **ميمون بن مهران** (117 هـ/ 735م): فقيه من القضاة، كان مولى لامرأة بالكوفة، وأعتقته فنشأ فيها، ثم استوطن الرقة (من بلاد الجزيرة الفراتية) فكان عالم الجزيرة، وسيدها، واستعمله عمر بن عبد العزيز على خراجها وقضائها، وكان على مقدمة الجند الشامي، مع معاوية بن هشام بن عبد الملك، لما عبر البحر غازيا إلى قبرص، سنة 107 هـ. الزركلي: **الأعلام**، 342/7.

[2] الطبري: **تاريخ**، 40/7.

[3] البلاذري: **فتوح**، 160.

[4] المصدر نفسه، 231، المقريزي: **الخطط**، 166/1-167.

[5] فُتِحت الإسكندرية صلحا وجاء في الصلح على ما يروي البلاذري: «**يقال إن المقوقس صالح عمرا على ثلاثة عشر ألف دينار، على أن يخرج من الإسكندرية من أراد الخروج ويقيم بها من أحب المقام، وعلى أن يفرض على كل حالم من القبط دينارين.فكتب لهم بذلك كتابا**»، البلاذري: **فتوح**، 228.

للمسلمين» كما قال، وقال لعماله :«**خذوا الخراج ممن كنتم تأخذونه منه، فأعادوا الجزية على من أسلم**»[1]، ويظهر هنا جليا دور الدّهاقين في عرقلة محاولات الأمويين الإصلاحية.[2]

كما حاول نصر بن سيار (120-132هـ/738-749م) إصلاح الوضع المالي في خراسان مرة ثانية حيث قرر إعفاء المسلمين من الجزية، و لم يجد صعوبة في ذلك إذ وجد ثلاثين ألف مسلم يدفعون الجزية وثمانين ألف رجل من المشركين رفعت عنهم جزيتهم، ففرض عليهم الجزية وأعفى المسلمين، ثم قسم خراسان إلى مناطق ضرائب فرض على كل منطقة كمية معينة تجبى على الأرض مهما كان مالكها[3]، وسأفصل ذلك في ما سيأتي، وأبين آثاره على الدولة.

وعموماً فقد دعا هشام إلى الرأفة بأهل الذمة، وأمر أن لا يُحملوا فوق طاقتهم، كما أمر أن تُعطى البراءة لكل من يدفع الخراج (بمعنى الجزية) وذلك للتخفيف من حركة جلاء الفلاحين والحد من متابعة العمال لهم.[4]

كان يعلم هشام تمام المعرفة أن «**الخراج عمود الملك**»[5]، لذلك اهتم اهتماما خاصا به وكل ما يتعلق به، ويربيه وما ينميه وما يزكيه، وأعطى متوليه سلطة فاقت سلطة الولاة أنفسهم، مثل ما رأينا مع عبيد الله بن الحبحاب.

لذا أَوْلى هشام مشاريع الري والبناء عناية خاصة، انبثقت من اهتمامه بالأرض من أجل إحيائها وإعمارها، فتشير المصادر العربية والسريانية إلى أبرز مشاريع الري، من حفر للأنهار والقنوات، مما ساعد على استصلاح أراضي الموات، وعلى توسيع مساحة الأراضي المزروعة.[6]

فقد أمر هشام في بادئ الأمر بحفر قنوات امتدت إحداها من الفرات إلى الرقة، لإرواء الأشجار والمزروعات، كما أمر بحفر أنهار كان أبرزها نهر الزيتون، وقيل الزيتونة، فازدادت غلة

---

[1] الطبري: **تاريخ**، 54/7، البلاذري: **فتوح**، 434، ابن الجوزي: **المنتظم**، 135/7.

[2] فان فلوتن: **السيطرة العربية**، 55.

[3] الطبري: **تاريخ**، 173/7-174، فلهاوزن: **تاريخ الدولة العربية**، 478-481.

[4] غيداء: **الخراج**، 246.

[5] مقولة كان يقولها يحي بن جعفر«**الخراج عمود الملك، وما استغزر بمثل العدل ولا استتر بمثل الظلم**». انظر: ابن قتيبة : **عيون الأخبار**، 13/1.

[6] غيداء: **الخراج**، 166-167.

خراج الجزيرة كلها[1]، وقد ورد ذكره في المصادر السريانية، فقد أشار ديونيسيوس إلى أن هشاما بنى على ضفتي النهر مدنا وقلاعاً وقرىً عديدة، وزانها بأغراس وفيرة من مختلف الأشكال.[2]

وفيما يتعلق بزيادة مساحة الأرض الزراعية، فقد ذكر البلاذري أن حسانا النبطي[3] استصلح كثيرا من أراضي البطيحة[4] لهشام بن عبد الملك[5]، كما اهتم هشام بالأراضي البور التي لا تصلها مياه الري، واستلزم ذلك منه عناية بمشروعات الري، فأصبح من سياسته حفر الأنهار والآبار والعيون، وتطهير وإعادة حفر القديم منها، إضافة إلى إقامة القناطر والسدود، وبناء الصهاريج لخزن مياه الأنهار مما أدى إلى تعمير الأراضي الزراعية التي استصلحها وغيرها من الأراضي التي عادت عليها هذه المشاريع بالنفع العميم.

فمثال ذلك ما قام به هشام من حفر نهري الهني والمري اللذين أخذا مياههما من نهر الفرات وأقام عليهما ضيعته[6]، كما أمر هشام باتخاذ الإجراءات اللازمة لحفر نهر في الموصل من طرف واليه الحر بن يوسف وسمي بالمكشوف.[7]

كما قد بنى الصهاريج بالرصافة التي تعرف برصافة هشام، وعمل على تنمية الرقعة الزراعية حولها.[8]

وقد زاد تبعا لذلك مقدار الخراج كثيرا وآتت سياسة هشام التي اتبعها أُكُلَهَا بعد حين، والدليل على ذلك ما يذكره المقريزي في خططه حيث يقول: «**لم يجبها بنو أمية، وخلفاء بني العباس إلا دون الثلاثة آلاف ألف، ما خلا أيام هشام بن عبد الملك، فإنه وصَّى عبيد اللّه بن الحبحاب عامل مصر بالعمارة فيقال: إنه لم يظهر من خراج مصر بعد تناقصه كثرة إلا في وقتين، أحدهما في خلافة هشام بن عبد الملك عندما ولي الخراج عبيد اللّه بن الحبحاب، فخرج بنفسه ومسح العامر من أراضي مصر، والغامر مما**

---

[1] غيداء: **الخراج**، 167.

[2] المرجع نفسه، 167.

[3] **حسان النبطي:** متعهد لضياع هشام بالعراق.

[4] **البَطِيحَة:** جمعها البطائح والبطيحة والبطحاءُ واحد، وتبطح السيلُ إذا اتسع في الأرض وبذلك سميت، بطائح واسط لأن المياه تبطحت فيها أي سالت واتسعت في الأرض، وهي أرض واسعة بين واسط والبصرة. الحموي: **معجم البلدان**، مادة«البطيحة»، 450/1.

[5] البلاذري: **فتوح**، 302.

[6] المصدر نفسه، 187، قدامة: **الخراج**، 315.

[7] الأزدي: **تاريخ الموصل**، 25-36.

[8] البلاذري: **فتوح**، 187.

يركبه ماء النيل، فوجد قانون ذلك ثلاثين ألف ألف فدّان سوى ارتفاع الجرف ووسخ الأرض فرَاكَها[1] كلها، وعدّ لها غاية التعديل، فعقدت معه أربعة آلاف ألف دينار هذا والسعر راخ، والبلد بغير مكس، ولا ضريبة».[2]

غير أن المقريزي يذكر في موضع آخر ما يحاول فيه أن يفسر سبب هذه الزيادة حيث يقول:«**وفي إمرة الحر بن يوسف أمير مصر كتب عبيد الله بن الحبحاب صاحب خراج مصر إلى هشام بن عبد الملك بأن أرض مصر تحتمل الزيادة، فزاد على كل دينار قيراطاً فنقضت كورة تنو ونمى وقريط وطرانية وعامة الخوف الشرقي، فبعث إليهم الحر بأهل الديوان[3] فحاربهم فقتل منهم خلق كثير، وذلك أول نقض القبط بمصر**»[4]، وذلك في سنة 107 هـ/725م، غير أن المقريزي يذكر أن نقضهم كان في سنة 109هـ/727م.[5]

ويعلق سيِّد عبد العزيز سالم على ذلك بأنه تشدّد من عمال بني أمية على أهل مصر ومبالغة في ذلك.[6]

غير أننا لو رجعنا إلى الوراء في زمن فتح عمرو بن العاص لمصر، فإن عامل "إخنا" – إحدى كور مصر– لما طلب من عمرو بن العاص أن يحدد مقدارا ثابتا للجباية يُجمع كل عام، رفض عمرو وقال: «**إن كُثّر علينا كثّرنا عليكم، وإن خفّف عنا خففنا عنكم**»[7].

ومعنى ذلك أنه يجبي ما تطلبه منه الخلافة، وهو يرى أن من حقها أن تزيد عليهم[8]، ولم يكن القيراط الذي أراد هشام زيادته بالذي يرهق الرعية، فهو يساوي جزءا من عشرين جزء من الدينار.[9]

---

[1] **راك:** لم أعثر لها على شرح في ما اطلعت عليه من معاجم اللغة، ويذهب معناها في النص إلى كلمة «مسح».

[2] المقريزي: **الخطط**، 1/98-99.

[3] **أهل الديوان:** هم جند الدولة الذين يتسلمون العطاء السنوي، ودونت أسماؤهم في الديوان.

[4] المقريزي: **الخطط**، 2/261.

[5] المصدر نفسه، 2/261.

[6] سيد عبد العزيز سالم: **تاريخ الدولة العربية**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، دت، 399.

[7] المقريزي: **الخطط**، 1/77.

[8] حمدي شاهين: **الدولة الأموية المفترى عليها، دراسة الشبهات ورد المفتريات**، دار القاهرة، مصر، 2001، 401.

[9] روى البلاذري عن محمد بن سعد قوله: «**وزن الدرهم من دراهمنا هذه أربعة عشر قريطاً من قراريط مثقالنا الذي جعل عشرين قيراطاً**». **فتوح**، 472.

ورغم قلة هذه الزيادة، ومُضي أعوام كثيرة منذ افتتاح مصر دون زيادة في مقدار خراجها إلا أن القبط قد ثاروا، ونستبعد أن تكون هذه الزيادة هي سبب الإنتقاض، وليس بعيدا أن يكون عمال الخراج من القبط الذين يتولون أمور الجباية وراء هذه الثورات، حرصا على المبالغ الضخمة التي يقتنصونها من الفوارق بين ما يجبونه بالفعل وما يوردونه إلى بيت المال[1]، وقد ظل ذلك التلاعب حتى انتبه إليهم المسلمون وتدخلوا لتحقيق إشراف حقيقي على الجباية، ثم تعريب الدواوين في ولاية عبد الله بن عبد الملك بن مروان.

لذا فالزيادة في خراج مصر التي تكلم عنها المقريزي في عهد هشام لم يكن مردها إلى ذلك التعديل الطفيف الذي زاده عبيد الله بن الحبحاب، بل يعود السبب إلى القدرة على تقدير الخراج على أسس واقعية صحيحة، فقد قام ابن الحبحاب بمسح أرض مصر وتقدير الوظائف من جديد على وحدات المساحة، لذا قد بلغ خراج مصر حوالي سنة 110هـ/728م أربعة ملايين من الدنانير.[2]

هذا ما يتعلق بخراج مصر أما فيما يتعلق بباقي الولايات فقد أجرى الريس تقديرات خراج بعض الولايات في حوالي سنة 110هـ/728م، فيذكر أن خراج العراق يفوق مائة وثلاثين ألف درهم، إذ أنه كان فوق المائة والعشرين ألف ألف في عهد عمر بن عبد العزيز، فلا بد أن مقدار هذه الزيادة سببه اهتمام هشام، ولأعمال التعمير التي قام بها ووكلاؤه بالعراق.[3]

وأما خراج الشام، فقد أورد البلاذري مقاديره على وجه التحديد في عهد عبد الملك بن مروان بعد عام 80هـ/699م[4]، وليس هناك ما يدعو إلى فرض أن الخراج تغير عن ذلك في عام 110هـ/728م، فإن كان قد تغير فإلى الزيادة، لأن بلاد الشام كانت مقر الدولة وكان يسود حياتها الاستقرار، و لم تحدث فيها تغيرات اقتصادية أو سياسية عنيفة، كالتي حدثت في العراق أو مصر أو جهات أخرى، بل إن مقدار الخراج بقي تقريبا ثابتا حتى عهد الدولة العباسية.[5]

وهذا هو خراج الشام كما نص عليه البلاذري[6] :

---

[1] حمدي شاهين: **الدولة الأموية**، 401.

[2] الريس: **الخراج**، 256-257.

[3] المرجع نفسه، 256.

[4] البلاذري: **فتوح**، 201-202.

[5] الريس: **الخراج**، 256-257.

[6] البلاذري: **فتوح**، 201-202.

الإقليـــــم	مقدار الخراج بالدينار
دمشـــــق	400,000
حمص مع قنسرين والعواصم	800,000 وقيل 700,000
الأردن	180,000
فلسطيـــــن	350,000
المجمـــــوع	1,730,000

فإذا جمعنا المقادير تكون النتيجة أن أخرجة الأقاليم الثلاثة (العراق ومصر والشام) باعتبار أن الدينار يساوي 12 درهماً وهي قيمته في ذلك الوقت كما يلي[1]:

الولايـــــة	قيمة الخراج بالدرهم
العـــــراق	130,000,000
مصـــــر	48,000,000
الشـــــام[2]	20,760,000
المجمـــــوع	198,760,000

وهذا غير أخاريج، برقة وإفريقية والأندلس، والجزيرة، وأرمينية وبلاد الفرس وخراسان، وسائر ما وراء النهر، وسجستان وجرجان وطبرستان، والسند واليمن أيضا فلا بد أن مقدار الأموال التي كانت تجبى في عهد هشام كبيرا جداً.

[1] الريس: الخراج، 257.

[2] يبدو أن الريس قد أخطأ في تحويل مقدار خراج الشام من الدينار إلى الدرهم، فقد وجد أن الناتج : 20,860,000 درهم، والصحيح ما أثبتناه في الجدول.

2- هدايا النيروز والمهرجان

من بين الهدايا التي اعتبرها عمر بن عبد العزيز من المظالم، وأبطل أخذها، غير أنها أُعيدت على يد عمر بن هبيرة، والي الخليفة يزيد بن عبد الملك على العراق[1]، واستمرت في عهد هشام بن عبد الملك، حيث قيل لإسماعيل بن يسار اطلب عملا من يوسف بن عمر، فقال: «**دعوني أنظر كيف معاملة يوسف عند رأس السنة وفعله بالعمال**» فلما رآه يعذبهم قال:

رأيت صبيحة النيروز أمـــــراً ... فظيعاً من إمارتكم نهـــــاني

برئت من الأمارة بعد يحـــيى ... وبعد النهشليُّ أبي أبـــــان

أحاذر أن أقصر في خـــــراج ... وفي النيروز أو في المهرجـــان[2]

وهذا دليل على أن الهدايا أعيدت زمن هشام، فيوسف بن عمر والي هشام على العراق وكانت هذه الهدايا تمثل وارداً مهماً لبيت المال، وقد تصل إلى أربعين ألف ألف درهم، وذلك قبل مجيء عمر بن عبد العزيز، إذ يذكر الصولي وارد الخراج دون هدية النيروز أيام عمر ستين ألف ألف درهم، بينما يفترض أن الوارد الكلي في حدود المائة ألف ألف درهم.[3]

ولعل هشام بن عبد الملك سمح بأخذ هذه الهدايا لأنها في أصلها ضريبة مألوفة وطوعية، يرى الناس فيها استصلاح قلوب الولاة.

3- المكـس

ألغى عمر بن عبد العزيز المكوس مثلما رأينا غير أنها عادت إلى ما كانت عليه قبله زمن يزيد وهشام، حيث كان طارق مولى خالد بن عبد الله القسري يتولى الخراج لخالد «**وكان...يأخذ من كل سفينة ذات شراع أربعة دراهم ومن كل مصعدة ثمانية دراهم**»[4].

4- فضل ما بين الوزنين

رجع العمال بعد وفاة عمر بن عبد العزيز إلى المطالبة بالكسور أو الفرق بن الدرهم الوافي والدراهم المتداولة في جباية الضرائب.[5]

---

[1] البلاذري: **أنساب**، 273/8.

[2] المصدر نفسه، 110/9.

[3] الصولي: **أدب الكتاب**، 219، الدوري: **أوراق في التاريخ والحضارة**، 193/2.

[4] البلاذري: **أنساب**، 92/9.

[5] الماوردي: **الأحكام السلطانية**، 81، الدوري: **أوراق في التاريخ والحضارة**، 222/2.

5- المصادرات

ظهر في العصر الأموي ما يُسمى بدار الاستخراج، وهي دار توضع فيها أموال الموظفون الذين يختلسون، أموال الجبايات ولا يؤدونها للدولة، وكذلك الدهاقين الذين يُقصِّرون في الجبايات المقررة عليهم، كما خُصصت أيضا لأموال الخارجين على الدولة أو من يُشتبه بمساعدتهم للثائرين.[1]

فلربما ترك الخلفاء الأمويون لبعض عمالهم وولاتهم تسيير الأمور المالية في ولاياتهم كما يشاؤون، مما يجعل هؤلاء يعقدون منها ثروات طائلة، لذا عندما ينقلب الخليفة على الوالي أو العامل فإنه يطالبه بمبالغ ضخمة قد لا يقدر على تسديدها، فيضطر الخليفة إلى مصادرة أمواله وضياعه.

فقد كتب هشام إلى يوسف بن عمر وهو باليمن: «**أَنْ سِرْ إلى العراق فقد وليتك إياه، وإياك أن يعلم بذلك أحد، وخذ ابن النصرانية وعماله فاشفني منهم**»[2]، ويقصد بابن النصرانية: خالد بن عبد الله القسري فإن أمه كانت على دين النصارى، فما زال بهم يوسف يعذبهم حتى أخذ منهم تسعين ألف ألف درهم.[3]

ويبدو من خلال هذا النص أن دائرة المصادرة تتسع حتى تشمل العمال الذين استعملهم خالد، وذلك لأن لهم في نظر الخليفة نفس السياسة، بل هم نسخ مُستنسخة عنه.

وكانت مصادرة الأموال سياسة اتبعها هشام، واتخذ منها وسيلة للترهيب والإخضاع، فقد كتب كتابا إلى يوسف بن عمر في أمر زيد بن علي يأمره بطرده من الكوفة، وأوضح له السياسة التي يسير بها في رعيته فقال: «**أُدْعُ إليك أشراف أهل المَصر-يعني الكوفة- وأَوْعِدهم العقوبة في الأبشار**[4]**، واستصفاء الأموال، فإن من له عَقْدٌ أو عهدٌ منهم سيُبطئ عنه ولا يخفُّ معه إلا الرِّعاع وأهل السَّواد ومن تنهضه الحاجة استلذاذا للفتنة**».[5]

---

[1] نجدة حماش: **الإدارة في العصر الأموي**، 289.

[2] الطبري: **تاريخ**، 149/7، اليعقوبي، أحمد بن اسحاق بن جعفر بن وهب بن واضح (ت292هـ): **البلدان**، مطبعة بريل، لندن، 1892، 310.

[3] الجهشياري: **الوزراء والكتاب**، 63-64.

[4] **الأبشار**: مفرده بشرة، وهي ظاهر الجلد والجمع بشر، وجمع الجمع أبشار. ابن منظور: لسان، مادة «بشر»، 59/4.

[5] الطبري: **تاريخ**، 169/7-170.

وهذا أسد بن عبد الله والي هشام على خراسان يحبس عاصم بن عبد الله الوالي الذي كان قبله عليها، ويأخذه بمائة ألف درهم، وذلك لأنه أشار على هشام بضم خراسان لوالي العراق.[1]

أما في مصر فقام بشر بن صفوان بتتبع أموال بني موسى بن نصير وعذّب عماله.[2]

ومن خلال كل هذا يبدو أن المصادرة سياسة متبعة في أغلب الأقاليم، مما يدل على أنها سياسة عامة تتبعها الدولة وليست أسلوبا خاصا يلجأ إليه بعض الخلفاء فقط أو بعض الولاة.

ويورد البلاذري والطبري رواية جاء فيها أنه «**حجّ هشام، فأخذ الأبرش-حاجبه- قوما معهم بَرَابِط[3]، فقال: إحبسوهم وبيعوا متاعهم هذا وصيّروا ثمنه في بيت المال، فإذا صَلُحُوا فردوا الثمن عليهم**».[4]

اتخذ هشام من سياسة المصادرة وسيلة لتأديب الفُسّاق والحفاظ على الآداب العامة للمجتمع، إلى جانب كونها موردا هاما من موارد بيت المال، غير أننا لا ندري إن كان هشام يفعل هذا مع كل الفاسقين أم مع هؤلاء فقط، حفاظا منه على حرمة البلد الحرام.

وقد ورد أيضا أن هشام حول هدايا قُدِّمت له إلى بيت المال، وذلك عندما أهداه حسان النبطي هدايا كثيرة، من ثياب وجواهر وغير ذلك، فاستكثرها هشام وقال: «**بيت المال أحق بهذه الهدايا**» فأمر ببيعها، فبلغ ثمنها خمسمائة ألف درهم.[5]ولو كان هشام كما صوره بعض المؤرخين من كونه لهّافاً بجمع الأموال، لما ردّ شيئا لبيت المال من هذه الهدايا فلا أحد يستطيع أن يُجبره.

6- الصدقات

إن بذخ الخلفاء الأمويين وكثرة إنفاقهم من بيت مال المسلمين، أدى إلى إثارة شكوك بعض الناس في مصائر أموال صدقاتهم، فآثروا توزيعها على مستحقيها بأنفسهم دون إعطائها للعاملين عليها من قبل الأمويين[6]، خاصة وأنه قد ورد عن سعيد بن جبير (ت95هـ/714م) وابراهيم النخعي (ت96هـ/715م) والحسن البصري (ت110هـ/728م)، ما يدل على وضعها في

---

[1] ابن الجوزي: **المنتظم**، 174/7.

[2] ابن عبد الحكم: **فتوح مصر**، 191/1.

[3] **بَرَابِط**: مفردها بَرْبَط، والبربط هو العود الأعجمي (آلة موسيقية)، شبه بصدر البَطّ والصدْرُ بالفارسية بَرْ فقيل: بَرْبَطٌ، وفي حديث علي بن الحسين: «**لا قُدِّسَتْ أُمَّةٌ فيها البَرْبَط** ». ابن منظور: **لسان**، مادة «بربط»، 258/7.

[4] البلاذري: **أنساب**، 409/8، الطبري: **تاريخ**، 206/7.

[5] المصدر نفسه، 386/8.

[6] فؤاد عبد الله العمر: **التطور التاريخي لفريضة الزكاة**، 277.

مواضعها عند التيقن بجور ولاة الأمر، وعدم إعطائها إلى الولاة[1]، لذا ربما كان بيت المال في هذه الفترة لا يرده إلا الشيء القليل من الصدقات.

والجدير بالملاحظة أن المصادر التاريخية لم تشر إلى شيء يتعلق بالصدقات، مما يجعلنا نتوقع بأن وضعها كان عاديا، فقد كان قد خصها الأمويون بديوان خاص يسمى ديوان الصدقات[2]، وذلك لأن لا تختلط بباقي الأموال فإن مصارفها محددة شرعا.

ولكن لو أردنا أن نحكم على الأمويين من خلال أقوال وادعاءات خصومهم، فإن بين أيدينا تصريحا بالغ الأهمية، يتعلق بوضع الزكاة في زمن هشام بن عبد الملك، أدلى به أبو حمزة الخارجي[3] لما استولى على مكة وصعد على المنبر وقال: « **وقد حضرت كتاباً كتبه إليكم هشام في حَطْمَةٍ[4] كانت، أرضاكم به وأسخط ربه، ذكر فيه أنه قد ترك لكم صدقاتكم فزادت الغني غنى والفقير فقراً، فقلتم جزاه الله خيراً، بل لا جزاه الله إلا شراً، فلقد كان بخيلاً بماله سخياً بدينه، فهؤلاء بنو أمية فرق الضلالة ... يأخذون الصدقة من غير موضعها ويجعلونها في غير أهلها، وقد بين الله أصنافها الثمانية[5]، فجاء صنف تاسع ليس له منها شيء، فأخذها كلها، فهي الفرقة الحاكمة بغير ما أنزل الله**»[6].

ويُفهم من هذا النص أشياء عدة، منها أن هشاماً قد تنازل عن أخذ أموال الزكاة في سنة ساد فيها القحط بالحجاز، وبذلك يكون هشام قد علّق فرضا من فرائض الإسلام، ولم يرد أن رسول الله ﷺ أو خلفاءه الراشدون فعلوا ذلك.

---

[1] فؤاد عبد الله العمر: **التطور التاريخي لفريضة الزكاة**، 278.

[2] نجدة حماش: **الإدارة في العصر الأموي**، 278.

[3] **أبو حمزة الخارجي** (130 هـ/748م): هو المختار بن عوف بن سليمان بن مالك الأزدي السليمي البصري، أبو حمزة، ثائر فتاك، من الخطباء القادة، ولد بالبصرة، وأخذ بمذهب الإباضية، وكان في كل سنة يوافي مكة يدعو الناس إلى الخروج على (مروان بن محمد) ولم يزل على ذلك إلى أن التقى بطالب الحق (عبد الله بن يحيى) سنة 128 هـ، فذهب معه إلى حضرموت، وبايعه بالخلافة، وتوجه أبو حمزة من اليمن يريد الشام لقتال (مروان) فمر بمكة فاستولى عليها، وتبعه جمع من أهلها، ومر بالمدينة، فقاتله أهلها في (قديد) فقتل منهم نحو سبعمائة، أكثرهم من قريش، ودخلها عنوة، وأقام ثلاثة أشهر، ثم تابع زحفه نحو الشام، وكان مروان قد وجه لقتاله أربعة آلاف فارس، بقيادة عبد الملك ابن محمد بن عطية السعدي، فالتقيا بوادي القرى (سنة 130) فاقتتل الجمعان، فقتل بلج بن عقبة (وكان مع أبي حمزة) وانهزم أصحابهما، فسار أبو حمزة ببقيتهم إلى مكة، ولحقه ابن عطية السعدي فكانت بينهما وقعة انتهت بمقتل أبي حمزة. الزركلي: **الأعلام**، 192/7.

[4] **حَطْمَة**: الحَطْمَةُ والحُطْمَةُ والحاطوم السنة الشديدة، لأنها تَحْطِمُ كل شيء، وقيل لا تسمى حاطوماً إلا في الجَدْب المتوالي وأصابتهم حَطْمَةٌ أي سنة. ابن منظور: **لسان**، مادة «حطم»، 137/12.

[5] قال الله تعالى:﴿ **إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ**﴾ ، التوبة، الآية 60.

[6] البلاذري: **انساب**، 292/9، وانظر: الأصفهاني: **الأغاني**، 105/20، الجاحظ: **البيان والتبيين**، 61/2، ابن عبد ربه: **العقد الفريد**، 161/2.

وقوله: «**يأخذون الصدقة من غير موضعها**»، يفهم منه أن الأمويين يأخذون الزكاة ممن لا تجب عليهم بالقوة، وهذا أمر مستبعد لأنه لا توجد أية رواية تشير إلى ذلك.

أما الصنف التاسع الذي تكلم عنه – الفرقة الحاكمة- وقال عنه إنه أخذها كلها، فهذا اتهام لا نستطيع أن نحكم من خلاله على الأمويين، خاصة وأنه صدر على لسان خصم من خصومهم.

6- الغنائم

لا شك أن المؤرخ يخطئ في تصوير هشام إذ ظن أنه كان خليفة لا هم له إلا أمور الإدارة والشؤون الداخلية، على أن هشاما لم يكن جنديا، ولكنه لم يكن يرهب الحروب، بل وجهها بهمة وبكل الوسائل، وجهّز جيوشا كبيرة، ولم يدّخر في ذلك الأموال ولا حياة الرجال، وكانت يداه دائماً مشغولتين بالمشروعات الحربية في أكثر المواضع تباعداً[1]، فالمتفحص لمصادر التاريخ الأموي يجد أنه لا تخلو سنة من سِنِي هشام من صائفة أو غزوة في البر أو في البحر، وكانت في أغلب الأحيان تحقق الانتصارات الباهرة ويعود الفاتحون منها بالغنائم الكثيرة، وبرز فيها عدة قادة أفذاذ ليس لهم صنعة إلا الحروب والطعان، مثل مسلمة بن عبد الملك وأبناء هشام بن عبد الملك معاوية وإبراهيم وسليمان، ومروان بن محمد وغيرهم كثير، وقد أحصى الطبري في تاريخه اثنين وأربعين غزوة وحملة في خلافة هشام موزعة على جميع الثغور في شتى الأقاليم.

وسنكتفي بذكر بعض النماذج لندلل على ما كانت تعود به هذه الفتوحات من غنائم في عهد هشام.

«**فمما كان فيها – سنة105هـ/723م- من ذلك غزوة الجراح بن عبد الله الحكمي[2] اللّان[3]، حتى جاز ذلك إلى المدائن وحصون من وراء بلنجر[4]، ففتح بعض ذلك، وجلّى عنه بعض أهله، وأصاب غنائم**

---

[1] فلهاوزن: **تاريخ الدولة العربية**، 327.

[2] **الجراح بن عبد الله الحكمي** (ت112 هـ/730م): أمير خراسان، وأحد الأشراف الشجعان، دمشقي الأصل والمولد، ولي البصرة للحجاج، ثم خراسان وسجستان لعمر بن عبد العزيز، وعزله لشدة بلغته عنه، فأقام إلى أن ولاه يزيد بن عبد الملك إمارة أرمينية وأذربيجان، فانصرف إليها بجيش كثيف، وغزا الخزر وغيرهم، فافتتح حصن بلنجر وحصونا أخرى، ومات يزيد، فأقره هشام بن عبد الملك زمنا، ثم عزله سنة 108 هـ، وأعاده سنة 111 هـ فانصرف إلى الغزو والفتح، فاستشهد غازيا بمرج أردبيل، قتله الخزر، روى عن ابن سيرين، وعنه صفوان بن عمرو، ويحيى بن عطية، وربيعة بن فضالة.الذهبي: **السير**، ج5، ص190، الزركلي: **الأعلام**، ج2، ص115.

[3] **اللان**: بلاد واسعة في طرف أرمينية قرب باب الأبواب مجاورون للخزر، وهم نصارى تُجلَب منهم عبيد أجلاد. الحموي: **معجم البلدان**، مادة«اللان» 5/8-9.

[4] **بلنجر**: مدينة ببلاد الخزر خلف باب الأبواب، قالوا فتحها عبد الرحمن بن ربيعة، وقال البلاذُري سلمان بن ربيعة الباهلي. الحموي: **معجم البلدان**، مادة«بلنجر»، 489/1.

كثيرة... وغزا مسلم بن سعيد أفشين[1]، فصالح ملكها على ستة آلاف رأس ودفع إليه القلعة»[2].

وفي أحداث سنة 107هـ/725م يذكر ابن الأثير: «**في هذه السنة غزا عنبسة بن سحيم الكلبي[3] عامل الأندلس بلد الفرنج في جمع كثير ونازل مدينة قرقسونة[4] وحصر أهلها فصالحوه على نصف أعمالها وعلى جميع ما في المدينة من أسرى المسلمين وأسلابهم، وأن يعطوا الجزية**»[5].

أما في أحداث سنة 119هـ/737م «**غزا أسد بن عبد الله[6] الختّل[7]، فافتتح قلعة زغرزك، وسار منها إلى خِداش[8]، وملأ يديه من السبي والشاء... وفيها لقي أسد خاقان صاحب الترك فقتله ... وسلم أسد والمسلمون، وانصرفوا بغنائم كثيرة وسبي**»[9].

و في سنة121هـ/739م «**غزوة مروان بن محمد بلاد صاحب سرير الذهب، فافتتح قلاعه وخرَّب أرضه، وأذعن له بالجزية، في كل سنة ألف رأس يؤديه إليه**»[10]، وذكر ابن الجوزي أن قيمة الجزية في كل سنة ستة آلاف رأس.[11]

ولذلك كانت الغنائم من أهم موارد بيت المال في هذه الفترة، رغم ما كان ينفق على هذه الحملات من أموال، سيأتي تفصيلها فيما يأتي.

---

[1] **أفشين:** لم أعثر عليها في ما اطلعت عليه من كتب البلدان.

[2] الطبري: **تاريخ، 21/7**، ابن الأثير: **الكامل، 371/4**.

[3] **عنبسة بن سحيم الكلبي** (107 هـ/725م): فاتح، من الغزاة الشجعان، كان عامل الأندلس في أيام هشام بن عبد الملك، وليها سنة 103 هـ، وأوغل في غزو الفرنج، ويرى " إيزيدور " أسقف باجة Beja في ذلك العصر، أن فتوحات عنبسة كانت فتوحات حذق ومهارة أكثر منها فتوحات بطش وقوة، وقال المستشرق رينو Reinaud: لذلك تضاعف في أيامه خراج بلاد الغال، وأوغل في بلاد فرنسا فعبر نهر " الرون " إلى الشرق.وأصيب بجراحات في بعض الوقائع، فكانت سبب وفاته. ابن الاثير: الكامل، ج4، ص377، وانظر: الزركلي: **الأعلام، 91/5**.

[4] **قرقسونة:** لم أعثر عليها في ما اطلعت عليه من كتب البلدان.

[5] ابن الأثير: **الكامل، 377/4**.

[6] **أسد بن عبد الله القسري البجلي** (ت120 هـ/738م): أمير، ولاه أخوه (خالد بن عبد الله) خراسان سنة 108 هـ، فأقام فيها زمنا، وجدد بناء بلخ وأنزل بها جيشه، ثم اختارها لاقامته، وأسلم على يديه سامان (جد السامانيين) وفي أيامه جاشت الترك بخراسان (سنة 117 هـ) وأغاروا حتى أتوا مرو الروذ، فسار إليهم أسد، فكانت له معهم وقائع انتهت بهزيمتهم، توفي في بلخ. الزركلي: **الأعلام، 298/1**.

[7] **الختل:** كورة واسعة كثيرة المُدن منهم من ينسبها إلى بلخ وذاك خطأ لأنها خلف جيحون وأضافتها إلى هيطل وهو ما وراء النهر أوجب. الحموي: **معجم البلدان**، مادة «الختل»، **125/2**.

[8] **خِداش:** لم أعثر عليها في ما اطلعت عليه من كتب البلدان.

[9] الطبري: **تاريخ، 113/7**.

[10] المصدر نفسه، **160/7**.

[11] ابن الجوزي: **المنتظم، 207/7**.

ولسنا ندري على وجه التحديد إذا ما كان هشام يهتم بالفتوحات بكل هذا القدر سعيا وراء الغنائم وملء خزائنه بعدما علمنا من ولعه بذلك، أم خدمة للإسلام، فلا يسعنا إلا أن نحسن الظن به.

7- رسوم إضافية

كانت هناك رسوم إضافية تمثل موارد جد هامة لبيت مال المسلمين في عهد هشام، وهي التي سماها عمر بن عبد العزيز بالمظالم والتوابع[1] وتتمثل فيما يلي:

1- **ثمن الصحف:** وتدفع عن أوراق البردي التي تعطى براءة بالدفع.

2- **أجور الفيوج أو الرسل:** الذين يكلفون بمهمات نقل الرسائل في شؤون الضرائب.

3- **أجور البيوت:** وهي على ما يبدو أجور المخازن المحلية التي توضع فيها المواد العينية قبل نقلها للمركز.

4- **أجور الجهابذة أو القساطرة.**

5- **صرف الورق السود**، وصرف الدنانير.

6- **الطعام الذي يؤخذ منهم فضل مابين الكيلين.**

7- **أرزاق العمال وأنزالهم.**

ولابد أن نبين أن هذه الرسوم بعد أن ألغاها عمر بن عبد العزيز، عادت في عهد يزيد بن عبد الملك واستمرت في عهد هشام بن عبد الملك بل حتى العصر العباسي[2]، كما نرى مما أورده أبو يوسف في كتاب الخراج، حيث ذكر كل هذه الرسوم التي وردت كما رأينا في كتاب عمر بن عبد العزيز إلى أمير الكوفة[3]، وفي ذلك دليل على إعادة هذه الرسوم الإضافية والعمل بها حتى عهد هارون الرشيد 170-193هـ/786-808م، ولو كان هشام قد ألغى هذه الرسوم وأسقطها لذكرها المؤرخون في إصلاحاته.

غير أن هذه الرسوم أغلبها يتصل بالعرف المحلي، وهي لا يُشار إليها، ولم ترد إلا في معرض إصلاحات عمر بن عبد العزيز، وهو في رسالته إلى أمير الكوفة يعتبرها سُنَّة، هي سُنَّة عمال

---

[1] الطبري: **تاريخ**، 569/6، أبو عبيد: **الأموال**، 122.

[2] الدوري: **أوراق في التاريخ والحضارة**، 201/2، 202.

[3] أبو يوسف: **الخراج**، 108-109.

السوء، ولم تكن محل نقد مهم ولا شكوى[1]، لذا لا نستطيع بأي حال من الأحوال أن نحكم من خلالها على السياسة الإيرادية العامة للدولة.

ونختم الكلام عن السياسة الإيرادية لهشام، بالقول أن سياسته تأرجحت بين العودة للسياسة الإيرادية قبل عمر بن عبد العزيز، وبين الأخذ بخطة عمر التي تمثل محاولة شاملة لإعادة تنظيم الضرائب، بضوء التطورات العامة والمبادئ الإسلامية، ولمواجهة النقد والشكوى، وبين اجتهاده ورؤيته الجديدة في استصلاح الأراضي وإعادة مسحها وتعميم الري، وتخصيص العطاء، وحرصه على جمع الأموال من جهة أخرى، لعلمه أن المال مادة السلطان وعماد الملك، غير أن المبالغة في إلصاق التهم بسياسته الإيرادية وتضخيم التجاوزات الصغيرة، التي في كثير من الأحيان يقوم بها عماله، مما أعطى صورة مزيفة عن سياسة هشام الإيرادية، انساق وراءها الكثير من الباحثين.

[1] الدوري: أوراق في التاريخ والحضارة، 202/2.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

ج- السياسة الإنفاقية لهشام

رغم أنّ هشام بن عبد الملك كان متشددا في جمع الأموال وإيرادها لبيت المال، بما ينفع الرعية وحريصا على ذلك كما رأينا، إلا أن أبواب النفقات قد تعددت وسدّت كل الحاجات الضرورية التي تتطلبها الأوضاع السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية.

كان هشام بن عبد الملك يقول :«**ما ندمتُ على شيءٍ ندامتي على ما أَهَبُ، إنَّ الخلافة تحتاج إلى الأموال كما يحتاج المريض إلى الدواء**»[1]، ومن هنا ينبثق وعيُ هشام بضرورة المال للخلافة، لذا تبنى فيها سياسة إنفاقية دقيقة تماشت مع الأهداف العامة للدولة، مما أمدَّ في عمر الدولة الأموية، غير أنّ أعداءه وأعداء الأمويين اتهموه في سياسته الإنفاقية، وكانت مصدر سخط، وتذمر وشكوى، بل واتخذها الأعداء عذرا لتبرير الخروج، ومن بين أهم الخارجين على هشام زيد بن علي الذي كانت ثورته سنة 121هـ/739م، وكانت بيعة الناس له تنص على ما يلي:«**إنَّا ندعوكم إلى كتاب الله وسنة نبيه ﷺ، وجهاد الظالمين والدفع عن المستضعفين، وإعطاء المحرومين وقسم هذا الفيء بين أهله بالسواء، ورد المظالم، واقفال المجمَّر، ونصرنا أهل البيت على من نَصَبَ لنا وجهل حقنا**»[2]، وكأن هذا النص يحمل برنامجا إصلاحيا، ضمنه زيد أعمالا إصلاحية تتعلق بالجانب المالي، وأول عمل إصلاحي يتمثل في إعطاء المحرومين، مما يوحي بأن هشاما كان يحرم أقواما ولا يشركهم في العطاء الذي هو من حقهم، وثاني عمل هو تقسيم الفيء بين أهله بالسواء، ولعل زيدا يشير هنا إلى أن الشاميين يأخذون عطاء أكثر من غيرهم، وفي هذا كله طعن في سياسة هشام الإنفاقية.

ومن جانب آخر، لدينا نصا آخر لخطبة أبي حمزة الخارجي لما دخل المدينة سنة130هـ/747م حيث قال: «**يا أهل المدينة سألناكم عن ولاتكم هؤلاء فأسأتم لعمر الله فيهم القول: قلتم والله ما فيهم الذي يعلم، أخذوا المال من غير حله، فوضعوه في غير حقه، وجاؤوا في الحكم فحكموا بغير ما أنزل الله، واستأثروا بفيئنا فجعلوه دولة[3] بين الأغنياء منهم، وجعلوا مقاسمنا وحقوقنا في**

---

[1] البلاذري: **انساب**، 399/8.

[2] الطبري: **تاريخ**، 172/7، ابن الجوزي: **المنتظم**، 210/7.

[3] **دُولة:** بضم الدال، وهو ما يتداول فيكون لهؤلاء مرة ولهؤلاء مرة، فيطلق على المال والغلبة، والمراد أنهم يستأثرون به ويتداولونه فيما بينهم، ولا يصرفونه في مصارفه، وكأن أبا حمزة يتمثل في الكلام بما أخرجه الحاكم والبيهقي عن أبي سعيد الخدري حيث قال:«**قال رسول الله ﷺ إذا بلغ بنو أبي العاص ثلاثين رجلا اتخذوا دين الله دغلاً ومال الله دولاً وعباد الله خولاً**»، انظر : السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن أبو بكر (ت911هـ): **الخصائص الكبرى، أو كفاية الطالب اللبيب في خصائص الحبيب**، تح: محمد خليل هراس، دار الكتب الحديثة، مصر، دت، 426/2.

مهور النساء وفروج الإماء»[1]، وهذا بدوره طعن في السياسة الإنفاقية للأمويين عموما، غير أنني لم أر هشاما ينفق على الإماء، ولا يدفع مهورا غالية. فالأمويون عموما إذا أنفقوا قيل عنهم بذروا، وإذا أمسكوا مراعاة لترشيد النفقات مثل الخليفة هشام قيل عنهم بخلوا، ولذلك لابد من الانتباه إلى ما كُتب عنهم دائما.

بل حتى بعض المؤرخين نحى هذا المنحى، واتهم الأمويين عموما بنفس الاتهام مثل المقريزي صاحب الخطط حيث يقول: «**ليت إذ ولي بنو أمية الخلافة عدلوا وأنصفوا، بل جاروا في الحكم وعسفوا، واستأثروا بالفيء كله، وحرموه بني هاشم جمة، وزادوا في العتو والتعدي حتى قالوا: إنما ذو القربى قرابة الخليفة منهم، وحتى قرروا عند أهل الشام أنه لا قرابة لرسول الله ﷺ يرثونه إلا بني أمية، حتى أنه دخل مشيخة من أهل الشام على السفاح قالوا: والله ما علمنا أن لرسول الله ﷺ قرابة يرثونه بني أمية حتى وليتم**»[2].

وواضح للعيان أن المقريزي يقول هذا بدافع التعصب لبني هاشم ليس إلا.

أما اليعقوبي فيقول في هشام: «**منع ما كانت الخلفاء تفعله من البذل، والعطايا، والجوائز، والصلات**»[3]، غير أننا نستنتج من هذا أن هشاما جاء فعلا بسياسة إنفاقية إصلاحية، فما قاله اليعقوبي بصيغة الذم لا يمكن أبدا أن نعتبره طعنا في هشام، بل على العكس من ذلك تماما، فهشام أرشد سياسة الإنفاق في العطايا والجوائز، فما كان يفعله الخلفاء قبله ليس مقياسا.

والآن سوف نستعرض سياسة هشام الإنفاقية في شتى المجالات، لنرى إن كان ما يقوله أعداءه صحيح أم لا.

---

[1] الطبري: **تاريخ**، 394/7-395، الأصفهاني: **الأغاني**، 103/20، ابن عبد ربه: **العقد الفريد**، 162/2.

[2] المقريزي، تقي الدين (ت 845هـ): **النزاع والتخاصم فيما بين بني أمية وبني هاشم**، تعليق: صالح الوردان، مطابع سجل العرب، القاهرة، دت، 58.

[3] اليعقوبي، أحمد بن أبي يعقوب (ت292هـ): **مشاكلة الناس لزمانهم وما يغلب عليهم في كل عصر**، تح: محمد كمال الدين غز الدين، دار عالم الكتب، القاهرة، دت، 30.

1- العطـاء

بلغت الدولة الأموية أقصى اتساعها في عهد هشام، وشهدت في عهده خروج العديد من الثائرين[1]، لذا كانت الدولة في حاجة ماسة لجيش قوي كثير العدد، ومن الطبيعي أن ذلك الجيش يحتاج إلى سلاح وعُدة وعطاء يصرف للجند[2]، فقد كانت الدولة تقدِّم لجنودها مبالغ سنوية كأعطيات تصرف لهم في مطلع شهر محرم من كل عام[3]، إلا أن المقريزي يذكر عن هشام ما يوحي بأنه يتلاعب بأعطيات جنده حيث يقول: «**إنه كان يقال لهشام " الأحول السَّرَّاق" لأنه مازال يدخل عطاء الجند شهرا في شهر حتى أخذ لنفسه مقدار أرزاق سنة، فلذلك قالوا " الأحول السَّرَّاق"**»[4]، ويبدو أن هذه الرواية مستبعدة، وإلاّ لكان الجند أحدثوا ثورة ولطالبوا بحقوقهم بحد السيف لكن المصادر لم تذكر عن ذلك شيئا.

غير أن الخلفاء والولاة قبل هشام لم يتبعوا قاعدة واحدة في تقدير نصيب المقاتل من العطاء فكان بعضهم يخرج من يغضب عليه من ديوان العطاء، أو يضم من يرضى عنهم إليه، أو يزيد في مقدار ما يوزعه على المقاتلة أو ينقصه بحسب الوضع وبحسب أهوائه[5]، كما قد درجت عادة بعض الذين كانوا متسلمين للأمور قبل هشام أن لا يمنحوا العطاء للمقاتلة فقط، ولكن للمتنفذين في الجهاز الإداري وذوي الجاه والسلطان، دون أن يكون لهؤلاء أي أثر يذكر في الجهاد الذي شُرِّع العطاء من أجله[6]، وقد أمر هشام أن يخصص العطاء للمقاتلة فقط، وهذا إجراء يسجله له التاريخ كإجراء إصلاحي مالي، وفي ذلك تشجيع على الجهاد في سبيل الله، وربما هذا ما يفسر كثرة الغزوات والحملات العسكرية التي شنَّها المسلمون في عهد هشام على النحو الذي ذكرنا، لذا اتهم بالبخل والتقتير، فيقول البلاذري: «**لم يكن أحد من بني مروان يأخذ عطاء إلا وعليه الغزو، فمنهم من يغزو بنفسه، ومنهم من يخرج بديلا، وكان لهشام مولى يقال له يعقوب فكان يأخذ عطاء هشام، وهو مائتا دينار ودينار، يفضل بدينار فيأخذ يعقوب ذلك ويغزو سنة**»[7].

---

[1] ثورة زيد بن علي، انتفاضات وثورات البربر في شمال إفريقيا، ثورات لخوارج وحركاتهم في مناطق متعددة من الدولة، ثورة الحارث بن سريج، ثورة السغد فيما وراء النهر، حركات التمرد في مصر، حركة المغيرة بن سعيد.

[2] الكبيسي: **عصر هشام**، 340.

[3] مجهول: **تاريخ الخلفاء**، 381.

[4] المقريزي: **النزاع والتخاصم**، 36.

[5] نبيه عاقل: **تاريخ خلافة بني أمية**، 291.

[6] حسين عطوان: **الأمويون والخلافة**، 194. نبيه عاقل: **تاريخ خلافة بني أمية**، 291.

[7] البلاذري: **انساب**، 383/8. الطبري: **تاريخ**، 202/7.

ويبدو أنه من شدة تحري هشام لهذه القضية وتشدده فيها قد لجأ بعضهم إلى التهرب من الغزو، بأن «**صيَّرُوا أنفسهم في أعوان الديوان، وفي بعض ما يجوز لهم معه المقام فيوضع عنهم الغزو**»[1]، فداود وعيسى ابنا علي بن عبد الله بن عباس كانا من أعوان السُّوق بالعراق لخالد بن عبد الله القسري، فأقاما عنده ووصلهما ولو لا ذلك لم يقدر على تصييرهما عنده، ولأُخِذا بالغزو فجعلهما في الأعوان.[2]

وقد يمنح هشام العطاء ليحثَّ الناس ويشجعهم على السكن والإقامة في مكانٍ فيه خطر على حياتهم، ويتهددهم فيه العدو، فقد أسكن مسلمة بن عبد الملك زمن هشام مدينة الباب والأبواب[3] أربعة وعشرين ألفاً من أهل الشام على العطاء، وبقيت لهم سُنَّة ساروا عليها حتى في عهد الدولة العباسية.[4]

وكان في سياسة هشام الإنفاقية في مجال العطاء، رفضه الرفض القاطع أن يزيد في عطاء أحد دون أن يُقدِّم خدمة مفيدة للدولة، حتى وإن قدمها للخليفة نفسه فذلك يعتبره شأن خاص ولا يستحق عليه الزيادة في العطاء، فقد رفض هشام أن يزيد عشرة دنانير في العطاء لأحد مواليه بعد أن عمَّر له ضيعة فجاءت بغلَّة عظيمة، وقال له: «**ما يُخَيَّلُ إلى أحدكم أن عشرة دنانير في العطاء إلَّا بقدر الجوز، لا لعمري لا أفعل**»[5].وفي هذا دليل قاطع بأن هشاما يفرق بين مال المسلمين والدولة وماله الخاص، وبأن من يقدم له خدمة ليس كمن يقدم خدمة للدولة، ومما يؤيد ذلك ما يرويه المرتضي في أماليه، حيث يقول: «**عن خالد بن صفوان يقول: دخلت على هشام فقال: حاجتك يا ابن صفوان، فقلت: تزيدني في عطائي عشرة دنانير، فأطرق ثم قال: ولِمَ؟ وفيم؟ أَلِعبادةٍ أحدثتها، فتُعِينك**

---

[1] البلاذري: **انساب**، 383/8. الطبري: **تاريخ**، 202/7.

[2] المصدر نفسه، 383/8. الطبري: **تاريخ**، 202/7.

[3] **الباب والأبواب:** ويقال له الباب غير مضاف والباب والأبواب وهو: الدربند، دربند، شروان، هي محكمة البناء موثقة الأساس من بناء أنوشروان، وهي أحد الثغور الجليلة العظيمة، لأنها كثيرة الأعداء الذينَ حَلوا بها من أمم شتى وألسنة مختلفة، وأما المسافات، فمن أتل مدينة الخزر إلى باب الأبواب اثنا عشر يوماً، ومن سَمَندر إلى باب الأبواب أربعة أيام، وبين مملكة السرير إلى باب الأبواب ثلاثة أيام. الحموي: **معجم البلدان**، مادة«الباب»، 303/1.

[4] البلاذري: **فتوح**، 214، قدامة : **الخراج**، 333.

[5] البلاذري: **انساب**، 384/8، الطبري: **تاريخ**، 203/7.

عليها؟ أم لبلاءٍ حسنٍ أبليته عند أمير المؤمنين؟ أم لماذا يا ابن صفوان؟ إذاً يكثر السُؤّال، ولا يحتمل ذلك بيت المال»[1]، وفي هذا دليل على عدل هشام في توزيع العطاء.

وقد فرض هشام بن عبد الملك لمن يُؤيد الدولة، حيث كتب لوالي المدينة عبد الواحد النضري، أن يفرض لقوم نصيب[2] الشاعر، وقد فعل النضري[3]، كما قد يزيد في عطاء بعض الشعراء إذا أعجبه مدحهم، فيذكر الطبري أن علباء بن منظور الليثي[4] قدم على هشام فأنشده أبيات منها:

إنَّا أُناسٌ ميِّتٌ ديوانُنـــا ومتى يُصِبه ندى الخليفة ينشر[5]

فقال له هشام هذا الذي كنت تحاول، وقد أحسنت المسألة، فأمر له بخمسمائة درهم وألحق له عَيْلاً – أي زيادة- في العطاء.[6]

ومما سبق يتضح أن العطاء يفرض للغزاة بالدرجة الأولى، أو الشعراء والمؤيدين أو لعشائرهم، أو قد يفرض حسب حاجة الدولة.

ومن جهة أخرى كان هشام بن عبد الملك يمنع العطاء تأديبا أو على من يعارض سياسته، فقد قطع العطاء عن الوليد بن يزيد ولي العهد لما رآه من فسقه.[7]

---

[1] المرتضى، علي بن الحسين الموسوي العلوي (ت436هـ): **أمالي المرتضى**، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتاب العربي، بيروت، ط2، 1967، 261/2.

[2] **نصيب الشاعر**(108 هـ/726 م): هو نصيب بن رباح، أبو محجن، مولى عبد العزيز بن مروان، شاعر فحل، مقدم في النسيب والمدائح، كان عبدا أسود لراشد بن عبد العزى من كنانة، من سكان البادية، وأنشد أبياتا بين يدي عبد العزيز بن مروان، فاشتراه وأعتقه، له شهرة ذائعة، وأخبار مع عبد العزيز بن مروان وسليمان بن عبد الملك والفرزدق وغيرهم، وكان يعد مع جرير وكثير عزة، وسئل عنه جرير، فقال: أشعر أهل جلدته، وتنسك في أواخر عمره. الزركلي: **الأعلام**، 31/8-32.

[3] الأصفهاني: **الأغاني**، 373/1.

[4] **علباء بن منظور الليثي**: لم أعثر له على ترجمة في ما اطلعت عليه من كتب التراجم.

[5] وهذه الأبيات هي:

قالت عَلِيَّةُ واعتزمت لرحلة زوراء بالأذنين ذات تســـدُرِ
إنِّي إى ملك الشام لراحـــل وإليه يرحل كل عبد موقـــر
فلأتركنك إن حييت غنيَّـــة بندى الخليفة ذي الفعال الأزهر
إنَّا أُناسٌ ميِّتٌ ديوانُنـــا ومتى يُصِبه ندى الخليفة ينشـــر

[6] الطبري: **تاريخ**، 206/7.

[7] الأصفهاني: **الأغاني**، 3/7.

كما منع يوسف بن عمر والي العراق أهل الكوفة أعطياتهم بأمر من هشام، لتأييدهم لثورة زيد بن علي،[1] حرم هشام أهل مكة والمدينة من أعطياتهم سنة كاملة لنفس السبب، [2] فلما استخلف الوليد بن يزيد كتب إلى أهل المدينة:

ألا أيها الركب المحبُّون بلغـــــوا ... سلامي سكان البلاد فأسمعوا
وقولوا أتاكم أشبه الناس سُنّـــةَ ... بوالده فاستبشروا وتوقعــوا
سيوشك إلحاق بكم وزيـــادة ... وأعطية تأتي تباعا فتشفــع
ضمنت لكم إن لم تصابوا بمهجتي ... بأن سماء الضرِّ عنكم ستقلع

فقال حمزة بن بيض[3] يرد على الوليد لما فعل خلاف ذلك:

وصلت سماء الضر بالضُّرِّ بعدما ... زعمت سماء الضرِّ عنا ستقلع
فليت هشاما كان حيًّا يسوسنا ... وكنا كما كنَّا نُرَجِّي ونطمع[4]

ويبدو أن هذا الرد ليس لحمزة بن بيض بل لغيره، لأن هذا الأخير توفي سنة **116هـ/734م**، أي توفي قبل أن يستخلف الوليد بتسع سنوات.

ولو نأتي الآن إلى التعليق على سلوك وسياسة هشام في توزيع العطاء، ومبدإ الاستحقاق الذي تمسك به وأخذ به نفسه قبل غيره، ونقارنه بما قرره المنظرون لنظام المالي الإسلامي، انطلاقا مما سنه الرسول ﷺ وخلفاؤه الراشدون من بعده، فإننا نجد أن الفقهاء قد قرروا أن «**الغنيمة ليست كمباح اشترك فيه ناس، مثل الاصطياد والاحتطاب، فإن ذلك الفعل مقصوده هو اكتساب المال بخلاف الغنيمة فإن المقصود للجهاد وإعلاء كلمة الله، والغنائم لم تبح لمن كان قبلنا، وإنما أبيحت لنا معونة على مصلحة الدين وأهله، فمن نفع المجاهدين بنفع استعانوا به على تمام جهادهم جعل منهم، وإن لم يحضر المعركة فإذا رأى الإمام إشراك من فيه منفعة المسلمين في الغنيمة جاز**[5]، **كما يجوز أن يفضل بعض الغانمين على بعض للمصلحة في أصح القولين، وهو إحدى الروايتين عن أحمد بن حنبل، ويدل عليه إعطاء النبي ﷺ**

---

[1] الطبري: **تاريخ**، 191/7، الكبيسي: **عصر هشام**، 346-347.

[2] المصدر نفسه، 22/7.

[3] **حمزة بن بيض** (ت 116 هـ/734م): ابن نمر بن عبد الله بن شمر الحنفي، من بني بكر بن وائل: شاعر أموي مجيد، سائر القول، كثير المجون، من أهل الكوفة،كان منقطعا إلى المهلب بن أبي صفرة وولده، ثم إلى بلال بن أبي بردة، وحصلت له أموال كثيرة، وأخباره مع عبد الملك بن مروان وغيره كلها طرف. الزركلي: **الأعلام**، 277/2.

[4] أحمد الشايب: **تاريخ النقائض في الشعر العربي**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1954، 219.

[5] مثلما أشرك النبي ﷺ عثمان بن عفان وطلحة والزبير غنائم بدر، وكانوا عنها غائبين. انظر: ابن رجب الحنبلي، أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد (ت795هـ): **الاستخراج لأحكام الخراج**، تعليق: عبد الله الصديق، دار المعرفة، بيروت، دت، 26.

المؤلفة قلوبهم من غنائم حُنين، وكان شيئا كثيرا لا يحتمله الخُمس»[1]. لهذا السبب كان هشام لا يفرض لمن لم تكن فيه منفعة للمسلمين في جهادهم وسائر أمورهم.

وأما ما يتعلق بمدى شرعية ما نُسب إلى الأمويين عامة، من أنهم كانوا يفرقون بين المسلمين في العطاء، فيفضلون أهل الشام على من عداهم[2]، فقد كانوا أنصارهم المخلصين، وعماد جيوشهم المجاهدة سواء في الشمال في جهاد الروم، أو في فتوح افريقية والمغرب والأندلس، وهم المحافظون على سلامة الدولة وقمع المناوئين، فكم استنجد بهم ولاة الأمصار حين خرج عليهم الخارجون وعجز جند المصر في الدفاع عن أنفسهم ونظامهم كما حدث في قتال ابن الأشعث[3]، ومواجهة ثورة يزيد بن المهلب زمن يزيد بن عبد الملك[4]، وكما حدث في انتقاض البربر الخوارج بإفريقية في عهد هشام.[5]

وكما قد أشرنا سابقا بأن هشام قطع على بعض الثائرين عطاءهم مدة سنة، فقد اتخذ منها بعض المؤرخين ذريعة للطعن في سياسة هشام الإنفاقية، فليس من النُّصفة أن يُطلب من هشام ولا من الأمويين قبله وبعده إعطاء الثائرين على الدولة — وليس الثائر كالمعارض- من المال الذي جعل في الأصل لنصرتها، وللمجاهدين تحت لوائها، كما أنه ليس من العدل أن يُعطي أناسا اشتغلوا بالحرف والتجارات واعتقاد الأموال عن الجهاد والغزو، حيث لم يصبح كل المسلمين آنذاك في صفوف المجاهدين.[6]

ولو قارنا هذا بسياسة عمر بن عبد العزيز لوجدنا تطابقا كبيرا، فقد كتب إلى عامله أبي بكر بن حزم أن لا يفرض لتاجر، فقال سليمان بن سيار[7] الفقيه لما علم ذلك: «**أصاب عمر، التاجر مشغول بتجارته عما يصلح المسلمين**»[8].

---

[1] ابن رجب: **الاستخراج**، 26.

[2] حمدي شاهين: **الدولة الأموية المفترى عليها**، 419.

[3] الطبري: **تاريخ**، 6/342-345.

[4] المصدر نفسه، 6/584-585.

[5] المصدر نفسه: أحداث سنة 120هـ.

[6] حمدي شاهين: **الدولة الأموية المفترى عليها**، 420.

[7] **سليمان بن سيار** (ت107 هـ/725 م): الأصح "سليمان بن يسار"، أبو أيوب، مولى ميمونة أم المؤمنين: أحد الفقهاء السبعة بالمدينة كان سعيد بن المسيب إذا أتاه مستفت يقول له: اذهب إلى سليمان فإنه أعلم من بقي اليوم.ولد في خلافة عثمان، وكان أبوه فارسيا. الزركلي: **الأعلام**، 3/138.

[8] ابن سعد : **الطبقات الكبرى**، 5/346.

ولم يبتدع هشام هذه السياسة كما لم يخرج عن نهج الخلفاء الراشدين، فقد زاد علي بن أبي طالب وابنه الحسن عطاء جند العراق مائة درهم، تشجيعا لهم على الصمود في وجه معاوية ﷺ وجند الشام[1]، بل حتى الثائرين على الأمويين اتخذوا نفس السياسة، فلما استولى مصعب بن الزبير ﷺ على العراق جعل لأهلها عطاءين كل سنة، أحدهما في الصيف والآخر في الشتاء[2]، ولما تغلب المختار بن أبي عبيد[3] على الكوفة وبيت مالها، فرق أمواله بين أصحابه.[4]

أما فيما يتعلق بقطع العطاء عن الداعمين للأعداء، فقد قطع عبد الله بن الزبير العطاء عن أبي صخر الهذلي الشاعر[5]، لأنه كان مواليا لبني أمية، وقال له: «**عليك ببني أمية فاطلب عندهم عطاءك**».[6]

لذا كان ما لجأ إليه هشام في توزيعه للعطاء، إصلاحا وتجديدا وردا لنصاب الأمور المالية إلى ما ورثه عن عمر بن الخطاب ﷺ الذي كان أول من فرض العطاء.

2- نفقات الزكاة

من المعروف أن الأوجه التي تنفق فيها الزكاة حددها الله سبحانه وتعالى في قوله ﷻ: ﴿**إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ**

---

[1] الأصفهاني: **مقاتل الطالبيين**، 64.

[2] البلاذري: **انساب**، 280/7.

[3] **المختار بن أبي عبيد الثقفي** (ت67 هـ/687 م): من زعماء الثائرين على بني أمية، من أهل الطائف، انتقل منها إلى المدينة مع أبيه، في زمن عمر، وبقى المختار في المدينة منقطعا إلى بني هاشم، وتزوج عبد الله بن عمر بن الخطاب أخته (صفية بنت أبي عبيد) ثم كان مع علي بالعراق، وسكن البصرة بعد علي، كان أكبر همه أن يقتل من قاتلوا (الحسين) وقتلوه، فدعا إلى إمامة (محمد ابن الحنفية) وقال: إنه استخلفه، فبايعه زهاء سبعة عشر ألف رجل سرا، فخرج بهم على والي الكوفة عبد الله بن مطيع، فغلب عليها، واستولى على الموصل، وعظم شأنه، وكان يرسل بعض المال إلى صهره ابن عمر وإلى ابن عباس وإلى ابن الحنفية، فيقبلونه، وعمل مصعب بن الزبير، وهو أمير البصرة بالنيابة عن أخيه عبد الله، على خضد شوكة المختار، فقاتله، ونشبت وقائع انتهت بحصر المختار في قصر الكوفة، وقتله ومن كان معه، ومدة إمارته ستة عشر شهرا. الزركلي: **الأعلام**، 192/7.

[4] الطبري:**تاريخ**، 33/6.

[5] **أبو صخر الهذلي**(ت نحو 80 هـ/700م): من بني هذيل بن مدركة: شاعر أموي، من الفصحاء، كان مواليا لبني مروان، متعصبا لهم، وله في عبد الملك وأخيه عبد العزيز مدائح، وكان قد حبسه عبد الله بن الزبير عاما وأطلقه بشفاعة رجال من قريش، وهو صاحب الأبيات المشهورة التي أولها:

عجبت لسعي الدهر بيني وبينها فلما انقضى ما بيننا سكن الدهر

الزركلي: **الأعلام**، 90/4.

[6] الأصفهاني: **الأغاني**، 269/23-270.

وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [1]، وقد ذكرنا فيما سبق أن الأمويين وضعوا ديوانا خاصا بالصدقات، عزلوا فيه أموال الزكاة عن بقية الأموال، إلا أنه حدث أن هشاما بن عبد الملك أمر لأهل المدينة بعطائهم، لكن ليس من الفيء كما هو معتاد، بل من أموال صدقات اليمامة، فحمل إليهم وبلغ ذلك إبراهيم بن محمد بن طلحة[2] فقال: «**والله لا نأخذ عطاءنا من صدقات الناس وأوساخهم حتى نأخذه من الفيء**»، وقدمت الإبل تحمل ذلك المال فخرج إليهم وأهل المدينة، فجعلوا يردون الإبل ويضربون وجوهها بأكمتهم ويقولون: «**والله لا يدخلها وفيها درهم من الصدقة**»، فردت الإبل، وبلغ ذلك هشام بن عبد الملك فأمر أن تصرف عنهم الصدقة وأن يحمل إليهم تمام عطائهم من الفيء.[3]

تدل هذه الرواية على شيئين اثنين، أولهما أن هشاما نقل أموال الزكاة من منطقة إلى أخرى، فإذا أردنا تبرير ذلك فلا نقول إلا أنه لا يوجد من يستحق الزكاة من أهل اليمامة، حتى وإن كان يوجد من يستحقها، فإنه يجوز لهشام نقل أموال الزكاة من مصر إلى مصر، وذلك قياسا على ما فعله الرسول ﷺ، حيث رخص في حمل الزكاة من بلدها إلى غيره، عندما قال لقبيصة بن المخارق[4] في الحمالة التي تحمَّلها: «**أقم حتى تأتينا الصدقة فنأمر لك بها**»[5]، فرأى ﷺ إعطاءه من صدقات الحجاز، بينما قبيصة من أهل نجد، ورأى حملها من أهل الحجاز إلى أهل نجد[6]، كما نقلت الزكاة في عهد أبي بكر وعمر رضي الله عنهما إلى المدن، ومن بين الذين نقلوا الزكاة عدي

---

[1] **سورة التوبة:** الآية 60.

[2] **إبراهيم بن محمد بن طلحة بن عبيد الله التميمي المدني**(ت110هـ/ 728م): قال مصعب الزبيري استعمله ابن الزبير على خراج الكوفة وبقي حتى أدرك هشام بن عبد الملك، ذكر هشام ابن الكلبي أن أمه خولة بنت منظور بن زبان، تزوجها أبوه وقتل يوم الجمل وهي حامل به، وقال ابن سعد كان شريفا صارما له عارضة وإقدام وكان قليل الحديث وقال النسائي كان أحد النبلاء وذكره ابن حبان في الثقات. ابن حجر: **تهذيب التهذيب**، 133/1.

[3] ابن عساكر: **تاريخ دمشق**، 153/7.

[4] **قبيصة بن المخارق:** بن عبد الله بن شداد بن معاوية بن أبي ربيعة بن نهيك بن هلال بن عامر بن صعصعة، وفد على النبي ﷺ فأسلم وروى عنه أحاديث ونزل البصرة. ابن سعد: **الطبقات الكبرى**، 35/7، ابن حجر: **تهذيب التهذيب**، 314/8.

[5] مختصر الإمام مسلم: الحديث رقم567.

[6] أبو عبيد: **الأموال**، 709، فؤاد عبد الله العمر: **التطور التاريخي لفريضة الزكاة**، 271.

بن حاتم[1] ﷺ، الذي نقل صدقات قومه إلى أبي بكر أيام الردة، فقبلها أبو بكر واستعان بها على قتال المرتدين.[2]

أما الشيء الثاني، فإن هشاما صرف عطاء أهل المدينة من الصدقات لأن العطاء لا يأخذه عند هشام إلا الغزاة، أي في سبيل الله، لذا يحتسب في الأصناف الثمانية التي حددتها آية الصدقات.

وفي سبيل الله يطلق على الجهاد، سواء أكان بالسيف أم باللسان والقلم.[3]

ولسنا ندري على وجه التحديد لماذا رفض أهل المدينة أخذ عطائهم من الصدقات، رغم أنهم قالوا إنه من أوساخ الناس، إلا أنه يبدو أنهم لم يعرفوا معنى العطاء عند هشام، فظنوا أن العطاء حق يأخذه كل المسلمين غزوا أو لم يغزوا، وذلك لما درجوا عليه من سياسة الخلفاء الأمويين قبله، غير أن هشاما تراجع عن قراره درءا للفتنة وتهدئة للأوضاع، وصرف لهم عطاءهم من الفيء.

ومن جهة أخرى يروي الرقيق القيرواني، وابن عذاري رواية مفادها أن ابن الحبحاب ولّى طنجة وما والاها عمر بن عبيد الله المرادي سنة 122هـ/740م، «**فأساء السيرة وتعدى في الصدقات والعشر، وأراد أن يخمس البربر وزعم أنهم فيء للمسلمين**»، فلما بلغ البربر خروج حبيب بن أبي عبيدة إلى بلاد الروم، انتقضوا على عبيد الله بن الحبحاب بطنجة وتداعت عليه بأسرها، وعظم البلاء[4] وسنتكلم عن ذلك في الفصل الثالث.

كما أن ابن الحبحاب كتب إلى هشام يستشيره في إسكان القيسيين في بُلبيس من أرض مصر، فقال له هشام: «**أنت وذلك**»، فقدم عليه أربعمائة أهل بيت من بطون قيس، ونظر إلى الصدقة من العشور فصرفها إليهم فاشتروا إبلاً.[5]

---

[1] **عدي بن حاتم بن عبد الله بن سعد بن الحشرج الطائي**(ت 68 هـ/687م): أمير، صحابي، من الأجواد العقلاء. كان رئيس طيء في الجاهلية والإسلام، وكان إسلامه سنة 9 هـ، وشهد فتح العراق، ثم سكن الكوفة وشهد الجمل وصفين والنهروان مع علي، وفقئت عينه، عاش أكثر من مئة سنة، وهو ابن حاتم الطائي الذي يضرب بجوده المثل. الزركلي: **الأعلام**، 220/4.

[2] أبو عبيد: **الأموال**، 709-710، فؤاد عبد الله العمر: **التطور التاريخي لفريضة الزكاة**، 270-271.

[3] محمد عثمان شبير: **الزكاة والضرائب في الفقه الإسلامي**، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت، ع 29، 1996، ص63.

[4] الرقيق القيرواني (ق5هـ): **تاريخ افريقية والمغرب**، تح: المنجي الكعبي، رفيق السقطي تونس، دت، 109، ابن عذاري: **البيان المغرب**، 51/1-52.

[5] الكندي: **ولاة مصر**، 98-99.

ويبدو أن هؤلاء القيسيين الوافدين كانوا في أمس حاجة للأموال، وقد اشتروا الإبل لأنها وسيلة للإنتاج، وإلا لما أعطاهم ابن الحبحاب من أموال الصدقة.

وما نخلص إليه في الأخير، أن هشاما كان يحرص على مصارف الزكاة الشرعية، ويضعها في مصارفها الثمانية التي حددها الشارع، فلم يرد في المصادر التاريخية غير ذلك، ولو كان العكس لأسهبت هذه المصادر في الكلام عن ذلك خاصة وأن أخطاء الأمويين كانت محط اهتمام.

3- الإنفاق على العلماء وأبناء الصحابة

كان هشام بن عبد الملك يقدر العلماء ويقربهم منه ويعلي شأنهم، ويتبين ذلك من خلال الصلات المالية التي يصلهم بها، فقد حج هشام سنة 106هـ/725م، فزار المدينة ووصل سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب بعشرة آلاف درهم.[1]

كما قضى هشام عن الزهري دَيْناً بسبعة آلاف دينار، وقال له: «**لا تعُد لمثلها تُدان**»[2]، وفي هذا إشارة إلى أنه لن ينفق عليه أكثر من هذا، وفي ذلك ترشيد للنفقات، وتقدير للعلم والعلماء بل ويعتبر ذلك استثمارا. ووضع هشام من يكتب أخبار الزهري عنه، ومن يكتب أيضا تاريخ ملوك الفرس.[3]

ودخل يوما رجل من ولد خباب بن الأرت ﷺ على هشام فانتسب له، فسأل عنه فوجد أمره صحيحا، فما أمسى حتى كتب ثلاث صحائف إلى عامل المدينة، صحيفة بجائزته، وصحيفة بقطيعته، وصحيفة بأرزاقه[4]، كما أمر لخالد بن صفوان بعشرة آلاف درهم.[5]

غير أننا لسنا نفهم سبب امتناع هشام عن إعطاء بعض أحفاد الصحابة، فيذكر الطبري أن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب أتى هشاما سنة 105هـ، فقال له هشام: «**مالك عندي شيء**»، ثم قال:« **إياك أن يغُرَّك أحد فيقول: لم يعرفك أمير المؤمنين، إني قد عرفتك، أنت محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب، فلا تقيمنَّ وتنفق ما معك، فليس لك عندي صلة فالحق بأهلك** »[6].

---

[1] البلاذري: **أنساب**، 387/8.

[2] ابن عساكر : **تاريخ دمشق**، 97/55.

[3] شاكر مصطفى: **التاريخ العربي والمؤرخون**، دار العلم للملايين، بيروت، ط2، 1979، 95/1.

[4] ابن عساكر : **تاريخ دمشق**، 215/19.

[5] عبد الملك بن حبيب السلمي (ت238هـ): **كتاب التاريخ**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1999، 121، السيوطي: **تاريخ الخلفاء**، 200-201.

[6] الطبري: **تاريخ**، 206/7.

ويذكر ابن عساكر أن زيد بن علي دخل على هشام ورفع دَيْناً كثيراً وحوائج، فلم يقض له هشام حاجة، وتجهمه وأسمعه كلاما شديدا، فخرج وهو يقول: «**ما أحب الحياة أحدٌ قط إلا ذل**»، ثم مضى فكان وجهه إلى الكوفة فخرج بها، فندم هشام وقال: «**ما كان يرضيه إنما كانت خمسمائة ألف، فكان ذلك أهون علينا مما صار إليه**»[1]، توحي هذه الرواية أن سبب خروج زيد بن علي هو امتناع هشام عن تسديد دينه، غير أن ذلك ليس صحيحا، فهناك العديد من الروايات التاريخية[2] التي تكلمت عن أسباب ثورة زيد بن علي، فقد كان آل البيت يستفيدون من هبات الأمويين ورعايتهم المالية.

ومن المُلفت للانتباه أيضا أن هشاما لم يكن يعطي الشعراء، ولا يلتفت إليهم شأنه في ذلك شأن عمر بن عبد العزيز، فقد وفد أبو علي الأموي[3] إلى هشام وامتدحه بقصيدته التي يقول فيها:

عبد شمس أبوك وهو أبونا ... لا ناديك من مكان بعيـــد

والقرابات بيننا واشجات ... محكمات القوى بعقد شديد

فأعطاه أعطيةً لم يرضها بعد طول انتظار.[4]

4- إعانة الناس بالأموال

كان هشام بن عبد الملك يهتم كثيرا لأمر رعيته، ويتفقد أحوالهم بأموال بيت المال، ويعينهم على توفير أرزاقهم، فكما كان يأخذ منهم الأموال أيام الخصب فإنه لا ينساهم إذا أجدبت وعمّ القحط وأقحمتهم السَّنَة.

فقد كتب هشام إلى خالد بن عبد الله أن أنفق على من أقحمته السَّنة حتى يأتي الله بالحيا والخصب، وكتب بمثل ذلك إلى إبراهيم بن هشام عامله على المدينة فأنفقا، فاحتسب ما أنفق خالد بألفي ألف درهم، واحتسب ما أنفق إبراهيم بسبعين ألف دينار، فسميت السنة سنة خالد.[5]

ويبدو أن هشاما كان يسوس رعيته بالعدل ويساوي بين جميع الأقاليم، ويتعهدها بعنايته المالية، فقد أعان سكان العراق، وسكان الحجاز، موطن عبد الله بن الزبير، وزيد بن علي.

---

[1] ابن عساكر: **تاريخ دمشق**، 470/19.

[2] نبيه عاقل: **تاريخ خلافة بني أمية**، 313-314، الكبيسي: **عصر هشام**، 185-209.

[3] **أبو علي الأموي**: شاعر أموي.

[4] ابن عساكر: **تاريخ دمشق**، 208/31-209.

[5] البلاذري: **أنساب**، 396/8.

وقحطت البادية زمن هشام فقدمت وفود العرب من القبائل فجلس هشام لرؤسائهم، فدخلوا عليه وفيهم درباس بن حبيب بن لاحق بن معد، فتقدم القوم وقال: «**إنه أصابنا سنون ثلاثة، فسَنةٌ أكلت اللحم، وسنةٌ أذابت الشحم، وسنةٌ أنقت العظم، وفي أيديكم فضول أموال، فإن كانت لله عز وجل ففرقوها على عباده، وإن كانت لهم فعلام تحبسونها عنهم، وإن كانت لكم فتصدقوا بها، فإن الله عز وجل يجزي المتصدقين ولا يضيع أجر المحسنين**»، فأمر هشام أن يقسم في أهل البوادي ثلاثمائة ألف دينار، وأمر لدرباس بمائة ألف درهم[1]، ويبدو أن هناك مبالغة فيما منحه هشام لدرباس، فكيف يعطيه لوحده مئة ألف درهم، وهو الذي يقول: «**إني لأستحي من أن أهب لعبد أربعة آلاف درهم**»؟

هذا ولما مات سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب سنة 106هـ/724م، صلى عليه هشام بالبقيع، ورأى في الناس كثرة، فضرب عليهم بعث أربعة آلاف، فسمي عام الأربعة آلاف.[2]

كما أعطى هشام رجلاً قرشياً لما وفد وَفْدُ قريش عليه، ثلاثة آلاف دينار بعدما فصَّلَ له أوجه إنفاقها[3].

وكان هشام لا يعطي أي سائل، ولا أي مريد، بل كان يقدر الحاجة والمسألة ولا يعطي تبذيرا ولا يمنع تقتيراً، فقد دخل أعرابي على هشام فسأله عدة مطالب، فأبى عليه هشام، فقال: «**ما رأيت كاليوم قط رجلاً أفحش بخلاً ولا أسوأ مرداً**»[4].

وقد يكون ذلك هو السبب الحقيقي وراء وصفه بالبخل.

5- النفقات على المشاريع العامة

أساء البعض فهم السياسة المالية لهشام، فاتهموه بتكديس الأموال في خزانته الخاصة، وفي الإثراء على حساب الدولة، وإذا لم يأتي إنصاف هشام من المؤرخين العرب والمسلمين فقد جاء إنصافه من المؤرخ البيزنطي المشهور تيوفانس، إذ ينقل فلهاوزن نصاً عنه يتحدث فيه هذا المؤرخ عن هشام يقول عنه: «**إنه في عهده شرع في بناء الدُّور، وإنشاء الضياع في المدن والقرى وفي عمل**

---

[1] ابن قتيبة: **عيون الأخبار**، 388/2، ابن عساكر: **تاريخ دمشق**، 226/17-227.

[2] الطبري : **تاريخ**، 29/7، ابن عساكر: **تاريخ دمشق**، 69/20، ابن الجوزي : **المنتظم**، 13/7.

[3] البلاذري: **انساب**، 394/8-395.

[4] المصدر نفسه، 420/8.

البساتين البديعة وفي تجفيف الأرض»[1]، وحتى في هذا الميدان، ميدان الخدمات والمشاريع العامة التي قام بها هشام من أجل الصالح العام، اتهم بأنه فعل ذلك جريا وراء مصالحه الخاصة، ومن أجل عمارة ضياعه واقطاعاته، وأنه لم يقم بذلك في سبيل الصالح العام، وربما جاء هذا الاتهام بسبب أن هشام كان من كبار ملاك الأرض[2]، وسوف نتكلم فيما يأتي عن اعتقاد هشام للأموال ومغبة ذلك.

وما قام به هشام من مشاريع عامة، بناءه لمسجد في فلسطين في منطقة اللد[3]، سمي بالأبيض، أخذ هشام رخام أعمدته من نصارى المنطقة بالقوة، ليس في الإسلام أكبر من محرابه ولا بعد منبر بيت المقدس أحسن من منبره، وله منارة بهية.[4]

أما ميدان الزراعة فقد كان أكثر اهتمام هشام وولاته، موجه إليه لأن أكثر إيرادات بيت المال من الخراج، فقد أنفقوا أموالا طائلة في حفر الأنهار وإصلاح الترع، واستصلاح الأراضي الزراعية[5]، ففي الموصل قام والي هشام الحر بن يوسف بإنشاء مشروع رئيس لجر المياه عبر المدينة، وذلك بحفر قناة متفرعة من نهر دجلة، مارة من المدينة يبنى عليها ثمانية عشر طاحونة كلفتها ثمانية آلاف ألف درهم، واستغرق انجاز هذا المشروع الضخم خمسة عشر سنة (106-121هـ/724-739م)، وعمل فيه نحو من خمسة آلاف رجل وسمي هذا النهر بالمكشوف[6]، ومما يؤكد الأهمية التي كانت معلقة على هذا المشروع أنه نفذ في وقت كانت الخزينة فيه رازحة تحت ضغط مواجهة الأخطار الخارجية، ولا بد أن هشاما كان يدرك تأثيرا الازدحام السكاني في هذه المنطقة، فحاول معالجة الموقف بمشروع إنتاجي طويل المدى يحسن مجالات استخدام السكان المحليين على الأقل.[7]

هذا وعني هشام بمشاريع الري بعامة كما رأينا فيما سبق لعلاقتها بوفرة الخراج.

---

[1] فلهاوزن: **تاريخ الدولة العربية**، 336.

[2] نبيه عاقل: **تاريخ خلافة بني أمية**، 323-324.

[3] **اللد**: لم نجد لها أي ذكر في كتب البلدان.

[4] المقدسي، شمس الدين أبو عبد الله محمد (ت380هـ): **أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم**، دار الكتب العلمية، بيروت، 2003، 165.

[5] حمدي شاهين : **الدولة الأموية المفترى عليها**، 47.

[6] الأزدي: **تاريخ الموصل**، 18، 24، 26، 32، 43. ابن الأثير: **الكامل**، 375/4.

[7] عبد الحي شعبان: **صدر الإسلام والدولة الأموية**، الأهلية للنشر و التوزيع، بيروت، 1978، 165-166.

وبنى هشام سوقا عُرفت باسمه في واسط الرقة[1]، وجدّد سور مدينة ملطية[2] بعد أن فكّ الحصار البيزنطي عنها سنة 123هـ/741م، ويذكر ابن الجوزي أن أسد بن عبد الله اتخذ مدينة بلخ[3] داراً سنة 118هـ/736م ونقل إليها الدواوين، واتخذ المصانع.[4]

وقد كتب خالد بن عبد الله القسري مرة إلى هشام بن عبد الملك يستأذنه في عمل قنطرة على دجلة، فكتب إليه هشام : «**لو كان هذا ممكنا لسبقك إليه الفرس**»، فراجعه، فكتب إليه: «**إن كنت متيقنا أنها تتم فاعملها**»، فعملها وأعظم النفقة عليها، فلم يلبث أن قطعها الماء فأغرمه هشام ما كان أنفق عليها[5]، يتضح هنا جليا حرص هشام على أموال الأمة، وترشيده للنفقات بل وذكائه بتنبئه بعدم صلاح هذا العمل دون أن يعاين الموقع ويطلع عليه، ويبدو أن هذه القنطرة استنزفت أموالا طائلة، وإلا لما كان خالد استشار هشاما في عملها.

هذا وبنى هشام الربض[6]، كما بنى العديد من الحصون التي ذكرها كتب البلدان، كحصن بوقا من عمل أنطاكية[7]، وعمَّر حصن قطرغاش، وهو حصن من أعمال الثغور قرب المصيصة [8]، وحِصن المثقب[9]، واستجد هشام عمارة موزار[10] ويذكره البلاذري باسم "مورة"[11]، وذلك لأن

---

[1] البلاذري: **فتوح**، 187.

[2] **ملطية:** بلدة من بلاد الروم مشهورة مذكورة تتاخم الشام وهي للمسلمين. الحموي: **معجم البلدان**، مادة«ملطية»، 192/5-193.

[3] **بلخ:** مدينة مشهورة بخراسان، وبلخ من أجل مُدُنها وأذكرها وأكثرها خيراً وأوسعها غلة تحمل غلتها إلى جميع خراسان وإلى خوارزم وقيل: إن أول من بناها لهراسف الملك لما خرب صاحبه بخت نضر بيت المقدس وقيل: بل الاسكندر بناها وكانت تسمى الإسكندرية قديماً بينها وبين ترمذ اثنا عشر فرسخاً ويقال لجيحون: نهر بلخ بينهما نحو عشرة فراسخ فافتتحها الأحنف بن قيس من قبل عبد الله بن عامر بن كريزٍ في أيام عثمان بن عفان. الحموي: **معجم البلدان**، مادة«بلخ»، 479/1-480.

[4] ابن الجوزي: **المنتظم**، 186/7.

[5] البلاذري: **فتوح**، 187.

[6] المصدر نفسه، 299.

[7] البلاذري: **فتوح**، 174، الحموي: **معجم البلدان**، مادة«بوقة»، 510/1.

[8] المصدر نفسه، 174، الحموي: **معجم البلدان**، مادة«قطرغاش»، 373/4. **المصيصة:** مدينة على شاطىء جيحان من ثغور الشام، بين أنطاكية وبلاد الروم تقارب طرسوس. الحموي: **معجم البلدان**، مادة«المصيصة»، 144/5-145.

[9] المصدر نفسه، 174، الحموي: **معجم البلدان** مادة«مثقب»، 54/5.

[10] الحموي: **معجم البلدان**، مادة«موزار»، 221/5.

[11] البلاذري: **فتوح**، 174.

الروم عرضوا لرسول له في درب اللكام عند العقبة البيضاء فعمره مسلحة للمسلمين ورتب فيه أربعين رجلا وجماعة من الجراجمة، وأقام ببغراس مَسْلَحَة، وابتنى لها حصنا.[1]

أما المدن فقد بنى هشام مدينة الحُصُوص[2]، وخندق عليها، وهي مدينة قرب المصيصة في شرقي جيحان، كما جدد مدينة عكا[3] بالأردن وعمر "مطلوب" وهو اسم موضع بوادي بيشة، عُمِّرَ وسُمِّيَ المَعْمَل.[4]

وواضح جدا أن عمل كل هذه الصروح من مدن وحصون وقناطر ومسالح وغيرها، مما يعود على الرعية بالنفع، يتطلب إنفاق أموال طائلة، وما هو جدير بالذكر هنا أن كل هذه الأعمال جاءت متفرقة ومبعثرة في كتب التاريخ وكتب البلدان، وربما يكون هذا أيضا سببا من الأسباب وراء نعت هشام بالبخيل.

6- الإنفاق على الحملات العسكرية

لم تقتصر عناية هشام على الشؤون الداخلية، بل وجه همه إلى الحروب والفتوحات وخاضت الدولة الأموية في زمنه معارك عديدة في جبهات مختلفة، في الشرق والغرب، ومنذ مطلع حكمه استأنفت الدولة عملياتها العسكرية ضد الروم، إذ إن الحروب على هذه الجبهة كانت قد توقفت منذ غزو المسلمين للقسطنطينية، الذي جرى في سنة 98-99هـ/716-717م، والذي استنزف من قوة الدولة الشيء الكثير[5]، وقد كان هشام يفرض الغزو على بني مروان وغيرهم، ومن يتأخر عن الغزو يمنع عنه العطاء، وكان أولاده في مقدمة الغزاة ومنهم معاوية وسليمان ومسلمة وسعيد وغيرهم.[6]

وقد أحصينا عدد الغزوات والحملات العسكرية التي أرسلها هشام في خلافته مما ذكره الطبري وابن الجوزي، فوجدناها تفوق الاثنان والأربعون غزوة، وقد ذكرنا هذا فيما سبق.

---

[1] البلاذري: **فتوح**، 174.

[2] الحموي: **معجم البلدان**، مادة«حصوص»، 266/2.

[3] المصدر نفسه، مادة«عكة»، 143/4-144.

[4] المصدر نفسه، مادة«مطلوب»، 150/5-151.

[5] نبيه عاقل: **تاريخ دولة بني أمية**، 98.

[6] حمدي شاهين: **الدولة الأموية المفترى عليها**، 238.

ويحدثنا البلاذري مثلما رأينا أن هشام بنى منذ مطلع عهده، الحصون والمسالح في مواجهة الروم، وكان يقوم بكل صيف بغزوات كثيرة، وكان في كل مرة يوجه غزوتين أو ثلاثا في وقت واحد لتلتقي في مكان معين.[1]

وتجهيز الجيوش يكلف من النفقات الشيء الكثير، من عدة وعتاد وعطاء، وكمثال على ينفق في الحملات العسكرية يورد البلاذري رواية، يذكر فيها أن الجنيد بن عبيد الرحمن المري عامل خراسان كتب إلى هشام سنة 112هـ/730م يستمده، «**فأمده بعمرو بن مسلم في عشرة آلاف رجل من أهل البصرة، وبعبد الرحمن بن نعيم في عشرة آلاف من أهل الكوفة، وحمل إليه ثلاثين ألف قناة وثلاثين ألف ترس وأطلق يده في الفريضة ففرض لخمسة عشر ألف رجل وكانت للجنيد مغاز**»[2].

وليس هذا سوى دعم ومدد لحملة عسكرية في ثغر من الثغور، وتجدر بنا الإشارة هنا إلى أن الحملات العسكرية لم تكن في مجملها موجهة للثغور، فقد كان بعضها موجه للقضاء على الثورات الداخلية، فقد قال هشام لما وقعت غزوة الأشراف، وانتصر فيها ميسرة المطغري[3] وأصحابه: «**لأبعثنّ إليهم جيشا أوله عندهم وآخره عندي**»[4]، وتوعد في موضع آخر لئن بقي ليخرجن إليهم مائة ألف كلهم يأخذ العطاء، ثم ليخرجن مائة ألف ثم ليخرجن حتى إذا لم يبق غير نفسه وغير بنيه وبنيهم أقرع بينه وبينهم، ثم أخرج نفسه إن وقعت عليه القرعة، غير أنه في الأخير أخرج إليهم حنظلة بن صفوان الكلبي في ثلاثين ألفا.[5]

ولو تتبعنا مقدار ما يخرجه هشام من بيت المال لتغطية نفقات الحملات العسكرية التي كان يوجهها شرقا وغربا، فسنجد أنها أموالا طائلة، وكل ذلك خدمة للإسلام أولا، ثم خدمة للدولة وحفاظا غلى مصالح الأمة ثانيا، ويدخل ذلك كله في إطار ترشيد النفقات.

---

[1] البلاذري: **فتوح**، 174 وغيرها. .

[2] البلاذري: **فتوح**، 435.

[3] **ميسرة المطغري**: قائد ثورة البربر سنة 122هـ بالمغرب من الصفرية، لم أعثر له على ترجمة فيما اطلعت عليه من كتب التراجم. انظرأخباره في: ابن عذاري: **البيان المغرب**، 142/2 وما بعدها.

[4] الرقيق القيرواني: **تاريخ إفريقية والمغرب**، 111.

[5] مجهول:**أخبار مجموعة في فتح الأندلس وذكر أمرائها رحمهم الله و الحروب الواقعة بها بينهم**، مطبع ربدنير، مجريط، 1867، 36.

د- أموال هشام

كان هشام بن عبد الملك لَهَّافاً بجمع الأموال منذ أن كان أميراً، فقد كان له قبل أن يلي الخلافة دُورِين[1] وقُراها، ويحكي البلاذري والطبري قصة امتلاكه لهذا الإقطاع الواسع، فيذكران أنه قد أُقطِع هشام أرضا يقال لها دورين، فأرسل في قبضها فإذا هي خراب، فقال لذويد[2]-كاتب كان بالشام-: «**ويحك كيف الحيلة؟**» قال:« **ما تجعل لي؟**» قال:«**أربعمائة دينار**»، فكتب «**دورين وقراها**» ثم أمضاها في الدواوين فأخذ شيئا كثيرا[3]، وهذا إنما يدل على ولعه ولهفه بامتلاك الأراضي والإقطاعات لدرجة أنه يقوم برشوة الكاتب ليصل إلى مراده، وامتد ولعه هذا أيضا بعد أن استخلف، فقد كانت له بنهر الرومان[4] إقطاعات واسعة[5]، كما امتلك قيسارية بالفسطاط تعرف بقيسارية هشام كان يباع فيها البز (الحرير) الفسطاطي[6]، هذا وبنى هشاما دارا في المدينة أدخل بها سوق المدينة كله وجعل في أسفلها حوانيت تكرى على التجارة، وفي أعلاها مساكن تكرى للسكن، وعبَّر أهل السوق عن رفضهم وغضبهم لما فعله هشام بن عبد لملك بسوقهم، فما كادوا يسمعون خبر وفاته حتى قاموا بهدم دار هشام ونهبوا أبوابها وخشبها[7]، ويروي البلاذري صورة أخرى لشطط هشام بن عبد الملك في حيازة الممتلكات فيقول: «**كان لرجل من ولد أبي معيط بعكا أرحاء (طواحين) ومستغلات، فأراده هشام بن عبد الملك على أن يبيعه إياها، فأبى المعيطي ذلك عليه، فنقل هشام الصناعة إلى صور، واتخذ بصور فندقا ومستغلا**»[8]، ومهما يكن في هذا النص من مبالغة في جعل سبب نقل دار صناعة السفن من صور إلى عكا لهذا السبب، إلا أنه يدل دلالة واضحة على مدى رغبة هشام بن عبد الملك في حيازة الممتلكات، واستغلالها وإدراك الناس لذلك

---

[1] **دورين:** لم نجد لها ذكر في أغلب كتب البلدان، ويبدو أنها كانت مكان خربا ليس بذي بال، وما ذكره البلاذري والطبري يدل على ذلك.

[2] **ذويد:** لم نجد له ترجمة في أغلب كتب التراجم.

[3] البلاذري: **أنساب**، 376/8، الطبري: تاريخ، 205/7.

[4] **نهر الرومان:** لم أجد موقعه رغم بحثي عنه في أغلب كتب البلدان.

[5] الجهشياري: **الوزراء والكتاب**، 60-61.

[6] صفاء حافظ: **ضياع بني أمية**، 47-48.

[7] ابن شبة، أبو زيد عمرالنميري (ت262هـ): **تاريخ المدينة المنورة**، تعليق: علي محمد وندل وياسين سعد الدين بيان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1996، 270/1، صفاء حافظ: **ضياع بني أمية**، 51.

[8] المصدر نفسه، 124.

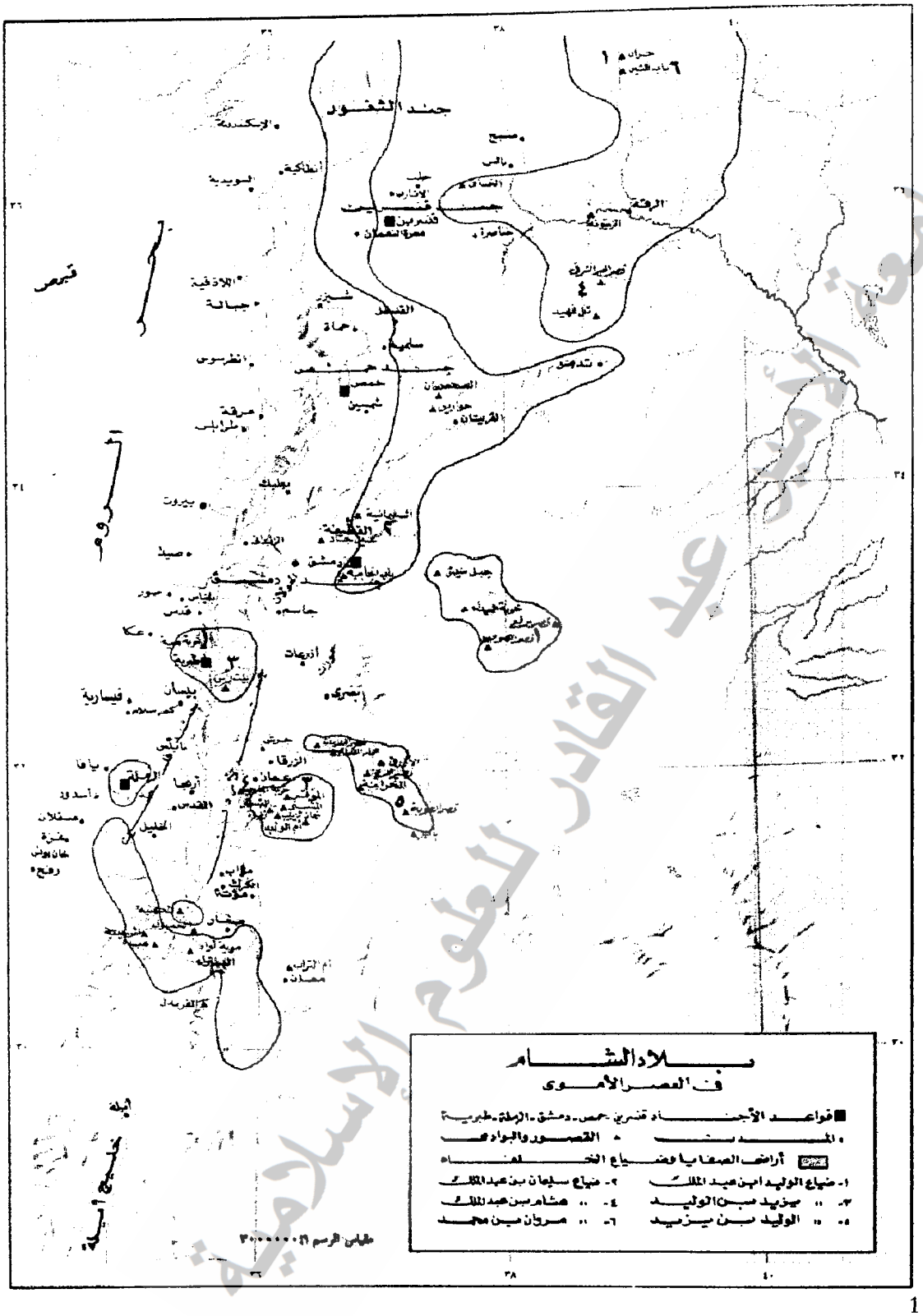

1

[1] حسين مؤنس: **أطلس تاريخ الإسلام**، الزهراء، القاهرة، ط1، 1987، 143.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الأمر[1]، ويبرر هشام ولعه هذا بقوله في هذه الرواية التي ذكرها البلاذري حيث قال: «**كان هشام يوماً على باب يزيد بن عبد الملك، فنظر إلى بغال تعرض عليه وفيها بغل لم ير مثله حسناً وطهارة خلق، ولين سير فقال: ما يصنع أمير المؤمنين بهذه الدواب كلها؟ لو أن رجلاً اجتزأ بهذا البغل وحده كفاه**»، فلما ولي هشام اتخذ البراذين[2] الطخارية والبغال، فقال له الرجل الذي حضره على باب يزيد: «**أتذكر يوم قلت في البغل كذا وكذا؟**» قال: «**نعم، وأنا عليه، ولكنا نرى شيئاً نحسد الناس عليه فنحب أن نحويه دونهم**».[3]

واستولى هشام على موضع كُناسة الكوفة، فقد كتب إليه خالد القسري أثناء ولايته للعراق يطلب أن يُقطعها له، فسأل عنها هشام فقيل له أنها جيدة فاتخذها لنفسه[4]، وكانت لهشام أيضا أملاك وأراضي بالرصافة التي تعرف برصافة هشام قرب الرقة[5]، تسقى بالواسطة، والتي عمرها بالقصور الفخمة والمساكن والأسواق وأحكم حولها الأسوار[6]، ثم عمل على تنمية الرقعة الزراعية حولها، ولما لم يكن لها نهر ولا عين جارية بنى بها الصهاريج، ثم أنشأ في الطريق إليها رقة واسط وبنى بها قصرين[7]، ثم حفر نهري الهني والمري من نهر الفرات، واتخذ ضيعته المشهورة التي عرفت أيضا بالهني والمري، والتي كانت مكانا منفصلا له، ونتج عن ذلك أن نمت المزارع وأقيمت القرى العامرة حولها[8]، واتخذ هشام كذلك القصور والمنازل في القُطَيفة[9]وقام بتعميرها[10]، ويذكر

---

[1] صفاء حافظ: **ضياع بني أمية**، 51.

[2] **البراذين:** البراذين من الخَيْلِ ما كان من غير نِتاج العِرابِ. ابن منظور: **لسان**، مادة«برذن»، 51/13.

[3] البلاذري : **أنساب**، 377/8.

[4] البكري، أبو عبد الله بن عبد العزيز (ت487هـ): **معجم ما استعجم من أسماء البلاد و المواضع**، تح: جمل طلبة، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998، 136/4. الكبيسي: **عصر هشام**، 60.

[5] **الرقة:** أصله كل أرض إلى جنب واد ينبسط عليها الماءُ وجمعها رقاق وهي مدينة مشهورة على الفرات بينها وبين حَران ثلاثة أيام معدودة في بلاد الجزيرة لأنها من جانب الفرات الشرقي. الحموي: **معجم البلدان**، مادة «الرقة»، 232/2.

[6] الأصفهاني: **الأغاني**، 422/4.

[7] ياقوت الحموي: **معجم البلدان**، 60/3.

[8] البلاذري: **فتوح**، 213، قدامة: **الخراج**، 315.

[9] **القُطَيْفَة:** هي قرية دون ثنية العُقاب للقاصد إلى دمشق في طرف البرية من ناحية حمص. الحموي: **معجم البلدان**، مادة«القطيفة»، 378/4.

[10] اليعقوبي: **البلدان**، 324. الحموي: **معجم البلدان**، 378/4.

الأزدي أن هشام ابتنى له قصرا في الموصل[1]، كما ذكر الجهشياري أن لهشام أملاكا بالأردن[2]، بالإضافة إلى ربض المصيصة الذي بناه.[3]

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

[1] الأزدي: تاريخ الموصل، 24.

[2] الجهشياري: الوزراء والكتاب، 60.

[3] قدامة: الخراج، 308.

ثانيا: السياسة المالية لولاة هشام

إن الوضع السياسي والاجتماعي في العصر الأموي، اقتضى تنظيما إداريا جديدا يقوم على اللامركزية في الإدارة، فقد أعطى الخلفاء الأمويين لعمالهم على الولايات قسطا كبيرا من الحرية[1]، فلم يعد الخليفة في دمشق يقدر على السيطرة على دولة امتدت أطرافها من الأندلس غربا إلى الهند شرقا، ولا يستطيع بمفرده أن يواجه كل الفتن والثورات التي ظهرت في هذه الفترة بمفرده، وكان لهؤلاء الولاة سلطان الخليفة نفسه، يضاعفون الضرائب، ويجندون الجند، ويفرضون لهم، ويقضون على الثورات.[2]

غير أنه ليست كل الولايات تحظى بنفس الدرجة من الاستقلالية، فدائرة اللامركزية كانت تضيق أحيانا وتتسع أحيانا أخرى، وبرز هذا الأمر في خلافة هشام أكثر من غيره، فكان الولاة يعودون إليه حتى في أشياء صغيرة ليست لها أية أهمية، ولا يَبُتُّون فيها دون إذنه، فوالٍ بحجم خالد القسري يستشيره في بناء قنطرة.[3]

وفي بحثنا هذا سوف لن نتطرق للسياسة المالية لكل ولاة هشام، بل سنكتفي بالولاة الذين ذاع صيتهم، وتولوا أهم الأقاليم: كالعراق وخراسان ومصر وإفريقية، ودامت فترة ولايتهم طويلا فكانت لهم سياسة مالية بارزة المعالم، أو ممن قام بإصلاحات واضحة، حتى يتسنى لنا رسم معالم السياسة المالية لولاة هشام بشكل عام.

---

[1] نجدة حماش: **الإدارة في العصر الأموي**، 105-106.

[2] حسن أحمد محمود: **الكندي المؤرخ وكتابه الولاة والقضاة**، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، دت، 89-90.

[3] البلاذري: **فتوح**، 187.

أ- خالد بن عبد الله القسري

ولّى هشام بن عبد الملك العراق وما يليه من عمل المشرق خالد بن عبد الله القسري (105-120هـ/723-737م)، وقبله كان عليه عمر بن هبيرة، ويبدو أن حب ابن هبيرة للأموال، واحتجانه قدرا كبيرا من أموال الدولة، كانا من بين الأسباب التي أدت إلى عزله عن ولايته.[1]

تابع خالد القسري في سياسته المالية خطة الحجاج بن يوسف، في الإعمار والبناء والإصلاح الزراعي، حتى يكثر الخراج، حيث بدأ خالد إجراءاته باستصلاح أراض في البطائح، عن طريق تجفيفها وزراعتها، ويظهر أنه نجح في ذلك، إذ حصل من هذا المشروع على غلال وافرة ساعدت على زيادة دخل بيت المال[2]، وكانت الأوضاع المالية قد اضطربت بعض الشيء عندما هاجم وزير الخارجي بيت المال في الكوفة، وفرقه بين أتباعه.[3]

وإلى جانب استصلاح الأراضي حفر خالد الأنهار، فتذكر المصادر التاريخية عدة أنهار أنفق عليها أموالا طائلة، منها نهر المبارك الذي حفره ليسقي حرث السواد، وقال فيه الفرزدق شعرا منه:

أعطى خليفته بقوة خالـــــد ... نهراً يفيض له على الأنهـــار

إن المبارك كاسمه يُسقى بـــــه ... حرث السواد وناعم الجبار[4]

فلم يثبه خالد على هذا الشعر فقال:

أهلكت مال الله في غير حقه ... على نهرك المشؤوم غير المبارك[5]

---

[1] يذكر الجهشياري أن هشاما سأل مرة عن صاحب خيل عارضت موكبه، فلما قيل له أنها لابن هبيرة قال: «**اختان ما اختان ثم قدم، والله ما رضيت عنه بعد**». الجهشياري: **الوزراء والكتاب**، 60.

[2] غيداء: **الخراج**، 147، صفاء حافظ: **ضياع بني أمية**، 34-35.

[3] البلاذري: **فتوح**، 359، الطبري: **تاريخ**، 134/7.

[4] وبقية الأبيات:

وكأن دجلة حين أقبل مدّهـــا ... ناب نمد له بحبل قطـــــار

إن كان أجرى ماء دجلة خالدٌ ... فلطالما أعيت على الإجرار

يا دجل كنت عزيزة فيما مضى ... حتى أصابك خالد بصغـــار

[5] البلاذري: **انساب**، 64/9-65، **فتوح**، 299.

وحفر خالد نهر باجرى، ونهر تارمانا، والجامع ولوبة وسابور والصِّلح وخالد، وكان يغل – أي غلته- خمسة آلاف ألف درهم.[1]

وسكَّر دجلة بأن أقام عليه السدود لمنع مياهه من الفيضان، وكان يفخر بأن أحدا قبله لم يفعل ذلك[2]، وفي سبيل تنظيم الري، حفر خالد قناة من الفرات، وأقام قنطرة على دجلة بعد إلحاحه على الخليفة هشام، فعملها خالد وأعظم النفقة عليها، لكنها انهارت، وأغرمه هشام ثمنها[3]، كما أقام قنطرة بالكوفة.

ولكن أصبح خالد موضع شكوى الناس، وكثر الساخطون عليه وفسرت أعماله الخيرة، كحفره للترع وكَرْيِه للأنهار، بأنها أعمال ليس المقصود منها الصالح العام، وإنما مصالحه الخاصة وزيادة ثروته، ولم تكن خصلة الاهتمام بالزراعة واستملاك الأرض خاصة بخالد، بل كان يجاريه بهذا أمراء البيت الأموي ويفوقه فيها الخليفة نفسه، على أن الناس لم يتجرؤوا على الخليفة، فتجرؤوا على عامله الذي كان مكروها.[4]

كل هذه الأعمال زادت وضاعفت موارد بيت المال، بالإضافة إلى موارد أخرى كان يعتمد عليها خالد بن عبد الله القسري، فهدايا النيروز لم تعد قصرا على الخلفاء، بل أصاب منها الولاة أيضا، فقد أهدى دهاقين الحيرة إلى خالد القسري الذهب والفضة.[5]

كما فرضت المكوس في ولايته وعادت إلى ما كانت عليه، بعد أن ألغاها عمر بن عبد العزيز، فقد كان طارق مولى خالد يتولى الخراج له، «**وكان... يأخذ من كل سفينة ذات شراع أربعة دراهم، ومن كل مَصعَدة[6] ثمانية دراهم**»[7].

---

[1] الطبري: **تاريخ**، 151/7-152، البلاذري: **انساب**، 98/9، ابن الأثير: **الكامل**، 436/4، غيداء: **الخراج**، 147.

[2] المصدر نفسه، 143/7.

[3] البلاذري: **فتوح**، 187، غيداء: **الخراج**، 148.

[4] نبيه عاقل: **تاريخ خلافة بني أمية**، 310-311.

[5] البكري: **معجم ما استعجم**، 540/2، غيداء: **الخراج**، 176.

[6] **مصعدة**: قد يُقصد بها هنا السفينة الكبيرة متعددة الأشرعة، حيث يقال: أَصْعَدَتِ السفينةُ إِصْعاداً إِذا مَدَّت شِراعَها فذهبت بها الريح صَعَداً. ابن منظور: **لسان**، مادة«صعد»، 251/3.

[7] البلاذري: **انساب**، 92/9، الدوري: **أوراق في التاريخ والحضارة**، 222/2.

أما فيما يتعلق بإدارة المالية العامة بالعراق في ولاية خالد القسري فقد زاد دور الدهاقين وأهل الذمة في الجباية، حتى قال المدائني: «**كان عامة عمال خالد الدهاقين**»، و لم يكن خالد مستعدا لسماع أية شكوى عليهم.[1]

فقد أكثر خالد من استعمال المجوس، وخاصة على أعمال لخراج فإنه «**لم يُوَلّ على الخراج عربياً قط**»[2]، ويبدو أن علاقته بالدهاقين كانت جيدة جدا فيذكر الطبري أن أحد الدهاقين حذّر خالد القسري من العزل فقال له: «**إن الناس يحبون جسدك، وأنا أحب جسدك وروحك**»[3]، كما أنه حين أغرم هشام خالدا تسعين ألف ألف درهم كان قد أنفقها على الأعراب، قال له أحد الدهاقين اسمه جوانانبه بن رأس البغل: «**لك عندي خمسة آلاف ألف درهم**»، وقال بعض الدهاقين: «**لك عندي عشرة آلاف ألف درهم**»، وتبادر الدهاقون حتى حملوها عنه.[4]

ويبدو أن هذه العلاقة كانت مدعاة للطعن في خالد ومبعثا لذكر روايات متعددة عن كفر خالد، وعدم التزامه بحدود الشرع في تعامله مع أهل الذمة، فاعتقد الناس بحق أو بغير حق أن خالدا قد سلط الذميين عليهم[5]، فيذكر البلاذري، وابن الأثير أنه لما «**ولي يوسف العراق كان الإسلام ذليلا والحكم فيه إلى أهل الذمة**»[6]، وقال يحيى بن نوفل لما وصل يوسف إلى العراق:

أتانا وأهل الشرك أهل زكاتنا وحكامنا فيما نسر ونجهر[7]

واعتبر الناس كون أم خالد نصرانية جعله يفضل النصارى على العرب، غير أ ن خالد كان قد اعتمد على المجوس وليس على النصارى، وهذا ما يبطل هذا الادعاء.

وربما لجأ خالد إلى أهل الذمة وأوكل إليهم مهمة تولي الخراج لخبرتهم في الحساب وفي الإشراف عليه، والتزامهم بواجبات العمل[8]، وضعف مركزهم الاجتماعي من جهة أخرى، مما يجعل عزل أحدهم أو عقابه يسيرا ولا يثير فتنا، مثل تلك التي تثيرها العصبيات القبلية، فلو كان

---

[1] البلاذري: **انساب**، 89/9، الدوري: **أوراق في التاريخ والحضارة**، 222/2، الكبيسي: **عصر هشام**، 114.

[2] الطبري: **تاريخ**، 28/7.

[3] البلاذري: **انساب**، 95/9، الطبري: **تاريخ**، 147/7.

[4] البلاذري: **انساب**، 84/9-85.

[5] الكبيسي: **عصر هشام**، 115.

[6] البلاذري، **انساب**، 114/9، ابن الأثير: **الكامل**، 439/4.

[7] المصدر نفسه، 114/9.

[8] الكبيسي: **عصر هشام**، 115.

العامل قيسيا أو يمنيا وعزله أو عاقبه خالد، فإن قبيلته ستحمل ذلك محملا قبليا وتراه مساسا بمركزها، فتنتفض له، سيما وأن خالدا كانت مهمته التي عين من أجلها، الحفاظ على التوازن بين الحزبين الرئيسيين المتنازعين، اليمنية والقيسية، وإن كان هو يمني الأصل.

ولم يكن خالد في ذلك سباقا، بل سبقه إلى ذلك عامل معاوية على العراق زياد بن أبيه، ولا يمكن أن نعتبر ذلك في خالد نقيصة أو عيبا أو ضعفا.

وفيما يخص السياسة الإنفاقية لخالد القسري، يجب ملاحظة أن أغلب المصادر التاريخية تشير إلى سخاء خالد وبذله للأموال، فلئن وصف هشام بالبخل فلقد وصف خالد بالسخاء، بل إن هشاما نفسه لما حُدِّث بأن خالدا يعطي من جاءه من قومه، ازداد غيظا وغضبا عليه وقال: «**إنّي أبخل بهذا المال عن نفسي وأهلي وولدي، وخالد يُفرقه في قومه**»[1].

ونستطيع أن نستشف سياسة خالد المالية بشكل عام من خلال قوله لبلال بن أبي بردة[2] وهو ينصحه: «**لا تطلب من رعيتك إلا ما تبذله لها، فإن الله مع الذين اتقوا والذين هم محسنون**»[3]، أي أنه يدعوا إلى الموازنة بين الإيرادات والنفقات، فلا يكون قابضاً دون بذل، ولا يكون باذلا دون قبض، وهذا ما يسمى بالدورة المالية، ومن حسن السياسة اكتمال هذه الدورة، فلا تحتجن الأموال أو تمسك لدى السلطان، وقد عقد ابن خلدون في هذا الشأن فصلا سماه "**فصل في أن نقص العطاء من السلطان نقص في الجباية**" ذكر فيه ما يلي: «**والسبب في ذلك أن الدولة والسلطان هي السوق الأعظم للعالم، ومنه مادة العمران. فإذا احتجن السلطان الأموال أو الجبايات، أو فقدت فلم يصرفها في مصارفها، قل حينئذ ما بأيدي الحاشية والحامية، وانقطع أيضاً ما كان يصل منهم لحاشيتهم وذويهم، وقلت نفقاتهم جملة وهم معظم السواد، ونفقاتهم أكثر مادة للأسواق ممن سواهم. فيقع الكساد حينئذ في الأسواق، وتضعف الأرباح في المتاجر فيقل الخراج لذلك، لأن الخراج والجباية إنما تكون من الاعتمار والمعاملات ونفاق الأسواق وطلب الناس للفوائد والأرباح. ووبال ذلك عائد على الدولة بالنقص لقلة أموال السلطان حينئذ بقلة الخراج. فإن الدولة كما قلناه هي السوق الأعظم، أم الأسواق**

---

[1] البلاذري: **أنساب**، 414/8.

[2] **بلال بن أبي بردة** (توفي نحو 126هـ/744م): عامر بن أبي موسى الأشعري: أمير البصرة وقاضيها، كان راوية فصيحا أديبا، ولاه خالد القسري سنة 109 هـ، فأقام إلى أن قدم يوسف بن عمر الثقفي (سنة 125 هـ) فعزله وحبسه، فمات سجينا، كان ثقة في الحديث، ولم تحمد سيرته في القضاء، وكان يقول: إن الرجلين ليختصمان إلي فأجد أحدهما أخف على قلبي فأقضي له وهو ممدوح ذي الرمة الشاعر. الزركلي: **الأعلام**، 72/2.

[3] ابن عبد ربه: **العقد الفريد**، 41/1.

كلها، وأصلها ومادتها في الدخل والخرج، فإن كسدت وقلت مصارفها فأجدر بما بعدها من الأسواق أن يلحقها مثل ذلك وأشد منه. وأيضاً فالمال إنما هو متردد بين الرعية والسلطان منهم إليه، ومنه إليهم، فإذا حبسه السلطان عنده فقدته الرعية. سنة الله في عباده».[1]

ومن الأوجه التي كان ينفق فيها خالد الأموال، إعانته للناس في سنوات الجفاف وأيام القحط خاصة الأعراب منهم، لأنهم يعتمدون في معيشتهم على الرعي وتتبع أماكن الكلأ، ويهدد الجفاف مباشرة حياة قطعانهم وحياتهم، عكس سكان المدن والأرياف الذين يعيشون على الزراعة المروية بمياه الأنهار والترع والقنوات والسدود، فيذكر البلاذري أنه في حطمة خالد «**فجاءت قيس وتميم وأسد وكلب وبلي، فكان يطعمهم ثلاث أكلات: أُكلة بلحم، وأُكلة بعدس، وأُكلة بلبن أو بخل وزيت، وكان يحسِّيهم السمن ويقول: لا تبدؤوهم بالطعام فيموتوا فإن الأمعاء تضيق، ثم يحسون بعد السمن المرق، فأنفق عليهم تسعين ألف ألف درهم، وكتب إلى هشام: إني أنفقت على الأعراب من مالك ليكثر لك الدعاء وعليك الثناء ويجب لك الأجر**»[2]، غير أن هشاما لم يُصدقه ولم يحتسبها له، فأغرمه تسعين ألف ألف درهم، فدفعها عنه الدهاقون.[3]

وقال خالد عن نفسه: «**كنت أطعم في الحَطْمَة ستة وثلاثين ألفا في كل يوم تمراً وسويقا**»[4]، هذا وكان خالد يعطي من يلجأ إليه من الرعية العطاء الجزيل، فقد أعطى لأعرابي خمسة آلاف درهم لما أنشده :

أخالد إني لم أزرك لِخِلّةٍ ... سوى أنّي عافٍ وأنت جواد[5]

وكان خالد يُعطي الشعراء أيضا، ويُجزل لهم العطايا فقد أعطى للطرماح عشرين ألف درهم حين أنشده:

وشيَّبني ما لا أزال مناهضا ... بغير غنى أسمو به وأبوع[6]

وتحمَّل خالد عشر ديات عن رجل فانصرف من عنده بألف بعير.[7]

---

[1] ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد(ت808هـ): **مقدمة ابن خلدون**، تح: علي عبد الواحد وافي، دار النهضة، مصر، 2006، 697/2.

[2] البلاذري: انساب، ج9، ص84-85.

[3] المصدر نفسه، ج9، ص84-85.

[4] البلاذري: **انساب**، 84/9، الذهبي: **تاريخ الإسلام**، 83/8.

[5] ابن عبد ربه: **العقد الفريد**، 269/1.

[6] الأصفهاني: **الأغاني**، 312/36.

[7] البلاذري: **انساب**، 93/9.

وكان يدعو بالبدر ويقول: «**إنما هذه الأموال ودائع لابد من تفريقها ويقول: إذا أتانا المملق**[1] **فأغنيناه، والظمآن فأرويناه، فقد أدّينا الأمانة**».[2]

يمكننا أن نفهم الشيء الكثير من سياسة خالد المالية من خلال الكتاب الذي كتبه له هشام سنة 119هـ/737م، قبل أن يعزله، يذكر فيه كل ما لم يرض عنه في سياسته المالية، يقول له فيه: «**استعانتك باليهود والنصارى والمجوس توليهم أمور المسلمين وخراجهم، وتسلطهم عليهم، نزع بك إلى ذلك عرق سوء من التي قامت عنك... مع ما أتلفت من مال الله بالمبارك، اثني عشر ألف ألف درهم، والله أن لو كنت من ولد عبد الملك لما احتمل لك أمير المؤمنين ما أفسدت من أموال الله وضيعت من أمور المسلمين، وسلّطت من ولاة السوء على جميع كور الإسلام، تحمل إليك هدايا النيروز والمهرجان، خالسا لأكثرها رافعا لأقلها مع كثرة مساويك المتروك تقرير بها ...وحملك الأموال ناقصة عن وظائفها التي جباها عمر بن هبيرة، وترك رفع محاسبتك سنة كذا وكذا لما وليت من خراج العراق**».[3]

وهذه الرسالة تدعم ما قلناه سابقا في شأن استعانة خالد بأهل الذمة، وعودة هدايا النيروز والمهرجان بعد إلغاء عمر بن عبد العزيز لها، بل وإن خالد يستأثر بشيء منها دون بيت المال، إلا أنه في هذه الرسالة ذكر هشام أنه حدث نقص فيما يرفعه خالد إلى هشام من إيرادات العراق عن ما كان عليه في ولاية عمر بن هبيرة، ويبدو أن خالدا ينفق الكثير من إيرادات العراق ولا يرسل إلى هشام إلا الشيء اليسير، في حين كان عمر بن هبيرة يتملق الخلفاء بإرساله كل ما يستطيع إلى الخلفاء ليكون محط تقديرهم، ولا يهمه في ذلك أَوَقع الظلم على الرعية أم لا، أما خالد فقد كان مصدر إيراداته تلك الأعمال الإصلاحية التي قام بها في مجال الزراعة على النحو الذي ذكرنا، لذا نعتبر سياسة خالد أصلح للبلاد وللعباد بل وللسلطان من تلك التي كان يتبعها ابن هبيرة.

ومن جهة أخرى فقد تكلم المؤرخون كثيرا عن ثروة خالد بن عبد الله القسري، وكانت محط أنظار الكثير، بما فيهم هشام نفسه، وأصبحت باعث حسد له ونقد.

[1] **المملق**: الذي لا شيء له. ابن منظور: **لسان**، مادة «ملق»، 347/10.

[2] الذهبي: **تاريخ الاسلام**، 23/8.

[3] الزبير بن بكار (ت256هـ): **الأخبار الموفقيات**، تح: سامي مكي العاني، مطبعة العاني، بغداد، 1972، 289-294.

بلغت غلة أرضه ثلاثة عشر ألف ألف درهم، بعد أن جفف له حسان النبطي المستنقعات بعمل المسنيات على دجلة[1]، ويبدو أنها ارتفعت بعد طرده لحسان، فيذكر الطبري في سبب عزل هشام لخالد أنه «**اعتقد بالعراق أموالا، وحفر أنهارا، حتى بلغت غلته عشرين ألف ألف درهم**».[2]

وكان لخالد أملاك في البصرة والبحرين[3]، وحوانيت في الكوفة[4]، وكان لا يدفع عن كل هذه الأملاك ضرائب لبيت المال[5]، وبلغت غلة ابنه عشرة آلاف ألف درهم.[6]

وبامتلاك خالد كل هذه الأملاك والثروات، إلى جانب ممتلكات الخليفة هناك، فإنهما أصبحا يُؤثّران في الحياة الاقتصادية بالمنطقة بمزاحمتهما لعمل الرعية السائد الذي تكسب به معاشها والمتمثل في الزراعة، فقد أورد البلاذري والطبري رواية مفادها أن خالد كان يخطب الناس فيقول: «**إنكم زعمتم أنّي أُغَلّي أسعاركم، فعلى من يُغلّيها لعنة الله**»، وكان هشام كتب إلى خالد «**لا تبيعنَّ من الغلاّت شيئا حتى تباع غلات [ولد][7] أمير المؤمنين**» حتى بلغت كَيْلَجَة[8] درهما.[9]

والظاهر من هذه الرواية، أنه قد ارتفعت الأسعار بالعراق أثناء ولاية خالد، وكان هو والخليفة متسببين في ذلك مما تسبب في سخط الرعية، فكانا يمنعان الناس من بيع غلاتهم حتى تباع غلاتهما، وربما بيعت بأغلى الأثمان مادام السوق حكرا لهما، وقد تفسد غلال الناس نتيجة التأجيل الذي قد يطول، مما يتسبب في غلاء الأسعار من جهة، ومن جهة أخرى فإنه يتضرر الفلاحون والتجار، وتذهب رؤوس أموالهم، خاصة إن كان الأمر يتكرر في كل موسم.

فالسؤال الذي يطرح هنا هل ما يذكره المؤرخون في تقدير ثروة خالد حقيقي؟

---

[1] الطبري: **تاريخ**، 143/7، الرشيد بن الزبير: **الذخائر والتحف**، 212.

[2] الطبري: **تاريخ**، 151/7-152، الزبير بن بكار: **الأخبار الموفقيات**، 289-290، ابن الأثير: **الكامل**، 436/4.

[3] البلاذري: **انساب**، 579/7.

[4] البلاذري: **فتوح**، 294.

[5] البلاذري: **انساب**، 579/7.

[6] المصدر نفسه، 95/9، الطبري: **تاريخ**، 147/7.

[7] إضافة في رواية البلاذري.

[8] **كيلجة**: مقياس للأوزان تساوي في العراق من القمح =1875 غرام، أو بصورة أدق =2.5 لتر، وجاء في تاج العروس أن الكيلجة الواحدة= نصف صاع أي=4.2057 لتر، وفي أوج العصور الوسطى وأواخرها كانت كيلجة القمح في ايران على الدوام $\frac{1}{6}$ قفيز وتساوي 1.67كلغ، وكيلجة الشعير $\frac{1}{5}$ قفيز وتساوي 2 كلغ = حوالي 2.2 لتر. فالتر هانتس: **المكاييل والأوزان**، 71، 72.

[9] البلاذري: **انساب**، 100/9، الطبري: **تاريخ**، 154/7.

ذكرنا أن مقدار الغلة السنوية لخالد كان عشرون ألف ألف درهم، غير أنه لما عزل لم يكن يملك عشرة آلاف درهم، فأين ذهبت كل ثروته وقد بقي على ولاية العراق خمسة عشر سنة؟

لذا يبدو أن المبالغ التي يذكرها المؤرخون عن واردات خالد كان مبالغا فيها، فهذه المبالغ وصلت إلى هشام عن طريق حسان النبطي الذي كانت بينه وبين خالد خصومة، فربما بنى حسان تقديره على سبيل المبالغة والدَّس على خالد، ويبدو أن ما قاله حسان نال قبول هشام.[1]

[1] الكبيسي: عصر هشام، 124-125.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

ب- يوسف بن عمر

عزل هشام خالد القسري عن العراق وعيَّن يوسف بن عمر (120-126هـ) في جمادى الآخرة سنة120هـ/738م[1]، ولم يكن ليوسف من المميزات ما جعل هشام يختاره لولاية العراق، ولكن وصول رسول يوسف في الوقت الذي عزم فيه هشام على عزل خالد، ووصول كتاب من خالد أغاظ هشام[2]، وربما ذكره بيوسف فاختاره لولاية العراق.[3]

في ما يخص السياسة الإدارية ليوسف، يذكر الجهشياري رواية جاء فيها: «**كان أكثر كتاب خراسان إذ ذاك مجوس، وكانت الحسبانات بالفارسية، فكتب يوسف بن عمر في سنة أربع وعشرين ومائة إلى نصر بن سيار كتابا ... يأمره فيه بأن لا يستعين فيه بأحد من أهل الشرك في أعماله وكتابته**»[4]، ويبدو أن يوسف أراد نقض سياسة خالد الإدارية وتجنب ما اتهم به خالد من طرف هشام، بأنه يوظف اليهود، والمجوس والنصارى، وكأنه أراد إرضاء هشام لا غير.

ولإحكام المراقبة على العمال، طلب يوسف بن عمر من والي البصرة القاسم بن محمد أن يختار له رجالا ليعينهم أمناء على عماله، فانتخب له رجالا يعرفون بالقُصَّاص لتقصِّيهم آثار العمال، منهم مطر بن فيل، والحرث الأحول فوجههم في أعماله، فامتنع مطر مدعيا عدم صلاحه لهذا العمل لقلة خبرته فيه، ولكن يظهر أن امتناعه ربما يعود إلى الخوف من الشدة التي كان يعامل بها يوسف بن عمر عمال الخراج، لاستخراج الأموال منهم[5]، فقد أشار المدائني إلى مراقبة يوسف عمال الخراج والتشدد في عقوبتهم نظرا إلى سوء جبايتهم، فقد قال عامل منهم: «**جبيت فلم أدع في البلاد درهماً. فقال: كذبت وضربه ثلاثمائة سوط، وقال آخر: جبيتُ فبقيت بقايا ليقوى أهل البلاد بها، فقال: بل اجتبيتها، فضربه أربعمائة سوط، وقال آخر: جبيت الخراج فازددت مالاً، فقال: أخربت البلاد وضربه خمسمائة سوط**».[6]

وظاهرٌ أن عمل يوسف هذا بعيد عن عمل العقلاء، وهذا ربما يدعم قول الكبيسي في عدم كفاءة يوسف بن عمر في توليه للعراق.

---

[1] الطبري: تاريخ، 150/7.

[2] المصدر نفسه، 151/7.

[3] الكبيسي: عصر هشام، 131.

[4] الجهشياري: الوزراء والكتاب، 43.

[5] غيداء: الخراج، 246.

[6] البلاذري: انساب، 110/9.

وبعد تولية يوسف لعمال جدد، وتعيين القصاص لمتابعة أخبارهم، يبدو أنها عمرت البلاد وكثر الخراج[1]، فيذكر الماوردي أن يوسف بن عمر قد جبى العراق في كل سنة من ستين ألف ألف إلى سبعين ألف ألف درهم.[2]

ولم يتهاون يوسف في أمر التلاعب بأنواع الدراهم المجباة، أو في وزنها[3]، فقد ذكر البلاذري أن يوسفا كان يسرف في الشدة في أمر الدراهم على الطبَّاعين، وأصحاب العيار ويقطع الأيدي ويضرب الأبشار، فذكر أنه ضرب في درهم رديء أو ناقص من العيار خمسة آلاف سوط[4]، ووزن يوسف درهما فنقص حبة[5]، فكتب إلى دور الضرب بالعراق فضرب أهلها فأحصى في تلك الحبة مائة ألف سوط ضربها[6]، وقد تكون في هذه الرواية مبالغة.

وقد أورد العسكري يوسف بن عمر في كتابه "الأوائل"، وذكر أنه أول من شدَّدَ في أمر العيار[7]، وسميت الدراهم التي ضربت أثناء ولايته بـ "**اليُوسُفية**".[8]

فقد ضرب عمر بن هبيرة نقودا أجود من تلك التي ضربت قبله، ثم ولي بعده خالد بن عبد الله القسري، فشدّد في تجويدها، وضرب بعده يوسف بن عمر فأفرط في التشديد فيها وتجويدها، فكانت الهبيرية والخالدية واليوسفية أجود نقود بني أمية، وكان المنصور لا يأخذ في الخراج من نقودهم غيرها.[9]

أما فيما يتعلق بسياسته الإيرادية فلم تذكر المصادر التاريخية أنه غيَّر شيئا عمَّا كان عليه الوضع في ولاية خالد القسري، غير أنه كان أول تدبير يقوم به الوالي الجديد، زج سلفه في السجن، ومعه كافة الموظفين والصنائع والأتباع، ومن ثم الإفراج عن المعتقلين في العهد الأسبق، ولقد كان والي العراق خالد القسري، يتقاضى عشرين ألف ألف درهم في السنة، ويجيز لنفسه

---

[1] غيداء: **الخراج**، 148.

[2] الماوردي: **الأحكام**، 228.

[3] غيداء: **الخراج**، 247.

[4] البلاذري: **انساب**، 430/13.

[5] **حبة**: هي وزن حبة الشعير العربية، ويسود ما كتب عنها الكثير من التشويش، والأدق أنها تساوي الحبة الواحدة $\frac{1}{100}$ من المثقال أي – 0.0446 غرام، وهي وزن للعملة وليست للبضاعة. فالتر هنتس: **المكاييل والأوزان**، 25.

[6] الذهبي: **تاريخ الإسلام**، 316/8.

[7] العسكري: **الأوائل**، 206.

[8] البلاذري: **فتوح**، 474، الماوردي: **الأحكام**، 197.

[9] الماوردي: **الأحكام**، 197.

اختلاس مائة ألف ألف فوق ذلك، على حد ما يروي اليعقوبي[1]، غير أن هذا المبلغ ذكرناه سابقا في ما تعيده عليه ضياعه من غلة، ولم يكن راتبه الذي تصرفه له الدولة، وحين خلفه يوسف بن عمر وضعه في السجن مع ثلاثمائة وخمسين من موظفيه، ونجح في أن ينتزع منه ما يزيد على السبعين مليونا.[2]

أما فيما يرتبط بسياسته الإنفاقية فيذكر الماوردي أنه كان يحتسب في ديوانه من عطاء من قِبَله من أهل الشام ستة عشر ألف ألف درهم، أما فيما ينفقه على البريد أربعة آلاف ألف درهم، ويخصص للطوارق[3] ألف ألف، ويبقى في بيوت الأحداث[4] والعوائق[5] عشرة آلاف ألف درهم.[6]

«وكان يوسف يُطعم في كل يوم وهو على العراق خمسمائة ألف جِرَاب[7]، وكانت مائدته وأقصى الموائد سواء، يتعهد ذلك ويتفقده، وأن طعامه ألوانا وشواء»[8].

وكان من سياسة يوسف بن عمر المالية أنه يعاقب الثائرين على الدولة بحرمهم من الأموال، وتلك كانت سياسة كل الأمويين، بل وسياسة أعداء الأمويين أيضا كما رأينا.

فلما قتل يوسفُ زيداً بن علي سنة 122هـ/740م أقبل حتى دخل الكوفة، فصعد المنبر فقال: **«اَبشروا يا أهل الكوفة بالصَّغار والهوان، لا عطاء لكم عندنا ولا رزق، ولقد هممت أن أُخرِب بلادكم وأحرمكم أموالكم»**.[9]

ويمكن أن نستنتج مما سبق ما يلي:

---

[1] اليعقوبي: **تاريخ**، 355/2.

[2] المصدر نفسه، 355/2.

[3] **الطَّوَارِق:** كل آتٍ بالليل طَارِقٌ وقيل أصل الطُّروقِ من الطَّرْقِ جمع الطارِقَةِ طَوارِق **وفي الحديث** أعوذ بك من طَوارِقِ الليل إلا طارِقاً يَطْرُقُ بخير وقد جُمع طارِقٌ على أَطْراق، ولعله يعني في النص ما **يأتي** من أحداث غير متوقعة كثورات أو قحط أو غيرها.انظر: ابن منظور: **لسان**، مادة «طرق»، 215/10.

[4] **الأحداث:** الحَدَثُ من أَحْداثِ الدَّهْرِ شِبْهُ النازلة. ابن منظور: **لسان**، مادة «حدث»، 131/2.

[5] **العوائق:** تقول عاقَني عن الوجه الذي أردتُ عائِقٌ وعاقَتْني العَوائِقُ الواحدة عائقةٌ. ابن منظور: **لسان**، مادة «عوق»، 279/10.

[6] الماوردي : **الأحكام**، 228.

[7] **جراب:** الجِرابُ الوِعاءُ مَعْرُوف وقيل هو المِزْوَدُ والعامة تفتحه فتقول الجَرابُ والجمع أَجْرِبةٌ وجُرُبٌ وجُرْبٌ غيره والجِرابُ وِعاءٌ من إِهاب الشَّاءِ لا يُوعَى فيه إِلا يابسٌ وجِرابُ البئر اتِّساعُها.ابن منظور: **لسان**، مادة «جرب»، 259/1.

[8] البلاذري: **انساب**، 428/13، الذهبي: **تاريخ الإسلام**، 315/8.

[9] الطبري: **تاريخ**، 191/7.

1- لم يختر هشام يوسف على أساس الكفاءة، وإنما انتقاما من خالد القسري، و لم يكن كفؤا لولاية العراق.

2- تشدد وإفراط يوسف في مراقبة ومحاسبة عماله.

3- تشدد وإفراط يوسف في تجويد النقود، وسميت اليوسفية.

4- لم يحدث يوسف شيئا يذكر في الإيرادات، وكانت غلة العراق في زمنه من 60إلى 70 مليون درهم، وكانت قبله مائة وثلاثون مليون درهم.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

جـ- ولاة خراسان

تولى خراسان لهشام عدة ولاة، كان أولهم أسد بن عبد الله القسري في ولايته الأولى 106-109هـ[1]، ولم يكن في الجانب المالي شيء يذكر سوى ما أنفقه على مدينته بلخ، وقد فرض أجور عمال بنائها على الكور «**على كل كورة على قدر خراجها**»[2].

وعين هشام أشرس بن عبد الله السلمي واليا على خراسان، وكان أشرس فاضلا خيِّرا، وكانوا يسمونه الكامل لفضله عندهم.[3]

وكان أشرس حريصا، تولى صغير الأمور وكبيرها بنفسه.[4]

ومن أهم ما قام به أشرس في الجانب المالي محاولته الإصلاحية سنة 110هـ/728م فقد أراد لأسباب سياسية وعسكرية نشر الإسلام فيما وراء النهر، فأراد إسقاط الجزية عمن يسلم، فيذكر الطبري أن أشرس قال: «**ابغوني رجلا له ورع وفضل أوجهه إلى من وراء النهر...فقال أبو الصيداء: أخرج على شرطة أن من أسلم لم يؤخذ منه جزية، فإنما خراج خراسان على رؤوس الرجال، قال أشرس: نعم... فشخص إلى سمرقند وعليها الحسن بن أبي العمرطة الكندي، على حربها وخراجها، فدعى أبو الصيداء أهل سمرقند ومن حولها إلى الإسلام، على أن توضع عنهم الجزية، فسارع الناس، فكتب غوزك -الأمير المحلي-إلى أشرس: إن الخراج قد انكسر، فكتب أشرس إلى أبي العمرطة: إن في الخراج قوة للمسلمين، وقد بلغني أن أهل السغد وأشباههم لم يُسلموا رغبة، وإنما دخلوا في الإسلام تعوذا من الجزية فانظر من اختتن وأقام الفرائض وحسن إسلامهم وقرأ سورة من القرآن فارفع عنه خراجه، ثم عزل أشرس بن أبي العمرطة عن الخراج، وصيره إلى هانئ بن هانئ، وضم إليه الأشحيذ، فقال ابن أبي العمرطة لأبي الصيداء: لست من الخراج الآن في شيء فدونك هانئا والأشحيذ، فقام أبو الصيداء يمنعهم من أخذ الجزية ممن أسلم فكتب هانئ: إن الناس قد أسلموا وبنوا المساجد، فجاء دهاقين بخارى إلى أشرس فقالوا: مِمَّن تأخذ الخراج وقد صار الناس كلهم عربا؟ فكتب أشرس إلى هانئ وإلى العمال: خُذوا الخراج ممن كنتم تأخذونه منه، فأعادوا الجزية على من أسلم**» فقامت ثورة عامة في السغد.[5]

جمعية الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

[1] الطبري: تاريخ، 33/7.

[2] المصدر نفسه، 41/7.

[3] المصدر نفسه، 52/7.

[4] المصدر نفسه، 52/7.

[5] المصدر نفسه، 54/7-56، قدامة : الخراج، 411، الدوري: أوراق في التاريخ والحضارة، 48/2-49.

فواضح أن كلمة "خراج" في النص جاءت بمعنيين متوازيين، فهي بالنسبة للفرد جزية رأسه، وهي بالنسبة للمنطقة الجزية المشتركة، أو الوظيفة.[1]

ولقد كان انتشار الإسلام يعني نقص عدد المساهمين في دفع الوظيفة ولذا رعب الدهاقين من انتشار الإسلام لأنهم يتحملون مسؤولية تقديم كمية الخراج (الجزية المشتركة) دون نقص، وعبّروا عن معارضتهم بقولهم لأشرس: «**ممن تأخذ الخراج وقد صار الناس كلهم عربا-أي مسلمين-**» وكانت النتيجة أن طلب أخذ الجزية ممن كانت تفرض عليهم.[2]

الدهاقون هم جباة الخراج من قومهم، وكانوا على مر التاريخ الأموي يقفون وراء إحباط أي محاولة لإسقاط الجزية عمن أسلم من قومهم لما في ذلك من مصالح لهم، فهم الذين كانوا وراء دفع الحجاج بن يوسف إلى خرق مبدأ أساسي إسلامي بعدم إعفاء الداخلين في الإسلام من جزية رؤوسهم، إذ قالوا له: «**إن الخراج قد انكسر، وأن أهل الذمة قد أسلموا ولحقوا بالأمصار**»[3]، كما حاولوا مرة أخرى مع الجراح بن عبد الله والي خراسان 99-100هـ/718-719م لعمر بن عبد العزيز، بعد أن أسقط الجزية عمن أسلم من أهل الذمة، فقالوا له: «**إن الناس قد سارعوا إلى الإسلام ، وإنما ذلك نفورا من الجزية فامتحنهم بالختان**».[4]

لا شك أن الدهاقين يعارضون دائما هذا الإجراء لأنه يهدد مصالحهم، وقد كانوا يعارضون انتشار الإسلام بين قومهم، ولذلك عارضوا دعوة أشرس، بطريقة ملتوية وانطلت عليه الحيلة، وجاراهم في اقتراحهم كما جاراهم الحجاج بن يوسف و الجراح بن عبد الله قبله.

غير أن العجيب أن هشام بن عبد الملك لم يتدخل في هذه القضية رغم خطورتها، ورغم ما اشتهر به من الاهتمام بالأموال، عكس عمر بن عبد العزيز الذي تدخل بسرعة وأرسل إلى الجراح: «**إن الله بعث محمدا ﷺ داعيا ولم يبعثه خاتنا**»[5].

كذلك كانوا وراء ترويج فكرة إفلاس الخزينة وانكسار الخراج، بتحول الناس إلى الإسلام، وجعلوا من الوهم حقيقة، فخزينة خراسان كانت عامرة دون أن تردها أموال الجزية التي كانت تؤخذ من المسلمين، والدليل على ذلك أن عقبة بن زرعة الطائي لما التحق بمنصبه بعد عزل عبد

---

[1] الدوري: **أوراق في التاريخ والحضارة**، 49/2.

[2] المرجع نفسه، 49/2.

[3] الطبري: **تاريخ**، 381/6.

[4] المصدر نفسه، 559/6.

[5] المصدر نفسه، 559/6.

الرحمن بن عبد الله سنة 101هـ/720م، وجد خراج خراسان يفضل عن أعطياتهم، فأخبر عمر بن عبد العزيز بذلك، فأمره أن يقسم ما زاد في أهل الحاجة، وألحق في ديوان العطاء من أسلم، وسوى بين العرب والموالي في العطاء.[1]

ويبدو جليا أن أشرس لم يكن مدركا للأوضاع في ولايته، ولا مطلعا على أوضاع خراسان المالية فانجر وراء دعوى الدهاقين، فأعاد فرض الجزية عمن أسلم من السغد، وطالبهم بها، فنصبوا له الحرب.[2]

ثم عزل هشام أشرس عام 111هـ/729م، لأسباب قيل إن بعضها يعود إلى الشكوى منه، وولى خراسان من بعده للجنيد بن عبد الرحمن[3]، ولم تتكلم المصادر عن إجراءاته المالية غير أنه في عهده ارتفعت الأسعار سنة 115هـ/733م، حتى أصبح الرغيف بدرهم، فالتمس لأهل مرو الطعام من الكور[4]، ويبدو أن السبب في غلاء الأسعار لا يعود إلى سياسته المالية بل إلى القحط الشديد الذي ساد في هذه السنة[5].

وكل ما يذكر عن الجنيد أنه كان سخيا جوادا، فلما توفي في محرم سنة 116هـ/734م[6]، قال أحد الشعراء يرثيه:

هلك الجود والجنيد جميعا فعلى الجود والجنيد السلام[7]

وعيّن هشام بعده عاصم بن عبد الله الهلالي واليا على خراسان ثم عزله بعد سبعة أشهر[8]، وأعاد عليها أسد بن عبد الله القسري، فاستمر عليها إلى أن توفي سنة 120هـ/738م، فأرسل هشام بعهد منه إلى نصر بن سيار يوليه خراسان، في رجب من سنة 120هـ/738م.

---

[1] ابن سعد: **الطبقات**، 277/5، محمد فرقاني: **السياسة المالية لعمر**، 148.

[2] الكبيسي: **عصر هشام**، 138-139.

[3] الطبري: **تاريخ**، 67/7.

[4] المصدر نفسه، 92/7.

[5] المصدر نفسه، 92/7.

[6] المصدر نفسه، 93/7.

[7] المصدر نفسه، 93/7.

[8] المصدر نفسه، 93/7.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

لقد كان هشام موفقا في اختياره لنصر، كان «**أرجل القوم وأحزمهم وأعلمهم بالسياسة...عفيفا مجربا عاقلاً**»[1]، أنجز خلال ولايته أعمالا جديرة بالتقدير في المجالين المالي والحربي، وقد استمرت ولايته على خراسان إلى نهاية الدولة الأموية.[2]

وفي عهده قام بتعريب دواوين خراسان لأول مرة، بعد أمر أتاه من يوسف بن عمر والي العراق، سنة **124هـ/742م**، في إطار تغيير مخلفات خالد بن عبد الله القسري الإدارية، وقد تفرد بذكر هذا الخبر الجهشياري حيث يقول: «**فلما ولي نصر بن سيار استكتب البختري بن مجاهد، وكان وصول العهد إلى نصر في رجب من سنة عشرين ومائة...وكان أكثر كتاب خراسان إذ ذاك مجوس، وكانت الحسبانات بالفارسية، فكتب يوسف بن عمر، وكان يتقلد العراق في سنة أربع وعشرين ومائة إلى نصر بن سيار، كتابا أنفذه مع رجل يعرف بسليمان الطيار، يأمره بأن لا يستعين بأحد من أهل الشرك في أعماله وكتابته، وكان أول من نقل الكتابة من الفارسية، إلى العربية بخراسان إسحاق بن طُليق[3] الكاتب رجل من بني نهشل**»[4]، و من هذا النص تتجلى لنا الكثير من الأشياء في السياسة الإدارية و المالية لخراسان في هذه الفترة الحرجة من تاريخ الدولة الأموية، أين كانت الدعوة العباسية تسري في أوساط الخراسانيين سريان النار في الهشيم.

فلنا أن نتساءل هنا لماذا تأخر تعريب دواوين خراسان إلى هذه الفترة، في حين عُربت دواوين الشام ومصر في فترة مبكرة، بل حتى دواوين العراق التي تعتبر خراسان تابعة لها في عهد الحجاج؟، يبدو من هذا أن التعريب الدواوين لم تكن سياسة عامة للخلفاء الأمويين، بل كانت إجراءات ومبادرات قام بها الولاة لمقتضيات فرضتها ظروف في أقاليم دون غيرها، إلا أن هدا الإجراء كانت له أبعاده وآثاره على الدولة الأموية، فقد رسّخ قدم العربية في هذا الإقليم، من

---

[1] الطبري: **تاريخ**، 156/7.

[2] الكبيسي: **عصر هشام**، 145.

[3] **إسحاق بن طليق**: النهشلي الكاتب، هو أول من نقل الكتابة والحساب إلى العربي بخراسان. وكان المجوس والدهاقين يعملون الحساب بالفارسية فكتب يوسف بن عمر إلى نصر بن سيار وهو يخلفه على خراسان أن لا يستعين بأهل الشرك في شيء من أعماله فاستعمل إسحاق بن طليق؛ وولد إسحاق ولد فسماه نصراً وقال:

سميت نصراً بنصرٍ ثم قلت له اخدم سميّك يا نصر بن سيار

الصفدي، صلاح الدين بن أيبك (ت764هـ): **الوافي بالوفيات**، تح: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 2000، 170/3.

[4] الجهشياري: **الوزراء والكتاب**، 43.

جهة ومن جهة أخرى قضى على مصالح الفرس في توليهم للكتابة مما قد يكون سبب دعمهم للعباسيين في ثورتهم وهو ما سنوضحه في الفصل الأخير.

ويعتبر هذا الإجراء بمثابة الإصلاح الإداري حيث قضى نهائيا على إمكانية تلاعب الفرس بدواوين الإقليم.

كما قام نصر بتوضيح نظام الضرائب وبإصلاحه في خراسان[1]، ونستشفه من خلال خطبته التي أوردها الطبري، والتي ضمنها برنامجه الإصلاحي هذا سنة 121هـ/739م، حيث يقول فيها: «**ألا إنّ بهرامسيس كان مانح المجوس، يمنحهم ويدفع عنهم ويحمل أثقالهم على المسلمين، ألا إنّ اشبداد بن جريجور كان مانح النصارى، ألا إنّ عقيبة اليهودي كان مانح اليهود، يفعل ذلك، ألا إنّي مانح المسلمين أمنحهم وأدفع عنهم وأحمل أثقالهم على المشركين، ألا إنه لا يقبل منّي إلّا توفّي الخراج على ما كتب ورفع، وقد استعملت عليكم منصور بن عمر بن أبي الخرقاء وأمرته بالعدل عليكم فأيّما رجل منكم من المسلمين كان يؤخذ منه جزية من رأسه، أو ثقل عليه في خراجه وخفف مثل ذلك عن المشركين فليرفع ذلك إلى منصور بن عمر، يحوله عن المسلم إلى المشرك، قال: فما كانت الجمعة الثانية حتى أتاه ثلاثون ألف مسلم كانوا يؤدون الجزية عن رؤوسهم، وثمانون ألف رجل من المشركين قد ألقيت عنهم جزيتهم، فحول ذلك عليهم وألقاه عن المسلمين ثم صنف الخراج حتى وضعه مواضعه، ثم وظف الوظيفة التي جرى عليها الصلح، قال: فكانت مرو يؤخذ منها مائة ألف سوى الخراج أيام بني أمية**»[2].

من خلال النص يتضح أن هناك تلاعبا بالجباية من قبل بعض أهل الذمة، فممثلو اليهود والنصارى يغفون بعض المشركين من أعوانهم وأنصارهم من الجزية، ويأخذونها من المسلمين، بل ويثقلون على المسلمين في جزيتهم، ويخففونها على المشركين في حصتهم من الجزية المشتركة.[3]

كما أن نصرا بين أن مقدار الخراج أو الجزية المشتركة أو الوظيفة محدد من قبل، أي ما هو عليه من قبل، وأن نصيب مرو كان مائة ألف، ويرى الدوري أن ضريبة الأرض غير داخلة في هذه الوظيفة، بل هي فوق ذلك، وإن هذه الضريبة كانت تفرض طيلة الفترة الأموية.[4]

ومن كل هذا نخلص إلى أن نصرا قام بإصلاح تنظيمي عادل، بأن أعفى المسلمين من الجزية، وأعاد فرضها على المشركين الذين أعفاهم الدهاقين أو الجباة من أهل الذمة منها، لأسباب

---

[1] الدوري: **أوراق في التاريخ والحضارة**، 50/2.

[2] الطبري: **تاريخ**، 173/7-174، ابن الأثير : **الكامل**، 448/4.

[3] الدوري: **أوراق في التاريخ والحضارة**، 50/2، دينيت: **الجزية والإسلام**، 194.

[4] المرجع نفسه، 51/2.

اجتماعية أو سياسية، كما أنه نظم ضريبة الأرض بأن صنفها وفرضها بشكل عادل على أصحاب الأراضي.[1]

كما فصلت الجزية عن الخراج وأصبحت مقصورة على المجوس واليهود والنصارى دون المسلمين، أما نقص ما يدخل إلى بيت المال بسبب ازدياد عدد من يدخلون في الإسلام وتسقط عنهم الجزية، فقد حسب نصر حسابه مقدما، ولم ير هناك بأس من أن تكون ضريبة الخراج وحدها هي الدخل الضروري الثابت لبيت المال.[2]

ومن جهة أخرى فقد استعمل نصر في إدارته المُضريين، فيذكر الطبري ذلك قائلا: «**لم يستعمل أربع سنين إلا مُضريا**»[3]، ويضيف في وصف أحوال خراسان بعد الإصلاحات التي أجراها نصر قائلا: «**وعَمُرَت خراسان عِمارة لم تَعمر قبل ذلك مثلها، ووَضَع الخراج، وأحسن الولاية والجباية**».[4]

---

[1] الدوري: **أوراق في التاريخ والحضارة**، 51/2.

[2] فلهاوزن : **تاريخ الدولة العربية**، 273.

[3] الطبري: **تاريخ**، 158/7.

[4] المصدر نفسه، 158/7.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفصل الثاني

الفتنة الثالثة وسياسة المال

- أولا: الوليد بن يزيد وسياسة المال
- ثانيا: السياسة المالية ليزيد بن الوليد
- ثالثا: السياسة المالية لآخر خلفاء بني أمية

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

أولا: الوليد بن يزيد وسياسة المال

ورد في وصية يزيد بن عبد الملك التي عهد فيها بالخلافة إلى أخيه هشام، أن يكون ابنه الوليد (125- 126هـ/743-744م) صاحب الحق في العرش بعد عمِّه هشام، وحاول هشام تنحيته عن ولاية العهد وتولية ابنه معاوية، لكن هذا الأخير مات، فتوجه هشام إلى إصلاح الوليد للولاية لكنه فشل في ذلك، فلما مات هشام آلت إليه الخلافة في يوم الأربعاء ستة ربيع الثاني سنة 125هـ/743م.[1]

فقد بويع في نفس اليوم الذي توفي هشام وكانت سنه تسعا وثلاثين سنة، وكانت ولايته سنة وشهرين واثنين وعشرين يوما، حيث قتل يوم الخميس في الثامن والعشرين من شهر جمادى الآخرة سنة 126هـ/744م، وقُتل وهو ابن أربعين سنة.[2]

والوليد بن يزيد أو الوليد الثاني هو في نظر الكثير من المؤرخين، من أكثر الخلفاء شهرة في ميدان واحد هو ميدان اللهو والفسق والمجون[3]، فيختصر اليعقوبي سيرة الوليد في كلمة موجزة حيث يقول: «**كان الوليد بن يزيد بن عبد الملك صاحب شراب، ولهو، وطرب، وسماع للغناء، وهو أول من حمل المغنين من البلدان إليه، وجالس الملهين وأظهر الشراب والملاهي والعزف، وكان في أيامه: ابن سُريج المغني، ومعبد، والغريض، وابن عائشة، وابن محرز، وطُويس، ودحمان وغلبت شهوة الغناء على الأشراف، واتخذ الناس العيدان، وكان متهتكاً ماجناً خليعاً**»[4]، وهذا الزعم مثال على الظلم الصارخ الذي أوقعه المؤرخون الذين كتبوا في ظل العباسيين بالأسرة الأموية وبرجالاتها، وما نجده في المصادر عن خلاعة ومجون وفسق الوليد الثاني أمر مبالغ فيه إلى أبعد الحدود، ونحن وإن كنا لا نملك إلا النزر اليسير من الحقائق التي تدفع هذه التهمة عنه، فإنا نستطيع القول إن المؤرخين الذين كتبوا في ظل العباسيين وجدوا في شخص الوليد نواحي ضعف ومواضع للنقد، فما كان منهم إلا أن ضخموها وزادوا فيها تقربا من العباسيين أو بغضا للأمويين قتلة الحسين وأعداء الشيعة.[5]

---

[1] الطبري: **تاريخ**، 208/7، المسعودي: **مروج الذهب**، 265/3.

[2] المسعودي: **مروج الذهب**، 265/3، ابن عساكر: **تاريخ دمشق**، 321/63- 342.

[3] نبيه عاقل: **تاريخ خلافة بني أمية**، 327.

[4] اليعقوبي: **مشاكلة الناس لزمانهم**، 31، المسعودي: **مروج الذهب**، 266/3- 267.

[5] نبيه عاقل: **تاريخ خلافة بني أمية**، 327.

فالأصفهاني نفسه الذي بالغ في وصف مجونه يقول: «**له أشعار كثيرة تدل على خبثه وكفره، ومن الناس من ينفي ذلك عنه وينكره ويقول: إنه نُحِّله وأُلصق إليه**»[1]، ويقول: ابن خلدون عمدة المؤرخين المغاربة في ذلك: «**لقد ساءت القالة فيه كثيراً، وكثير من الناس نفوا ذلك عنه وقالوا: إنها من شناعات الأعداء ألصقوها به**»[2]، في حين أن ابن الأثير يقول: «**وقد نزه قومٌ الوليد مما قيل فيه، وأنكروه ونفوه عنه وقالوا: إنه قِيل عنه وأُلصق به وليس بصحيح**».[3]

ومهما يكن من فسوق الوليد ومجونه فإنه لا يعنينا بقدر ما تعنينا سياسته المالية من إيراد المال وإنفاقه، وإدارة ماليته.

كان أول ما فعله الوليد أن كتب إلى ابن عمه العباس بن الوليد بن عبد الملك أن يأتي الرُصافة فيُحصي ما فيها من أموال هشام وولده، ويأخذ عماله وحشمه إلا مسلمة بن هشام فلا يعرض له.[4]

وقال الوليد:

ليت هشاماً كان حياً يرى مِحلَبه الأوفر قد أُترِعا[5]

---

[1] **الأصفهاني: الأغاني، 2/7.**

[2] ابن خلدون: **تاريخ، 132/3.**

[3] ابن الأثير: **الكامل، 486/4.**

[4] الطبري: **تاريخ، 216/7**، ابن الجوزي: **المنتظم، 241/7- 242**، ابن عبد ربه: **العقد الفريد، 452/4.**

[5] الطبري: **تاريخ، 216/7.**

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

أ- إدارته المالية

إن أهم منصب إداري بعد الخليفة هو منصب الوالي، خاصة وأن النظام الإداري في هذه الفترة كان يقوم على اللامركزية في التسيير، إذ يتفرد الوالي بشؤون ولايته الداخلية، لكنه من الناحية المالية مسؤول أمام الخليفة عن مقدار جباية ولايته، لذا يضطلع الولاة بمهمة كبيرة في جهاز الإدارة المالية للدولة.

ونظرا للفترة القصيرة التي حَكَمَ فيها الوليد، فإنه لم يَقُم بتغييرات كبيرة في الولاة، إلا أنه لما اطلع على رسائل عمال هشام التي عثر عليها وكشف عن آرائهم في ولايته للعهد، بنى موقفه منهم، واتخذها أساسا لما أحدث من تعديلات في جهازه الإداري، أما العمال الذين دلّت رسائلهم على تحزبهم لهشام وتأييدهم له من تحويل ولاية العهد إلى ابنه معاوية، فعزلهم الوليد وعاقبهم عقابا شديدا، وأما من صمت منهم أو جهر بمعارضته لمشروع هشام، فثبته الوليد وأبقاه.[1]

فإذا ما تأملنا في خريطة الولاة في عهده فإننا نجد أنه قام بعزل والي مكة محمد بن هشام بن إسماعيل المخزومي[2]، وولى عليها مع الطائف والمدينة خاله يوسف بن محمد بن يوسف الثقفي.[3]

ويذكر الطبري أن الوليد بعث إبراهيم ومحمد ابنيْ هشام بن إسماعيل المخزومي إلى يوسف بن عمر، فعذبهم حتى قتلهم، وقد كان رفع عليهما عنده أنهما أخذا مالا كثيرا[4]، فيبدو واضحا أن هذا التغيير في الولاية سببه أخذ المال العام، لكن لماذا لم يأخذ هذا المال في حياة هشام؟ قد يعود ذلك للخوف من مراقبة هشام المشددة.

وهناك أيضا تغيير آخر في ولاية اليمن، حيث كان عليها القاسم بن عمر أخو يوسف بن عمر فعين عليها الوليد الضحاك بن زمل[5]، ولسنا ندري سبب هذا التغيير لأنه لم يرد شيء عن ذلك في ما اطلعنا عليه من مصادر التاريخ.

---

[1] حسين عطوان: **سيرة الوليد بن يزيد**، دار المعارف، القاهرة، دت، 357.

[2] **محمد بن هشام بن إسماعيل المخزومي**: والي من ولاة هشام على مكة حكم في الفترة (106هـ- 125هـ). انظر: الطبري: **تاريخ**، 282/7.

[3] الطبري: **تاريخ**، 226/7- 227.

[4] المصدر نفسه: 226/7 - 227 .

[5] خليفة: **تاريخ**، 291.

وعزل الوليد رجلين من بني القعقاع[1] أحدهما كان عاملا على قنسرين، والآخر عاملا على حمص، وعذبهما حتى ماتا[2]، ويعود سبب ذلك إلى أن بني القعقاع وافقوا هشاما على خلعه.

وقد عزل الوليد أيضا عمال هشام الذين كانوا بالمدينة ودمشق، واستبقى الأبرش الكلبي في منصب مستشار[3]، لخبرته بشؤون الدولة، ووكل حمص إلى ابنه عثمان، وضم إليه ربيعة بن عبد الرحمن، فقيه أهل المدينة[4] المعروف بربيعة الرأي (ت136 هـ/753 م).

وأقر الوليد بقية الولاة على ولاياتهم التي تركهم عليها هشام، فاحتفظ يوسف بن عمر الثقفي –خال الوليد– بحكم العراق، وظل القاسم بن محمد بن القاسم الثقفي على البصرة، وظل مروان بن محمد على أرمينية، ونصر بن سيار على خراسان.[5]

وجعل الوليد وكيلا للخراج عبد الملك بن محمد بن الحجاج بن يوسف ثم الحجاج بن عمير[6].

كما جعل على الخزائن وبيوت الأموال: عبد الرحمن بن حنبل الكلابي.[7]

وهناك تغير في علاقة الولايات بالعاصمة حيث روى صاحب الأغاني فقال: «**لما ظهرت المسودة بخراسان، كتب نصر بن سيار إلى الوليد يستمده فتشاغل عنه، فكتب إليه كتابا، وكتب في أسفله يقول:**

أرى خلل الرماد وميض جمـــر وأحر بأن يكون له ضرام

فإن النـــار بالعوديـــــن تذكى وإن الحرب مبدؤها الكلام

فقلت من التعجب: ليت شعري أأيقاظ أميـــــة أم نيـــام؟

فكتب إليه الوليد: «**قد أقطعتُك خراسان، فاعمل لنفسك أو دَعْ، فإني مشغول عنك بابن سُريج، ومعبد والغريض**».[8]

---

[1] كان هشام استعمل الوليد بن القعقاع على قنسرين وعبد الملك بن القعقاع على حمص فضرب الوليد بن القعقاع ابن هبيرة مائة سوط فلما قام الوليد هرب بنو القعقاع منه، فعاذوا بقبر يزيد بن عبد الملك فبعث إليهم فدفعهم إلى يزيد بن عمر بن هبيرة وكان على قنسرين فعذبهم. الطبري: **تاريخ**، 217/7- 218.

[2] المصدر نفسه، 237/7.

[3] نبيه عاقل: **تاريخ خلافة بني أمية**، 330- 331.

[4] البلاذري: **أنساب**، 32/2.

[5] خليفة: **تاريخ**، 192.

[6] المصدر نفسه، 192.

[7] المصدر نفسه، 192.

[8] الأصفهاني: **الأغاني**، 124/6.

غير أن أغلب كتب التاريخ[1] تذكر أن هذا الشعر وجَّهه نصر بن سيار إلى مروان بن محمد سنة 132هـ/ 749م لما أبطأ عليه المدد فأرجع إليه مروان كتابا يقول له فيه: «**الشاهد يرى ما لا يرى الغائب، فاحسم الثؤلول قبلك**».[2]

فيبدو جليا أن هذه الرواية لا أساس لها من الصحة، إذ كيف يُعقل أن يستغني الوليد عن خراسان ويشتغل بالمغنين، ثم إن الأصفهاني هو الوحيد الذي أوردها، ونحن نعلم ميوله الشيعية وكرهه للأمويين، فقد أراد هنا أن يشوه صورة الوليد بن يزيد لا غير.

غير أن الوليد كان أيضا في سياسته الإدارية ضعيفا بعيدا عن الحكمة، حيث أقدم على بيع ولاية خراسان ليوسف بن عمر، إذ يذكر الطبري أنه في سنة 125هـ/743م «**وَفَدَ يوسف بن عمر على الوليد فاشترى نصرا وعماله منه، فردَّ إليه الوليد ولاية خراسان**».[3]

إن حياة البذخ والمجون التي عاشها الوليد والأموال التي احتاجتها حاشيته الماجنة اللاهية استنفذت جميع ما جمع هشام وكدس من أموال، وشعر الخليفة بأن حاجته إلى المال فوق ما تتحمله خزانة الدولة، فأخذ يبحث عن المال في كل وجه، فاستغل هذه الحاجة يوسف بن عمر بأن يشتري منه خراسان ونصر بن سيار عاملها، وما يتبع نصرا من عمال في أقاليم المشرق بمال وفير يسد حاجيات الخليفة، وكان المعنى العملي لهذه الصفقة أن خراسان وعاملها ومن يتبعه صاروا تابعين ليوسف، بعد أن كانت خراسان مستقلة تأتمر بأوامر الخليفة مباشرة، وتبعا لذلك فإنه أصبح من المفروض أن يجمع يوسف خراج وضرائب خراسان، ويرسل للخليفة المبلغ المتفق عليه، ويحتفظ لنفسه بما تبقى، غير أن هذه الصفقة لم تتم بسبب وفاة الوليد.[4]

كما أن الوليد حين حوصر أمام جيوش عبد العزيز بن هبيرة المعافري فاوضه على أن يجعل له ولاية حمص ما بقي.[5]

رغم أن الوليد قد حافظ على كثير من عمال هشام إلا أننا لا نظن أن الجهاز الرقابي الذي كان يستعمله هشام بقي فاعلا، فالوليد لم يراقب عماله ولم يتجسس عليهم كما فعل هشام،

---

[1] خليفة: **تاريخ**، 319، اليعقوبي: **تاريخ**، 341/2، الطبري: **تاريخ**، 369/7، ابن الجوزي: **المنتظم**، 272/7، الذهبي: **تاريخ**، 331/8-332، ابن كثير: **البداية**، 230/13، ابن خلدون: **تاريخ**، 149/3، .

[2] الطبري: **تاريخ**، 341/2.

[3] الطبري: **تاريخ**، 224/7.

[4] نبيه عاقل: **تاريخ خلافة بني أمية**، 333.

[5] ابن عساكر: **تاريخ**، 342/63 – 343.

رغم أن المصادر التاريخية سكتت عن ذلك، ولو كان دقيقا في دواوينه ومراقبا لعماله لأشارت المصادر إلى ذلك.

ومن خلال كل هذا نستطيع أن نحكم على الوليد بن يزيد بأنه كان فاشلا في سياسته الإدارية. وأنه فشل إداريا قبل أن يفشل عسكريا وسياسيا.

أما عن استعماله للموالي وأهل الذمة في إدارته فقد سكتت المصادر تماما عن الإشارة إلى ذلك، إلا فيما يتعلق بيوسف بن عمر والي العراق.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

ب_ إيراداته

لما صار هشام في حد لا ترجى الحياة لمثله، أرسل عياض بن مسلم كاتب الوليد إلى الخُزَّان أن احتفظوا بما في أيديكم، فلا يصلَنَّ أحد منه إلى شيء، وأفاق هشام إفاقة فطلب شيئا فصنعوه فقال: «**أرانا كنّا خُزَّاناً للوليد**»[1]، ولما مات هشام خرج عياض فختم أبواب الخزائن ، وكتب الوليد إلى العباس بن الوليد بن عبد الملك بأن يأتي الرصافة فيحصي ما فيها من أموال هشام وولده، ويأخذ عماله وحشمه إلا مسلمة بن هشام[2]، وهكذا ورث الوليد خزائن مليئة بالأموال حصلها واجتهد في جمعها هشام طوال عشرين سنة، وعبر عن نفسه بأن قال: «**أرانا كُنَّا خزانا للوليد**».

وسار الوليد فيما وجده من أموال بسياسة إنفاقية بعيدة عن الرشد، أشبع بها لهوه ومجونه وبالغ في الكرم حتى نفذت أو كادت أن تنفذ بيوت الأموال في أقل من سنة، فأخذ يبحث عن المال في كل وجه.

فكتب الوليد إلى نصر بن سيار سنة **125هـ/743م** والي خراسان: «**يأمره أن يتخذ له برابط وطنابير وأباريق ذهب وفضة، وأن يجمع له كل صناجة[3] بخراسان يقدر عليها، وكل بازي وبرذون فاره، ثم يسير بذلك كله بنفسه في وجوه أهل خراسان**»[4]، وهذا يدل على أن الوليد أنفق الأموال التي خلفها هشام في وقت وجيز أي قبل أن تنتهي سنة **125هـ/743م**، وفي نفس السنة وفد يوسف بن عمر على الوليد فاشترى نصرا وعماله منه، فرد إليه الوليد ولاية خراسان.[5]

فلما لم يستطع الوليد أخذ شيء من خالد بن عبد الله القسري بعد تعذيبه، وقدم يوسف بن عمر بأموال من العراق قال: «**أنا أشتريه بخمسين ألف ألف**» فدفعه الوليد إليه لينتقم منه.[6]

أما فيما يتعلق بالصدقات والعشور، فقد ذكر البلخي أنه لما صار الأمر إلى الوليد ولى عشور المدينة وسوقها ابن حرملة وهو مولى لعثمان بن عفان: « **فكان إذا تزوج رجل إمرأة أخذ الزكاة من مهرها وأن مات أخذ الزكاة من ميراثه، فقالوا فيه:**

---

[1] الطبري: **تاريخ**، 215/7، ابن الجوزي: **المنتظم**، 239/7.

[2] الطبري: **تاريخ**، 215/7-216، ابن الأثير: **الكامل**، 469/4.

[3] **صناجة**: قطع معدنية تكون في الدفوف. ابن منظور: **لسان**، مادة «صنج»، 311/2.

[4] الطبري: **تاريخ**، 226/7.

[5] المصدر نفسه، 224/7، ابن الجوزي: **المنتظم**، 242/7.

[6] الطبري: **تاريخ**، 259/7.

ولما وليت السوق أحدثت سُنَّة وحيدية يعتادها كـــل ظالـــــم
وشاركت نسواناً لنا في مهورها ومن مات منَّا من غَنِيٍّ وعـــــادم[1]

ويبدو الظلم واضحا في أخذ الزكاة من غير مواضعها التي حددها الشارع في الكتاب والسنة، فلا تأخذ الزكاة من مهور النساء ولا من أموال الميراث.

كان هذا كل ما ذكرته المصادر التاريخية من أوجه الإيرادات التي استغلها الوليد، وسكتت عن بقية الموارد وتفاصيلها لقصر مدة حكم الوليد ولاشتغال المؤرخين بذكر أخبار الفتنة الثالثة التي انتهت بمقتل الوليد سنة 126هـ/744م.

والظاهر أن موارد بيت المال في عهده لم تتغير عما كانت عليه زمن هشام، فلم يحدث الوليد أية إصلاحات، وإلا لكانت ذكرت، بل ازداد الشطط في الجباية وأخذ الأموال وذلك نتيجة طبيعة لقلة الرقابة.

فكتب يوسف بن عمر إلى نصر بن سيار وأمره أن يقدم عليه معه عياله أجمعين، ويحمل معه ما قدر عليه من الهدايا والأموال.[2]

«فلما أتى نصراً كتابه، قسَّم على أهل خراسان الهدايا وعلى عماله، فلم يدع بخراسان جاريةً ولا عبداً ولا برذوناً فارهاً إلا أعدَّه، واشترى ألف مملوك، وأعطاهم السلاح وحملهم على الخيل. وقال بعضهم: كان قد أعد خمسمائة وصيفة، وأمر بصنعه أباريق الذهب والفضة وتماثيل الظباء ورؤوس السياج والأيائل وغير ذلك»[3]

فقال بعض شعرائهم:

فأبشر يا أميـــــن اللـــ ـــــه أبشر بتباشيـــــر
بإبل يحمل المـــــــال عليها كالأنابيـــــــر[4]
بغـــال تحمل الخمـــــر حقائبهـــا طنابيـــــر
ودلُّ البربريـــــــات بصوت البَمِّ[5] والزيـــــر[6]

---

[1] البلخي، أبو زيد أحمد بن سهل: **البدء والتاريخ**، باريس، 1916، 6/51- 52.

[2] الطبري: **تاريخ**، 7/224، ابن الجوزي: **المنتظم**، 7/242.

[3] الطبري: **تاريخ**، 7/224- 226، ابن الجوزي: **المنتظم**،7/242.

[4] **الأنابير**: أنبارُ الطعام أَكْداسُهُ واحدُها نِبْرٌ ويُجْمَعُ أَنابِيرَ جمعَ الجمع. ابن منظور: **لسان**، مادة: «نبر»، 5/188.

[5] **البم**: العود. ابن منظور: **لسان**، مادة: «بمم»، 12/56.

[6] **الزير**: هو الكأس، ويعني بها الخمر في البيت. ابن منظور: **لسان**، مادة: «زير»، 4/339.

وقرع الدُّف أحيانـــا ونفخ بالمزاميـــــر

فهذا لك في الدنيـــا وفي الجنة تحبيـــــر[1]

وبعد أن جمع نصر كل هذه الهدايا وأنفق مالا كثيرا للحصول عليها، وسار في موكب كبير من الخيل والبراذين والقيان حاملات الصنوج في طريقهم إلى الشام، بلغه خبر مقتل الوليد ووقوع الفتنة في الشام، فعاد إلى قصر الإمارة في خراسان وهرب يوسف بن عمر دون أن يتمكن من تحقيق مشروعه في السيطرة على خراسان.[2]

لم يكتف الوليد بذلك بل أحيا سُنة المصادرات، فلم يجد إلا خالد بن عبد الله القسري فكتب إليه سنة 126هـ/744م: «**إن أمير المؤمنين قد علم حال الخمسين الألف ألف، التي تعلم فاقدم على أمير المؤمنين مع رسوله، فقد أمره ألا يُعجلك عن جهاز**»[3]، ورغم أن الوليد كان يقول: «**والله لَأَجْبِيَنَّ هذا المال من حِلّه جباية من يعيش الأبد، ولَأَصْرِفَنَّهُ في حقه صرف من يموت في غد**».[4]

غير أنه من خلال ما ذكرناه من أوجه أورد منها الوليد المال لبيت المال، فإنه لم يلتزم بما قال، فقد جبى المال جباية من يعيش الأبد لكن ليس من حِلّه كما ذكر.

ورغم كل السياسة الإنفاقية غير الرشيدة، إلا أنه كان في بيت مال الوليد بن يزيد يوم قتل سبعة وأربعون ألف ألف دينار.[5]

---

[1] الطبري: **تاريخ**،225/7.

[2] نبيه عاقل: **تاريخ خلافة**، 334.

[3] الطبري: **تاريخ**، 258/7.

[4] ابن عساكر: **تاريخ دمشق**، 332/63 ،الذهبي: **تاريخ**، 289/8.

[5] الرشيد بن الزبير: **الذخائر والتحف**، 212.

جـ- نفقاته

كان الوليد بن يزيد يقول: «**والله لَأَجْبِيَنَّ هذا المال من حِلِّهِ جباية من يعيش الأبد ولأصرفنّه في حقّه صرف من يموت في غد**»[1]، تلخص هذه العبارة السياسة المالية التي اتبعها الوليد، وهي بمثابة برنامج سطره الوليد، غير أنه في الجزء الأول منها رأينا أنه لم يجب الأموال من حِلها كما ذكر، أما الجزء الثاني فيبدو أن الوليد التزم به، فقد صرف أموال المسلمين صرف من يموت في غد، وليس هذا بالسياسة الرشيدة في الإنفاق العام، فصرف المال صرف من يموت في غد لا يناسب المال العام، بل يناسب المال الخاص إذا كان في حدود الشرع، فإن مات الوليد فوراءه أمة تعتمد على هذا المال فبموته لا تنتهي الدولة ولا تنتهي أوجه الإنفاق، لذا كانت نظرة الوليد لسياسة الإنفاق من البداية خاطئة، وهذا ما جرَّ عليه مغبة فراغ خزائنه من الأموال، فقد أرهق خزائنه بالإنفاق الضخم الذي لا يقابله ايراد يناسبه، فلم يضع خطة للإيراد تتماشى مع سياسة الإنفاق، ليوازن دورة المال، وسوف نرى الآن أوجه الإنفاق التي بعثر فيها الوليد الأموال، وهل حقق من خلالها أهدافه؟

لما تولّى الوليد الخلافة أرسل إليه شيخ بني أمية في ذلك الوقت مروان بن محمد كتابا ضمنه نصيحة له تتعلق بالإنفاق جاء فيها: «**أُعْلِمتُ من قِبَلِي ما امتنَّ الله به عليهم من ولاية أمير المؤمنين فاستبشروا... كلهم حسنت إجاباتهم وطاعتهم، فأثِبهم يا أمير المؤمنين بطاعتهم من مال الله الذي آتاك، فإنَّك أجودهم جودا، وأبسطهم يدا، وقد انتطروك راجين فضلك قبلهم بالرحم الذي استرحموك، وزدهم زيادة يفضل بها من كان قبلك، حتى يظهر بذلك فضلك عليهم وعلى رعيتك**».[2]

وهكذا نصح مروان بن محمد، الخليفة الوليد قليل الخبرة بإطلاق يده فيما أسماه مال الله، ليعود لإثارة قضية معاوية مع أبي ذر الغفاري؛ هل مال الدولة مال الله، أم مال المسلمين؟

فالمال مال المسلمين والخليفة مسؤول أمامهم في الدنيا على سياسته في إنفاق أموالهم، ومسؤول أمام الله في الآخرة عليه كذلك.

فكان أول ما فعله الوليد لما ولي أن: «**أَجْرَى على زَمْنَى[3] أهل الشام وعمياهم، وكساهم، وأمر لكل إنسان منهم بخادم، وأخرج لعيالات الناس الطيب والكسوة وزادهم على ما كان يخرج لهم هشام، وزاد الناس جميعا في العطاء عشرة عشرة، ثم زاد أهل الشام بعد زيادة العشرات عشرة عشرة، لأهل**

---

[1] ابن عساكر: **تاريخ دمشق**، 332/63، الذهبي: **تاريخ**، 289/8.

[2] الطبري: **تاريخ**، 217/7.

[3] **زمنى**: يقال رجل زَمِنٌ أي مُبْتَلىً بَيِّنُ الزَّمانة، والزَّمانة العاهة. ابن منظور: **لسان**، مادة: «زمن»، 199/13.

الشام خاصة وزاد من وفد إليه من أهل الصائفة قافلا، ويطعم من صدر عن الحج بمترل يقال له يزيزاء ثلاثة أيام، ويعلف دوابهم ولم يقل في شيء يُسأله: لا، فقيل له : إن في قولك: أنظر، عدة ما يقيم عليها الطالب، فقال: لا أعود لساني شيئا لم أعتده: وقال:

ضمنت لكم إن لم تعقني عوائق ... بأن سماء الضُّر عنكم ستُقلـــع

سيوشك إلحاق معا وزيـــــادة ... وأعطية مني عليكم تبـــــرع

محرَّمكم ديوانكم وعطاؤكـــم ... به يكتب الكُتَّاب شهرا وتطبع.[1]

أجابه حمزة بن بيض الحنفي:

وصلت سماء الضر بالضر بعدما ... زعمتَ سماء الضر عنا ستُقلع

فليث هشام كان حيا يسوسنـــا ... وكنا كما كنا نخاف ونطمع[2]

يبدو أن سياسة الوليد لم تلق قبولا في أوساط الناس ولحقهم الضر منها، ولسنا ندري أي ضر يتكلم عنه الشاعر، لكن يبدو أنه يتكلم عن ذلك العسف الذي يمارسه جامعي الضرائب والخراج واجتهاد الولاة في أرضاء الوليد بتقديم أكبر مبلغ ممكن، وعاد الحنين إلى سياسة هشام الرشيدة.

يظهر أن الوليد أراد منذ اليوم الأول أن يظهر الفارق بينه وبين عمه هشام الذي يصفه بالبخيل[3]، ومن المؤكد أن هذا الكرم قد أفرح الناس ورحبوا به وزاد في قبول الوليد في نفوسهم، وهذا ما كان يسعى إليه الوليد. أن يكسب أهل الشام ليكونوا له عونا وسندا، مثلما كانوا دائما للأمويين قبله، لكن يبدو أن مسعاه قد خاب، فقد تخلى عنه أهل الشام وتركوا يزيدا يظفر به.

فالوليد لم يرد أن يوزع الأموال بشكل عادل لأنه اختص أهل الشام بزيادة العشرات دون غيرهم، والسؤال هل ما عند الوليد من أموال في الخزينة كافيا لتنفيذ هذه السياسة الإنفاقية؟ بل هل ما يسرد إليه من أموال خلال سنة يكفي هذه السياسة؟

من المؤكد أن بيت المال لا يتحمل هذه السياسة الإنفاقية، فلطالما كان يقول هشام لمن يطلب زيادة في عطائه «**لا يتحمل بيت المال ذلك**»[4]، وهو الخبير في الشؤون المالية وبعيد النظر في السياسة الإنفاقية.

---

[1] الطبري: **تاريخ**، 217/7- 218 ، ابن الجوزي: **المنتظم**، 242/7.

[2] الأزدي: **تاريخ الموصل**، 52.

[3] نبيه عاقل: **تاريخ الخلافة بني أمية**، 33.

[4] المرتضى: **أمالي المرتضى**، 261/2.

هذا و«**زاد الوليد على أهل المدينة، وأعطاهم عشرة دنانير– كل رجل منهم – وأمر بهدم دار هشام بن عبد الملك بالمدينة**»[1]، والظاهر أن الوليد أراد أن يعوض على أهل المدينة ما فاتهم من أموال منعهم إياها هشام بعد دعمهم لزيد بن علي في ثورته عليه سنة 122 هـ/740م.

ونعود للسؤال لماذا تخلى الناس عن الوليد وانحازوا إلى يزيد بن الوليد، خصمه؟

قد أورد البلاذري والطبري رواية تجيب عن هذا السؤال جاء فيها: نادى الوليد لما حوصر فقال: «**أما فيكم رجل شريف ذو حسب أكلمه، فقال له يزيد بن عنبسة السكسكي، تكلم. فقال: ومن أنت؟ قال: أنا يزيد بن عنبسة قال: يا أخا السكاسك، ألم أزد في أعطياتكم؟ ألم أرفع المؤن عنكم؟ ألم أعط فقراءكم؟ ألم أخدم زمناكم؟ فقال له: ما ننقم عليك في أنفسنا، ولكن ننقم عليك في انتهاك ما حرم الله، وشرب الخمر ونكاح أمهات أولاد أبيك، واستخفافك بأمر الله؛ قال: حسبك يا أخا السكاسك، فلعمري لقد أكثرتُ وأغرقتُ، وإن فيما أُحِل لي لسعة عما ذكرت**».[2]

لقد أقر يزيد بن عنبسة بما ذكره الوليد. لكن كرم الوليد وسياسته المالية لم تغط عن مجونه ولهوه وانتهاكه لحرمات الله.

وهناك باب آخر من أبواب كرم الوليد بن يزيد، كان فيه سباقا وهو إعطاء الشعراء حسب أبيات قصائدهم، فقد مدح يزيد بن منبه مولى ثقيف الوليد، وهنأه بالخلافة فأمر أن تعد الأبيات ويعطى بكل بيت ألف درهم، فعدت فكانت خمسين بيتا، فأُعطي خمسين ألف درهم[3]، ويقول ابن الأثير أنه أول خليفة عد الشعر وأعطى بكل بيت ألف درهم.[4]

والوليد في سياسته الإنفاقية أراد أن يكسب تأييد الناس له بكرم الإنفاق، فقد قال لما خرج عليه يزيد:

ضمنت لكم إن سلم الله مهجتي عطاءً ورزقاً كاملاً في المحـــرم

فلا تعجلوني لا أبا لأبيكـــــــم فإني لكم كالوالد المترحـــم[5]

---

[1] الأزدي: **تاريخ الموصل**، 52.

[2] البلاذري: **أنساب**، 179/8، الطبري: **تاريخ**، 246/7، ابن عساكر: **تاريخ دمشق**، 339/63، ابن الجوزي: **المنتظم**، 249/7، ابن الأثير: **الكامل**، 484/4.

[3] ابن الأثير: **الكامل**، 486/4.

[4] المصدر نفسه، 486/4.

[5] البلاذري: **أنساب**، 176/9.

وأرسل الوليد إلى عبد العزيز بن الحجاج[1]، يعرض عليه بأن يعطيه خمسين ألف دينار ويجعل له ولاية حمص طُعمةً ما بقي، ويؤمنه على كل أمر كان منه، على أن ينصرف ويكف عنه، فلم يجبه إلى ذلك.[2]

وواضح فشل كل السياسات الإنفاقية التي انتهجها الوليد في تحقيق أهدافها وغاياتها، لأن الولاء للدين أقوى من الولاء للمال، على الأقل في هذه الفترة.

وقد انتهت خزائن الوليد وما في عسكره من أموال، وذلك نتيجة قلة الحماية والرقابة.[3]

[1] يذكر ابن عساكر: أن ذلك كان مع عبد العزيز بن هبيرة. **تاريخ دمشق**، 342/63- 343.

[2] البلاذري: **أنساب**، 180/9، الطبري: **تاريخ**، 249/7.

[3] البلاذري: **أنساب**، 181/9.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

ثانيا: السياسة المالية ليزيد بن الوليد

لما قتل الوليد بن يزيد بايع الناس يزيد بن الوليد بن عبد الملك بن مروان بدمشق ليلة الجمعة الثالث والعشرين جمادى الثانية سنة 126هـ/744م[1]، وأم يزيد أم ولد أسمها شاه آفريد بنت فيروز بن يزدجرد بن شهريار بن كسرى، وهو أول خليفة أمه من الموالي[2]، لكنه لم يبق في الحكم إلا ستة أشهر وليلتين[3]، وتوفي بدمشق يوم الأحد هلال ذي الحجة سنة 126هـ/744م، وهو ابن ست وأربعين سنة[4]، وقبل أن يموت يزيد أخذ لأخيه إبراهيم بن الوليد على الناس البيعة وجعله ولي عهده، ولعبد العزيز بن الحجاج بن عبد الملك بعده، حسب بعض الروايات.[5]

ولما بويع أظهر النسك وقراءة القرآن، وأخلاق عمر بن عبد العزيز وأحسن السيرة[6]، ويقال في المثل: «**الأشج والناقص أعدلا بني مروان**»[7]، ويقصد بذلك عمر بن عبد العزيز ويزيد بن الوليد، ويبدو أن يزيدا لجأ إلى ذلك ليغطي عن عدم شرعيته وقتله لخليفة أجمعت عليه الأمة بحسن السيرة لكن ذلك لم يغن عنه شيئا.

ويذكر البلاذري أنه «**لم يصفُ ليزيد بن الوليد إلا دمشق**»[8]، ويصف ابن طباطبا زمانه قائلا: «**وفي تلك الأيام شرع حبل بني أمية يضطرب، وشرعت الدولة العباسية تنبع، وانبعث الدعاة في الأمصار**»[9]، فلما علم أهل البلاد بمقتل الوليد ثارت الفتن، ووثب سليمان بن هشام بن عبد الملك بعَمَّان وأخذ ما فيها من أموال، ووثب أهل حمص، وغلقوا أبوابها، ووثب أهل فلسطين والأدرن على عاملهم فأخرجوه.[10]

---

[1] المسعودي: **مروج**، 275/3.

[2] الطبري: **تاريخ**، 298/7.

[3] المصدر نفسه، 299/7.

[4] المصدر نفسه، 298/7، المسعودي: **مروج**، 275/3.

[5] الطبري: **تاريخ**، 265/7.

[6] ابن الجوزي: **المنتظم**، 251/7.

[7] ابن كثير: **البداية**، 183/13.

[8] البلاذري: **أنساب**، 196/9

[9] ابن طباطبا: **الفخري**، 136.

[10] ابن الجوزي: **المنتظم**، 251/7، ابن كثير: **البداية**، 183/13 وما بعدها.

أ- سياسته الإدارية

لجأ يزيد بن الوليد بعد أن قتل الوليد إلى تغيير أغلب ولاته على الأمصار، فيزيد لما شرع في تطبيق منهجه في التغيير وبدأ برأس الأمر "الخليفة"، رأى أيضا أن لا يُبقي أحدا ممن ساعد الوليد وعاونه وشاركه في الحكم، فقد عزل يزيد يوسف بن عمر عن العراق وولى منصور بن جمهور[1] عليه[2]، ويذكر الطبري في وصفه لمنصور بن جهور قائلا: «**كان منصور بن جمهور أعرابيا جافيا غيلانيا، ولم يكن من أهل الدين، وإنما صار مع يزيد لرأيه في الغيلانية[3]، وحَمِيَّةً لقتل خالد فشهد لذلك قتل الوليد**»[4]، وقال فيه يزيد بن حجرة الغساني لما تكلم فيه عند يزيد: «**إنه ليس هناك في أعرابيته وجفائه في الدين**».[5]

وأوصى يزيد منصور قائلا: «**قد وليتك العراق فسر إليه واتق الله، واعلم أني إنما قتلت الوليد لفسقه ولما أظهر من الجور، فلا ينبغي لك أن تركب مثل ما قتلنا عليه**».[6]

لم يُوفق يزيد في اختياره هذا، لأن منصور لم يكن من أهل الدين والصلاح، ولم يكن وقّافا عند الشبهات، ولم يكن عالما بالأحكام والحدود، فأول ما قام به منصور بن جمهور في العراق أنه قدم الحيرة فأخذ بيوت الأموال، وأخرج العطاء لأهل العطاء والأرزاق[7]، رغم أنه وصلها في

---

[1] **منصور بن جهور** (توفي نحو 133هـ/750م) : ابن حصن بن عمرو الكلبي، من بني كلب بن وبرة: أمير، من الفرسان في العصر الأموي، كان من سكان (المزة) من ضواحي دمشق، وخرج مع (يزيد بن الوليد) على ابن عمه (الوليد بن يزيد) سنة 126هـ ثم سار إلى العراق، فقيل إنه افتعل عهدا على لسان يزيد بإمرة العراق، فحكم بها أربعين يوما، وجعل على شرطته حجاج بن أرطاة، ثم عزل فسار نحو بلاد السند، فغلب عليها مدة، ولما استولى السفاح (سنة 132هـ) وجه لقتاله موسى بن كعب، فالتقاه، فانهزم منصور ومات بالمفازة. الزركلي: **الأعلام**، 298/7.

[2] الطبري: **تاريخ**، 270/7.

[3] **الغيلانية**: فرقة من فرق القدرية تنسب إلى غيلان بن مسلم الدمشقي الذي توفي بعد سنة 105 هـ/ 723 م، وهو أول من أحدث القول بالقدر والإرجاء، قال الشهرستاني في الملل والنحل: «**كان غيلان يقول بالقدر خيره وشره من العبد، وفي الإمامة إنها تصلح في غير قريش، وكل من كان قائما بالكتاب والسنة فهو مستحق لها، ولا تثبت إلا بإجماع الأمة**»، تاب غيلان عن القول بالقدر على يد عمر بن عبد العزيز، فلما مات عمر جاهر بمذهبه، فطلبه هشام بن عبد الملك، وأحضر الأوزاعي لمناظرته، فأفتى الأوزاعي بقتله، فصلب على باب كيسان بدمشق. الشهرستاني، أبو الفتح محمد بن عبد الكريم (ت548هـ): **الملل والنحل**، تعليق: أحمد فهمي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، 1992، 120، الزركلي: **الأعلام**، 124/5.

[4] الطبري: **تاريخ**، 270/7.

[5] المصدر نفسه، 271/7.

[6] المصدر نفسه، 270/7- 271.

[7] المصدر نفسه، 278/7.

رجب، ومن عادة الولاة والخلفاء توزيع العطاء في محرم، ولسنا ندري لماذا فعل ذلك؟ ألأن يوسف بن عمر أخر العطاء عن الناس؟ أم لأن منصور أراد أن يسترضي الناس فأخرج لهم عطاءً آخر، أو قدم لهم عطاءهم بخمسة أشهر.

كما دخل منصور الكوفة فأخذ بيوت الأموال، وأخرج العطاء والأرزاق، وأطلق من في سجون يوسف من العمال وأهل الخراج[1]، وقام منصور بتغيير في إدارته حيث استعمل حريث بن أبي الجهم على واسط، وكان عليها محمد بن نباتة، واستعمل جرير بن يزيد بن جرير على البصرة وولى عبيد الله بن عباس الكوفة[2]، وولى محمد بن غزان السند وسجستان[3]، وأقام منصور وولى العمال، وبايع ليزيد بن الوليد بالعراق وفي كورها[4]، وبقي منصور واليا علي العراق رجب وشعبان ورمضان من سنة 126هـ/744م[5].

ومن جهة أخرى حاول منصور عزل نصر بن سيار عن خراسان، بعد أن تولاها مع العراق لكن نصرا أمتنع من تسليم عمله لعامل منصور الذي أرسله إليه وهو أخاه منظور بن جمهور.[6]

أما نصر بن سيار فإنه لما تيقن من مقتل الوليد، رد تلك الهدايا التي كان قد أمره الوليد بإحضارها، وأعتق الرقيق، وقسم الجواري في ولده وخاصته، وقسم تلك الآنية في عوام الناس، ووجه العمال وأمرهم بحسن السيرة، وكان كل عماله من ربيعة واليمن.[7]

ثم إن يزيد بن الوليد عزل منصور بن جمهور عن العراق في شهر رمضان، وولاها عبد الله بن عمر بن عبد العزيز.[8]

لم تشر المصادر إلى سبب عزل منصور، إلا أنه يبدو أن يزيدا أراد أن يقلد عمر بن عبد العزيز في سيرته، فلجأ إلى استعمال أولاده ليقتدوا بأبيهم في تسيير شؤون الأمصار ويسترضي بذلك الناس

---

[1] ابن خياط: **تاريخ**، 294، الطبري: **تاريخ**، 278/7.

[2] المصدر نفسه، 294، الطبري: **تاريخ**، 280/7.

[3] المصدر نفسه، 295، الطبري: **تاريخ**، 272/7.

[4] الطبري: **تاريخ**، 270/7.

[5] ابن خياط: **تاريخ**، 294، الطبري: **تاريخ**، 272/7.

[6] المصدر نفسه، 294، الطبري: **تاريخ**، 277/7، ابن الأثير: **الكامل**، 491/4.

[7] الطبري: **تاريخ**، 278/7.

[8] المصدر نفسه، 284/7، ابن الأثير: **الكامل**، 491/4.

فقد ذكر عن يزيد أنه قال لعبد الله بن عمر: «**إن أهل العراق يميلون إلى أبيك، فسر إليها فقد وليتكها**».[1]

وولى على مكة والمدينة: عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز، وعلى مصر، إبراهيم بن عمر عبد العزيز ويقال إنه ولاه إياها فلم يقبل عهده على مصر.[2]

فرق عبد الله بن عمر عماله في الأعمال، وأعطى الناس أرزاقهم وأعطياتهم[3]، وقد أراد ابن عمر أن يستميل أهل الكوفة، والدليل على ذلك أنه كان يلبي كل طلب يطلبه الناس، بعزل موظف أو تغيير مسؤول، كما أنه لجا إلى استعمال الأموال كوسيلة لكسب مزيدا من التأييد وإرضاء الناس، فبذل الأعطيات وأغدق الأرزاق على الناس، بعد أن كان هذا العطاء وهذه الأرزاق قد قُطعت عنهم من قِبل هشام بحجة أنهم لم يشاركوا في الجهاد[4]، فنقم أهل الشام على ابن عمر وقالوا: «**تقسم على هؤلاء فيئنا وهم عدونا**»[5] فقال عبد الله بن عمر لأهل العراق: «**إني أردت أن أرد فيئكم عليكم وعلمت أنكم أحق به، فنازعني هؤلاء- الشوام- فأنكروا عليَّ، فخرج أهل الكوفة إلى الجبانة وتجمعوا فأرسل إليهم قواد أهل الشام يعتذرون وينكرون ويحلفون أنهم لم يقولوا شيئا مما بلغهم**».[6]

ومن خلال هذا الموقف يتجلى ضعف عبد الله بن عمر وقلة درايته بالسياسة، فبموقفه هذا يدعو على الفتنة، فقد أوقع بين أهل العراق وأهل الشام الموجودون بالعراق.

وقام عبد الله بن عمر بتوليه عمر بن الغضبان بن القبعثري شرطه وخراج السواد والمحاسبات وأمره أن يفرض لقومه، ففرض في ستين وفي سبعين[7]، وأقر عبد الله بن عمر نصر بن سيار على خراسان[8].

---

[1] الطبري. **تاريخ**، 284/7.

[2] ابن خياط: **تاريخ**، 294، الطبري: **تاريخ**: 284/7، ابن الأثير: **الكامل**، 493/4.

[3] الطبري: **تاريخ**، 284/7، ابن الأثير: **الكامل**، 494/4.

[4] نبيه عاقل: **تاريخ خلافة بني أمية**، 363.

[5] الطبري: **تاريخ**، 284/7، ابن الأثير: **الكامل**، 494/4.

[6] المصدر نفسه، 284/7، ابن الأثير: **الكامل**، 494/4.

[7] الطبري: **تاريخ**، 284/7 – 285، ابن الأثير: **الكامل**، 494/4.

[8] المصدر نفسه، 285/7.

أما فيما يتعلق بنفقاته على المشاريع العامة، فقد قام عبد الله بن عمر بن عبد العزيز بحفر نهر في البصرة حمل اسمه.[1]

أما في مصر فقد أمر يزيد حفص بن الوليد باللحاق بجنده (ولايته)، وأمره أن يفرض لثلاثين ألفا، فدخلها ففرض الفروض وأخذ البيعة من أهل مصر ليزيد، وجعل الوليد على فروضه قوادا، وسمّاهم أصحاب الندبة، وفرض حفص لفروضه عشرين وخمسة وعشرين، فهم الذين يقال لهم الحفصية من المقامصة والموالي، وجعل حفص على الصعيد رجاء بن الأشيم، وعلى أسفل الأرض فهد بن مهدي الحضرمي.[2]

وكتب يزيد إلى مروان بن محمد على أن يبايعه ويوليه ما كان عبد الملك بن مروان ولّى أباه محمد بن مروان من الجزيرة وأرمينية والموصل وأذربيجان، فبايع له مروان.[3]

أما فيما يتعلق بولاية العهد فقد أخذ يزيد لأخيه إبراهيم بن الوليد على الناس البيعة وجعله ولي عهده، ولعبد العزيز بن الحجاج بن عبد الملك بعد إبراهيم[4]. ويذكر الطبري في تعليل سبب اختيار إبراهيم قائلا: «**فلم تزل القدرية يحثونه على البيعة ويقولون له: إنه لا يحلُّ لك أن تهمل أمر الأمة فبايع لأخيك. حتى بايع لإبراهيم**».[5]

وحسب هذه الرواية فإن اختيار إبراهيم كان من طرف القدرية لأن إبراهيم أيضا قدريا مما يضمن نفوذ القدرية على الخلافة، ولم يكن اختياره على أساس الكفاءة.

وفيما يتعلق بأهل الذمة والموالي ومشاركتهم الإدارة المالية في خلافة يزيد فالمصادر التاريخية لا تذكر شيئا عن ذلك في هذه الفترة، ويبدو أن الأمر بقي على ما كان عليه أيام هشام والوليد.

---

[1] ابن عساكر: **تاريخ دمشق**، 221/31.

[2] الكندي: **ولاة مصر**:96-97.

[3] الطبري: **تاريخ**، 298/7، ابن الأثير: **الكامل**، 499/4.

[4] المصدر نفسه ، 295/7، ابن الأثير: **الكامل**، 497/4-498.

[5] المصدر نفسه، 295/7، ابن الأثير: **الكامل**، 498/4.

ب- نفقـــاته

سنقدم في هذا المبحث السياسة الإنفاقية على السياسة الإيرادية ليزيد، ذلك أن يزيدا لم يبق في الحكم إلا أشهرا، وكان عليه أن ينفق الأموال التي وجدها في بيت المال، وكان إنفاقه أكثر من إيراداته، واستهل عهده بإلقاء خطبة شرح فيها الظروف التي جاءت به إلى الحكم، والمنهاج الذي سيعتمده في الحكم وذلك من خلال إبراز الخطوط العريضة لسياسته الإنفاقية، وقد جاء فيها: **«أيها الناس، إني والله ما خرجت بطراً[1] ولا حرصاً على الدنيا ولا رغبة في الملك ... أيها الناس إن لكم أن لا أضع حجراً على حجر ولا لبنة على لبنة، ولا أكري فيكم نهراً، ولا أبني قصراً ولا أكتر مالاً، ولا أؤثر به زوجة ولا ولداً، ولا أنقل مالاً من بلد إلى بلد حتى أسد ثغره وخصاصة أهله بما يعينهم، فإن فضل فضلٌ نقلته إلى البلد الذي يليه مما هو إليه أحوج، ولكم علي ألا أُجَمِّرَكُم[2] فأفتنكم، ولا أفتن أهليكم، ولا أغلق بابي دونكم فيأكل قويكم ضعيفكم، ولا أحمل على أهل جزيتكم ما أجليهم به عن بلادهم، ولكم عندي إدرار أعطياتكم في كل سنة، وأرزاقكم في كل شهر حتى تستدر المعيشة بين المسلمين، فيكون أقصاهم كأدناهم، فإن أنا وفيت لكم بما قلت فعليكم السمع والطاعة وحسن المؤازرة والمكانفة، وإن أنا لم أف لكم أن تخلعوني إلا أن تستتيبوني، فإن تبت قبلتم مني، وإن علمتم مكان رجل يعرف بالصلاح يعطيكم من نفسه ما أعطيتكم فبايعوه إن أردتم ذلك، فأنا أول من يبايعه ويدخل في طاعته.أيها الناس إنه لا طاعة لمخلوق في معصية خالق،** أقول قولي هذا واستغفر الله لي ولكم».[3]

يعلق صاحب الفخري على خطبة الناقص فيقول: **«إن هذا الكلام حسن بالنسبة إلى ذلك الزمان وإلى اصطلاح أهله، فإن هذه الشرائط هي التي كانت معتبرة عندهم استحقاق الرياسة، فأما في هذه العصر فلو افتخر ملك من الملوك بأنه لا يكري نهرا ولايضع حجرا على حجر أو ندب رعيته إلى تمليك غيره لعد سفيها، ولكان جديرا في اصطلاحهم بأن يملك غيره».**[4]

---

[1] **بطرا:** البَطَرُ النشاط وقيل التبختر وقيل قلة احتمال النِّعمة، وقيل الكِبر. ابن منظور: **لسان**، مادة «بطر»، 68/4.

[2] **أجمركم:** جَمَّرَ الأَميرُ الجيشَ إِذا أَطال حبسهم بالثغر و لم يأْذن لهم في القَفْلِ إِلى أَهليهم، وفي حديث عمر ﷺ **«لا تُجَمِّرُوا الجيش فَتَفْتِنُوهم»**. ابن منظور: **لسان**، مادة «جمر»، 144/4.

[3] البلاذري: **أنساب**، 191/9-192، ابن قتيبة: **عيون الأخبار**، 248/2-249، الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر (ت255هـ): **البيان والتبين**، تح: عبد السلام محمد هارون، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1960، 141-142، الأزدي: **تاريخ الموصل**، 57، الطبري: **تاريخ**، 268/7-269، ابن طباطبا: **الفخري**، 136، ابن عبد ربه: **العقد الفريد**، 462/4 – 463، الذهبي: **تاريخ**، 311/8- 312 ، السيوطي: **تاريخ الخلفاء**، 20. انظر نص الخطبة كاملا في **الملحق رقم (01)**.

[4] ابن طباطبا: **الفخري**، 136.

لو تأملنا هذه الخطبة فإننا نجد أنها تتضمن عدة نقاط، أولها شرح للظروف التي استدعت قيام الثورة على الوليد بن يزيد، وتعليل هذه الثورة بأنها كانت ثورة على إنسان فاسق خليع لا يستحق أن يكون خليفة للمسلمين، أما الجزء الثاني من الخطبة فيتضمن شرحا غير مفصل لأهم النقاط الأساسية التي سيعتمدها الخليفة الجديد في حكمه[1]. خاصة منها ما يتعلق بالسياسة المالية له.

وتتلخص الوعود التي قطعها يزيد بن الوليد على نفسه بنقاط ست هي:

أولا: وعد بألا يعمل على إثراء نفسه أو أي فرد من أفراد أسرته.

ويبدو أن يزيدا قد وفى بهذا الوعد، حيث يروي البلاذري أن امرأة يزيد هند الكلبية عاتبته فقالت: « **أوسع علينا ... وذلك حين ولي، فقال: قد فسدتِ علي فيمن فسد، أما لو علمت أنكم تميلون إلى الدنيا هذا الميل لكان أن أخرَّ من السماء إلى الأرض أحب إليَّ من أن ألتبس بما التبست به، ومالكِ في هذا المال إلا ما لسوداء أو حمراء من المسلمين، ولكن يا قطن ائتني بثيابي، فجاءت بتخت، فقال لها: هذه ثياب كنت أتزين بها فشأنك فخذيها فإنه لا حاجة لي اليوم فيها، فأما مال المسلمين فلا حق لي ولا لكِ فيه إلا مثل ما للمسلمين**».[2]

غير أن الطبري يروي خبرا آخر يدل على عكس ذلك بدء فيه: «**كتب يزيد إلى مروان أنه اشترى من أبي عبيدة بن الوليد ضيعة بثمانية عشر ألف دينار، وقد احتاج إلى أربعة آلاف دينار**»[3].لكن يبدو أن هذا الخبر لا أساس له من الصحة لعدة أوجه، **أولا**: أن سياسة يزيد تتناقض مع ذلك، **ثانيا**: أن هذه الفترة الحساسة والخطيرة التي تمر بها الدولة والأمة بمنعرج خطير، والفتنة تلوح بأعلامها فكيف ليزيد أن يشتغل بشراء الضياع؟ **ثالثا**: إن اشترى هذه الضيعة فإنه لا يحتاج إلى مروان في مبلغ كهذا، وبيت المال فيه ما يكفي لتسديد ذلك فقد ترك الوليد عند مقتله سبعة وأربعون ألف ألف دينار في بيت المال[4]، **رابعا**: والأكثر من ذلك كله كيف يتجرأ يزيد ويرسل إلى مروان بهذا الطلب ومروان في هذه الفترة لم يبايع بعد ليزيد ولا يعترف بخلافته؟[5]

---

[1] نبيه عاقل: **تاريخ خلافة بني أمية**، 342.

[2] البلاذري: **أنساب** ، 190/9.

[3] الطبري: **تاريخ**، 282/7.

[4] الرشيد بن الزبير: **الذخائر والتحف**، 212.

[5] انظر خبر ذلك في الطبري: **تاريخ**، 282/7-283.

ثانيا: وعد أنه سيصرف ربع كل منطقة على المنطقة نفسها، وما يفضل بعد تسديد حاجات المنطقة يمكن نقله إلى منطقة محتاجة أخرى.

إن هذا الوعد ينم عن مشكلة قائمة، وهي استئثار المركز بجانب من الفيء وتذمر المقاتلة في الأمصار من ذلك، كما أقلق ذلك بعض دافعي الضريبة من عرب وغيرهم[1]. فقد كانت تُحمل إلى الشام الأموال من الكور قبل أن تسد كل حاجياتها، ويبدو أن الناس كانوا يستهجنون الأمر وتستشنعونه. إلا أن ذلك بدأ منذ عهد الوليد الذي كان يأمر بأن تحول إليه الهدايا والأموال من الأمصار مثل ما حدث مع نصر بن سيار، أما هشام فكان متيقظا لذلك ويتجنبه قدر الإمكان.

ثالثا: وعد المقاتلة الذين جُمروا طويلا، بأنهم سيعادون إلى أهليهم.

رابعا: وعد بأن باب الخليفة سيكون مفتوحا للجميع وبأنه سيعمل على إحقاق الحق.

خامسا: وعد بحسن معاملة أهل الذمة حيث قال: «**ولا احمل على أهل جزيتكم ما أجليهم به عن بلادهم**» أي انه أراد أن يعالج قضية هجرة سكان الأرياف إلى المدن.

سادسا: وعد بتوزيع الأرزاق في كل شهر، وإخراج العطاء في كل سنة، وهذا دليل واضح على وعي يزيد بأثر ذلك على المقاتلة والعامة، بل ويبرر ذلك قائلا: «**حتى تستدر المعيشة بين المسلمين، فيكون أقصاهم كأدناهم**» وتلك نقطة هامة في السياسة المالية إذ بخروج الأموال من عند السلطان وعودتها إلى الرعية تعم الفائدة وتستدر المعيشة مثلما قال.

ويعبر ابن خلدون في نظرياته المالية عن هذا قائلا: «**إذا إحتجن السلطان الأموال أو الجبايات، أو فقدت فلم يصرفها في مصارفها قل حينئذ ما في أيدي الحاشية والحامية، وإنقطع أيضا ما كان يصل منهم لحاشيتهم وذويهم، وقلت نفقاتهم جملة، وهم معظم السواد ونفقاتهم أكثر مادة للأسواق من سواهم، فيقع الكساد حينئذ في الأسواق وتضعف الأرباح في المتاجر**».[2]

ووعد يزيد في آخر خطبة بأنه سيسهر ما وسعه على تنفيذها، وإن الناس في حل من بيعته إذا لحظوا فيه تقصيرا.

وتعتبر هذه الخطبة في مجملها أشبه ببيان وزاري يتقدم به مسؤول تسلم مقاليد الحكم مجددا لشرح الظروف التي جاءت به، وخطته في العمل بشكل عام.[3]

---

[1] غيداء: **الخراج**، 247.

[2] ابن خلدون: **المقدمة**، 697/2.

[3] بنيه عاقل: **تاريخ خلافة بني أمية**، 343.

ونستطيع أن نقول أن التغيرات المالية التي نادى بها، سبقه عمر بن عبد العزيز في الدعوة إليها وجَدّ في تنفيذها، لكن عمال خراسان خاصة ألغو إصلاحاته بعد وفاته ثم أصلح نصر بن سيار نظام الضرائب في خراسان وما وراء النهر إصلاحا شاملا سنة 121هـ/739م، وطبقت تدابيره في بقية أرجاء الدولة التي كانت أحوالها مشابهة لأحوال خراسان وما لحق بها، وأصبحت القانون الذي يعمل به فيها، فكأنه لا جديد في الشعارات المالية الإصلاحية التي رفعها، لأن مشكلة الضرائب حلت منذ زمن غير قصير، وكانت كل الأمصار تأخذ عطاءها بشكل عادي بل إن الوليد قد زاد إلى عطاء أهل الأمصار جميعا عشرة دراهم وزاد عطاء أهل الشام عشرة دراهم أخرى فوق زيادة العشرات.[1]

والظاهر أن يزيدا نال إعجاب الناس ورضاهم بهذه الخطبة البليغة التي إستحسنها ابن طباطبا[2]، فلما انتهى يزيد منها قام قيس بن هانئ العبسي فقال: «**يا أمير المؤمنين، إتق الله، ودم على ما أنت عليه، فما قام مقامك أحد من أهل بيتك، وإن قالوا: عمر بن عبد العزيز فأنت أخذتها بجبل صالح، وإن عمر أخذها بجبل سوء**»[3].

ويبدو إن يزيد أعلن بعض هذه النقاط في العديد من المواضع حيث كان يقول: «**والله ما أريد بهذا الأمر إلا إراحة الإسلام والمسلمين من هذا الرجل الذي يحل تركه، والله ما أريد أحفر فيكم نهرا ولا ابني قصرا، ولا اجعل أموالكم وقفا على اللذات والنشوات، وركوب ما لم يحله الله، وما غايتي إلا الإصلاح ما استطعت وما توفيقي إلا بالله**».[4]

وترديده لعدم إقدامه على حفر الأنهار هو نوع من الانتقاد لسياسة هشام وولاته حيث تم حفر الكثير من الأنهار مثلما رأينا في الفصل الأول، حيث اعتبر أنها مشاريع أنفقت عليها الكثير من الأموال لتعود فائدتها على الأمراء دون الناس، لكن هذا ليس صحيحا، بل إن يزيدا نفسه أمر بحفر نهر في البصرة، فقد كتب يزيد إلى عبد الله بن عمر بن عبد العزيز عامله على العراق: «**إن بلغت نفقة هذا النهر خراج العراق، ما كان في أيدينا فأنفقه عليه**» فحفر النهر الذي يعرف بنهر ابن

---

[1] حسين عطوان: **الأمويون والخلافة**، 217-218.

[2] ابن طباطبا: **الفخري**، 136.

[3] الطبري: **تاريخ**، 269/7.

[4] البلاذري: **أنساب**، 185/9.

عمر[1]، وقال رجل ذات يوم في مجلس ابن عمر: «**والله إني أحسب نفقة هذا النهر تبلغ ثلاث مئة ألف أو أكثر**»، **فقال ابن عمر: «لو بلغت خراج العراق لأنفقته عليه»**.[2]

وقوله "**لا ابني قصرا**": انتقادا منه لعمل أغلب الخلفاء الأمويين بما فيهم الوليد الذي قاموا بتشييد العديد من القصور التي أنفق عليها الكثير.[3]

ويبدوا أن هذا الكلام أصبح نموذجا لبرنامج الدولة العباسية فهذا داود بن علي يخطب في بيعة السفاح قائلا: «**إنا والله ما خرجنا لنحتفر فيكم نهرا، ولا لنبني قصرا**»[4].

وكان أول ما فعله يزيد في سياسته الإنفاقية أن ألغى الزيادة التي زادها الوليد للجند في أعطياتهم، وردها إلى ما كانت عليه أيام هشام بن عبد الملك فسمي بذلك "**الناقص**".[5]

والظاهر أن إجراءه المالي هذا لقي معارضة شديدة، و لم يكن توقيته مناسبا أبدا فقد قتل يزيد لتوه خليفة شرعي قد بايعته الأمة وهذا وحده سبب كاف لأن تثور عليه البلدان.

ثم مس الناس في جيوبهم وأنقصهم ما منحهم الوليد قبله.

فيقول اليعقوبي «**إنه سُمي يزيد الناقص لأنه نقص الناس من أعطياتهم، واضطربت عليه البلدان. وكان ممن خرج عليه العباس بن الوليد بحمص، وشايعه أهل حمص، وبشر بن الوليد بقنسرين، وعمر بن الوليد بالأردن، ويزيد بن سليمان بفلسطين**»[6]، يريد اليعقوبي أن يقول من غير شك: أن هؤلاء الأمراء انتهزوا غضب الجند لنقصان الأعطية فثاروا، رغم أن ما كان عليه الأمر زمن هشام مناسبا لحياة الناس، إلا انه بعد أن ذاق الناس طعم هذه الزيادة ليس من اليسير أن تنتزع منهم، فالجند لا يعنيهم أمر بيت المال إن كان عامرا أم فارغا، ولا يعنيهم أمر الصالح العام.

---

[1] البلاذري: **فتوح**، 377.

[2] المصدر نفسه، 377.

[3] انظر الخريطة ص74.

[4] الزبير بن بكار: **الأخبار الموفقيات**، 187- 188.

[5] اليعقوبي: **تاريخ**، 234/2، البلاذري: **أنساب**، 189/9- 190، الطبري: **تاريخ**، 261/7، القلقشندي، أحمد بن عبد الله (ت821هـ): **مآثر الإنافة في معالم الخلافة**، تح: عبد الستار أحمد فراج، مطبعة حكومة الكويت، الكويت، 1964، 159-160، ابن طباطبا: **الفخري**، 136، المسعودي: **مروج**، 276/3، ابن الجوزي: **المنتظم**، 250/7،الذهبي: **تاريخ**، 311/8، السيوطي: **تاريخ الخلفاء**، 203،.

[6] اليعقوبي: **تاريخ**، 234/2.

ويعلق أحمد فريد رفاعي عن هذا متسائلا: «**أفلا يجدر بنا أن نقتنع بأن المال كان سببا قويا لبناء بيت معاوية، وإن المال نفسه كان إلى حد غير قليل سببا له خطره وقيمته في انهيار هذا البناء؟**»[1]

إلا أننا لا نستطيع أن نجزم بأن اضطراب الأمصار على يزيد مرده إلى نقصان الزيادة التي زادهموها الوليد، فالراجح أن ذلك مرده إلى مقتل الخليفة الشرعي، واعتلاء مغتصب عرش الخلافة، وهذه أول مرة يحدث مثل هذا في تاريخ خلافة بني أمية، غير أن هذه السياسة المالية لها أثرها غير القليل في ذلك أيضا.

كان يزيد يعلم أن مطلبه في الخلافة غير شرعي، خاصة وأنه جاء بهذه الطريقة وهي تصفية الخليفة الشرعي، لذا أراد أن يكسب الجند إلى جانبه بالسياسة الإنفاقية، فنادى مناد بأمره: «**من ينتدب إلى الفاسق وله ألف درهم؟. فاجتمع إليه أقل من ألف رجل فأمر رجلا فنادى: من ينتدب إلى الفاسق وله ألف وخمسمائة؟ فانتدب إليه يومئذ ألف وخمسمائة**»[2]، وكان هذا العدد قليلا وغير كاف لتنفيذ مهمة محاربة الوليد وقتله، فندب مرة أخرى الناس مع عبد العزيز بن الحجاج بن عبد الملك، وهو ابن عمه ونادى مناديه: «**من سار معه فله ألفان، فانتدب ألفا رجل، فأعطاهم ألفين ألفين**»[3].

وهكذا حقق يزيد غرضه بسياسته الإنفاقية ونجح نجاحا باهرا، وبذلك كان قد دق أول مسمار في نعش خلافة بني أمية من حيث لا يدري، وفتح باب الفتنة الثالثة مشرعا على مصراعيه وأعطى فرصة لأعدائه وأعداء الأمويين الذين يعملون في الخفاء.

ذكرنا سابقا إنه كان في بيت مال الوليد يوم قتل سبعة وأربعون ألف ألف دينار ففرقها يزيد[4]، ومن هنا نجد تناقضا وعدم اتزان في سياسة يزيد الإنفاقية، من جهة ينقص الناس الزيادة التي زادها الوليد ويعود بهم إلى ما كان عليه الحال أيام هشام، ومن جهة أخرى يبعثر الأموال وينفقها على الناس دون توخي العواقب؛ ونستشف من خلال ذلك أن يزيدا أراد أن يغطي خطأه في مقتل الوليد بإغراق الأموال حتى ينال رضا وقبول الناس، وكأنه أراد أن يشتري الشرعية بالأموال.

---

[1] أحمد فريد رفاعي: **عصر المأمون**، 25.

[2] الطبري: **تاريخ**، 243/7، البلاذري: **أنساب**، 174/9، ابن عساكر: **تاريخ دمشق**، 310/17.

[3] الطبري: **تاريخ**، 252/7

[4] الرشيد بن الزبير: **الذخائر والتحف**، 212.

فيذكر ابن قيتبة إنه لما بويع مروان نبش قبر يزيد وصلبه، وكانوا يقرءون في الكتب: «**يا مبذر الكنوز ويا سجّادا بالأسحار، كانت ولايتك لهم رحمة، وعليهم حجة أخذوك فصلبوك**».[1]

ولما أظهر يزيد أمره وبايعه أهل المزة[2] والغيلانية، وأهل دمشق والناس، ففتح بيت المال وأعطى الناس[3]، وجاءته أموال من الكُور ففرقها فيما يذكر البلاذري[4]، مع العلم أن يزيدا قد بويع في يوم **23** جمادى الثانية **126**هـ، أي ما يقابل بالتقويم الميلادي **10** أفريل **744** م، أي في الأيام الأولى من الربيع فلم يطل الأمر حتى جنى الناس محاصيلهم في جميع أنحاء الدولة، وجُبي الخراج وأُرسل إلى عاصمة الخلافة دمشق، وبذلك تكون أموال الخراج هي الأموال التي يقصدها البلاذري بالأموال التي جاءت يزيد من الكور، وهي ليست بالشيء القليل، فإن كان قد وزعها كاملة فذلك خطأ فادح في السياسة الإنفاقية ولاريب؛ كما أرسل يزيد إلى عبد العزيز قائد جنده فأمره فوفق بباب الجابية، وقال: «**من كان له عطاء فليأت إلى عطائه، ومن لم يكن له عطاء، فله ألف درهم معونة**»[5]، ولسنا نفهم هنا هذه الازدواجية المتناقضة في السياسة الإنفاقية ليزيد، ولا نفسرها إلا بالارتباك وعدم الخبرة والدراية والارتجالية، بل ونستطيع أن نقول إن الأوضاع السياسية هنا تحكمت كثيرا في السياسة المالية، فكانت هذه الأخيرة ناتجة عن الأولى،عكس ما كان الوضع عليه أيام هشام والوليد، لذا لا نستطيع أن نجزم بأن السياسة المالية هي التي كان سببا في الأوضاع السياسية وما آلت إليه الدولة الأموية من اضطراب.

ونخلص في الأخير إلى النتائج التالية:

1- التناقض في السياسة الإنفاقية ليزيد بين إلغائه للزيادة في العطاء وتوزيع الأموال على الناس أجمعين في صيغة العطاء للجند والمعونة لغيرهم.

2- الإنفاق كان حسب مقتضى الظروف السياسية وليس العكس.

3- لم يكن نقص العطاء هو السبب الوحيد وراء انتقاض الأقاليم على يزيد بل عمله غير الشرعي في قتلة الخليفة الذي أجمعت عليه الأمة كان أكبر سبب في ذلك.

---

[1] ابن قتيبة: **عيون الأخبار**، 249/2.

[2] **المِزَّةُ**: وهي قرية كبيرة غَنَاءَ في وسط بساتين دمشق بينها وبين دمشق نصف فرسخ وهما فيما يقال قبر دحية الكلبي صاحب رسول الله ﷺ ويقال لها مزة كلب.الحموي: **معجم البلدان**، مادة «مزة»، 122/5.

[3] البلاذري: **أنساب**، 183/9.

[4] المصدر نفسه، 174/9.

[5] الطبري: **تاريخ**، 242/7. البلاذري: **أنساب**، 174/9، ابن عساكر: **تاريخ دمشق**، 437/35.

جـ- إيراداتـــه

لم تشر المصادر التاريخية إلى السياسة الإيرادية ليزيد، ولا إلى مقدار الواردات إلى بيت المال غير أننا نستطيع أن نستشف انطلاقا من الأوضاع السابقة لبيت المال في عهد هشام أن بيت المال لا يحتمل كل تلك النفقات التي أنفقها يزيد، و لم يُشر يزيد في خطبته التي ضمنها برنامج حكمه إلى إصلاحات على مستوى الإيرادات، مثل تلك التي قام بها قدوته عمر بن عبد العزيز، إلا ما كان إشارة منه لحسن معاملة أهل الجزية أي أهل الذمة حتى لا يجلوا عن بلادهم، وقد أشرنا إلى الإصلاحات التي قام بها قبله أشرس بن عبد الله ثم نصر بن يسار.

ولا يسعنا إلا أن نقول أن الإيرادات بقيت مثلما هي و لم يتغير شيء من ذلك وإلا لكانت المصادر تكلمت عن ذلك.

والظاهر أن يزيد اتبع سياسة المصادرات من العمال الذين استعملهم الوليد قبله، وثبت أنهم اختلسوا أموالا، فقد قال يزيد ليوسف بن عمر: «**لست أطالبك بحقد ولا إحنة ولكني أريد أخذك بمال المسلمين حتى استخرج لهم حقهم الواجب لهم**» وأمر بحبسه ومحاسبته.[1]

ويبدو أنه لم يتسنى له ذلك، فقد قال فيما بعد: «**عجلتم بقتله-يوسف- قبل أخذ ما عليه للمسلمين من الأموال**».[2]

لهذا لا نستطيع بأي حال من الأحوال بأن نحكم ونقول إنه كان هناك غبن ضريبي على الموالي في هذه الفترة، مما جعلهم يؤيدون العباسين ويدعموا ثورتهم التي انطلقت من موطنهم في خراسان.

---

[1] البلاذري: **أنساب**، 194/9.

[2] المصدر نفسه، 200/9.

ثالثا: السياسة المالية لآخر خلفاء بني أمية

قبل أن نتطرق لمروان بن محمد آخر خلفاء بني أمية يجب أن نتكلم عن إبراهيم بن الوليد الذي تولى الخلافة قبله، فهو إبراهيم بن الوليد بن عبد الملك بن مروان بن الحكم يكنى بأبي إسحاق، أمه أم ولد، بويع له بالخلافة بعد أخيه يزيد بن الوليد الناقص بعهد منه في ذي الحجة سنة ست وعشرين ومائة، وقيل إن أخاه لم يعهد إليه وإنه استولى بغير عهد.[1]

فعن أبي العلاء بن برد بن سنان قال: «**حضرت يزيد بن الوليد حين حضرته الوفاة، فأتاه قطن فقال أنا رسول من وراء بابك يسألونك بحق الله لما وليت أمرهم أخاك إبراهيم بن الوليد؟ فغضب وقال بيده على جبهته أنا أولي إبراهيم؟ ثم قال لي يا أبا العلاء إلى من ترى أن أعهد؟ فقلت أمر نهيتك عن الدخول في أوله فلا أشير عليك في آخره، قال وأصابته إغماءة حتى ظننت أنه قد مات ففعل ذلك غير مرة، قال فقعد قطن فافتعل كتابا عن لسان يزيد بن الوليد ودعا ناسا فأشهدهم عليه، قال(أبو العلاء) ولا والله ما عهد إليه يزيد شيئا ولا إلى أحد من الناس**».[2]

وكان لما توفي يزيد دعا مروان إلى نفسه، ثم أقبل سنة127هـ/745م بأهل الجزيرة يريد إبراهيم بن الوليد، وقد بويع له ولعبد العزيز بن الحجاج بن عبد الملك من بعده، فلما دخل مروان دمشق خلع إبراهيم بن الوليد نفسه، وهرب وتوارى حتى أمّنه مروان بعد ذلك ودخل في طاعته وسار معه.[3]

وكانت أيام إبراهيم أربعة أشهر، ويقال ثلاثة أشهر وبعضهم يقول أربعون يوما[4]، ويقول ابن عساكر إنما كان أمره شهرين واثني عشر يوما[5]، ويقول الطبري إنه «**لم يتم لإبراهيم أمره، وكان سلم عليه جمعة بالخلافة وجمعة بالإمرة وجمعة لا يسلمون عليه لا بالخلافة ولا بالإمرة، فكان ذلك حتى قدم مروان بن محمد فخلعه وقتل عبد العزيز بن الحجاج بن عبد الملك**».[6]

وكان بعض الشعراء يقولون:

نبايع إبراهيم في كل جمعة ألا إن أمراً أنت واليه ضائـــــع

---

[1] ابن عساكر: **تاريخ دمشق**، 246/7.

[2] ابن خياط: **تاريخ**، 241، ابن عساكر: **تاريخ دمشق**، 247/7.

[3] ابن عساكر: **تاريخ دمشق**، 249/7.

[4] البلاذري: **أنساب**، 201/9.

[5] ابن عساكر: **تاريخ دمشق**، 249/7.

[6] الطبري: **تاريخ**، 299/7، ابن الجوزي: **المنتظم**، 253/7، ابن طباطبا: **الفخري**، 137.

نبايع إبراهيم في كل جمعة فكم كم إلى كم كل يوم نبايع[1]

وهناك من المؤرخين من لم يعده من خلفاء بني أمية مثل اليعقوبي[2]، ويصف صاحب الفخري أيامه قائلا: «**كانت تلك الأيام أيام فتن، وكان حبل بني أمية قد اضطرب**» ويضيف قائلا إن أمره قد اضطرب فمكث سبعين يوما وخلعه مروان، وجلس على سرير المملكة وذلك بعد حروب وفتن ووقائع يشيب منها الطفل.[3]

هذا ما يتعلق بهذا الخليفة إن صح إطلاق هذه الكلمة عليه فلا شيء يتعلق في المصادر التاريخية بسياسته ولا إجراءاته ولا خططه أو برامجه لا في السياسة المالية ولا في غيرها.

[1] البلاذري: **أنساب**، 204/9، ابن عساكر: **تاريخ دمشق**، 248/7.

[2] انظر اليعقوبي: **مشاكلة الناس لزمانهم**، 32.

[3] ابن طباطبا: **الفخري**، 137.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

مروان بن محمد

هو مروان بن محمد بن مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أمية (127-132 هـ/745- 749م) كان مولده بالجزيرة سنة 72هـ/691م، أمه أم ولد كانت لمصعب بن الزبير، وهي كردية أخذها أبوه من عسكر ابن الأشتر[1]، ولي إمرة الجزيرة وأذربيجان لهشام في سنة 114 هـ/732م[2]، فلما بلغه موت يزيد أنفق الخزائن وسار فحارب إبراهيم بن الوليد فهزمه ودعا إلى بيعة من رضيه المسلمون فبايعوه هو، وكان ذلك في الخامس عشر من صفر سنة 127هـ/745م[3]، وبايع له إبراهيم بالخلافة.[4]

وهو آخر خلفاء بني أمية، ومنه انتقلت الدولة إلى بني العباس، ويقال له الجعدي نسبة إلى الجعد بن درهم[5]، وكان شجاعا صاحب دهاء ومكر، وكانت أيامه أيام فتن وهرج ومرج، ولم تطل أيامه حتى هزمته الجيوش العباسية وتتبعته إلى مصر، فقتل بقرية اسمها بوصير من قرى الصعيد وذلك لست بقين من ذي الحجة سنة 132هـ/ 749م[6].

ويصفه ابن عبد ربه قائلا: «**كان مروان بن محمد أحزم بني مروان وأنجدهم وأبلغهم، ولكنه ولي الخلافة والأمر مدبر عنهم**»[7]، وكان أبو جعفر يقول في مروان بن محمد :«**لَنِعْمَ رجل الحرب حمار الجزيرة[8] من رجل لم يكن عليه طابع الخلافة**»[9]

---

[1] البلاذري: **أنساب**، 186/5، نبيه عاقل: **تاريخ خلافة بني أمية**، 352.

[2] الذهبي: **سير**، 74/6.

[3] المصدر نفسه، 74/6.

[4] السيوطي: **تاريخ الخلفاء**، 205.

[5] **الجعد بن درهم** (توفي نحو 118 هـ/ 736 م): من الموالي، مبتدع، له أخبار في الزندقة، سكن الجزيرة الفراتية، وأخذ عنه مروان بن محمد لما ولي الجزيرة، في أيام هشام بن عبد الملك، فنسب إليه، أو كان الجعد مؤدبه في صغره، ومن أراد ذم مروان لقبه بالجعدي، نسبة إليه، قال الذهبي: «**عداده في التابعين، مبتدع ضال، زعم أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلا ولم يكلم موسى، فقتل على ذلك بالعراق يوم النحر**»، وقال ابن الأثير: «**كان مروان يلقب بالجعدي، لأنه تعلم من الجعد بن درهم مذهبه في القول بخلق القرآن والقدر، وقيل: كان الجعد زنديقا شهد عليه ميمون بن مهران، فطلبه هشام، فظفر به، وسيره إلى خالد القسري – في العراق – فقتله**». ابن الأثير: **الكامل**، الذهبي: **سير**، الزركلي: **الأعلام**، 120/2.

[6] ابن طباطبا: **الفخري**، 138.

[7] ابن عبد ربه: **العقد الفريد**، 468/4.

[8] كان يلقب مروان بالحمار لصبره في الحرب. ابن طباطبا: **الفخري**، 138.

[9] الزبير بن بكار: **الأخبار الموفقيات**، 199.

أ- سياسته الإداريـــة

إنه لمن الضروري بمكان أن نتطرق لإدارة مروان بن محمد بعد إن اضطرب حبل الدولة وكثرت الفتوق وقلت السيطرة والتحكم في الأقاليم، مما أثر كثيرا على إيرادات الدولة ونفقاتها لذا سنستعرض أسماء ولاة الأقاليم ونرى كيفية توليهم مناصبهم، لأن ذلك له علاقة مباشرة بالسياسة المالية لمروان، فهناك العديد من العمال لم يتم تعيينهم من الخليفة ولا من طرف أحد من ولاته الذين عينهم، بل غلبوا على الأمر واستولوا على الأقاليم واستأثروا بالأموال دون الخلافة.

العراق: بقي عبد الله بن عمر بن عبد العزيز الذي عينه يزيد الناقص، إلى أن أرسل مروان يزيد بن عمر بن هبيرة عاملا على العراق، في سنة 128هـ/746م[1].

البصرة: كتب إلى عبد الله بن أبي عثمان على البصرة، ثم سلم بن قتيبة بن مسلم[2].

الكوفة: كان قد ولاها عبد الله بن عمر بن عبد العزيز عمر بن عبد الحميد ثم عزله وولى اسماعيل ابن عبد الله، ثم عزله وولى عبد الصمد بن أبان بن النعمان بن بشير الأنصاري، ثم قدم ابن هبيرة فولى الكوفة زياد بن صالح الحارثي، فلم يزل عليها حتى أقبل قحطبة[3].

خراسان: لم يزل نصر بن سيار عليها حتى نفاه عنها أبو مسلم.[4]

سجستان: غلب عليها بحير بن المهلب حتى قدم ابن هبيرة فولى عامر بن ضبارة المري.[5]

السند: غلب عليها منصور بن جمهور، فقتل مروان بن محمد وهو بها.[6]

البحرين: قُتل الوليد وعليها بشر بن سلام العبدي ، فلم يزل حتى قد ابن هبيرة فأقره عليها حتى مات بشر ، فولى سيار بن بشر فمات، فولى أخاه سلم بن بشر فلم يزل حتى قُتل مروان.[7]

اليمامة: غلب عليها البهي، رجل من بني حنيفة، فمات فولى عبد الله بن النعمان الحنفي، فلم يزل عليها حتى بويع أبو العباس.[8]

---

[1] ابن خياط: **تاريخ**، 326، إلا أن الطبري يذكر أنه ولاه على العراق سنة 127هـ . انظر: **تاريخ**، 327/7.

[2] ابن خياط: **تاريخ**، 326-328.

[3] المصدر نفسه، 326-328.

[4] المصدر نفسه، 326-328.

[5] المصدر نفسه، 326-328.

[6] المصدر نفسه، 326-328.

[7] المصدر نفسه، 326-328.

[8] المصدر نفسه ، 326-328.

المدينة: أقر مروان عليها عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز ثم عزله سنة 129هـ/746م وولى عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك بن مروان، ثم انحاز من أبي حمزة الشاري، ودخل أبو حمزة المدينة فوجه مروان عبد الملك بن محمد بن عطية، فقتل أبا حمزة وضم إليه مكة، وخرج عبد الملك إلى اليمن فاستخلف الوليد بن عروة بن حمد بن عطية، ثم ولاها مروان بن محمد يوسف بن عروة بن محمد بن عطية حتى جاءت بيعة أبي العباس.[1]

إفريقية: غلب عليها عبد الرحمن بن حبيب الفهري حتى قتل سنة 138هـ/756م.[2]

اليمن: لما وقعت الفتنة وثب عبد الله بن يحيى وأخرج الضحاك بن زمل، فوجه مروان عبد الملك بن محمد فقتل عبد الله بن يحيى ثم انحدر يريد مكة فقتل ببعض البلاد غيلة، وولاها مروان يوسف بن عروة مع ولاية مكة والمدينة، فبعث إلى اليمن أخاه الوليد بن عروة، فلم يزل واليا حتى جاءت بيعة أبي العباس.[3]

ديوان الجند والخراج وبيوت الأموال والخزائن: عمران بن صالح مولى هذيل.

كاتب الرسائل: عبد الحميد الكبير.

الخاتم الصغير: عبد الأعلى بن ميمون بن مهران.

خاتم الخلافة: مولى له.[4]

ومن خلال هذا العرض يتضح جليا عدم الاستقرار الإداري الناتج عن الاضطراب السياسي الذي طال الخلافة الأموية، مما ينعكس بالضرورة على الاستقرار المالي لهذه الأقاليم، وبالتالي على السياسة المالية للدولة، فغلبة بعض العمال على أعمال الولايات يعني انقطاع إيرادات هذه الولايات عن بيت لمال، ثم إن هذا التغيير الكبير في العمال والولاة والذي سكتت عن سببه المصادر التاريخية مضر جدا بالإدارة والاستقرار المالي، فبغض النظر عن سبب تغيير العمال سواء كان بسبب عدم الكفاءة أو بسبب الخيانة أو بسبب اختلاس الأموال فإن هذا اللااستقرار يشكل عاملا سلبيا ولا شك على مالية الولاية.

---

[1] ابن خياط: **تاريخ** ، 326-328.

[2] المصدر نفسه، 326-328.

[3] المصدر نفسه، 326-328.

[4] المصدر نفسه، 326-328.

وإذا ما عدنا للسياسة المالية لبعض الولاة فإننا نجد أن والي العراق يزيد بن عمر بن هبيرة يصفه البلاذري قائلا: «**كان عفيفا متوقيا متحينا شجاعا، وكان يُعشي الناس في كل يوم، إذا صلى العصر توضع الكراسي، فإذا أخذ الناس مجالسهم أتى بعساس اللبن والأشربة، ثم أتى بالأطعمة فيأكلون إلى وقت المغرب... وكان يقضي في كل ليلة عشر حوائج، فإذا أصبح أنفذها**»[1]

و يصف سخاءه الشاعر الأموي أبو عطاء السندي قالا:

أقام على الفرات يزيد حولاً فقال الناس أيهما الفراتُ

فيا عجبا لبحر بات يسقي جميع الناس لم يبلل لهاتي

فقال له ابن هبيرة : «**يا أبا عطاء لم يَبُل لهاتك؟ قال : عشرة آلاف درهم فأمر له بها**».[2]

وهنا يبدو واضحا سوء التصرف المالي ليزيد بن عمر بن هبيرة، إذ كيف يعقل أن يعطي شاعر مدحه عشرة آلاف درهم حتى يبل بها لهاته؟ وأين ذلك من السياسة المالية لهشام الذي يقول: «**إني لأستحي أن أهب رجلا أربعة آلاف درهم**»؟، واتخذ يزيد بن عمر بن هبيرة عبيد الله بن الحجاب مولى بني سلول وعامل هشام السابق على خراج مصر كاتبا لخراجه في العراق.[3]

أقدم مروان على تغيير إداري واسع، فقد كانت دمشق العاصمة الإسمية للدولة الأموية بعد معاوية، وأغلب الخلفاء الذين جاؤوا بعده فضّلوا الإقامة بالبادية أو في مواقع أخرى لأسباب صحية أو عسكرية أو غير ذلك، ولكنهم جميعا لم يفكروا بنقل العاصمة من دمشق[4] ، أما مروان فقد قام بتركها نهائيا، وأقام في حرّان التي أصبحت العاصمة الجديدة، والتي انتقلت إليها دوائر الدولة بما في ذلك بيت المال[5]، فيذكر الأزدي في أحداث سنة 128هـ/746م ما يلي: «**فيها نقل مروان بن محمد خزائن الملك وبيت المال إلى الجزيرة**»[6]، ويعلل المستشرق موريس لومبار ذلك بقوله: «**نظرا للثورات وحركات العصيان التي كانت تضطرب بها منطقة مابين النهرين، ولا سيما الكوفة والبصرة، فقد رأى آخر خلفاء بني أمية مروان الثاني نقل العاصمة من دمشق إلى حران**».[7]

---

[1] البلاذري: **أنساب**، 309/9.

[2] المصدر نفسه، 311/9.

[3] خليفة: **تاريخ**، 330.

[4] نبيه عاقل: **تاريخ خلافة بني أمية**، 357.

[5] فلهاوزن: **تاريخ الدولة العربية**، 364.

[6] الأزدي: **تاريخ الموصل**، 68.

[7] موريس لومبار: **الإسلام في مجده الأول القرن 8-11م**، تر: اسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979، 45.

فكانت عملية نقل العاصمة من دمشق إلى حرّان من الخطورة بمكان، إذ فيها إساءة كبيرة لأهل الشام عامة، ما عدا سكان بعض المناطق الشمالية، فقد خسر أهل الشام بانتقال العاصمة من دمشق المركز الممتاز الذي كان لهم، والخيرات العميمة التي كانت تتدفق عليهم بسبب قربهم من الخليفة واتصالهم به، واعتماده عليهم وتقديمه لهم على غيرهم، لذا عمَّت النقمة في الشام وأخذ الناس يتذكرون الأيام الخوالي حين كانت بلادهم قبلة الأنظار وملتقى جميع الذين يقصدون الدولة لعمل أو لغيره[1]، وزاد من نقمة الناس على مروان أنه كان ابن أَمَة، والناس لم يعتادوا أن توسد خلافتهم إلا إلى صريح النسب من جهة الأب والأم، كما أنه مغتصب للخلافة لم تصله عن طريق إرث شرعي أو بيعة مجمع عليها كما تعارف الناس من قبل.[2]

كل هذا أدى إلى ظهور أوضاعا جديدة، غلب عليها طابع الثورات الدائمة والقلاقل، الأمر الذي سيكون الشغل الشاغل للخليفة وأمواله طوال فترة حكمه.

إضافة إلى ما ذكرناه عن السياسة الإدارية لمروان المتعلقة بالمال فإنه بين أيدينا رسالة أرسلها إلى أبنه وولي عهده عبد الله، لما وجهه إلى قتال الضحاك بين قيس الشيباني الخارجي الذي استولى على الموصل وكورها سنة 127هـ/745م، تضمنت هذه الرسالة العديد من التوجيهات الهامة في مجال إدارة المال خاصة في المعارك والحروب، وكتبها له عبد الحميد الكاتب بأسلوب قمة في البلاغة والبيان، أوصاه فيها بأن يوكل بخزائنه ودواوينه رجلا ناصحا أمينا، ويجعل معه خيلا يكون مسيرها ومترلها ومرحلها مع خزانته وحوله، ويكون عامة الجند متنحين عنها لئلا تحدث فزيعة فينتهب الجند أنفسهم الخزانة.[3]

«وكّل بخزائنك ودواوينك رجلاً ناصحاً أميناً، ذا ورع حاجز، ودين فاضل، وطاعةٍ خالصةٍ، وأمانةٍ صادقةٍ، واجعل معه خيلاً يكون مسيرها ومترلها ومرحلها مع خزانتك وحولها، وتقدم إليه في حفظها، والتوقي عليها، واتهام كل من تسند إليه شيئاً منها على إضاعته والتهاون به، والشدة على من دنا منها في مسير، أو ضامها في مترل، أو خالطها في منهل. وليكن عامة الجند والجيش – إلا من استخلصت للمسير معها – مُتنحين عنها، مجانبين لها في المسير والمترل، فإنه ربما كانت الجولة وحدثت الفزعة، فإن لم يكن للخزائن ممن يوكل بها أهل حفظ لها وذبٍ عنها، وحياطةٍ دونها، وقوةٍ على من أراد انتهابها، أسرع الجند

---

[1] نبيه عاقل: **تاريخ خلافة بني أمية**، 358.

[2] المرجع نفسه، 358.

[3] محمد كرد علي: **أمراء البيان**، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1937، 1/67-91، محمد كرد علي: **رسائل البلغاء**، دار الكتب العربية الكبرى، مصر، 1913، 163.

إليها وتداعوا نحوها حتى يكاد يترامى ذلك بهم إلى انتهاب العسكر، واضطراب الفتنة، فإن أهل الفتن وسوء السيرة كثيرٌ، وإنما همتهم الشر، فإياك أن يكون لأحد في خزائنك ودواوينك وبيوت أموالك مطمع أو يجد سبيلاً إلى اغتيالها ومرزأتها إن شاء الله».[1]

ويبدو أن مروان الضليع في شؤون الحرب الناصح لابنه، لدغ من نفس الجحر الذي نبه له ابنه وأوصاه به وحذره منه، فكان ذلك سببا في هزيمته في أهم معركة حاسمة له أمام الجيوش العباسية، معركة الزاب سنة 132هـ/ 749م، ونتيجة لهزيمته في هذه المعركة الفاصلة سقطت دولة بني أمية، فلما كان الناس يقتتلون أمر مروان بأموال فأُخرجت، وقال للناس: «**اصبروا وقاتلوا، فهذه الأموال لكم، فجعل ناس من الناس يصيبون من ذلك المال، فأرسلوا إليه: إن الناس قد مالوا على هذا المال، ولا نأمنهم أن يذهبوا به، فأرسل إلى ابنه عبد الله أَنْ سِرْ في أصحابك إلى مؤخر عسكرك فاقتل من أخذ من ذلك المال وامنعهم، فمال عبد الله برايته وأصحابه فقال الناس: الهزيمة، فانهزموا**»[2]، فلماذا لم يحم مروان خزائنه مثلما أوصى ابنه؟

ويمكن أن نقول في الأخير أن عهد مروان بن محمد تميز بما يلي::

1-عدم الاستقرار الإداري نتيجة لاضطراب الأوضاع السياسية.

2- تأثر السياسة المالية بحالة اللااستقرار .

3- تغلب بعض الأشخاص على بغض الأقاليم وتنصيب أنفسهم، واستئثارهم بالأموال مما أثر على الخزينة.

4-فشل مروان في السياسة الإدارية.

---

[1] القلقشندي، أبو العباس أحمد (ت821هـ): **صبح الأعشى وصناعة الإنشاء**: دار الكتب السلطانية، القاهرة، 1916، 231/10، محمد كرد علي: **أمراء البيان**، 67/1-91، محمد كرد علي: **رسائل البلغاء**، 163.

[2] الطبري: **تاريخ**، 435/7، ابن طباطبا: **الفخري**، 147، ابن الجوزي: **المنتظم**، 302/7-303.

ب- سياسته الإنفاقية

يبدو أنه أصبح لزاما على كل خليفة أن يظهر برنامجه الذي جاء به قبل كل شيء، خاصة أولئك الذين جاؤوا إلى الحكم بطريقة غير شرعية أو على الأقل في ظروف غير طبيعية، على غرار الخليفتين الأمويين يزيد بن الوليد (126هـ/744م)، ومروان بن محمد (127-132هـ/745-749م)، أو الخليفة العباسي أبو العباسي السفاح (132-136هـ/ 749-754م)، وذلك عن طريق رسالة يرسلها فتُقرأ على الناس في العاصمة، أو خطبة يلقيها في المسجد الجامع، كل هذه البرامج تتضمن الخطوط العريضة للسياسة المالية التي يسير عليها الخليفة ويجتهد في محاولة إرضاء الناس بإصلاح كل المفاسد التي وجدت قبله حتى ينال الرضى، لا عن طريق الشرعية ولكن عن طريق حسن سياسة الرعية، فمروان بن محمد مثلما رأينا لم يتول الخلافة عن طريق خليفة شرعي يعهد إليه وأمه أم ولد، فحاول نيل التزكية بإرسال رسالة إلى أهل دمشق سنة 127هـ/745م ضمَّنها ما يلي: «**أما بعد فإن ألق الذي أفاءه الله على المسلمين وجعل فيه حقوقهم وقوتهم وأوجب على واليهم حسن ولايته لهم وتوفيره عليهم، وتأدية حقوقهم إليهم وأمير المؤمنين يجتهد لكم نفسه في جمعه وإجتلابه، شديد ظَلَفَ[1] نفسه وولده وأهل بيته وعماله عنه، بغيض إليه إنتقاص شيء من حقوقكم وأطماعكم وتأخيرها عنكم في إبَّانها[2]،ما وجد إلى دلك سبيلا، وقد أمر لكم بعطائكم وعطاء عيالكم، فتحدوا ذلك هنياً مرياً والسلام عليكم**».[3]

ومن خلال هذه الرسالة نستطيع أن نتبين عدة أمور:

1- أن مروان يرى في المال والفيء للمسلمين عكس بقية، الخلفاء الأمويين وعلى رأسهم معاوية بن سفيان ﷺ الذي يرى أن المال مال الله.

2- يعي مروان أن للمسلمين في المال قوتهم وحقوقهم، وقد أوجب الله على من يتولاه حسن توليه وتوفيره على المسلمين، أي ترشيد النفقات بما يعود على المسلمين بالفائدة ومروان يضمن ذلك لهم.

3- وعد مروان بأن يمسك نفسه عن مال المسلمين وسائر ولده وأهل بيته، وعماله وقد أضاف في ذلك عن سلفه يزيد «عماله» فيزيد اكتفى في خطبته بمنع نفسه وأهل بيته على اخذ أموال المسلمين واستغلالها.

---

1 **ظلف**: ظلف نفسه عن الشيء منعها من أن تفعله أو تأتيه. ابن منظور: **لسان**، مادة«ظلف»، 229/9.

2 **إبَّانها**: إبَّان كل شيء بالكسر والتشديد وقته وحينه. ابن منظور: **لسان**، مادة«ابن»، 3/13.

3 الأزدي: **تاريخ الموصل**، 65.

4- وعد بصرف حقوق الناس في أوقاتها وعدم تأخيرها.

5- وزع مروان عطاء الناس وعطاء عيالهم في مسجد دمشق وهو أول عطاء أمر لهم به.[1]

من خلال هذا نلاحظ أن مروان قد وفق في التعرض لكل ما يصلح لسياسة المال بما ينفع الناس، مما يوصله إلى مكامن الرضى لديهم، فهل وفى مروان بما وعد؟

ففيم يتعلق بوعد مروان بأنه سيمسك نفسه عن مال المسلمين وسائر ولده وأهل بيته يبدو انه وفى بذلك، يتبين ذلك من خلال شهادة المنصور له حيث يقول: «**لله درُّ مروان ما كان أحرمه وأسوسه وأعفه عن الفيء**».[2]

كان بيت المال الرئيسي في دمشق العاصمة، فلما دخلها مروان بن محمد سنة 127هـ/745م انتهب سليمان بن هشام ما كان في بيت المال، وقسَّمه فيمن معه من الجنود وخرج من المدينة[3]، فكانت أول عقبة في وجه السياسة الإنفاقية لمروان هي فراغ بيت المال من الأموال.

تحكمت الأوضاع السياسية في السياسة الإنفاقية لمروان، وأصبحت خاضعة تماما لها، فمنذ بداية خلافته أشتغل مروان بالحملات العسكرية، ففي سنة 127هـ/745م انتقض عليه أهل حمص وسائر أهل الشام فحاربهم، وفي نفس السنة خلعه سليمان بن هشام بن عبد الملك ونصب له الحرب[4]، وفيها دعا إلى نفسه عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب بالكوفة، وحارب بها عبد الله بن عمر بن عبد العزيز[5]، وخرج الضحاك بن قيس الشيباني بالكوفة[6]، ووجه مروان بن محمد يزيد بن عمر بن هبيرة في سنة 128هـ/746م إلى العراق لحرب من بها الخوارج[7]، أما في سنة 129هـ/747م فقد أمر إبراهيم بن محمد بن علي بن عبد الله بن عباس

---

[1] الأزدي: **تاريخ الموصل**، 65.

[2] الذهبي: **تاريخ** ، 536/8.

[3] الطبري: **تاريخ**، 302/7، ابن الجوزي: **المنتظم**، 260/7.

[4] الطبري: **تاريخ**، 312/7، 323، ابن الجوزي: **المنتظم**، 260/7.

[5] المصدر نفسه، 302/7.

[6] ابن الجوزي: **المنتظم**، 261/7.

[7] الطبري: **تاريخ**، 348/7، ابن الجوزي: **المنتظم**،266/7.

أبا مسلم بالانصراف إلى شيعته بخراسان، وأمرهم بإظهار الدعوة العباسية[1]، كما خرج أبو حمزة الخارجي من قبل عبد الله بن يحي مخالفا مروان بن محمد.[2]

وبحدوث كل هذه الفتن التي واجهها مروان وعماله على الأمصار تطلب إنفاق الكثير من الأموال على الحملات العسكرية وتجييش الجيوش، وكان هذا هو الباب الأوحد الذي أنفق فيه الأموال، فاشتغل بذلك مروان على أعمال البناء والتشييد، فلم يحفر نهرا ولم يبن قصرا ولم يحي أرضا.

فلو نستعرض مقدار ما قد ينفقه مروان في معركة واحدة لوجدنا أنه ينفق مبالغ ضخمة قد لا يتحملها بيت المال، وأحسن مثال على ذلك المعركة التي دارت بين مروان وسليمان بن هشام سنة **127**هـ/745م بعين الجَرّ[3]، كان فيها سليمان في **120** ألف فارس ومروان في **80** ألف، وقُتل فيها **17** ألف من أصحاب سليمان ومثلهم أسرى، فخلاهم مروان وزودهم بدينار دينار[4]، فتجهيز جيش قوامه **80** ألف فارس وتزويدهم باللباس والخيل والسلاح والميرة، إضافة إلى ما أنفقه مروان على الأسرى(**17** ألف دينار)، يكلف بيت المال الكثير، وقس على ذلك في جميع المعارك التي أضطر إلى خوضها في العديد من الأقاليم. فلما خرج أبو حمزة الخارجي بالحجاز سنة **129**هـ/747م قاتله مروان بأن أرسل إليه أربعة آلاف، وأعطى كل رجل مائة دينار وفرسا عربيا، وبغلا لثقله[5] ويصف الطبري عُدَّة هذا الجيش قائلا: «**عُدَّة لم يُرَ مثلها في ذلك الزمان**»[6]، لدرجة أن مروان لم يصرف لأهل مصر عطاءهم سنة كاملة، فقد اعتذر إليهم قائلا: «**إنما حسبتُ عنكم العطاء في السنة الماضية لعدو حضرني فاحتجت إلى المال**».[7]

ولم يكن الإنفاق على الجيش فقط، بل اضطر مروان وعماله إلى صرف الأموال واستعمالها لتفريق الناس عن الخارجين عليهم واستمالتهم إلى جانبهم، فعن المغيرة بن عطية كاتب عبد الله بن

---

[1] ابن الجوزي: **المنتظم**، 270/7.

[2] الطبري: **تاريخ**، 375/7، ابن الجوزي: **المنتظم**، 273/7.

[3] **عَينُ الجَر**: موضع معروف بالبقاع بين بعلبَك ودمشق يقولون: إن نوحا عليه السلام منه ركب في السفينة.الحموي: **معجم البلدان**، مادة «عين الجر»، 177/4.

[4] الطبري: **تاريخ**، 301/7.

[5] المصدر نفسه، 398/7.

[6] المصدر نفسه، 399/7.

[7] المقريزي: **الخطط**، 94/1.

عمر قال واصفا للأسلوب الذي اتبعه ابن عمر لتفريق الناس عن ابن معاوية: «**أمر بالمال فأُخرج حتى أُخرجت آنية من ذهب وفضة وكُساً، ففرق أكثر ذلك في قواده... وخرج عبد الله وخرجنا معه، فأمر عبد الله مناديا فنادى: من جاء برأس فله خمسمائة، فو الله ما كان بأسرع من أن أُتي برأس، فوُضع بين يديه فأمر له بخمسمائة فدُفعت إلى الذي جاء به، فلما رأى أصحابه وفاءه لصاحب الرأس ثاروا بالقوم فو الله ما كان إلا هنيهة حتى نظرت إلى نحو من خمسمائة رأس قد أُلقيت بين يديه، وانكشف ابن معاوية ومن معه منهزمين**».[1]

ولو دقّقنا النظر لوجدنا أن هذا الأسلوب لم يكن متّبعا سابقا، أي في عهد هشام مثلا أو من كان قبله، فلم نسمع عن الحجاج مثلا أنه استخدم هذا الإغراء بالمال، ويبدو أن ذلك مرده إلى أمر خطير جدا دب في جسد الجيش الأموي حتى أصابه الوهن، لم يتنبه له الكثير ممن حاولوا تفسير انقراض الدولة الأموية بالصورة المفاجئة التي تمت عليها ألا وهي الولاء، فقد كان الولاء تاما للبيت الأموي لا تشوبه شائبة، أما في هذه الفترة التي نؤرخ لها قد ضعف الولاء وبات خاضعا للمال والمصلحة المادية الخاصة؛ وقد تنبه الأمويين في هذه الفترة لذلك خاصة منهم يزيد بن الوليد ومروان وعمالهما. فهذا نصر بن سيار أيضا في حربه مع الحارث بن شريح[2] يأمر مناديا ينادي: «**من جاء برأس فله ثلاثمائة، فلم تطلع الشمس حتى انهزم الحارث**»[3]، بل حتى مروان نفسه لما رأى فترة أصحابه ومناجزة أصحاب عبد الله بن علي العباسي، وضع ذهبا كثيرا قُدّام الناس وقال: «**أيها الناس قاتلوا وهذا المال لكم**»[4]، ولما خرج أبو حمزة الشاري سنة 129هـ/747م مضى عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك والي المدينة حتى دخل المدينة فدعا بالديوان فضرب

---

[1] الطبري: **تاريخ**، 307/7.

[2] **الحارث بن شريح** (ت128 هـ/ 746 م): ثائر على الأمويين، كان من سكان خراسان، وخرج على أميرها سنة 116 هـ، فلبس السواد خالعا طاعة بني مروان (والخليفة يومئذ هشام بن عبد الملك) وداعيا إلى الكتاب والسنة والبيعة للرضى، استولى على الجوزجان والطالقان ومرو الروذ، وعظم أمره فقيل: إن عدة جيشه بلغت ستين ألفا، ثم انهزم جيشه على أبواب مرو، فانصرف إلى بلاد الترك فأقام اثنتي عشرة سنة، وأرسل إليه أمير خراسان (نصر بن سيار) رسلا حملوا إليه أمان يزيد بن الوليد بعودته إلى خراسان، فعاد إلى مرو سنة 127 هـ ثم لم يطق المقام بمرو، فدعا الناس إليه، فاجتمع حوله ثلاثة آلاف فخرج، وقال لنصر، ثم كتب لنصر أن يجعل الأمر شورى، فأبى نصر، فقاتله، واستعرت نار الفتنة إلى أن قتل أمام سور مرو. الزركلي: **الأعلام**، 154/2.

[3] الطبري: **تاريخ**، 334/7.

[4] ابن طباطبا: **الفخري**، 147.

على الناس البعث، وزادهم في العطاء عشرة عشرة.[1] بل الأكثر من ذلك أنهم استعملوا الأموال في إغراء الخارجين عليهم أنفسهم للرجوع إلى الجماعة، فقد عرض نصر على الحارث بن شريح أن يوليه ما وراء النهر، وخمسمائة رأس ومائتي بعير، وأن يحمل من الأموال ما شاء وآلة الحرب ما شاء، فلم يقبل.[2]

ومن جانب آخر فرغم كل هذه الأعمال العسكرية التي قام بها مروان في فترة قصيرة من الوقت إلا أنه لم يُهمل الفتوحات، وإرسال الحملات للثغور، والإنفاق على ذلك، ففي سنة 130هـ/748م غزا الصائفة الوليد بن هشام، فنزل العمق وبنى حصن مرعش[3]، غير أن اليعقوبي يقول: «**ولم يغزُ في أيام مروان**».[4]

أسرف عبد الله بن عمر بن عبد العزيز والي العراق في العطاء، وفي التقرب من رجالات العراق، ولكنه كان يعطي أناسا دون آخرين فأرضى بذلك فريقا واغضب فريقا آخر[5]، فقد أعطى مُضر وربيعة عطايا عظاما، ولم يعط بني تميم، فدخلوا عليه معاتبين ومهددين فاضطر لأن يوزع الأموال خفية، فأرسل مائة ألف إلى رجل ليقسمها في قومه، وأرسل مائة ألف إلى آخر، وأعطى عشرين ألفا لغيرهما، وخصص أعطيات لبعض المُتنفذين[6]، وهكذا كانت تنفق الأموال بغير حساب لشراء الولاء، ويظهر أن هذه الأموال لم تنفع ابن عمر حيث أنفقها، لأن الشيعة من أهل الكوفة لما رأوا ضَعفه على ما يقول الطبري: «**اغتمزوا فيه، واجترؤوا عليه، وطمعوا فيه، ودعوا إلى عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر**».[7]

---

[1] الطبري: **تاريخ**، 376/7، ابن الجوزي: **المنتظم**، 273/7.

[2] المصدر نفسه، 331/7، ابن كثير: **البداية والنهاية**، 219/13.

[3] المصدر نفسه، 401/7، ابن الجوزي: **المنتظم**، 278/7.

[4] اليعقوبي: **تاريخ**، 348/2.

[5] نبيه عاقل: **تاريخ خلافة بني أمية**، 363.

[6] الطبري: **تاريخ**، 305/7، ابن الأثير: **الكامل**، 5/5-6.

[7] المصدر نفسه، 305/7، ابن الأثير: **الكامل**، 6/5.

1- العطـاء

كان الأمويون في الظروف العادية يصرفون العطاء للجند وذريتهم في شهر محرم، فمروان لما أتاه نبأ وفاة يزيد بن الوليد في ذي الحجة من سنة 126 هـ/744م دعا قيسا وربيعة، ففرض لستة وعشرين ألفا من قيس، وسبعة آلاف من ربيعة، وأعطاهم أعطياتهم[1]، فيبدو أن أحداث الفتنة لم تثن مروانا عن إعطاء الناس أعطياتهم، وهو بذلك يضمن ولاءهم الذي بدأ يفتر مثلما رأينا وكان أيضا ذلك ضمن برنامجه الذي أعلنه بدمشق، والذي تعرضنا له فيما سبق.

إلا أن مروانا قطع عن أهل مصر العطاء سنة، ثم كتب إليهم كتابا يعتذر فيه: «**أني ما حبست عنكم العطاء في السنة الماضية لعدو حضرني فاحتجت إلى المال، وقد وجهت إليكم عطاء السنة الماضية وعطاء هذه السنة، فكلوه هنيئا مريئا، وأعوذ بالله أن أكون أنا الذي قُطع العطاء على يديه**».[2]

رغم هذا الخلل الذي وقع في توزيع العطاء إلا أن مروانا وفّى بوعده الذي وعد به والذي ذكرناه فيما سبق، حيث يقول عن نفسه: «**بغيض إليه –يتكلم عن نفسه– انتقاص شيء من حقوقكم وأطماعكم، وتأخيرها عنكم في إبّانها ما وجد إلى ذلك سبيلا**».[3]

وقد بقي العطاء والأرزاق توزع على أصحابها حتى آخر لحظة في الدولة الأموية، فلما مات نصر خرج مالك بن أدهم من همذان بعد أن توجه إليها الحسن بن قحطبة، فدعا أهل الشام وأهل خراسان ممن كان معه فيها إلى أرزاقهم، وقال: «**من كان له ديوان فليأخذ رزقه**»[4]، أي من سجل في الديوان وكان له رزق على الدولة فيأتي لأخذه، ولما خرج أيضا أبو حمزة الشاري سنة 129هـ/ 747م كما ذكرنا سابقا، مضى عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك والي المدينة حتى دخل المدينة فدعا بالديوان، فضرب على الناس البعث، وزادهم في العطاء عشرة عشرة.[5]

ويبدو أن الأمويين قد توسعوا في أعطيات وأرزاق عمالهم[6]، لضمان ولائهم، فقد وجد في ديوان بني أمية في زمن مروان بن محمد ورقة فيها: «**بسم الله الرحمن الرحيم، من عيسى بن أبي عطاء إلى خُزّان بيت المال، فأعطوا عبد الرحمن بن سالم القاضي رزقه لشهر ربيع الأول وشهر ربيع الآخر سنة**

---

[1] ابن عساكر: **تاريخ دمشق**، 328/57، ابن عبد ربه: **العقد الفريد**، 466/4.

[2] المقريزي: **الخطط**، 94/1.

[3] الأزدي: **تاريخ الموصل**، 65.

[4] الطبري: **تاريخ**، 404/7-405.

[5] المصدر نفسه، 376/7، ابن الجوزي: **المنتظم**، 273/7.

[6] سيدة إسماعيل كاشف: **الوليد بن عبد الملك**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2005، 63.

إحدى وثلاثين، عشرين دينارا واكتبوا بذلك براءة؛ وكتب يوم الأربعاء لليلتين خلتا من شهر ربيع الأول».[1]

ومن هذه الورقة نستنتج أمرين اثنين:

أولهما: أن الأمويين قد رفعوا من أجور عمالهم فمبلغ عشرون دينارا مبلغ كبير، ولو حولناه إلى الدرهم لوجدناه مائتين وأربعين درهما في الشهرين.

ثانيهما: كتب هذا الأمر الموجه للخزان في بداية شهر ربيع الأول مما يعني أن الأمويين أصبحوا يعطون الأرزاق كل شهرين، بل ويُدفع ذلك مسبقا، أي قبل أن يتم العامل عمله على غرار ما تفعله الدول الحديثة اليوم في صرف أجور عمالها.

2- مروان والشعراء

رغم الفتنة والاضطراب الذي حدث في الدولة، إلا أنا مروانا وجد وقتا يستمع فيه لشعر المدَّاحين ويعطيهم الأموال الطائلة، فلما استخلف دخل عليه الشعراء يهنئونه بالخلافة، فتقدم إليه طريح بن إسماعيل الثقفي خال الوليد بن يزيد فقال كلاما ثم أنشده شعره الذي يقول فيه:

تسوء عِداك في سداد ونعمة خلافتنا تسعين عاما وأشهرا

فقال مروان: كم الأشهر؟ قال: وفاء المائة يا أمير المؤمنين، فأمر له بمائة ألف درهم.[2]

و تقدم إليه ذو الرمة فقال فيه شعره الذي يقول فيه:

فقلت لها سِيري أمامك سيّد تفرع من مروان أو من محمد

فقال مروان: سيُعطى بكل من سمَّى من آبائي ألف دينار.[3]

---

[1] الكندي: **كتاب الولاة وكتاب القضاة**، مطبعة الآباء اليسوعيين، بيروت، 1908، 354، ابن حجر العسقلاني: **رفع الإصر عن قضاة مصر**، دار الكتاب العربي، مصر، دت، 91/1.

[2] ابن عبد ربه: **العقد الفريد**، 319/1.

[3] المصدر نفسه، 1/ 319.

جـ- سياسته الإيرادية

لم تكن لمروان بن محمد سياسة يتبعها في إيراد الأموال إلي بيت المال، فقد غطت الأحداث السياسية والفتنة على كل الإجراءات والبرامج المزمع تنفيذها، فكما رأينا في الرسالة التي وجهها مروان لأهل دمشق والتي ضمنها برنامجه، لم تحمل أية إشارة لخطة تتعلق بالسياسة الإيرادية، وكأن مروان إنما جاء ليُصَفِّي أموال الدولة الأموية بالنفقات فقط، فأحداث الفتنة انعكست على الإيرادات بشكل سلبي، مثلما كان تأثيرها على النفقات، فلما قُتل الوليد بن يزيد ووقعت الفتنة مَنَعَت طيء الصدقة و لم يؤدها منها إلا بنو جرم وبنو نبهان أو أكثرهم، فحاربهم مروان بن محمد[1] ويبدو أن ذلك كله يتعلق بقضية الشرعية، فقبيلة طيء ما منعت الزكاة إلا لإيمانها بأن الزكاة لا يأخذها إلا خليفة شرعي أجمعت عليه الأمة، ومن المؤكد أن موقفهم هذا لا يمكن أن يكون فيه تعطيل لفرض من فرائض الإسلام، على غرار موقف المرتدين أيام أبي بكر الصديق ﷺ.

وباجتياح مروان الأموال من أجل سد هذه الفتوق التي كثرت وطمى خطبها، لجأ إلى أخذ الزكاة قبل أن يحين وقتها، فعن سالم الأفطس قال: «**سألني مروان بن محمد عن تعجيل الزكاة إذا رأى لها موضعا قبل أن تحل، فسألت سعيد بن جبير ذلك فلم ير به بأسا**».[2]

وبالعموم فقد نقصت إيرادات الدولة كثيرا نتيجة لعدة أسباب، خاصة وأن عائدات بعض الأقاليم حُولت إلى جهات أخرى غير بيت المال، مثلما رأينا، فلما خالف منصور بن جمهور مروان، جعل يجبي مال الجبل ويحمله إلى شيبان الخارجي وهو بكرمان.[3]

والدليل علي نقص إيرادات بيت المال في عهد مروان ما رواه أسقف الأشمونين في القسم السابع عشر من تاريخ الكنيسة: أنه في تقدير إيرادات مصر السنوية في نهاية خلافة مروان وابتداء خلافة السفاح «**بلغ ما أُرسل إلى بيت المال بدمشق بعد المصروفات 200.000 دينار**»[4]، أي ما يعادل 2400.000 درهم، باعتبارها أن الدينار يساوي 12 درهم وهي قيمته في ذلك الوقت، وهو مبلغ قليل جدا إذا ما قارناه بمقدار ما كانت تدره مصر لبيت المال في عهد هشام وهو:

---

[1] البلاذري: **أنساب**، 243/9.

[2] ابن عساكر: **تاريخ دمشق**، 320/57 .

[3] البلاذري: **أنساب**، 197/9.

[4] عمر طوسون: **مالية مصر من عهد الفراعنة إلى الآن**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2000، 103.

48000.000 درهم [1]، فإلى ما يعود هذا التدهور؟ لم تشر المصادر التاريخية إلى أسباب ذلك إلا أننا يمكن نرده إلى الفتنة التي عمَّت جميع الأقاليم وكثرة الإنفاق على الحروب والمعارك.

والأرجح أن هذا الوضع المالي لم يكن يخص مصر فقط، فلم تكن بقية الأقاليم بأحسن حال منها، إلا أنه من جهة أخرى هناك روايات عن مقدار الأموال التي تركها مروان بن محمد لما انهزم في بيوت الأموال، فيذكر الأزدي إنه لما دخل عبد الله بن علي سنة 132هـ/ 749م إلى مدينة الموصل، وأرسل إلي خزائن مروان «**وجد له بيتاً من دنانير وبيتاً من دراهم، وغير ذلك من الأمتعة والخزائن، ما لا يُدرى مبلغهُ كثرةً**».[2]

ويُؤيد ذلك ما يذكره الرشيد بن الزبير في الذخائر والتحف حيث يقول: «**كان لمروان بن محمد الجعدي حين هرب من المسودة، في سنة اثنتين وثلاثين ومائة عند هشام بن عمرو بن بسطام التغلبي أمير الموصل، وعامله على خراجها بشر بن حازم، أربعة آلاف ألف دينار وسبعون ألف ألف درهم حُملوا جميعاً إلى عبد الله بن علي، مع ما سوى ذلك ما لا يُوصف كثرةً**».[3]

فإذا ما قمنا بحساب بسيط وحولنا قيمة الدنانير إلى الدراهم، وجمعنا المبلغ كاملاً، فإننا نجد أنه يساوي 118.000.000 درهم، وهذا مبلغ كبير جدا، كيف يمكن أن يكون موجودا في بيت مال إقليم صغير مثل الموصل، خاصة بعدما مرت به الدولة من فتن وحروب وإنفاق على ذلك كله، أجهد بيت المال في دمشق وغيرها من الكُوَر؟ مع العلم أن مقادير الخراج في الظروف العادية بل حتى بعد إصلاحات هشام بن عبد المالك لم تصل إلى هكذا مبلغ، كما أننا رأينا أن مروان كان يحتاج الأموال ويفتقدها لدرجة أنه كان يأخذ الزكاة قبل أن يحين موعد حِلّها؛ فمن أين يأتي هدا المبلغ للموصل؟

لا شك أن هناك مبالغة كبيرة في هذا المبلغ، قد يكون القصد منها النيل من الأمويين وذلك بتصوير أنهم كانوا يختزنون الأموال ويستأثرون بها دون الرعية، خاصة وأن المصدر الذي صرح بهذه المبالغ هو العباسيون أنفسهم.

---

[1] الريس :**الخراج**، 257.

[2] الأزدي: **تاريخ الموصل**، 133.

[3] الرشيدي الزبير : **الذخائر والتحف**، 212.

د-أعداء الأمويين والمال

لطالما كان المال سببا من أهم الأسباب في خروج الخارجين على بني أمية، حتى وإن ادعوا غير ذلك، فقد ضَمَّن الخارجون على مروان خطبهم برامج إصلاحية أخذ منها الجانب المالي القسم الأكبر، فهذا أبو حمزة الخارجي لما خرج لقتال جيش مروان[1]، دخل المدنية سنة 130هـ/ 749م خطب قائلا: «**يا أهل المدينة سألناكم عن وُلاتكم هؤلاء ، فأسأتم لعمر الله فيهم القول، وسألناكم هل يقتلون بالظن؟ فقلتم لنا : نعم، وسألناكم هل سيتحلون المال الحرام والفرج الحرام؟ فقتلتم لنا: نعم ... فقلنا لكم: فخلوا بيننا وبينهم فإن نظفر نعدل في أحكامكم، ونحملكم على سنة نبيكم ﷺ ونقسم فيئكم بينكم فأبيتم**» [2] ، وجاء أيضا فيها: «**ندعو إلى كتاب الله وسنة نبيِّه، والقسم بالسَّوِيَّة ،والعدل في الرعية، ووضع الأخماس في مواضعها التي أمر الله بها**».[3]

وكان أبو حمزة الشاري يرى ويعتقد بكفر السارق.[4]

كما أنه في سنة 127هـ/745م خرج ثابت بن نعيم الأزدي وقال:«**أنا الأصفر القحطاني وكان الذي هاجه على ذلك قول عطية الأصغر مولى كلب:**

دعا ثابت بن نعيم دعوة جَزِعاً عَقَّت أباها وعَقَّت أُمَها اليمن

أتارك أنت مال الله يأكلـــــه عير الجزيرة والأشراف ترتهن؟

يريد بعير الجزيرة مروان، وكان يلقب بحمار الجزيرة».[5]

هذا إضافة إلى أن أول خطبة ألقاها العباسيون الذين نجحوا في القضاء على الدولة الأموية جاء فيها على لسان داود بن علي: «**أيُّها النَّاس إنَّا والله ما خَرجنا في طلب هذا الأمر لُتكْثِرَ لُجَيْناً[6] ولا عِقْيَاناً[7]، ولا نحفر نهراً ولا نبني قصراً، وإنما أَخرجَنا الأَنَفَةُ من ابتزازِهم حقّنا... ويشتد علينا سوء سيرة بني**

---

[1] وذلك أن مروان بن محمد جهز جيشا من أهل الشام، واستعمل عليهم عبد الملك بن محمد بن عطية، وأمره أن يمضي فيقاتلهم، فإن هو ظفر بهم مضى حتى يبلغ اليمن، فخرج أبو حمزة للقائه، فقتل أبا حمزة وبعث برأسه إلى مروان وصلبه سنة 130هـ. الطبري: **تاريخ**، 394/7.

[2] الطبري: **تاريخ**، 394/7، الأزدي: **تاريخ الموصل**، 104-106، أحمد زكي صفوت: **جمهرة خطب العرب في عصور العربية الزاهرة**، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، 1933، 462/2.

[3] الطبري: **تاريخ**، 394/7، أحمد زكي صفوت: **جهرة**، 458/2.

[4] الطبري: **تاريخ**، 397/7.

[5] الأزدي: **تاريخ**، 66.

[6] **لجينا**: اللُّجَيْنُ الفضة لا مكبر له، جاء مُصغَّراً مثل الدُّرَيّا والكُمَيْتِ. ابن منظور: **لسان**، مادة:«لجن»، 378/13.

[7] **عقيانا**: العِقْيَانُ هو الذَّهَبُ. ابن منظور: **لسان**، مادة:«عقن»، 288/13.

أمية فيكم، وخرقِهم بكم واستذلالهم لكم واستئثارهم بفيئكم وصدقاتكم ومغانمكم عليكم، لكم ذمةُ الله تبارك وتعالى، وذمةُ رسوله صلى الله عليه وآله وذمةُ العباس رحمه الله أن نحكم فيكم بما أنزل الله، ونعمل فيكم بكتاب الله، ونسير في العامة منكم والخاصة بسيرة رسول الله ﷺ».[1]

والسؤال الذي يطرح هنا، هل كان هؤلاء أفضل من الأمويين وهل وفوا بوعودهم؟

كان مروان بن محمد خبيرا بطبيعة هؤلاء أفضل من غيره حين قال في تحسر على الأمة «**أما والله ما أتى عليهم قوم قط أشرُّ من هؤلاء**».[2]

وبالفعل فإننا لم نر في سياسة العباسيين المالية إلا الزيادة في الضرائب، ووضع الأموال في غير موضعها، فهؤلاء أقباط مصر اشتركوا مع العباسيين في القضاء على مروان بن محمد حين التجأ إلى مصر، أملا في أن يخفف العباسيون عنهم بعض أعبائهم المالية، ولكن العباسيين لم يفوا بوعودهم ولم تمض ثلاث سنوات حتى ضوعف الخراج على الأقباط.[3]

وقد روى الأصفهاني أن أبا العطاء الشاعر قال:

يا ليت جور بني مروان عاد لنا ... يا ليت عدل بني العباس في النار[4]

---

[1] الطبري: **تاريخ**، 426/7.

[2] الأزدي: **تاريخ الموصل**، 131.

[3] سيدة إسماعيل كاشف: **الوليد بن عبد الملك**، 59.

[4] الأصفهاني: **الأغاني**، 124/11.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفصل الثالث

آثار السياسة المالية

- آثار السياسة المالية على الجانب السياسي
- آثارها على الجانب الفكري والثقافي
- آثارها على الجانب الاقتصادي
- آثارها على الجانب العسكري

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

أولا: الآثار السياسية للسياسة المالية الأموية

ترك هشام بن عبد الملك الدولة الأموية سنة 125هـ/743م، في أوج القوة والمنعة والتماسك، بفضل الاستقرار المالي والسياسي والاجتماعي، وتربع الوليد على عرش دولة يسود الأمن والهدوء مختلف ربوعها، لكن لم تمض سبع سنوات حتى انهارت فجأة أمام ضربات العباسيين التي وجهوها من خراسان، وراح المؤرخون يبحثون في أسباب هذا الانهيار المفاجئ، واختلفت التعليلات والتفاسير، حسب الاتجاه السائد في الفترة التي عاش فيها كل مؤرخ وحسب خلفيته الفكرية والعقدية، فطغى التفسير الاقتصادي على البعض خاصة منهم المستشرقين، وطغى التفسير القومي للأحداث لدى بعض المؤرخين المتحمسين للقومية العربية من العرب ولغيرها عند بعض المستشرقين، وبقيت حقيقة هذه الفجائية في الانهيار غامضة بعيدا عن التفسير الموضوعي الذي يأخذ بالاعتبار كل هذه الأبعاد، ولو أردنا أن نصنف الأسباب والعوامل التي أدت إلى سقوط الدولة الأموية لما استطعنا أن نجد أولويات نعتمدها في هذا التصنيف، كما أننا لن نكون قادرين على التركيز على سبب بعينه دون آخر، فالعوامل متشابكة ومتداخلة، وبما أننا نبحث عن آثار السياسة المالية ودورها في سقوط الدولة الأموية، لا نريد أن نميل إلى التفسير المادي للأحداث التاريخية دون التفاسير الأخرى والأبعاد الأخرى، فقبل كل شيء السقوط كان حتما مقدرا، وذلك بسبب المساقات التي سارت فيها الأحداث والتي لم تكن من صنع فرد أو فئة أو حادث بعينه.

على أن هذا لا يُعفينا من الاعتراف بأن النظام الأموي ينطوي على العديد من نقاط الضعف التي استشرت في الأخير وانعكست سلبا على الأمويين، فهل كانت السياسة المالية التي اتبعها خلفاء البيت الأموي في هذه الفترة أثر في المآل الذي آل إليه حكم الأسرة الأموية في المشرق؟

إن الحقيقة التي يجب أن ننطلق منها هي أن التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة الأموية بعد عصر الفتوح قد طرح قضايا اجتماعية واقتصادية ودينية لم يكن النظام الأموي قادرا على حلها، وهو لهذا لا يعتبر مسؤولا عنها ولا ملوما بسببها.[1]

والحقيقة الثانية هي أنه من يُلم بأقوال وآراء أكثر المخالفين للأمويين يعلم أنهم كانوا يريدون حملهم على جعل العطاء حقا موروثا في البيوت ينتقل من الآباء إلى الأصلاب، بلا حد معلوم ولا في مقابل عمل معروف، ولو كانوا يفقهون لأدركوا أن العطاء في ذاته بغير عوض، رزق غير مبرر،

[1] نبيه عاقل: **تاريخ خلافة بني أمية**، 374-375.

وربما كان ضرره على الهيئة الاجتماعية أشد من حرمان المستحقين، لأنه يدفع إلى استمراء طعم الكسل والبطالة، ويبرر الحياة الطفيلية، وهو أمر تتحاماه الأمم الأثيلة، لذلك كان اهام المروانيين من هذا الجانب غير سديد في نظر الباحثين وربما أقاموا لهم ألف عذر.[1]

وقد فَهِم عمر بن عبد العزيز طبيعة المنازعين للأمويين على الحكم فقال: «**إن هذه الأمة لا تختلف في ربّها ﷻ ولا في نبيّها ﷺ ولا في كتابها، إنّما اختلفوا في الدّينار والدّرهم**».[2]

لم تكن للدولة الأموية أنظمة إدارية مستقرة ومتطورة مع الزمن تساير تطور المجتمع خاصة النظام الاقتصادي، وما تفرع عنه من سياسة مالية، وبالخصوص ما يتعلق بالضرائب غير الشرعية التي فرضت على المسلمين، كما رأينا سابقا، فمن المرجح أن ذلك أدى إلى تذمر الناس، وحمل جماعات كثيرة منهم على القيام بثورات وانتفاضات، بينما انخرط بعضهم الآخر في تنظيمات سرية تعمل لإسقاط الدولة الأموية[3]، خاصة وأن الدولة الإسلامية أصبحت في هذه الفترة تضم شعوبا وثقافات ولغات وعادات مختلفة عن بعضها البعض، وحدثت بينها ظاهريا رابطة الإسلام، وانضوائها تحت حكم دولة يدين خلفاؤها بذلك الدين، وبقي ممثلو تلك الثقافات ومعتنقو الأديان القديمة يعملون في الخفاء بشتى السبل، محاولين زعزعة إيمان الناس بدينهم الجديد، ولما كانت طائفة من هذه الشعوب حديثة عهد بالإسلام فقد كان إسلامها سطحيا سعيا وراء مصالح اقتصادية أو غيرها، فلما وجدت من السياسة المالية الأموية غير ذلك، ووُجد من يحركها انخرطت في ثورات وتنظيمات سرية سعت وراء إسقاط الدولة الأموية، وكان لها ذلك في الأخير.[4]

---

[1] عبد العزيز الثعالبي: **سقوط الدولة الأموية وقيام الدولة العباسية 132هـ/750م**، تح: حمادي الساحلي، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1995، 48.

[2] ابن عساكر: **تاريخ دمشق**، 357/45، ابن الجوزي: **سيرة عمر**، 55.

[3] الكبيسي: **عصر هشام**، 185.

[4] المرجع نفسه، 185.

1- ثورة زيد بن علي

كان عهد خالد بن عبد الله القسري في العراق عهد هدوء وطمأنينة، ولكن ما لبث الحال أن تغير بعد أن عزله هشام وولى يوسف بن عمر، و لم يكن له من الكفاءة والخبرة والحنكة ما يؤهله لتولي العراق، مثلما رأينا سابقا، فقامت في العراق ثورة على الحكم الأموي والسياسة الأموية، قادها أحد أفراد البيت العلوي، وهو زيد بن علي بن الحسين، فهل كان للسياسة المالية للأمويين سببا في خروجه عليهم؟ وما هي آثار هذه الثورة على الدولة الأموية؟

إن زيدا بن علي ليس بالغِر الذي يتورط في ثورة تحدث فتنة للأمة ويقتتل فيها المسلمين، فهو يُعد من جهابذة العلماء[1] وليس من طالبي الدنيا، فقد شهد له الكثير من العلماء بالورع والزهد والتقى والعزوف عن الدنيا[2]، فمن المؤكد أن هناك العديد من الأسباب التي دفعت بزيد بن علي إلى الثورة منها:

- تأثره بما حدث لأهل بيته من تقتيل وتشريد، وقتل جده الحسين بن علي ﷺ، وتعرضه هو بالذات إلى الإهانات من ولاة هشام وهشام نفسه.
- تغير حكم الشورى إلى حكم الملك العضوض مع مجيء الأمويين، وما حدث من سفك للدماء من قبل الأمويين في قضائهم على الخارجين عليهم.
- شعوره بالمظالم الواقعة على الناس والمنكرات التي تفشت في زمانه جعله يخرج آمرا بالمعروف وناهيا عن المنكر ورافعا للظلم عن الناس.
- دعوة الكوفيين له وإغراءه، خاصة وأن الكوفة كانت عاصمة الدولة الإسلامية في عهد علي بن أبي طالب ﷺ، فأصبحت مركزا للتشيع بالرغم مما لاقاه أغلب الكوفيين المؤيدين للعلويين من متاعب، فإنهم حافظوا على حبهم وتأييدهم للعلويين، وقد كان هشام بن عبد الملك على علم بذلك، إذ يذكر الطبري أن هشاما أرسل رسالة إلى يوسف بن عمر قال له فيها: «**أما بعد فقد علمتُ بحال أهل الكوفة في حبهم أهل هذا البيت، ووضعهم إياهم في غير مواضعهم؛ لأنهم افترضوا على أنفسهم طاعتهم، ووظفوا عليهم شرائع دينهم، ونحلوهم علم ما هو كائن؛ حتى حملوهم من تفريق الجماعة على حال استخفوهم فيها إلى الخروج**».[3]

---

[1] قال أبو حنيفة: «**ما رأيت في زمانه أفقه منه ولا أسرع جوابا ولا أبين قولا**». الزركلي: **الأعلام**، 59/3.

[2] يقول الذهبي: «**كان ذا علم وجلالة وصلاح، هفا، وخرج، فاستشهد**». سير، 389/5.

[3] الطبري: **تاريخ**، 169/7.

غير أن المصادر التاريخية[1] تتحدث عن أسباب قيام ثورة زيد بن علي، فتذكر ما خلاصته أن يوسف بن عمر كتب إلى الخليفة هشام مدعيا أن خالد القسري قد أودع ستمائة ألف درهم عند زيد بن علي، وأن زيدا ينكر هذه الوديعة، فبعث هشام إلى زيد يستدعيه إليه فقدم زيد من المدينة أو الرصافة[2]على هشام وأكد له أن خالدا لم يودع عنده شيئا، وطلب هشام من زيد أن يذهب بنفسه إلى يوسف ليواجهه بهذا ويناقشه في التهمة التي أسندها إليه، وكان زيد قد أبدى تخوفه من مقابلة يوسف وما قد يتعرض له من إهانة وأذى، وقال لهشام: «**لا ترسلني إلى عبد ثقيف[3] يتلاعب بي**»[4]، لكن هشاما أصر على رحيله إلى العراق، فطالبه يوسف بالمال، فأقسم زيد وأغلظ الأيمان أن لا علم له بها، ولكن يوسف لم يقبل قسمه، وسجنه وعذبه، فبلغ الخبر هشاما فأمر يوسف بإخلاء سبيله والسماح له بترك الكوفة[5]، وحذر هشام يوسف بن عمر من خطورة بقاء زيد في الكوفة فقال له: « **قد قدم زيد بن عليّ على أمير المؤمنين في خصومة عمر بن الوليد، ففصل أمير المؤمنين بينهما، ورأى رجلاً جَدِلاً لسناً خليقاً بتمويه الكلام وصوغه، واجترار الرجال بحلاوة لسانه، وبكثرة مخارجه في حججه، وما يدلى به عند لُدد الخصام من السطوة على الخصم بالقوّة الحادّة لنيل الفلج؛ فعجل إشخاصه إلى الحجاز، ولا تخلّه والمقام قِبَلك؛ فإنه إن أعاره القوم أسماعهم فحشاها من لين لفظه، وحلاوة منطقه، مع ما يدلي به من القرابة برسول ﷺ ، وجدهم ميلاً إليه؛ غير متئدة قلوبهم ولا ساكنة أحلامهم، ولا مصونة عندهم أديانهم؛ وبعض التحامل عليه فيه أذى له، وإخراجه وتركه مع السلامة للجميع والحقن للدماء والأمن للفرقة أحب إليّ من أمر فيه سفك دمائهم**».[6]

فنستنتج من خلال هذا أن سياسة يوسف بن عمر المالية والتي تقوم على مصادرة من كان قبله من العمال، بل التعرض لكل من أعطاه خالد القسري مالا خاصة من كان منهم هاشميا، «**فقد كان خالد ... يصل الهاشميين ويبرهم**»[7]، وهذه السياسة الإيرادية ساهمت إلى حد كبير في تأزم

---

[1] الطبري: **تاريخ**، 160/7 وما بعدها، الأصفهاني: **مقاتل الطالبيين**، 133وما بعدها.

[2] يذكر الأصفهاني أن زيدا كان حينئذ بالرصافة، **مقاتل الطالبيين**، 133.، في حين أن الطبري يقول أنه كان في المدينة في رواية، **تاريخ**، 160/7، وفي رواية أخرى أنه كان بالرصافة، 161/7، أما اليعقوبي فلايحدد مكان إقامته، **تاريخ**، 325/2.

[3] يقصد بعبد ثقيف يوسف بن عمر الثقفي والي العراق.

[4] اليعقوبي: **تاريخ**، 325/2.

[5] اليعقوبي: **تاريخ**، 326/2، الطبري: **تاريخ**، 160/7، الأصفهاني: **مقاتل الطالبيين**، 133، نبيه عاقل: **تاريخ خلافة بني أمية**، 313، الكبيسي: **عصر هشام**، 185.

[6] الطبري: تاريخ، 169/7.

[7] ابن الأثير: **الكامل**، 439/4.

الوضع وكانت من بين أهم الأسباب التي دفعت بزيد إلى الثورة، حتى وإن كان زيد يبيت ذلك قبل هذا الحدث، فقد قال له هشام قبل أن يرسله إلى يوسف: «**لقد بلغني أنك تؤهل نفسك للخلافة، وأنت ابن أمه. قال: ويلك! مكان أمي يضعني؟ والله لقد كان إسحاق ابن حرة وإسماعيل ابن أمه، فاختص الله ﷻ ولد إسماعيل، فجعل منهم العرب، فما زال ذلك ينمي حتى كان منهم رسول الله**»[1]، وهذا دليل على أنه فعلا كان راغبا في الخلافة طالبا لها، وهشام منتبه لذلك وحذر منه يوسف بن عمر كما رأينا في الرسالة التي أرسلها له.

وإضافة إلى ما حدث له مع يوسف بن عمر، فإن زيدا رفع دينا كثيرا وحوائج لهشام، فلم يقض له منها هشام شيئا، وتجهمه أسمعه كلاما شديدا فخرج وهو يقول: «**ما أحب الحياة أحد قط إلا ذل**»[2]، فكان وجهه إلى الكوفة خرج بها، فقتل سنة 121هـ/739م ، ويقول ابن عساكر أن هشاما ندم على ذلك وقال: «**ما كان يرضيه إنما كانت خمسمائة ألف، فكان ذلك أهون علينا مما صار إليه**»[3]، وكانت بيعة زيد التي بايعه أهل الكوفة بها: «**إنا ندعوكم إلى كتاب الله وسنة نبيه ﷺ وجهاد الظالمين، والدّفع عن المستضعفين، وإعطاء المحرومين، وقسم هذا الفيء بين أهله بالسواء، وردّ الظالمين، وإقفال المجمّر ونصرنا أهل البيت على من نصب لنا وجهل حقنا**».[4]

وفي هذا النص دليل على أن هذه الثورة كانت لرفع الظلم وتقويم السياسة المالية ونصرة أهل البيت، يقول محمد أبو زهرة: «**ولقد كان العلماء يعتبرون أن ثورة زيد على الطغيان الأموي ثورة أهل العلم والزهادة والنُسك عليهم**».[5]

ورغم أن هذه الثورة فشلت وقتل فيها زيد بن علي، إلا أنه كان له عظيم الأثر على الدولة الأموية وسقوطها فيقول اليعقوبي: «**لما قُتل زيد، وكان من أمره ما كان، تحركت الشيعة بخراسان، وظهر أمرهم، وكثُر من يأتيهم ويميل معهم، وجعلوا يذكرون للناس أفعال بني أمية، وما نالوا من آل رسول ﷺ حتى لم يبق بلد إلا فشا فيه هذا الخبر، وظهرت الدعاة ورئيت المنامات وتُدورست كتب الملاحم، وهرب يحيى بن زيد إلى خراسان**»[6]، وكان فشل الثورة بمثابة الدفع لحركات أخرى حذت

---

[1] اليعقوبي: **تاريخ**، 325/2.

[2] ابن عساكر: **تاريخ دمشق**، 470/19.

[3] المصدر نفسه، 470/19.

[4] الطبري: **تاريخ**، 172/7، ابن الأثير: **الكامل**، 446/4.

[5] محمد أبو زهرة: **الامام زيد حياته عصره وآراءه وفقهه**، دار الفكر العربي، القاهرة، دت، 72-73.

[6] اليعقوبي: **تاريخ**، 326/2.

حذوها، فقد هرب يحيى بن زيد إلى خراسان وأعلن ثورة على الأمويين هناك[1]، ومع أن يحيى هو الآخر فشل في القضاء على الحكم الأموي، إلا أن هاتين الثورتين مهدتا بصورة غير مباشرة الطريق للقضاء على الدولة الأموية[2]، إذ قام على آلامهما ودمائهما التيار الشيعي وقوي ليدعم فيما بعد الثورة العباسية انتقاما لهما من الأمويين.

واستغل العباسيون العطف الذي لقيه يحيى بن زيد في خراسان لكسب الأتباع والأنصار لهم، كما أن شعار السواد الذي اتخذه العباسيون إنما يستمد جذوره من ثورة زيد، وما حدث لابنه يحيى بعد ذلك، فقد اتخذ أهل خراسان السواد بسببهما.[3]

استفاد العباسيون من هذه العواطف والمشاعر التي تفجرت في نفوس الناس بسبب مقتل زيد وابنه ووُظِّفت من خلال التنظيم العباسي ضمن الوقود المحرك للناس ضد الأمويين.

---

[1] الطبري: **تاريخ**، 228/7.

[2] ناجي حسن: **ثورة زيد بن علي**، الدار العربية للموسوعات، مصر، 2000، 137.

[3] المرجع نفسه، 138.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

2- ثورة البربر في شمال إفريقيا

إن مقتل يزيد بن أبي مسلم والي إفريقية في سنة 102هـ/721م كان بمثابة نذير للخلافة في دمشق بوجوب إصلاح الأوضاع، لكن الخلافة لم تعمل أكثر من تغيير الولاة[1]، وربما كان عزل وال ومجيء آخر يعمل على إزالة أسباب تذمر السكان وإصلاح أحوالهم، مؤديا إلى هدوء الأوضاع العامة، لكن أولئك الولاة وإن تعددوا فإن سياستهم متفقة في أهدافها، فكان همهم جمع المزيد من الأموال والهدايا والطرف وغيرها، وإرسالها إلى الشام لملء الخزانة وإرضاء الخليفة والنافذين في البلاط الأموي.[2]

تكرر الظُلم والعسف أيام ولاية عبيد الله بن الحبحاب حيث تولى إمارة إفريقية سنة 116هـ/734م، حيث ذكر ابن عذاري: «**كان الخلفاء بالمشرق يَسْتَحِبُّون طرائف المغرب ويبعثون فيها إلى عامل أفريقية، فيبعثون لهم البربريات السنيات، فلما أفضى الأمر إلى ابن الحبحاب مَنَّاهُم بالكثير، وتكلف لهم أو كلفوه أكثر مما كان، فاضطر إلى التعسف وسوء السيرة، فحينئذٍ عَدَتْ البرابرُ على عاملهم فقتلوه، وثاروا بأجمعهم على ابن الحبحاب**»[3]، وأغلب مصادر التاريخ تذكر بأن الثورة بدأت في إقليم طنجة في المغرب الأقصى، وكان سببها «**أن عمر بن عبد الله المرادي عامل طنجة وما والاها أساء السيرة، وتعدى في الصدقات والعُشر**»، وأراد تخميس[4] **البربر، وزعم أنهم فيْءُ المسلمين، وذلك ما لم يرتكبه عامل قبله، وإنما كان الولاة يُخَمِّسُون من لم يجب للإسلام، فكان فعله الذميم هذا سبباً لنقض البلاد ووقوع الفتن العظيمة المؤدية إلى كثير القتل في العباد**».[5]

ويبدو جليا من خلال هذه الروايات أن السياسة المالية (الإيرادية) غير الرشيدة لولاة الأمويين في المغرب أدت إلى قيام هذه الثورة.

كان قائد الثورة ميسرة المطغري زعيم الخوارج الصفرية[6]، وكان قبل ذلك البربر من أحسن الأقوام طاعة لولاتهم فانتشر بينهم مذهب الخوارج الصفرية، وبثوا بينهم أفكارهم التي تدعوا إلى

---

[1] الطبري: **تاريخ**، 617/6.

[2] الكبيسي: **عصر هشام**، 209.

[3] ابن عذاري: **البيان المغرب**، 52/1.

[4] **تخميس**: أي يأخذ الخمس من البربر كرقيق.

[5] ابن عذاري: **البيان المغرب**، 51/1-52.

[6] **الصفرية**: فرقة من الخوارج، أصحاب زياد بن صفر، خالفوا: الأزارقة، والنجدات، والإباضية في أمور منها: أنهم لم يكفوا القعدة عن القتال؛ إذا كانوا موافقين في الدين والاعتقاد، ولم يسقطوا الرجم، ولم يحكموا بقتل أطفال المشركون وتكفيرهم وتخليدهم في النار. الشهرستاني: **الملل والنحل**، 132/1.

المساواة بين المسلمين، ووجوب الخروج على الحكام الظلمة وغيرها، ورأوا التناقض الصارخ بين تعاليم الإسلام وسياسة الولاة الأمويين المالية، فأصبحت لديهم قابلية للتمرد، إلا أنهم لم يعلنوا التمرد والعصيان إلا بعد أن يئسوا من إمكانية تبليغ صوتهم بالشكوى إلى الخليفة، فيذكر الطبري أن أهل إفريقية «**ما زالوا من أسمع أهل البلدان وأطوعهم إلى زمان هشام بن عبد الملك؛ أحسن أمة سلاماً وطاعةً؛ حتى دبّ إليهم أهل العراق، فلما دبّ إليهم دعاة أهل العراق[1] واستثاروهم، شقّوا عصاهم، وفرّقوا بينهم إلى اليوم، وكان من سبب تفريقهم أنهم ردّوا على أهل الأهواء، فقالوا: إنا لا نخالف الأئمة بما تجبى العمال، ولا نحمل ذلك عليهم؛ فقالوا لهم: إنما يعمل هؤلاء بأمر أولئك، فقالوا لهم: لا نقبل ذلك حتى نَبُورهم[2]؛ فخرج ميسرة في بضعة عشر إنساناً حتى يَقدُم على هشام، فطلبوا الإذن، فصعب عليهم، فأتوا الأبرش، فقالوا: أبلغ أمير المؤمنين أنّ أميرنا يغزو بنا وبجنده، فإذا أصاب نفّلهم دوننا وقال: هم أحقّ به؛ فقلنا: هو أخلص لجهادنا، لأنا لا نأخذ منه شيئاً، إن كان لنا فهم منه في حلّ؛ وإن لم يكن لنا لم نُرِده. وقالوا: إذا حاصرنا مدينة قال: تقدّموا وأخّر جنده، فقلنا: تقدّموا، فإنه ازدياد في الجهاد، ومثلكم كفى إخوانه، فوقيناهم بأنفسنا وكفيناهم. ثمّ إنهم عمدوا إلى ماشيتنا، فجعلوا يبقرونها على السّخال[3] يطلبون الفراء البيض لأمير المؤمنين، فيقتلون ألف شاة في جلد، فقلنا: ما أيسر هذا لأمير المؤمنين! فاحتملنا ذلك، وخلّيناهم وذلك. ثم إنهم ساموا أن يأخذوا كلّ جميلة من بناتنا فقلنا: لم نجد هذا في كتاب ولا سنّة، ونحن مسلمون؛ فأحببنا أن نعلم: أعن رأي أمير المؤمنين ذلك أم لا؟**».[4]

وتشير هذه الرواية إلى أنواع المظالم التي كانوا يتعرض لها البربر رغم إسلامهم، وأنها كانت سببا في ثورتهم على الأمويين في رمضان من عام 122هـ/739م.[5]

و يبدو أن الاستياء كان عامًّا بين السكان فأيد أغلبهم الثورة، قال ابن الأثير: «**تداعت عليه [البربر] بأسرها مسلمها وكافرها**»[6]، ويصف ابن عذاري اتساع الثورة بقوله: «**ثارت البرابر كلها مع**

---

[1] **يقصد الخوارج الصفرية.**

[2] **نبورهم:** نختبرهم، فقد جاء في اللسان: بارَ يَبُورُ بَوراً إذا جَرَّبَ، ابن منظور: **لسان**، مادة «بور»، 86/4.

[3] **السخال:** يقال لأَوْلاد الغَنَم ساعة تَضَعها من الضأْن والمَعَز جميعاً ذكراً كان أَو أُنثى سَخْلَة وجمعها سِخال. ابن منظور: **لسان**، مادة «بهم»، 56/12.

[4] الطبري: **تاريخ**، 254/4-255.

[5] ابن خياط: **تاريخ**، 278.

[6] ابن الأثير: **الكامل**، 416/4.

أميرهم ميسرة الحقير»[1]، أما القيرواني فيقول: «**أن البربر ... تداعت بأسرها**»[2]، ويقول صاحب أخبار مجموعة: «**وثب كل قوم من البربر على ما يليهم**».[3]

وهكذا اندلعت بإفريقية والمغرب بأسره ثورات لا نهاية لها، بدأت سنة **122هـ/740م**، وهي أول ثورة في المغرب في الإسلام، ولم يتمكن الأمويون من القضاء علها واحتوائها إلا في مطلع سنة **125هـ/743م**، حيث وصلت هشام أخبار النصر في معركتا القرن والأصنام، وهو على فراش الموت.[4]

ويذكر ابن عذاري أن طريفا رئيس قبيلة برغواطة[5]وقائدها في ثورة ميسرة الذي بث الخارجية فيهم، كان في جملة القواد الذين هاجموا القيروان، فلما خسر البربر المعركة هرب إلى الجبال، وأنشأ وأولاده من بعده دينا جديدا أقرب إلى الوثنية[6]، وكل ذلك سببه سياسة العسف التي اتبعها ولاة الأمويين في البربر.

والجدير بالذكر هنا أنه حتى وإن كان الأمويون نجحوا بصعوبة في القضاء على هذه الثورات، إلا أنها أنهكت الخزينة وفتت في عضد الدولة وشغلت الأمويين لوقت طويل، وحولت أنظارهم عن عمل دعاة العباسيين في الأقاليم الشرقية.

---

[1] ابن عذاري: **البيان المعرب**، 52/1.

[2] القيرواني: **تاريخ إفريقية والمغرب**، 109.

[3] مؤلف مجهول: **أخبار مجموعة**، 29.

[4] ابن عذاري: **البيان المعرب**، 59/1، مؤلف مجهول: **أخبار مجموعة**، 37.

[5] **برغواطة**: بطن من بطون قبيلة مصمودة، وهم الجيل الأول منهم كان لهم في صدر الإسلام التقدم والكثرة وكانوا شيخا وشيعا مفترقين، وكانت مواطنهم خصوصا من بين المصامدة في بسائط تامسنا وريف البحر المحيط من سلا وازمور وأنقى وأسفى وكان كبيرهم لأول المائة الثانية من الهجرة طريف أبو صبيح، وكان من قواد ميسرة الخفير طريف المضفرى القائم بدعوة الصفرية، ثم انقرض أمر ميسرة والصفرية وبقى طريف قائما بأمرهم بتامسنا ويقال أيضا انه تنبأ وشرع لهم الشرائع ثم هلك وولى مكانه ابنه صالح. ابن خلدون: **تاريخ**، 207/6.

[6] ابن عذاري: **البيان المعرب**، 59/1.

3- ثورة الحارث بن شريح

قام الحارث بن شريح[1] بثورة كبيرة في خراسان وبلاد ما وراء النهر، ولا تحدد المصادر وقت واحد لهذه الثورة فابن خياط يذكر خروجه في سنة 115هـ/733م[2]، أما الطبري فيذكر أنه خلع طاعة الخليفة الأموي في أحداث سنة 116هـ/734م[3]، ويرجح فان فلوتن أن الثورة بدأت سنة 116هـ/734م[4]، لكن يبدو أن فلوتن قد أخطأ، لأنه أولا لم يطّلع على تاريخ خليفة الذي لم يحقق إلا في وقت لاحق سنة1967م على يد الدكتور سهيل زكار، لم يلحق عليه فلوتن الذي توفي سنة 1903م، وثانيا رواية ابن خياط أوثق وأصح من رواية الطبري لأن خليفة توفي سنة 240هـ/854م في حين أن الطبري توفي سنة 310هـ/922م، وهو أقرب إلى تاريخ الحدث من الطبري، ثم أن الطبري يذكر في حوادث سنة 116هـ/734م، أن الحارث احتل النخذ[5]، وتوجه نحو الفارياب[6]، واحتل بلخ أيضا عند مقدم عاصم واليا في مطلع سنة 116هـ/734م[7]، فكيف أمكن للحارث أن يقوم بكل هذه الأعمال في فترة قصيرة؟

---

[1] قال الدراقطني في هذا الرجل سريج بالسين والجيم غير المعجمتين والمشهور شريح، وجاء اسمه في جمهرة أنساب العرب لابن حزم " الحارث بن شريح" وعند خليفة بن خياط كذلك أما الطبري فقد ورد عنده باسم الحارث بن سريج. انظر: ابن خياط: **تاريخ**، 272، الطبري **تاريخ**، 94/7، **الحارث بن شريح** (ت 128 هـ/746 م): كان من سكان خراسان، وخرج على أميرها سنة 116 هـ، فلبس السواد خالعا طاعة بني مروان (والخليفة يومئذ هشام بن عبد الملك) وداعيا إلى الكتاب والسنة والبيعة للرضا، وسار إلى الفارياب، ومنها إلى بلخ، فقاتله أميرها، فهزمه الحارث ودخلها، ثم استولى على الجوزجان والطالقان ومرو الروذ.وعظم أمره فقيل: إن عدة جيشه بلغت ستين ألفا، ثم انهزم جيشه على أبواب مرو، فغرق جمع كبير من أصحابه، فانصرف إلى بلاد الترك فأقام اثنتي عشرة سنة، وأرسل إليه أمير خراسان (نصر بن سيار) رسلا حملوا إليه أمان يزيد بن الوليد بعودته إلى خراسان، فعاد إلى مرو (سنة 127هـ) ورد عليه نصر جميع ما أخذ له، وأجرى عليه كل يوم خمسين درهما، وعرض عليه أن يوليه ويعطيه مئة ألف دينار، فأبى، ثم لم يطق المقام بمرو، فدعا الناس إليه، فاجتمع حوله ثلاثة آلاف فخرج، واستعرت نار الفتنة إلى أن قتل أمام سور مرو. الزركلي: **الأعلام**، 154/2، غير أن الزركلي يذكره باسم " الحارث بن سريج.

[2] ابن خياط: **تاريخ**، 272.

[3] الطبري: **تاريخ**، 94/7.

[4] فلوتن: **السيطرة العربية**، 63.

[5] **النُّخَذُ**: ناحية خراسانية بين عدة نواح منها الفرياب وذم واليهودية وآمل. الحموي: **معجم البلدان**، مادة «نخذ»، 276/5.

[6] **الفارياب**: مدينة مشهورة بخراسان من أعمال جوزجان قرب بلخ غربي جيحون. الحموي: **معجم البلدان**، مادة «فارياب»، 229/4.

[7] الطبري: **تاريخ**، 94/7.

وقد أعلن الحارث الخلع عندما رأى تذمر السكان وضجر الجند وسخطهم إضافة إلى ضعف الولاة[1]، فيشير الطبري في أحداث سنة 115هـ/733م، إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية بسبب القحط في منطقة مرو فيقول: «**وفي هذه السنة أصاب الناس بخراسان قحط شديد ومجاعة**»[2]، كما يذكر أيضا أن الناس شكوا مما يعانوه من الغلاء فيقول: «**أعطى الجنيد في هذه السنة رجلاً درهماً، فاشترى به رغيفاً، فقال لهم: تشكون الجوع ورغيف بدرهم! لقد رأيتني بالهند وإن الحبة من الحبوب لتباع عدداً بالدرهم**»[3]، وكان ذلك من أهم الأسباب التي أدت بالناس إلى التذمر والسخط، ثم انضموا إلى الحارث بن شريح رغم أن الجنيد تدخل وسعى في القضاء على معاناة الناس حيث كتب إلى الكور: «**إنّ مرو كانت آمنة مطمئنة يأتيها رزقها رغداً من كلّ مكان، فكفرت بأنعم الله، فاحملوا إليها الطعام**»[4]، ويبدو أن سياسة الجنيد لم تكن كافية للقضاء على معاناة الناس وإرضائهم، وإلا لما دعموا ثورة الحارث.

وتسكت المصادر عن سبب خروج الحارث رغم أنه كان ضمن الجيش الأموي ويبلي بلاء حسنا في قتال الترك[5]، لكن يبدو أن الحارث لم تكن علاقته حسنة بالسلطة، فتشير إحدى روايات الطبري أن الحارث ضُرب في ولاية الجنيد أربعين سوطا، وقد قام بذلك والي بلخ[6]، لكنها لا تشير إلى سبب الضرب، وربما كان الحارث يدعو إلى إنصاف الموالي، وهذا ما دعا السلطة إلى معاقبته[7]، وتشير رواية ثانية للطبري أن الحارث كان يرى رأي المرجئة.[8]

---

[1] الكبيسي: **عصر هشام، 246.**

[2] الطبري: **تاريخ، 92/7.**

[3] المصدر نفسه ، **92/7.**

[4] المصدر نفسه، **92/7.**

[5] المصدر نفسه، **58/7، في أحداث سنة 110هـ.**

[6] المصدر نفسه، **95/7.**

[7] الكبيسي: **عصر هشام، 251.**

[8] الطبري: **تاريخ، 100/7.**

المرجئة: الإرجاء على معنيين: أحدهما بمعنى: التأخير؛ كما في قوله تعالى: ﴿ **قالوا: أرجه وأخاه** ﴾ ، أي: أمهله وأخره. والثاني: إعطاء الرجاء. أما إطلاق اسم المرجئة على الجماعة بالمعنى الأول فصحيح؛ لأنهم كانوا يؤخرون العمل عن النية والعقد. وأما بالمعنى الثاني فظاهر؛ فإنهم كانوا يقولون: لا تضر مع الإيمان معصية، كما لا تنفع مع الكفر طاعة، وقيل: الإرجاء: تأخير حكم صاحب الكبيرة إلى يوم القيامة؛ فلا يقضي عليه بحكم ما في الدنيا: من كونه من أهل الجنة، أو من أهل النار: فعلى هذا: المرجئة، والوعيدية؛ فرقتان متقابلتان، وقيل: الإرجاء: تأخير علي ﷺ عن الدرجة الأولى إلى الرابعة؛ فعلى هذا: المرجئة،

لقد كان الحارث متناقضا في مواقفه، فمن جهة كان يدعو إلى العودة إلى كتاب الله وسنة نبيه ﷺ[1]، ومن جهة ثانية قاتل المسلمين تحت راية الأتراك[2]، وهم مشركون.

ويرى فلوتن أن سبب الثورة كان تراجع الوالي أشرس بن عبد الله عن قراره المتعلق برفع الجزية عن المسلمين من الموالي.[3]

والخطر على الدولة الأموية لا يكمن في شخص الحارث بل فيمن دعمه، فمن أيد ودعم ثورة الحارث؟ ولماذا؟

كان جيش الحارث لما دخل بلخ أربعة آلاف مقاتل في رواية عند الطبري[4]، وفي رواية ثانية كان ستين ألفا لما هاجم مرو بعد ذلك[5]، وهذا عدد كبير جدا وقد شكل خطرا كبيرا على السلطة الأموية في خراسان، وكان يتألف جيشه من «**فرسان الأزد وتميم؛ ... ومن الدهاقين الجوزجان وترسل دهقان الفارياب وسهرب ملك الطالقان، وقرياقس دهقان مرو، في أشباههم**»[6] فقد أيد الحارث بعض العرب، وغالبية جيشه كانت من الموالي، وعلى رأسهم بعض الدهاقين، ففلوتن يرى أن سبب انضمام الموالي إليه تعود إلى مطالبتهم بالمساواة والعدل بينهم وبين العرب[7]، وقد أيدهم بعض العرب في مطالبهم[8]، ويرى فلهاوزن أن العرب أيدوا الموالي في مطالبهم لأنهم لم يكونوا راضين عن سيرة ولاة بني أمية في خراسان[9]، وإن شعار الحارث الذي كان يرفعه وكسب به تأييد الناس كان العمل بكتاب الله وسنة نبيه، وذلك في نظر الثائرين تطبيق العدالة الاجتماعية ورفع الحيف الاقتصادي والغبن الضريبي على الناس، وتحسين السياسة المالية للأمويين، وبناء مجتمع فاضل يسير طبق قواعد الإسلام.

والشيعة؛ فرقتان متقابلتان، والمرجئة أصناف أربعة: مرجئة الخوارج، ومرجئة القدرية، ومرجئة الجبرية، وكذلك الغيلانية أصحاب غيلان الدمشقي؛ أول من أحدث القول بالقدر والإرجاء. الشهرستاني: **الملل والنحل**، 131/1.

[1] الطبري: **تاريخ**، 94/7.

[2] المصدر نفسه، 119/7.

[3] فلوتن: **السيطرة العربية**، 95.

[4] الطبري: **تاريخ**، 95/7.

[5] المصدر نفسه، 96/7.

[6] الطبري: **تاريخ**، 96/7.

[7] فلوتن: **السيطرة العربية**، 65.

[8] المرجع نفسه، 64.

[9] فلهاوزن: **تاريخ**، 442.

4- ثورة السغد

السُغدُ من بلاد ما وراء النهر، ناحية كثيرة المياه نضرة الأشجار متجاوبة الأطيار مُؤنقة الرياض والأزهار، ملتفة الأغصان خضرة الجنان، تمتد مسيرة خمسة أيام لا تقع الشمس على كثير من أراضيها، ولا تبين القرى من خلال أشجارها، وفيها قرى كثيرة بين بُخارى وسمرقند، وقصبتها سمرقند[1]، أدت الإجراءات التي قام بها عمر بن عبد العزيز في خراسان وما وراء النهر من إسقاط للجزية عمن أسلم من الموالي[2] مثلما رأينا سابقا إلى استجابة كبيرة، فقد أسلم عدد كبير من أهل الذمة، فلما ولي يزيد بن عبد الملك «**عمد إلى كل ما صنعه عمر بن عبد العزيز مما لم يوافق هواه فرده**»[3]، بما في ذلك ما يتعلق بالضرائب، فأعيدت الجزية على الموالي، فكان ذلك سبب تمردهم، وعلى ما يروي الطبري، فقد قامت الحرب في حدود سنة 102هـ/721م بين العرب والترك[4]، وكان السغد قد التجؤوا إليهم لمساعدتهم ضد العرب، واستمرت الحرب بين الطرفين، فلما وصل أشرس بن عبد الله في سنة 109هـ/727م، أراد أن يُهدئ الأوضاع المضطربة في بلاد ما وراء النهر، فقام بإلغاء الجزية عمن أسلم من الموالي على النحو الذي رأينا سابقا، فقال لأصحابه: «**اَبغوني رجلاً له ورع وفضل أوجهّه إلى من وراء النهر، فيدعوهم إلى الإسلام، فأشاروا عليه بأبي الصّيداء صالح بن طريف، مولى بني ضبّة، فقال: لست بالماهر بالفارسية، فضموا معه الربيع بن عمران التميميّ، فقال أبو الصّيداء: أخرج على شريطة أن من أسلم لم يؤخذ منه الجزية، فإنما خراج خراسان على رؤوس الرجال، فقال أشرس: نعم، قال أبو الصّيداء لأصحابه: فإني أخرج فإن لم يفِ العمال أعنتموني عليهم، قالوا: نعم**».[5]

فيوضح نص الطبري هذا أن أشرس استشار مساعديه عما يفعل تجاه الوضع المضطرب في بلاد ما وراء النهر، فأشاروا عليه بالرجوع إلى إجراء عمر بن عبد العزيز بإسقاط الجزية عمن أسلم

---

[1] الحموي: **معجم البلدان**، مادة «السغد»، 3/222-223.

[2] الطبري: **تاريخ**، 6/559.

[3] ابن الأثير: **الكامل**: 4/232.

[4] الطبري: **تاريخ**، 6/606.

[5] المصدر نفسه، 7/54، ابن الأثير: **الكامل**، 4/384.

وجلب السّغد إلى حظيرة الإسلام، كما أشاروا على أشرس أن يرسل أبا الصّيداء صالح بن طريف[1]، ففعل.

ولكن الدهّاقين الذين كانوا يستفيدون من الوضع المالي الذي كان قائما وقفوا في وجه هذا الإصلاح المالي الذي هدد مصالحهم، فكتب غوزك –أمير سمرقند– إلى أشرس «**أن الخراج قد انكسر**»، فكتب أشرس إلى ابن العمرّطة، «**إن في الخراج قوة للمسلمين، وقد بلغني أن أهل السّغد وأشباههم لم يسلموا رغبة، وإنما دخلوا في الإسلام تعوذا من الجزية، فانظر من اختتن وأقام الفرائض وحسن إسلامه وقرأ سورة من القرآن فارفع عنه خراجه**»[2]، فجاء دهاقين بخارى إلى أشرس فقالوا: «**ممن تأخذ الخراج وقد صار الناس كلهم عربا**»، فكتب أشرس إلى العمال: «**خذوا الخراج ممن كنتم تأخذونه منه**»[3]، فامتنع الموالي عن أداء الخراج، واعتزل من أهل السغد سبعة آلاف، فنزلوا على سبعة فراسخ من سمرقند.[4]

ولما رأى أبو الصيداء وأصحابه ذلك، خرجوا إلى أهل السغد وانضموا إليهم[5]، وألحّ عمال أشرس في جباية الخراج، واستخفوا بعظماء العجم، «**فأقيموا وخُرِّقت ثيابهم، وأُلقِيت مناطقهم في أعناقهم، وأخذوا الجزية ممن أسلم من الضعفاء، فكفرت السُّغد وبخارى، واستجاشوا الترك**»[6]، وبذلك تحولت ثورة السغد التي كان سببها المحض السياسة المالية لولاة الأمويين وايعاز الدهاقين من ثورة داخلية إلى حرب بين العرب والترك، كان السغد فيها جانبا ضعيفا في صفوف الترك.

وعلى ما يبدو فإن أبا الصيداء أراد أن يأخذ بعض الامتيازات لأهل السغد، وأن يعاملوا معاملة أهل العهد وذلك بأن ترفع عنهم الجزية، ويخفف من ضريبة خراجهم، ومع أن أشرس وافق على رفع الجزية لكنه رفض رفع الخراج أو التخفيف منه إلا بعد التأكد من حسن إسلام الفرد.[7]

---

[1] هذا هو نفس الرجل الذي قابل عمر بن عبد العزيز وشكا إليه الجراح الحكمي والي خراسان، فعزله وأخذ برأيه وأسقط الجزية عمن أسلم. الطبري: **تاريخ**، 556/6.

[2] الطبري: **تاريخ**، 55/7، ابن الأثير: **الكامل**، 384/4.

[3] المصدر نفسه، 55/7، ابن الأثير: **الكامل**، 384/4.

[4] المصدر نفسه، 55/7، ابن الأثير: **الكامل**، 384/4.

[5] المصدر نفسه، 55/7، ابن الأثير: **الكامل**، 384/4.

[6] المصدر نفسه، 55/7-56، ابن الأثير: **الكامل**، 384/4.

[7] الكبيسي: **عصر هشام**، 264.

وربما فهم أهل السّغد أن إسلامهم يعفيهم من ضريبة الخراج إضافة لضريبة الرأس " الجزية " فدخلوا الإسلام، فلما طالبهم العمال بالخراج رفضوا تسليمه، فكانت الحرب بين الطرفين، وربما لم يتراجع أشرس عن قراره برفع الجزية.[1]

ويرى دينيت أن إعادة الجزية وحدها ليست سببا وجيها لإعلان الحرب، خاصة وأن أهل السّغد كانوا يدفعونها قبل ذلك، ولكن الأمر مرده إلى الاختلاف في وجهات النظر حول الضرائب الملغاة أو المتبقية.[2]

والراجح أن الأمر ليس كذلك، وإلا لماذا انضم أبو الصيداء وأصحابه إلى السغد في حربهم ضد أشرس؟ ألم يفهموا الأمر هم أيضا؟

ولنا أن نتساءل هنا لماذا لم يُثر أهل خراسان ضدَّ أشرس مثلما فعل السُّغد أو على الأقل يدعموهم في ثورتهم؟

يُجيب فلهاوزن عن ذلك بأن الخراسانيين قد تعودوا التبعية السياسية للعرب، كما أن دخولهم الإسلام كان قبل السغد بكثير، فوحدت رابطة الإسلام بينهم وبين العرب، ويستطرد إلى القول بأن العرب كانوا من القوة بحيث كان الخراسانيين عاجزين عن القيام بأي حركة ضدهم، وذلك ينطبق على بعض المدن أيضا مثل بخارى وسمرقند، وكانت قد توطدت فيهما قواعد السيادة العربية، أما الثوار فكانوا من السغد (أي السكان خارج المدن الكبيرة).[3]

لا يمكننا أن نوافق على آراء فلهاوزن السالفة جميعها[4]، ولنا أن نرجع إلى قول أبي الصيداء: «**إنما خراج خراسان على رؤوس الرجال**»[5]، وذلك يعني أن الخراسانيين كانوا يدفعون ضريبة واحدة عن رؤوسهم وعن أعمالهم وهي الخراج، وإن الجزية أُسقطت عن أغلبهم منذ زمن عمر بن عبد العزيز، وكان أبو الصيداء نفسه هو الذي طالب بذلك.[6]

---

[1] الكبيسي: **عصر هشام**، ، 264.

[2] دينيت: **الجزية والاسلام**، 190-191.

[3] فلهاوزن: **تاريخ الدولة العربية**، 440.

[4] الكبيسي: **عصر هشام**، 263.

[5] الطبري: **تاريخ**، 54/7، جاء في كتاب الأموال: «**بلاد خراسان يقال إنها أو أكثرها صلحا على يدي عبد الله بن عامر بن كريز، وكان منتهى ذلك إلى مرو الروذ وهذا في دهر عثمان، وأما ما وراء ذلك، فإنها افتتحت بعد على يدي سعيد بن عثمان بن عفان، والمهلب بن أبي صفرة، وقتيبة بن مسلم، وغيرهم**». أبو عبيد: **الأموال**، 182.

[6] الكبيسي: **عصر هشام**، 263.

إن ثورة السغد هذه كلّف القضاء عليها بيت مال المسلمين الكثير، بالإضافة إلى ما سال فيها من دماء على غرار أي ثورة، وما ينعكس من ذلك على نفوس الناس وما يولده من كره وحزازات ورغبة في الثأر والانتقام، مما هيأ الأمر لدعاة العباسيين الذين أتقنوا استغلال كل ذلك وتوظيفه ضد الأمويين.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

5- انتقاض القبط بمصر

من بين الانتقاضات التي يشتبه بأن السياسة المالية للأمويين وولاتهم كانت سببا في إحداثها انتقاض القبط بمصر سنة 107هـ/725م في ولاية الحر بن يوسف (105-107هـ/723-725م)[1]، وكان السبب في ذلك أن عبيد الله بن الحبحاب متولي الخراج بمصر أخبر الخليفة هشام «**بأن أرض مصر تحتمل الزيادة، فزاد على كل دينار قيراطاً، فانتقضت كورة نتو، ونميّ، وقربيط، وطرانية، وعامة الحوف الشرقي، فبعث إليهم الحر بأهل الديوان، فحاربوهم فقُتل منهم بشر كثير، وذلك أول انتقاض القبط بمصر**»[2]، وقد ناقشنا ذلك سابقا ولا حاجة لإعادته.

إلا أنه من المناسب أن نذكر أن هذه الحركة كانت محدودة النطاق، وقضي عليها بيسر وسهولة، وذلك لأن الأقباط لا يحسنون استعمال السلاح، ولم يكن بمقدورهم أن يقاتلوا رجالا لم يتعلموا في حياتهم غير القتال والطعان.[3]

---

[1] الكندي: **ولاة مصر**، 95-96.

[2] المقريزي: **الخطط**، 261/2، الكندي: **ولاة مصر**،95-96، أبو المحاسن، جمال الدين يوسف(ابن تغري بردي) (ت874هـ): **النجوم الزاهرة في أخبار مصر والقاهرة**، تح: إبراهيم علي طرخان، المؤسسة المصرية العامة، مصر، دت، 259/1.

[3] الكبيسي: **عصر هشام**، 266.

6- ثورات الخوارج

إن موقف الخوارج من الانقلاب الأموي والدولة الأموية، منذ البداية كان الرفض لهم والبراءة منهم، باعتبارهم مرتكبين للذنوب الكبائر ومصرين عليها[1]، ويرون أن مرتكب الكبيرة كافر، أي كافر بالنعمة لا كفر ملة[2]، لذا فهم يرون أن الأمويين بارتكابهم الكبائر كفار كفر ملة، كونهم سُراق، فقد كان يقول أو حمزة الخارجي في خطبته على منبر الرسول ﷺ :«**من زنى فهو كافر، ومن سرق فهو كافر، ومن شك أنه كافر فهو كافر**».[3]

وانحاز الخوارج إلى القول بحرية الإنسان واختياره، ورفضوا "الجبر" الذي كان بنو أمية يبررون به ما أحدثوه في فلسفة الخلافة، وعلاقة الحاكم بالمحكوم من تغييرات، وتستروا به عن مساوئهم في شتى المجالات خاصة المالية منها، كما شدّد الخوارج على فريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وانطلقوا منها إلى نظرية في " **الثورة**"، وتجريد السيف ضد ولاة الجور والفسق والضعف يمكن تسميتها بـــ "**نظرية الثورة المستمرة**"، فلقد أوجبوا الثورة والخروج إذا بلغ عدد الثائرين أربعين رجلا، وسموا هذا الحد "**حدَّ الشِّراء**"، أي الذين اشتروا الجنة عندما باعوا أرواحهم، فعليهم "**واجب الخروج**" [**الثورة**] حتى يموتوا أو يظهر دين الله ويخمد الكفر والجور.[4]

انطلاقا من هذه القاعدة الفكرية شهد العصر الأموي عامة والفترة التي نتناولها بالدراسة خاصة العديد من الانتفاضات والثورات المتوالية والمستمرة والمتفرقة في الأقاليم، وكانت مساوئ السياسة المالية التي مارسها الأمويون وولاتهم في الأقاليم سببا من بين أهم الأسباب التي دعت بالخوارج إلى القيام بثوراتهم.

ففي عهد هشام بن عبد الملك (**105-125**هـــ/ **723-743**م)، ثار عباد الرُّعينيّ في اليمن محكّما سنة **107**هـــ/**725**م، فقتله يوسف بن عمر لما كان واليا على اليمن مع ثلاثمائة من أصحابه.[5]

---

[1] محمد عمارة: **شخصيات لها تاريخ**، دار السلام، مصر، 2004، 12.

[2] سعد رستم: **الفرق والمذاهب الاسلامية منذ البدايات**، الأوائل، سوريا، 2004، 207.

[3] الطبري: **تاريخ**، 397/7.

[4] محمد عمارة: **شخصيات لها تاريخ**، 12-13.

[5] الطبري: **تاريخ**، 40/7.

أما في خراسان فقد ثار الخوارج بقيادة صبيح الخارجي في هراة[1]، في أربعمائة رجل، ولكن أسره عامل الجنيد بن عبد الرحمن على هراة، وأرسله إلى خالد القسري والي العراق فقتله بأمر الخليفة، كما ثار خالد الخارجي بنواحي بوشنج[2] وهراة، وانظم إليه جمع عظيم لكنه قتل وتفرق أصحابه.[3]

وفي العراق قام الخوارج بعدة ثورات، إحدى أهمها كانت في قرية من قرى الموصل، قادها بهلول بن بشر[4] الشيباني[5]، الملقب كثارة[6]، ويرى بعض المؤرخين أن سبب ثورته يعود لحادثة حدثت له مع عامل أموي على قريته، حيث أرسل غلامه ليشتري له خلا فأعطاه البائع خمرا، ولما أراد إرجاع الخمر واسترداد درهمه رفض البائع، فشكاه بهلول إلى عامل القرية الذي بدوره شتم بهلولا وقال له: «**الخمر خير منك ومن قومك**»[7]، وقد خرج في أربعين رجلا معه [حد الشراء]، سنة 119هـ/737م، وأحدث هلعا كبيرا، وانتصر في العديد من المعارك، لكنه قتل في الأخير.[8]

وأُريد هنا أن أشير إلى أمر خطير بدأ يتهدد الجيوش الأموية، وسيكون له أثر بالغ الأهمية في هزيمة الأمويين العسكرية في كل معاركهم ضد العباسيين، وتجلى بشكل فاضح في معركة الزاب الفاصلة سنة 132هـ/749م، وهو هزيمة الجيوش الأموية المُدربة على القتال والمتخصصة والاحترافية إن صح هذا التعبير أمام شرذمة (أربعون رجلا) لا علاقة لهم بالقتال، فيصف الطبري انهزامهم فيقول: «**وولّى أهل الشام مع شرط أهل الكوفة منهزمين حتى بلغوا باب الكوفة، وبهلول وأصحابه يقتلونهم. فأما الشاميون فإنهم كانوا على خيل جياد ففاتوه؛ وأما شرط الكوفة فإنه لحقهم، فقالوا: اتق الله فينا فإنا مكرهون مقهورون؛ فجعل يقرع رءوسهم بالرمح، ويقول: الحقوا! النّجاء**

---

[1] **هراة:** مدينة عظيمة مشهورة من أمهات مدن خراسان. الحموي: **معجم البلدان**، مادة «هراة»، 396/5.

[2] **بوشنج:** بليدة نزهة خصيبة في واد مشجر من نواحي هراة بينهما عشرة فراسخ. الحموي: **معجم البلدان**، مادة «بوشنج»، 508/1.

[3] **العيون والحدائق** لمؤلف مجهول، 108، نقلا عن : الكبيسي: **عصر هشام**، 241.

[4] **بهلول بن يشر الشيباني**(ت119هـ/737م): يلقب بكثارة، وكان مشهورا بالبأس عند هشام بن عبد الملك، وكان يتأله (يتعبد)، وكان له قوت دانق. الطبري: **تاريخ**، 130/7.

[5] الطبري: **تاريخ**، 130/7، ابن الأثير: **الكامل**، 429/4.

[6] المصدر نفسه، 130/7.

[7] المصدر نفسه، 130/7، جاءت هذا النص عند ابن الأثير مختلفا : «**الخمر خير منك ومن قولك**»: **الكامل**، 429/4.

[8] المصدر نفسه، 130/7 وما بعدها، ابن الأثير: **الكامل**، 429/4 وما بعدها.

التجاء!»[1]، فإلى ما يعود هذا التغير الذي طرأ على الجيش الأموي الاحترافي؟ وأين هو من جيش معاوية وعبد الملك بن مروان والوليد بن عبد الملك، الذي كان يُضرب به المثل في الولاء للأمويين وتحقيق الانتصارات الحاسمة؟

لو نتتبع هذه الظاهرة سنجد أن أسبابها تعود للسياسة الإنفاقية التي بدأ الأمويون يعوِّدون جندهم عليها، فحولوهم تدريجيا إلى مرتزقة دون أن يعلموا، وحولوا ولاءهم للمال دون الدولة والبيت الأموي، ففي هذه المعركة بين كثارة وجند الشام أقدم خالد بن عبد الله القسري على ما كنا نشير إليه الآن، فيذكر الطبري أنه: «**قدم في تلك الأيام قائد من أهل الشام من بني القين في جيش قد وجهوا مدداً لعامل خالد على الهند، فنزلوا الحيرة، فلذلك قصدها خالد، فدعا رئيسهم فقال: قاتل هؤلاء المارقة؛ فإنّ من قتل منهم رجلاً أعطيته عطاء سوى ما قبض بالشام، وأعفيته من الخروج إلى أرض الهند – وكان الخروج إلى أرض الهند شاقاً عليهم – فسارعوا إلى ذلك، فقالوا: نقتل هؤلاء النفر ونرجع إلى بلادنا. فتوجه القيني إليهم في ستمائة، وضمّ إليهم خالد مائتين من شرط الكوفة، فالتقوا على الفرات، فعبّأ القيني أصحابه، وعزل شرط الكوفة، فقال: لا تكونوا معنا – وإنما يريد في نفسه أن يخلو هو وأصحابه بالقوم فيكون الظفر لهم دون غيرهم لما وعدهم خالد**»[2]، فالجند دبت بينهم الفرقة قبل أن يلاقوا كثارة، فربما لو لم يعدهم خالد بالمال لما هُزموا.

وبعد كثارة ثار العتري صاحب الأشهب (بهذا كان يُعرف)[3] في نواحي الفرات قرب الكوفة، في نفس السنة 119هـ/737م، وكان عدد أتباعه ستين رجلا لكنه قتل ومعه أصحابه.[4]

كما خرج وزير السختياني في ناحية الحيرة سنة 119هـ/737م، فقتله خالد القسري بعد أسره[5]، وكذلك خرج الصحاري بن شبيب على خالد القسري في نفس السنة، وكان معه ثلاثون رجلا، فقتل وأصحابه، وسبب ذلك «**أن الصحاريّ بن شبيب أتى خالداً يسأله الفريضة، فقال: وما يصنع ابن شبيب بالفريضة؟! فودّعه ابن شبيب، ومضى، وندم خالد وخاف أن يفتق عليه فتقاً**».[6]

---

[1] الطبري: **تاريخ**، 131/7.

[2] المصدر نفسه، 130/7.

[3] جاء عند ابن الأثير: (البختري صاحب الأشهب)، **الكامل**، 431/4.

[4] الطبري: **تاريخ**، ، 134/7.

[5] المصدر نفسه، 134/7، ابن الأثير: **الكامل**، 431/4.

[6] المصدر نفسه، 137/7-138، ابن الأثير: **الكامل**، 432/4.

ويظهر أن أغلب ثورات الخوارج في المشرق في عهد هشام كان يقوم بها عدد قليل لا يمكن أن يصمد أمام جيوش الخلافة الجرارة، مهما أوتي الثوار من عزيمة صادقة أو قدرات كبيرة على القتال[1]، وإن كنّا نظن غير ذلك، وربما يعود ذلك إلى القاعدة التي وضعوها في الخروج "**حد الخروج**"، والجدير بالملاحظة أيضا أن أغلب ثورات الخوارج السالفة قامت في العراق في أواخر عهد خالد القسري، أي في حدود **119هـ/737م**، وربما يقوم ذلك دليلا على تذمر جماعات كبيرة من الناس، خاصة المتدينين منهم، من تصرفات خالد وعماله وسياستهم المالية[2]، وقد يكون هذا هو سبب عزل هشام لخالد القسري عن ولاية العراق سنة **120هـ/738م**، وإن كانت المصادر التاريخية لم تشر إلى هذا.

أما بعد أن قتل الوليد سنة **126هـ/744م**، وقعت الفتنة الثالثة فزاد نشاط الخوارج وحاولوا اغتنام الفرصة للقضاء على دولة بني أمية، ففي أحداث سنة **127هـ/745م** يروي الطبري في إحدى الروايات أنه خرج بالجزيرة حروري يقال له سعيد بن بهدل الشيباني، في مئتين من أهل الجزيرة بأرض كفرتوثا[3]، كما خرج بِسطام البيهسي، وهو مفارق لرأيه في مثل عددهم من ربيعة فاقتتلوا فيما بينهما وقُتل بِسطام.

ومات سعيد بن بهدل من طاعون أصابه فاستخلف الضحاك بن قيس الشيباني من بعده، واجتمع مع الضحاك نحو من ألف، ثم توجه إلى الكوفة ومر بأرض الموصل، فاتبعه منها ومن أهل الجزيرة نحو من ثلاثة آلاف، فقاتل عبد الله بن عمر والنضر بن سعيد الحرشي[4]، فاستولى الضحاك والجزرية على الكوفة وأرضها وجبوا السواد.[5]

ويضيف الطبري في رواية ثانية «**وبايعت الشراة[6] للضّحاك، أقام بشهرزور[1] وثابت إليه الصفرية من كلّ وجه حتى صار في أربعة آلاف، فلم يجتمع مثلهم لخارجيّ قطّ قبله**»[2]، والسؤال الذي يطرح هنا، لماذا ينضم الناس إلى الضحاك الحروري؟

---

[1] الكبيسي: **عصر هشام**، 245.

[2] المرجع نفسه، 245.

[3] **كفرتوثا**: قرية كبيرة من أعمال الجزيرة. الحموي: **معجم البلدان**، مادة «كفرتوثا»، 4/468-469.

[4] عامل الكوفة.

[5] الطبري: **تاريخ**، 7/316-318.

[6] **الشراة**: الخوارج.

من المؤكد أن الناس قد ملوا سياسة الأمويين خاصة مساوئهم المالية، فقد قال العباس بن الوليد بن عبد الملك متمثلا:

إنّي أُعيذكم بالله من فتـــــــن ... مثل الجبال تسامى ثم تندفـــــعُ
إنّ البرية قد ملّت سياستكـــــــم ... فاستمسكوا بعمود الدين وارتدعوا
لا تلحمن ذئاب الناس أنفسكـــم ... إن الذئاب إذا ما ألحمت رتعـــوا
لا تبقرن بأيديكم بطونكـــــــم ... فثم لا حسرة تغنى ولا جـــزع[3]

وكان الناس يخشون سطوة الأمويين وقوتهم، فلما انفل البيت الأموي واضطرب حبله تجاسر الناس عليهم، فقبلا رأينا أن أتباع الخوارج قلة في أيام خالد القسري (سنة 119هـ/737م).

والجدير بالملاحظة هنا أيضا الهزائم التي بات يمنى بها الجيش الأموي أمام القلة الخارجة، فكيف تَهزم الأربعة آلاف الثلاثين ألفا، فيذكر ابن خياط في قتال مروان للخوارج: «**قاتلهم عشرة أشهر، كل يوم راية مروان مهزومة**»[4]، ويذكر الطبري مقارنة بين رجال الضحاك بن قيس ورجال عبد الله بن عمر فيقول: «**ورأوا قوماً لم يروا مثلهم قطّ أشدّ بأساً؛ كأنهم الأُسد عند أشبالها، فذهب ابن عمر ينظر أصحابه، فإذا عامّتهم قد هربوا تحت الليل، ولحق معظمهم بواسط؛ فكان ممن لحق بواسط النّضر بن سعيد ... ومنصور بن جمهور ... وجميع الوجوه**»[5]، ويبدو أن هذا يعود لما أشرنا إليه سابقا من أن ولاء الجند للبيت الأموي قد ضعف حتى بات يستعمل المال لكسب الولاء، وهذا ما أفسد عليهم جندهم، وكأن الجند لم تعد لهم قضية ولم تعد تعنيهم نصرة الأمويين إلا بقدر ما يعنيهم ملء الجيوب بالبيضاء و الصفراء، وطبيعي أن لا يضحي الجندي بنفسه مقابل المال فيفر من أرض المعركة كلما اشتد الوطيس، عكس الخوارج الذين كان ولائهم لقضيتهم قوي لا تزعزعه الأهوال، فقد سموا أنفسهم بالشراة لأنهم باعوا أنفسهم مقابل الآخرة، فكان ذلك مدعاة لثباتهم يوم الطعان، وهيهات بين الولاء للمال والولاء للقضية والمبدأ، وكأن الجيش الأموي أصبح مكونا من مجرد مرتزقة لا يعنيهم النصر أو الهزيمة في شيء، وكل ما يعنيهم مبلغا من المال يحصلون عليه.

---

[1] **شهرزور**: هي كورة واسعة في الجبال بين إربل وهمذان، وأهل هذه النواحي كلهم أكراد. الحموي: **معجم البلدان**، مادة «شهرزور»، 375/3.

[2] الطبري: **تاريخ**، 318/7.

[3] ابن عساكر: **تاريخ دمشق**، 439/26، الأصفهاني: **الأغاني**، 234/2.

[4] ابن خياط: **تاريخ**، 303.

[5] الطبري: **تاريخ**، 319/7.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

بل حتى بعض الأمويين أنفسهم هان أمر الدولة عليهم، فعبد الله بن عمر بن عبد العزيز بن مروان من كبار الأمويين الذي كان واليا على العراق في عهد يزيد بن الوليد خالف أمر مروان بن محمد، وأراد أن يستقل بنفسه في العراق فحارب الأمويين، و لم يكتف بذلك بل بايع الضحاك بن قيس الحروري في آخر شوال من سنة 127هـ/745م[1]، وليس وحده في ذلك بل حتى سليمان بن هشام بن عبد الملك سار معه في رواية عند الطبري لما هزمه مروان وبايع الضحاك وقال: «أنا سائر **معكم في مواليّ ومن اتبعني**»[2]، وقال بعض الخوارج:

ألم تر أن الله أنزل نصـــــــره وصلّت قريش خلف بكر بن وائل[3]

وقُتل الضحاك بن قيس الشيباني سنة 128هـ/746م.[4]

أبو حمزة الخارجي

وفي سنة 129هـ/747م، خرج عبد الله بن يحيى الأعور الكندي الذي يسمى "**طالب الحق**" بحضرموت[5]، واجتمعت الإباضية إليه فبايعوه وعامة أصحابه أصحاب البصرة، فكان معه ألفي رجل من الشراة، فقاتله القاسم بن عمر الثقفي عامل صنعاء، وهو في ثلاثين ألفا فانهزم القاسم، ودخل طالب الحق صنعاء فأخذ الأموال والخزائن، ثم أرسل أبو حمزة المختار بن عوف الأزدي في عشرة آلاف إلى مكة[6]، ويبدو هنا أن الأمر الذي لاحظناه في العراق تكرر في اليمن وهو غلبة القلة للأكثرية، مما يدل على أن الأمر عام، وخط السياسة المالية للدولة الأموية في هذه المرحلة واحد في جميع الأقاليم، فلا عجب فيما بعد لما ينهزم الأمويون أمام أبو مسلم الخراساني، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن عبد الله بن يحيى كان يسمى طالب الحق، وهذا يعني أن ثورته كانت بسبب سوء السياسة المالية للأمويين، هذا الدافع الذي شرحه أبو حمزة في خطبته التي ألقاها في مكة حيث شرح فيها سياسة الأمويين المالية بشكل واضح كما ضمّنها برنامجه الذي طرحه كبديل حيث قال: « **أيها الناس سألناكم عن ولاتكم هؤلاء، فقلتم فيهم والله الذي نعرف، قلتم: أخذوا**

---

[1] الطبري: **تاريخ**، 323/7.

[2] المصدر نفسه، 37/7.

[3] ابن خياط: **تاريخ**، 301، الطبري: **تاريخ**، 327/7.

[4] الطبري: **تاريخ**، 327/7.

[5] **حضرموت**: ناحية واسعة في شرقي عدَن بأرض اليمن بقرب البحر. الحموي: **معجم البلدان**، مادة«حضرموت»، 270-269/2.

[6] ابن خياط: **تاريخ**، 308.

المال من غير حله فوضعوه في غير حقه، وجاروا في الحكم واستأثروا بحقوقنا وفيئنا فجعلوه دولة بين أغنيائهم وذوي شرف الدنيا منهم، وجعلوا مقاسمنا وحقوقنا في مهور النساء وفروج الإماء، فقلنا لكم: تعالوا إلى هؤلاء الذين ظلمونا وظلموكم وجاروا في الحكم فحكموا بغير ما أنزل الله، فقلتم: لا نقوى على ذلك، وددنا أنا أصبنا من يكفينا، فقلنا: نحن نكفيكم ثم الله راع علينا إن ظفرنا لنعطين كل ذي حق حقه، فجئنا فاتقينا الرماح بوجوهنا والسيوف بصدورنا، وجعلنا الله علينا راعيا كفيلا لئن ظفرنا لنعطين كل ذي حق حقه، فعرضتم دونهم فقاتلتمونا فأبعدكم الله».[1]

من هذا يتجلى أن سبب هذه الثورة يعود بالدرجة الأولى للسياسة المالية للأمويين إيرادا وإنفاقا.

ويضيف في خطبته في المدينة: «**يا أهل المدينة، أخبروني عن ثمانية أسهم فرضها الله ﷻ في كتابه على القويّ والضعيف، فجاء تاسع ليس له منها ولا سهم واحد، فأخذها جميعها لنفسه، مكابراً محارباً لربه**»[2]، ويبدو أن أبا حمزة استمال الناس بخطبه حيث يروي الطبري عنه أنه: «**كان قد أحسن السيرة في أهل المدينة حتى استمال الناس حين سمعوا كلامه، في قوله: " من زنى فهو كافر "**»[3]، ويضيف ابن كثير: «**فعند ذلك أبغضوه ورجعوا عن محبته**»[4]، وذلك دليل على أن الناس لم يكونوا يُكَفِّرون بني أمية، حتى وإن ارتكبوا الكبائر[5] وسرقوا أموال المسلمين لا كفر نعمة ولا كفر ملة، مما جعل الناس تنفض عن أبي حمزة فكان سببا في هزيمته.

فسار أبو حمزة وأصحابه إلى مروان، فتقابلا في وادي القرى[6] مع خيل الشام بقيادة ابن عطية السعدي، فأوقعوا بهم، فرجعوا منهزمين إلى المدينة فلقيهم أهلها فقتلوهم.[7]

---

[1] ابن خياط: **تاريخ**، 310.

[2] البلاذري: **أنساب**، 292/9.

[3] الطبري: **تاريخ**، 397/7.

[4] ابن كثير: **البداية والنهاية**، 239/13.

[5] فمرتكب الكبيرة عند أهل السنة والجماعة مؤمن عاص فاسق. سعد رستم: **الفرق والمذاهب**، 207.

[6] **وادي القرى**: واد بين المدينة والشام من أعمال المدينة كثير القرى. الحموي: **معجم البلدان**، مادة «وادي القرى»، 345/5.

[7] الطبري: **تاريخ**، 295/8.

7- الثورة العباسية

اعتبر العديد من المؤرخين المحدثين وعلى رأسهم المستشرق الألماني فلهاوزن[1] ومن سار على دربه من باحثين أجانب وعرب من أمثال: فان فلوتن، بيكر، بندلي جوزي[2]، فيليب حتي[3]، عبد العزيز الدوري[4] وفاروق عمر فوزي[5]، أن الثورة العباسية التي كانت السبب المباشر في سقوط الدولة الأموية حصيلة لتذمر الموالي الذين كانوا يعيشون في ظروف اجتماعية واقتصادية بائسة، فانضموا إلى الحركة العباسية وأغنوها بالرجال والأفكار، واستخدموا آل البيت حتى قيض لهم في النهاية النصر على جلاديهم الأمويين.

وبذلك تكون السياسة المالية الجائرة التي خضع لها إقليم خراسان أثناء الحكم الأموي انعكست على الأوضاع الاجتماعية في المنطقة، وتنبه العباسيون لذلك واستغلوه واختاروا خراسان لتكون نقطة الانطلاق وفي الموالي القوة العسكرية الطيعة التي ستقضي على الأمويين وتنهي شأفتهم.

وهذا فلهاوزن يرى في سبب دعم الموالي للعباسيين، أن العرب لم يكونوا ينظرون إلى الموالي نظرتهم إلى أنفسهم، فإذا كان الموالي في الجيش، فإنهم كانوا يحاربون مترجلين لا على الخيل، وكانوا إذا برزوا ينظر إليهم بشيء من الريبة وهم وإن كانوا يتقاضون رزقا ويأخذون نصيبا من الغنيمة فإنهم لم تكن لهم أعطيات ثابتة فلم يكونوا مقيدين في الديوان، ومع أنهم كانوا مسلمين فإنهم لم تسقط عنهم الجزية، أما الخراج الذي كان يؤديه كل من يملك أرضا حتى العرب منهم، فيظهر أنه على كل حال لم يحدث من التذمر بين أهل خراسان ما أحدثه بين أهل ما وراء النهر، لأن هؤلاء لم يدخلوا الإسلام إلا على أمل أن تسقط عنهم الجزية، ولكن لا شك في أن عدوى التذمر تسربت من أهل السّغد إلى أهل خراسان[6]، كما رأينا.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

---

[1] فلهاوزن: **تاريخ الدولة العربية**، 471-471.

[2] بندلي جوزي: **من تاريخ الحركات الفكرية في الإسلام**، دار الفكر، بيروت، دت، 64،62.

[3] حتي: **تاريخ العرب المطول**، 354/2.

[4] الدوري: **العصر العباسي الأول**، 6.

[5] فاروق عمر فوزي: **تاريخ العراق**، 50.

[6] فلهاوزن: **تاريخ الدولة العربية**، 471-472.

ويرى فلهاوزن أيضا لو أن العرب عاملوا من دخل في الإسلام من الأعاجم معاملة المساوين لهم لكان من الممكن أن يتحقق مزج بين الأمتين، لكن العرب بما صنعوه ربوا في أحضانهم أعداء لأنفسهم حتى كبر هؤلاء الأعداء[1].

ويذهب الدوري مذهب فلهاوزن إذ يقول: «**تغلب العرب على الفرس والروم بسرعة فارتفعت نفسياتهم... وأبوا أن يقاسمهم الموالي ثمرات البلاد المفتوحة، فحرموهم من العطاء ومنحوهم بعض الشيء من الغنائم والفيء**».[2]

لا يمكن فصل هذا التفسير غن المرحلة التاريخية التي ظهر فيها، ففان فلوتن (ت1903) وفلهاوزن (1844-1918) وغيرهما من المستشرقين، الذين عاشوا في أوربا في أواخر القرن التاسع عشر، حيث كانت تنتشر الأفكار القومية التي انبثقت عن الثورة الفرنسية (1789م)، وحيث كان التفسير القومي للأحداث التاريخية هو التفسير الرائج والمقبول، وعلى أساس هذا الموقف الفكري حاول هؤلاء المؤرخون في تحليلهم لأسباب سقوط الحكم الأموي، أن يلحوا على قضية التناقض القومي بين القومية العربية كعنصر حاكم وأتباع القوميات الأخرى كعنصر محكوم، كما حاولوا من أجل إثبات هذه الفكرة أن ينتقوا من النصوص ما يؤيد فكرهم هذه، وأن يغفلوا النصوص التي تشرح الأمر من زاوية أخرى[3]، خاصة وأن مستشرق مثل فلهاوزن كان من بين الأوائل الذين تعاملوا مع نصوص تاريخ الطبري التي تعتبر أهم مصدر لتاريخ صدر الإسلام على الإطلاق، والذي كان يُشرف على نشره دي خويه[4] في ليدن، ظهر منه الجزء الأول

---

[1] فلهاوزن: **تاريخ الدولة العربية**، 471-472. أخذ فلهاوزن هذا الأسلوب عن نصر بن سيار لما أرسل إلى يزيد بن عمر بن هبيرة يستمده حيث كتب له:

ابْلغْ يزيدا، وخيرُ القــول أَصْدَقُه ... وقد تَبَيَّنْتُ أن لاَ خَيْرَ في الكَــذب
بأنّ أرضَ خُرَاسان رأيتُ بهــا ... بَيْضاً لَوَ افْرَخ قد حدثت بالعجب
فِرَاخُ عامينِ إلا أنّهَــا كبِــرَت ... لما يَطِرْنَ وقد سُرْبِلْنَ بالزَّعَــب
فإنْ يَطِرْنَ ولم يُحْتَلْ لَهُنَّ بهــا ... يُلْهِبْنَ نيرانَ حربٍ أيما لهــب

انظر: الطبري: **تاريخ**، 369-370.

[2] الدوري: **العصر العباسي الأول**، 10-11.

[3] نبيه عاقل: **تاريخ خلافة بني أمية**، 377.

[4] **دي خويه** (1836-1909م): مستشرق هولندي تتلمذ على دوزي، تخصص في الجغرافية العربي، حقق كتاب البلدان لليعقوبي، وكتاب فتوح البلدان للبلاذري، وغيرها من كتب البلدان، إلا أن أهم أعماله مشاركته في تحقيق كتاب تاريخ الطبري. عبد الرحمن بدوي: **موسوعة المستشرقين**، 231-232.

في سنة 1879م، واكتملت أول طبعة للكتاب كاملا لأول مرة في سنة 1898م، فباستغلاله للمادة العظيمة التي قدمها هذا المصدر ألّف فلهاوزن كتبه عن صدر الإسلام، وتصرف في المادة التاريخية كيف يشاء.[1]

أما فلوتن فيصل به التحيز إلى حد القول بأن السبب الرئيسي لنجاح الثورة العباسية هو الأخطاء التي وقع بها الحكام الأمويون، الذين فشلوا في تطبيق مبادئ العدالة الاجتماعية والاقتصادية على الشعوب المحكومة، التي دخلت في ظل دولة الإسلام، وفي رأيه أن هذا التمييز في المعاملة أدى إلى انبعاث الروح القومية الإيرانية التي كانت السلاح الذي استعمله الشعب الإيراني المضطهد للتخلص من الظلم الذي وقع فيه.[2]

وتتلخص الأفكار الواردة في كتاب فان فلوتن " **السيطرة العربية والتشيع والاسرائيليات** "[3] والمتعلقة بالعوامل التي جعلت الخراسانيين يؤيدون الدعوة العباسية بما يلي:

- الظلم الاجتماعي والاقتصادي الفادح، الذي أوقعه الحكام العرب بالفرس المحكومين، وما أدى إليه هذا الظلم من كره تأصل في نفوس الفرس ضد العرب، وأدى بالتالي إلى استيقاظ الروح القومية الفارسية.
- إلتفاف الخراسانيين نتيجة هذا الظلم حول حركة التشيع والحركات التي قام بها آل البيت ضد الحكم الأموي.
- انتشار فكرة المهدي (المنقذ) المنتظر لينشر العدل.

وناقش باحثون آخرون[4] لون الثورة العباسية هل هي عربية أم فارسية؟ ووصل فاروق عمر فوزي في بحثه إلى أن العرب في خراسان لم يكونوا أحسن حالا من الموالي، فيذكر أن سياسة الأمويين المالية في الاستيلاء على ريع خراسان وحذف أسماء طائفة من المقاتلة العرب من ديوان الجند مع ما رافق ذلك من اختلاط العرب بالسكان المحليين، فشعر الجميع بنفس الأخطاء السياسية وبعين المساوئ المالية، وكان مصدر تذمرهم واحد وهو سوء سياسة الأمير الأموي

---

[1] عبد الرحمن بدوي: **موسوعة المستشرقين**، 409.

[2] فان فلوتن: **السيطرة العربية**، 37-38.

[3] انظر: الصفحات، 30-38.

[4] فاروق عمر فوزي: **الثورة العباسية**، دار الشروق، الأردن، 2001، 22، يوسف العش: **تاريخ عصر الخلافة العباسية**، دار الفكر، دمشق، 1996، 23.

في سنة 1879م، واكتملت أول طبعة للكتاب كاملا لأول مرة في سنة 1898م، فباستغلاله للمادة العظيمة التي قدمها هذا المصدر ألّف فلهاوزن كتبه عن صدر الإسلام، وتصرف في المادة التاريخية كيف يشاء.[1]

أما فلوتن فيصل به التحيز إلى حد القول بأن السبب الرئيسي لنجاح الثورة العباسية هو الأخطاء التي وقع بها الحكام الأمويون، الذين فشلوا في تطبيق مبادئ العدالة الاجتماعية والاقتصادية على الشعوب المحكومة، التي دخلت في ظل دولة الإسلام، وفي رأيه أن هذا التمييز في المعاملة أدى إلى انبعاث الروح القومية الإيرانية التي كانت السلاح الذي استعمله الشعب الإيراني المضطهد للتخلص من الظلم الذي وقع فيه.[2]

وتتلخص الأفكار الواردة في كتاب فان فلوتن " **السيطرة العربية والتشيع والاسرائيليات** "[3] والمتعلقة بالعوامل التي جعلت الخراسانيين يؤيدون الدعوة العباسية بما يلي:

- الظلم الاجتماعي والاقتصادي الفادح، الذي أوقعه الحكام العرب بالفرس المحكومين، وما أدى إليه هذا الظلم من كره تأصل في نفوس الفرس ضد العرب، وأدى بالتالي إلى استيقاظ الروح القومية الفارسية.
- إلتفاف الخراسانيين نتيجة هذا الظلم حول حركة التشيع والحركات التي قام بها آل البيت ضد الحكم الأموي.
- انتشار فكرة المهدي (المنقذ) المنتظر لينشر العدل.

وناقش باحثون آخرون[4] لون الثورة العباسية هل هي عربية أم فارسية؟ ووصل فاروق عمر فوزي في بحثه إلى أن العرب في خراسان لم يكونوا أحسن حالا من الموالي، فيذكر أن سياسة الأمويين المالية في الاستيلاء على ريع خراسان وحذف أسماء طائفة من المقاتلة العرب من ديوان الجند مع ما رافق ذلك من اختلاط العرب بالسكان المحليين، فشعر الجميع بنفس الأخطاء السياسية وبعين المساوئ المالية، وكان مصدر تذمرهم واحد وهو سوء سياسة الأمير الأموي

---

[1] عبد الرحمن بدوي: **موسوعة المستشرقين**، 409.

[2] فان فلوتن: **السيطرة العربية**، 37-38.

[3] انظر: الصفحات، 30-38.

[4] فاروق عمر فوزي: **الثورة العباسية**، دار الشروق، الأردن، 2001، 22، يوسف العش: **تاريخ عصر الخلافة العباسية**، دار الفكر، دمشق، 1996، 23.

ايران كانوا ينوؤون تحت ثقل الضرائب الفادح، وأنهم كانوا على استعداد للثورة عند أول بادرة، هذه الفكرة لا يمكن أن تصمد أمام ضوء البحث الدقيق، إن الموالي الذين كانوا يُستغلون فإنما كان يستغلهم أبناء جلدتهم لا العرب، وعندما اندلعت الثورة كانت خراسان لمدة عقد كامل تحت حكم نصر بن سيار، وهو رجل اشتهر في النثر والشعر بأنه أحسن وأعدل الولاة الذين حكموا هذه الولاية من قبل الأمويين على الإطلاق، رجل يعترف حتى فلهاوزن بأنه كان يتضمن برنامجه سياسة عادلة إزاء الموالي».[1]

لذا لم تسقط الدولة الأموية لأنها كانت دولة عربية متعصبة ضد الموالي، فهذا زعم لم يقم عليه أي سند تاريخي.[2]

لكن نعود مرة أخرى إلى مناقشة سبب انضمام الفرس إلى العباسيين ودعمهم لهم ضد الأمويين، كان للسياسة المالية دور كبير في ذلك، فقد رأينا فيما سبق أن يوسف بن عمر أمر نصر بن سيار أن لا يستعين في إدارته بالمجوس، كما قام نصر بن سيار بتعريب دواوين خراسان سنة 124هـ/742م حسب ما ذكر الجهشياري[3]، فمن المؤكد أن هذه الإجراءات أضرت كثيرا بالفرس فقد كانوا يتلاعبون بالدواوين ويستفيدون من وراء ذلك عظيم الفائدة، فلما تنبه لذلك نصر بن سيار قام بعملية التعريب، لذا يبدو أنهم لهذا السبب انضموا إلى العباسيين، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن الإصلاحات التي قام بها نصر بن سيار في مجال الضرائب بأن رفع الجزية عمن أسلم و أصلح أمور الخراج، و لم يرق ذلك لكثير من الدهاقين وهم أمراء قومهم، فقد كانوا دائما يحاولون إحباط مثل هذه الإجراءات الإصلاحية وقد نجحوا في ذلك مع الحجاج ومع أشرس بن عبد الله، لأن ذلك يتعارض مع مصالحهم، فلما فشلوا مع نصر بن سيار انضموا إلى العباسيين وجرُّوا وراءهم قومهم.

---

[1] دانييل دينيت: **الجزية والإسلام**، 196.

[2] عبد الحليم عويس: **بنو أمية بين السقوط والانتحار**، دار الصحوة، 1987، 82.

[3] الجهشياري: **الوزراء والكتاب**، 43.

ثانيا: أثر السياسة المالية في ظهور التيارات الفكرية

1- المال والشعوبية

إن سيطرة الأمويين على الخلافة بطريقة غير شرعية ظلت مدعاة لخروج الخارجين عليهم طوال فترة حكمهم، وكان عليهم تغطية هذا الجانب بالعدل وحسن سياسة الرعية، وقد نجح الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز في ذلك إلى حد كبير رغم قصر مدة خلافته، فاستكانت له الرعية وسلّمت له أمرها، فلم يشق عليه عصى الطاعة شاق ولا معارض، وأكثر ما تجلى ذلك في سياسته المالية العادلة، خاصة وأنها كانت سياسة إصلاحية قضت على المساوئ المالية والمظالم التي وقع فيها الأمويون الأوائل (41-99هـ/661-718م)، فكانت خلافته غرة بيضاء في جبين الدهر الأموي الأسود على الأقل كما صوّرها المؤرخون، غير أن ما نحى نحوه الأمويون بعده في سياسة المال، أعاد الناس إلى حالتهم الأولى، فاستأثروا بالأموال دونهم، وأصبحت دولة بينهم وبذروا وأسرفوا وأعطوا ومنعوا وألّبوا على أنفسهم الموالي والمعارضين، وقتلوا الثائرين والمنازعين من أجل ذلك كله، مما تسبب في ظهور نزعة الشعوبية، فأحس الموالي وغير العرب بأن ظلما كبيرا وقع عليهم من العرب الذين استأثروا بالمناصب العليا وأشاعوا باسم الدين أن الخلافة فيهم لا تعدُ إلى سواهم[1]، وليس الأمر في الإسلام من شيء، فانتشرت بينهم نزعة الشعوبية.

والشعوبية نزعة تذهب إلى أن العرب ليسوا أفضل من غيرهم من الأمم، ولا أية أمة أفضل من أية أمة[2]، والناس كلهم من طينة واحدة، وسلالة رجل واحد، وإنما التفاضل بين الأفراد لا بين الأمم، وإن «**تفاضل الناس فيما بَينهم ليس بآبائهم ولا بأحْسابهم، ولكنه بأفْعالهم وأخلاقهم وشرَف أنْفسهم، وبُعْد هِمَمهم، ألا تَرى أنّه من كان دنيء الهمَّة، ساقِطَ المرُوءة، لم يَشْرُف وإنْ كان مِن بني هاشم في ذُؤَابتها، ومن أمية في أرُومتها**»[3]، ويقف أصحاب هذه النزعة موقفا-على السواء- بين الأمم، مستندين في ذلك على قوله تعالى: ﴿ **يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ**

---

[1] انظر الأحاديث التي تحصر الخلافة في قريش. قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**لَا يَزَالُ هَذَا الْأَمْرُ فِي قُرَيْشٍ مَا بَقِيَ مِنْ النَّاسِ اثْنَانِ**». متفق عليه.

[2] أحمد أمين: **ضحى الإسلام**، دار الكتب العلمية، بيروت، 2004، 49/1.

[3] ابن عبد ربه: **العقد الفريد**، 89/2.

﴿لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ [1]، ولذلك يقول في العقد الفريد: «**الشعوبية وهم أهل التسوية**».[2]

وهناك نزعة أخرى أيضا برزت تميل إلى الحط من شأن العرب، وترفع غيرهم من الأمم عليهم[3]، وقد أطلق على كلا النزعتين اسم "**الشعوبية**"، وكان أحق الناس بهذا الاسم الطائفة الأولى، لأنهم يقولون بالشعوب، أي يقولون بأنه فرق بين الشعوب من عرب وغيرهم، فكان أمامهم أن يتسموا باسم مشتق من المساواة، أو باسم مأخوذ من الشعوب يدل على أن الشعوب سواء، فاختاروا الثاني وسموا "**الشعوبية**"[4]، وجاء في اللسان: «**الشُّعوبيُّ الذي يُصَغِّرُ شأْنَ العَرَب ولا يَرَى لهم فضلاً على غيرِهم**»[5].

وقد سادت النزعة الثانية خاصة في العصر العباسي، لأن العرب كانوا متغلبين في العصر الأموي، وما كان للموالي، إلا أن ينادوا بالمساواة فقط، حتى إذا اشتد الجدل وأحس الموالي بقوتهم وسلطانهم في العصر العباسي، ظهرت النزعة الثانية تضع من شأن العرب.[6]

ويحدد أحمد أمين طبيعة الشعوبية فيقول: «**إن الشعوبية لم تكن عقيدة محدودة التعاليم، لها شعائر ظاهرة معينة كما نقول في المذاهب الدينية، فإنا نستطيع أن نقول هذا شافعي وهذا حنفي، فيمكننا أن نحدد وجوه الخلاف، ونبين الفروق في الشعائر وغيرها، كما نستطيع أن نقول إن هذا من أهل السنة والجماعة وهذا معتزلي فندرك ذلك، ولكنا لا نستطيع أن نفعل ذلك في الشعوبية، لأنها نزعة أكثر منها عقيدة، فهي أشبه بالأرستقراطية والديمقراطية، بل هي في الحقيقة نوع من الديمقراطية تحارب الأرستقراطية العرب**».[7]

---

[1] **الحجرات: الآية 13.**

[2] **ابن عبد ربه: العقد الفريد، 89/2.**

[3] **أحمد أمين: ضحى الإسلام، 50/1.**

[4] المرجع نفسه، 50/1.

[5] ابن منظور: لسان، مادة «شعب»، 496/1.

[6] أحمد أمين: ضحى الإسلام، 51/1.

[7] المرجع نفسه، 53/1.

حتى وإن كان أقدم ما وصل إلينا من الكتب التي استعملت لفظ "**الشعوبية**" كتاب البيان والتبيين للجاحظ، فإن النزعة في حد ذاتها كانت موجودة في أواخر العصر الأموي، فهذا الأصفهاني يقول: «**إن إسماعيل بن سيار كان شعوبيا**».[1]

ويوجد شيء من الوفاق بين بعض تعاليم الخوارج ونزعة الشعوبية، فالخوارج أيضا يرون أن الخليفة لا يشترط فيه أن يكون قرشيا بل ولا عربيا.[2]

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

[1] الأصفهاني: **الأغاني**، 214/10.

[2] محمد أبو زهرة: **تاريخ المذاهب في السياسة والعقائد وتاريخ المذاهب الفقهية**، دار الفكر العربي، القاهرة، دت، 268.

2- الأمويون والجبر

يبدو أن الأمويين أحسوا أن ما روّجوه، من أنهم استوجبوا الخلافة بقرابتهم من عثمان لا يشكل لهم نظرية متميزة في الخلافة، لأن حقهم في الطلب بدمه لا يجعل لهم الحق في وراثة لخلافة عنه لأن ما روّجوه كان أضعف من أن يقابل بنظريات الأحزاب الأخرى في الخلافة مثل نظرية الشورى عند الخوارج والقدرية والمرجئة الجبرية، ونظرية وراثة الرسول ﷺ عند الهاشميين من العلويين والعباسيين (آل البيت)، ولذلك مالوا إلى مذهب الجبر في الخلافة.[1]

فقد استقر الأمويون على أن الله اختارهم للخلافة وآتاهم الملك، وأنهم يحكمون بإرادته، ويتصرفون بمشيئته، وأحاطوا خلافتهم بهالة من القداسة، وأصبغوا على أنفسهم كثيرا من الألقاب الدينية[2]، وبالأحرى ألصقها بهم موالوهم من الشعراء، فكان معاوية بن سفيان ﷺ في نظر أنصار الأمويين خليفة الله في الأرض[3]، وكان هشام بن عبد الملك خليفة الله[4]، وأمين الله في الأرض[5]، وولي الحق[6]، وخيار الله للناس[7]، والحكم المصفى[8]، وكان الوليد بن يزيد بن عبد الملك على مجونه وفسقه خليفة الحق[9]، والخليفة الأفضل[10]، وإمام الهدى[11]، والملك المبارك[12]، وهكذا أسبغ الشعراء الأمويون الصفات والألقاب الدينية على الخلفاء الأمويين، ولم يفرقوا بين أحد منهم بل سووا بينهم، لأنهم كانوا يمثلون الإرادة الإلهية عندهم، فكانوا في نظرهم على مثال واحد من الجلالة والقداسة، ومن اليُمن والبركة، من الخير والأمانة والاستقامة والهداية[13]، وبذلك حاول الأمويون

---

[1] فلوتن: **السيطرة العربية**، 71.

[2] حسين عطوان: **الأمويون والخلافة**، 19.

[3] فلوتن: **السيطرة العربية**، 243.

[4] الأصفهاني: **الأغاني**، 305/11.

[5] الفرزدق، همام بن غالب بن صعصعة (ت114هـ): **ديوان الفرزدق**، دار بيروت، بيروت، 1980، 301،9/2، جرير، بن عطية الخطفي(ت114هـ): **ديوان جرير**، دار بيروت، 1978، 123.

[6] جرير: **ديوان جرير**، 45.

[7] الفرزدق: **ديوان الفرزدق**، 232/2.

[8] جرير: **ديوان جرير**، 118.

[9] الأصفهاني: **الأغاني**، 396/4، و99/7.

[10] المصدر نفسه، 323/4.

[11] الفرزدق: **ديوان الفرزدق**، 79/1.

[12] السيوطي: **تاريخ الخلفاء**، 252.

[13] حسين عطوان: **الأمويون والخلافة**، 25.

إلى جانب التغطية عن الشرعية خلق حجاب يستترون وراءه ومبررا لسياستهم المالية غي الرشيدة وكل أعمال الجور والظلم والمساوئ والمظالم وحتى لا يحاسبوا لأنهم مجبرون على فعل ذلك.

والجبرية كعقيدة نادت بأن الإنسان لا إرادة له معتمدة على آيات وأحاديث نبوية، وأول من دعا إلى الجبرية من التابعين "الجعد بن درهم"[1]، وتلميذه الجهم بن صفوان[2]، الذي عرف أتباعه بالجهمية[3]، قال ابن حزم: «**ذهبت طائفة إلى أن الإنسان مجبر على أفعاله وأنه لا استطاعة له أصلاً وهو قول جهم بن صفوان وطائفة من الأزارقة... معنى إضافة الفعل إلى الإنسان إنما هو كما تقول مات زيد وإنما أماته الله تعالى وقام البناء وإنما أقامه الله تعالى**».[4]

ولقد خاض المؤرخون في بيان أول من تكلم بهذه النِّحلة وأكثروا، واعتقدوا أن النحلة التي تصير مذهبا من الصعب أن تعرف أول من نطق بها، ولذا يصعب أن نُعين مبدأ لهذه الفكرة، أو

---

[1] **الجعد بن درهم** (توفي نحو 118 هـ/736 م): من الموالي، مبتدع، له أخبار في الزندقة، سكن الجزيرة الفراتية، وأخذ عنه مروان بن محمد لما ولي الجزيرة، في أيام هشام بن عبد الملك، فنسب إليه، أو كان الجعد مؤدبه في صغره، ومن أراد ذم مروان لقبه بالجعدي، نسبة إليه، قال الذهبي: «**عداده في التابعين، مبتدع ضال، زعم أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلا ولم يكلم موسى، فقتل على ذلك بالعراق يوم النحر**». الذهبي: **سير**، 433/5، الزركلي: **الأعلام**، 120/2.

[2] **الجهم بن صفوان** (ت 128 هـ/745 م): السمرقندي، أبو محرز، من موالي بني راسب رأس (الجهمية) قال الذهبي: «**الضال المبدع، هلك في زمان صغار التابعين وقد زرع شرا عظيما**»، كان يقضي في عسكر الحارث بن شريح، الخارج على أمراء خراسان، فقبض عليه نصر بن سيار، فطلب جهم استبقاءه، فقال نصر: «**لا تقوم علينا مع اليمانية أكثر مما قمت**» وأمر بقتله، فقتل، وقال ابن عساكر: «**حدثني محمد بن صالح يعني ابن معاوية بن عبيد الله الأشعري عن أبيه قال قرأت في دواوين هشام بن عبد الملك إلى عامله بخراسان نصر بن سيار: أما بعد فقد نجم قِبلك رجل من الدهرية من الزنادقة يقال له الجهم بن صفوان فإن ظفرت به فاقتله، وإلا فادسس إليه الرجال غيلة ليقتلوه**». **تاريخ دمشق**، 272/53، الذهبي: **سير**، 26/6-27، الزركلي: **الأعلام**، 141/2.

[3] خليل داود الزرو: **الحياة العلمية في الشام في القرن الأول والثاني للهجرة**، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1971، ص146.

الجهمية: أصحاب جهم بن صفوان، وهو من الجبرية الخالصة. ظهرت بدعته بترمذ، وافق المعتزلة في نفي الصفات الأزلية، وزاد عليهم بأشياء: منها قوله: لا يجوز أن يوصف الباري تعالى بصفة يوصف بها خلقه؛ لأن ذلك يقضي تشبيهاً؛ فنفى كونه: حياً، عالماً؛ وأثبت كونه: قادراً، فاعلاً، خالقاً؛ لأنه لا يوصف شيء من خلقه: بالقدرة ، والفعل، والخلق. الشهرستاني: **الملل والنحل**، 73/1.

[4] ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد (ت456هـ): **الفصل في الملل والأهواء والنحل**، تح: محمد إبراهيم نصر وآخرون، مكتبة عكاظ، 1982، 33/3.

أن نذكر أول من قالها، ويذكر أبو زهرة قائلا: «**لكنَّا نجزم بأن القول في الجبر شاع في أول العصر الأموي، وكثر حتى صار مذهبا في آخره**».[1]

وقد انبرى العلماء يردون على ادعاءات دعاة الجبرية فهذا الحسن البصري (ت 110هـ/728م)، يُرسل رسالة إلى أهل البصرة لما ادعوا الجبر جاء فيها: «**ومن لم يؤمن بالله وقضائه وقدره فقد كفر، ومن حمل ذنبه على ربه فقد كفر، إن الله لا يطاع استكراها، ولا يعصى لغلبة، لأنه المليك لما ملكهم، والقادر على ما أقدرهم عليه، فإن عملوا بالطاعة لم يحل بينهم وبين ما فعلوا، وإن عملوا بالمعصية فلو شاء لحال بينهم وبين ما فعلوا، فإذا لم يفعلوا، فليس هو الذي أجبرهم على ذلك، فلو أجبر الخلق على الطاعة لأسقط عنهم الثواب**».[2]

واعتنق الأمويون مذهب الجبر في الخلافة منذ صدر دولتهم، وكان زياد بن أبيه أول من بشَّر به منهم، فهو يقول في خطبته البتراء[3] لأهل البصرة سنة 45هـ/665م، معلنا أن الله اختار الأمويين للخلافة، وأنهم يحكمون بقضائه، ويعملون بإذنه: «**أيها الناس، إنا أصبحنا لكم ساسةً، وعنكم ذادة، نسوسكم بسلطان الله الذي أعطانا، ونذود عنكم بفيء الله الذي خولنا، فلنا عليكم السمع والطاعة فيما أحببنا، ولكم علينا العدل فيما ولينا، فاستوجبوا عدلنا وفيئنا بمناصحتكم**».[4]

وقد شرح الأمويون نظريتهم في الخلافة في الكثير من خطبهم، وضمنوها مبدأ الجبر بشكل واضح[5]، وأبلغ ما وصل إلينا من خطبهم خطبة الوليد بن يزيد، فقد كتب كتابا طويلا في البيعة لولديه بولاية العهد، وهو يتألف من قسمين شرح في القسم الأول منهما نظرية الأمويين في الخلافة، فحدث فيه عن الإسلام والرسل، وانتهاء النبوة إلى محمد ﷺ، ثم عرض نظرية الأمويين في الخلافة على هذا النحو: «**ثم استخلف خلفاءه على منهاج نبوّته؛ حين قبض نبيّه صلى الله عليه وسلم، وختم به وحيه لإنفاذ حكمه، وإقامة سنّته وحدوده، والأخذ بفرائضه وحقوقه، تأييداً بهم للإسلام، وتشييداً بهم لعراه؛ وتقويةً بهم لقوى حبله، ودفعاً بهم عن حريمه، وعدلاً بهم بين عباده، وإصلاحاً بهم**

---

[1] محمد أبو زهرة: **تاريخ المذاهب**، 99.

[2] المرتضي: **المنية والأمل**، 147/1.نقلا عن: محمد أبو زهرة: **تاريخ المذاهب**، 99-100.

[3] سُميت البتراء لأنه لم يفتتحها بحمد الله. الطبري: **تاريخ**، 217/5.

[4] الطبري: **تاريخ**، 218/5.

[5] لم يخرج أحد من الخلفاء الأمويين على نظرية الجبر في الخلافة إلا يزيد بن الوليد، فإنه دعا إلى أن تكون الخلافة شورى بين المسلمين، وألزم نفسه العمل بهذا المبدأ بعد أن فاز بالخلافة، ثم قصر عن تطبيقه لأن الأوضاع السياسية في أيامه كانت مضطربة اضطرابا شديدا ولكن دعوته إلى العمل بها أضعفت نظرية الأمويين في الخلافة، وأوجبت السبيل إلى الطعن إليها. حسين عطوان: **الأمويون والخلافة**، 214.

لبلاده؛ فإنه تبارك وتعالى يقول: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ وَلَكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ[1]﴾، فتتابع خلفاء الله على ما أورثهم الله عليه من أمر أنبيائه، واستخلفهم عليه منه؛ لا يتعرّض لحقهم أحد إلا صرعه الله، ولا يفارق جماعتهم أحد إلاّ أهلكه الله؛ ولا يستخف بولايتهم، ويتهم قضاء الله فيهم أحد إلا أمكنهم الله منه، وسلطهم عليه، وجعله نكالاً وموعظة لغيره؛ وكذلك صنع الله بمن فارق الطاعة التي أمر بلزومها والأخذ بها، والأثرة لها؛ والتي قامت السموات والأرض بها؛ قال الله تبارك وتعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾[2]، وقال عزّ ذكره: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾.[3]

فبالخلافة أبقى الله من أبقى في الأرض من عباده، وإليها صيّره، وبطاعة من ولاّه إياها سعد من أهمها ونصرها؛ فإن الله عزّ وجلّ علم أن لا قوام لشيء، ولا صلاح له إلا بالطاعة التي يحفظ الله بها حقه، ويمضي بها أمره، وينكل بها عن معاصيه، ويوقف عن محارمه، ويذبّ عن حرماته؛ فمن أخذ بحظه منها كان لله ولياً ولأمره مطيعاً، ولرشده مصيباً، ولعاجل الخير وآجله مخصوصاً؛ ومن تركها ورغب عنها وحاد الله فيها أضاع نصيبه، وعصى ربّه، وخسر دنياه وآخرته؛ وكان ممن غلبت عليه الشقوة، واستحوذت عليه الأمور الغاوية، التي تورد أهلها أفظع المشارع، وتقودهم إلى شرّ المصارع، فيما يحلّ الله بهم في الدنيا من الذلة والنقمة، ويصيّرهم فيما عندهم من العذاب والحسرة.

والطاعة رأس هذا الأمر وذروته وسنامه وملاكه وزمامه، وعصمته وقوامه، بعد كلمة الإخلاص التي ميّز الله بها بين العباد. وبالطاعة نال المفلحون من الله منازلهم، واستوجبوا عليه ثوابهم، وفي المعصية مما يحلّ بغيرهم من نقماته، ويصيبهم عليه، ويحق من سخطه وعذابه، وبترك الطاعة والإضاعة لها والخروج منها والإدبار عنها والتبذّل للمعصية بها، أهلك الله من ضلّ وعتا، وعمى وغلا، وفارق مناهج البرّ والتقوى.

فالزموا طاعة الله فيما عراكم ونالكم؛ وألمّ بكم من الأمور، وناصحوها واستوثقوا عليها، وسارعوا غليها وخالصوها، وابتغوا القربة إلى الله بها؛ فإنكم قد رأيتم مواقع الله لأهلها في إعلائه إياهم، وإفلاجه حجّتهم، ودفعه باطل من حادهم وناورهم وساماهم، وأراد إطفاء نور الله الذي معهم. وخبرتم مع ذلك ما يصير إليه أهل المعصية من التوبيخ لهم والتقصير بهم؛ حتى يؤول أمرهم إلى تبار وصغار، وذلة وبوار؛ وفي ذلك لمن كان له رأي وموعظة عبرة ينتفع بواضحها، ويتمسّك بحظوظها؛ ويعرف خيرة قضاء الله لأهلها».[4]

---

[1] سورة البقرة: الآية 251.

[2] سورة فصلت: الآية11.

[3] سورة البقرة: الآية 30.

[4] الطبري: تاريخ، 219/7.

فهو يصدر عن مذهب الجبر في الخلافة وما تشبث به الأمويون من أن الله ولّاهم أمر المسلمين، ويتأثر ما أضفوه على شخصياتهم من جلالة وقداسة، وما زعموه من أنهم أوصياء الله على العباد، وأولياءه في البلاد، فهو يرى بأن الله اختار الخلفاء بعد وفاة الرسول ﷺ، صيانة للإسلام، وحماية للمسلمين وهداهم وسدَّدهم بتوفيقه، وأعانهم وأيدهم بنصره، وأمر المسلمين بالانقياد لهم، وحذرهم الخروج عليه، فلم يثب عليهم واثب ولم يعاندهم معاند إلا أراده الله وصرعه، لان الخلافة قاعدة من قواعد الإسلام، ومن أطاع الخلفاء فقد أطاع الله واستحق ثوابه، ومن عصاهم عصى الله واستوجب عقابه.[1]

وواضح وجلي أن الأمويين بنظريتهم هذه حاولوا كسب طاعة الرعية بالسلطان الذي منحهم الله إياه، ويبرروا أعماهم المقدرة.

وتمثل الشعراء الموالون للأمويين نظريتهم في الخلافة، واتخذوها أساسا لتصويب حقهم في الملك والاحتجاج له والدفاع عنه، وإضفاء الشرعية على كل أمر صادر عن الخليفة حتى وإن كان مجانبا للصواب، فمنها قول الفرزدق لهشام بن عبد الملك معتقدا أن الله اختاره للخلافة لأنه أفضل الأمة:

رآك الله أولى الناس طرا بأعواد الخلافة والسلام[2]

وقول له في موضع آخر:

أبى الله إلا نصركم بجنوده وليس بمغلوب من الله ناصره

أبى الله إلا أن ملكك الذي به ثبت الدين الشديد نصائبه[3]

وقول جرير له أيضا:

عطاء الله مَلَّكَكَ النّصارى ومن صَلّى لقِبلتِه وصاما[4]

كان الشعراء من شيعة الأمويين من أشهر من وعى نظريتهم في الخلافة لا لشيء إلا سعيا وراء رضا الخلفاء عنهم، وما يجنونه من وراء ذلك من ثروات.

---

[1] حسين عطوان: **الأمويون والخلافة**، 29.

[2] الفرزدق: **ديوان الفرزدق**، 294/2.

[3] المصدر السابق، 88/1-89.

[4] جرير: **ديوان جرير**، 409.

ومن جهة أخرى فإن الأمويين لم يكونوا في ذلك وحدهم بل حتى الخلفاء العباسيين، أو على الأقل الأوائل منهم أشاعوا بين الناس هذه النظرية، واعتمدوا عليها في تدعيم ملكهم، فأبو جعفر المنصور يقول في خطبة له: «**أيها الناس، إنما أنا سلطان الله في أرضه، أَسُوسكم بتوْفيقه، وتَسْدِيده وتأييده، وحارسُه على ماله، أعمل فيه بمشيئته وإرادته، وأُعطيه بإذنه، فقد جَعلني الله عليه قُفلاً، إذ شاء أن يَفتحني فَتَحَني لإعطائكم، وقَسْم أرزاقكم، وإذا شاء أنْ يُقْفِلني عليها أَقْفَلني، فارغبوا إلى اللّه وسَلوه في هذا اليومَ الشَّريف الذي وَهب لكم من فَضْله ما أَعْلَمكم به في كتابه إذ يقول: ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا ﴾ [1] أن يُوَفّقني للرَّشاد والصواب، وأن يُلْهمني الرأفة بكمَ والإحسان إليكم، أقول قولي هذا وأستغفر اللّه لي ولكم**».[2]

وتنطوي هذه الكلمات على الكثير من المعاني والمفاهيم التي قام عليها الحكم العباسي في الجانب المالي، فالإضافة إلى نظرية الجبر التي تبناها العباسيون، والتي شرحها أبو جعفر بشكل واضح لا تحتمل التأويل ولا الشك، فإن أبا جعفر كان على غرار أغلب الخلفاء الأمويين يرى أن المال مال الله وليس مال المسلمين، ويبدو أن الأمويين، أذاعوا الأمر وأشاعوه بين الناس لدرجة أن ألدَّ أعدائهم انطلت عليه الخدعة، واقتنع بذلك على أساس أنها حقيقة ثابتة.

وراء هذه النظرية يُبرر العباسيون مساوئ سياستهم المالية مثلما فعل الأمويون، ولسنا هنا بصدد تتبع مسار السياسة المالية للعباسيين.

---

[1] **المائدة**: الآية 3.

[2] ابن عبد ربه: **العقد الفريد**، 370/3.

3- المال والقدر

رأى بعض الباحثين[1] أن مسألة الاختيار والجبر كانت من أولى المسائل التي واجهت العقل في تاريخ الفكر البشري، وهي مسألة شغلت الفلاسفة ورجال الدين وفلاسفة اليونان، فقال الرواقيون[2] منهم بالجبر والاستسلام للقضاء والقدر، وقال الأبيقوريون[3] بحرية الإرادة في الاختيار وأن لا دخل لله في إرشاد الناس وتسييرهم.[4]

ودخل في الإسلام أناس من أهل الأديان المختلفة، وكانت رؤوسهم مملوءة بأديانهم القديمة، فأصبحوا يجادلون المسلمين ويطارحونهم المسائل الدينية المختلفة.[5]

ومن المعلوم أن غيلان الدمشقي[6] أحد أقطاب القدرية في العصر الأموي، كان من أهل الشام وكان قبل إسلامه قبطيا مسيحيا متشبع بفلسفة الديانة المسيحية[7]، كما ترجمت بعض الكتب من اليونانية إلى السريانية ثم إلى العربية في هذه الفترة، مما ساعد على وجود الأفكار الفلسفية في المجتمع الإسلامي.[8]

وهناك من نفى أن يكون المسلمون في بحث الاختيار والجبر تلاميذ المسيحيين أو اليونانيين، وأكد أن هذه المسألة كانت من بُنية المجتمع الإسلامي، وكانت فقط مُعارضة سياسية لبني أمية

---

[1] أحمد أمين: **فجر الإسلام**، 283.

[2] **الرواقية:** فلسفة يونانية نشأت على يد زينون، قبل عام 300ق م بقليل في أثينا، وانتحر عام 260ق م، وقدر لها أن تكون أعظم مدرسة فلسفية حتى ظهور الأفلاطونية المحدثة في القرن الثالث الميلادي. ول ديورانت: **قصة الحضارة**، تر: محمد بدران، الإدارة الثقافية، القاهرة، 1972،مج3، 203/1، مج2، 166/3،169،184،187.

[3] **الأبيقورية:** فلسفة تنسب إلى أبيقور (342-270ق م)، وكانت تنافس الرواقية. انظر: ول ديورانت: **قصة الحضارة**، مج3، 203/1، مج2، 166/3،169،184،187.

[4] أحمد أمين: **فجر الإسلام**، 283.

[5] محمد ضيف الله بطاينة: **الجبر والحفاظ على الملك في موقف بني أمية من القدرية**، الأنترنت.

[6] **غيلان الدمشقي** (توفي بعد 105 هـ/723 م): غيلان بن مسلم الدمشقي، أبو مروان: كاتب، من البلغاء: تنسب إليه فرقة " الغيلانية " من القدرية، وهو ثاني من تكلم في القدر ودعا إليه، لم يسبقه سوى معبد الجهني، ومن كلام غيلان: «**لا تكن كعلماء زمن الهرج إن وعظوا أنفوا، وإن وعظو عنفوا**»، وله رسائل، قال ابن النديم إنها في نحو ألفي ورقة، واتهم بأنه كان في صباه من أتباع الحارث بن سعيد، المعروف بالكذاب، وقيل: تاب عن القول بالقدر، على يد عمر بن عبد العزيز، فلما مات عمر جاهر بمذهبه، فطلبه هشام بن عبد الملك، وأحضر الاوزاعي لمناظرته، فأفتى الاوزاعي بقتله، فصلب على باب كيسان بدمشق. الزركلي: **الأعلام**، 124/5.

[7] ابن قتيبة، أبو عبد الله محمد بن مسلم (ت276هـ): **المعارف**، دار الكتب العلمية، بيروت، 1987، 212.

[8] محمد ضيف الله بطاينة: **الجبر والحفاظ على الملك**، الأنترنت.

وأن النصوص التي استند أصحاب الاختيار والجبر على العقل في تفسيرها تؤكد ذلك ولكنه لم ينكر أن مجادلات المسيحيين ومناقشتهم للمسلمين عامة قد عاونت على إنشاء علم الكلام.[1]

ففي البصرة التي شهدت ظهور القدرية قبل غيرها من البلدان كما قيل، أدت البنية السكانية لها، حيث ملتقى جميع الأجناس والأعراق وتزاحم الآراء وتضارب نظم العيش وطرز الحياة، وكثرة الأموال التي أغدقها بنو أمية عليهم، أدى ذلك إلى انتشار حياة الترف والانغماس فيه وارتكاب المعاصي، وراح الناس يتعللون في ارتكاب المعاصي بالقدر الذي لا محيص لهم عنه، وشجع بنو أمية هذا الاتجاه وعملوا على نشر فكرة الجبر الإلهي، لذلك اندفع معبد الجهني[2] يناهض هذه الفكرة وينفيها أشد النفي لأنها استلاب لإرادة المجتمع الحرة في الاختيار، وشَلٌّ لقواه، وأعلن معبد أن لا قدر والأمر أنف، أي لا يسبق قدر بالأعمال التي يرتكبها الناس وأن كل شيء دون سابق تقدير، فاستجاب له بعض الناس، وانتشرت القدرية من البصرة إلى غيرها.[3]

وسواء أكان هذا النمط الفكري ظهر في أثينا، أم هو وليد المجتمع الإسلامي، وسواء أظهر في البصرة أو في غيرها، فإنه اشتد في دولة بني أمية على يد الكثير من العلماء، وكان مناقضا لفكرة الجبر الإلهي التي قام الأمويون بتبنيها وتشجيعها بين الناس، وحتى وإن كان موقف الأمويين من الجبر ليس السبب الحقيقي في قيام القدرية، كمذهب كلامي يُعلن الإرادة الحرة في الاختيار، فإن هذا الموقف للأمويين ساعد على انتشاره وشيوعه.

وقد قام العديد من العلماء[4] بنبذ فكرة القدر ومحاربتها، ودعوا الناس إلى هجر القدرية، وأن لا يُسلموا عليهم، ولا يجيبوا دعوتهم، ولا يُزوجوهم، ولا يعودوا مرضاهم، ولا يُصلوا على جنائزهم ولا يمشوا فيها.[1]

---

[1] محمد ضيف الله بطاينة: **الجبر والحفاظ على الملك**، الأنترنت.

[2] **معبد الجهني** (ت 80 هـ/699 م): معبد بن عبد الله بن عليم الجهني البصري، أول من قال بالقدر في البصرة، سمع الحديث من ابن عباس وعمران بن حصين وغيرهما، وحضر يوم (التحكيم) وانتقل من البصرة إلى المدينة، فنشر فيها مذهبه، وعنه أخذ (غيلان)، كان صدوقا، ثقة في الحديث، من التابعين، وخرج مع ابن الأشعث على الحجاج بن يوسف، فجرح، فأقام بمكة، فقتله الحجاج، صبرا، بعد أن عذبه، وقيل: صلبه عبد الملك ابن مروان بدمشق، على القول في القدر، ثم قتله. الزركلي: **الأعلام**، 264/7.

[3] محمد ضيف الله بطاينة: **الجبر والحفاظ على الملك**، الأنترنت.

[4] من أمثال: عبد الله بن عمر (ت74هـ)، مالك بن أنس (ت91 أو 93هـ)، سالم بن عبد الله بن عمر (ت106هـ)، القاسم بن محمد بن أبي بكر (ت108هـ)، الحسن البصري (ت110هـ)، مكحول الشامي (ت113 أو 116هـ)،

فلماذا أنكر هؤلاء العلماء مقالة القدرية ونابذوهم؟ هل كان ذلك لبدعة القدرية وخروجهم على مذهب السلف في القدر، أو كان ذلك ممالأة من العلماء للأمويين ومواطأة لهم في ما اتهم به الأمويون من القول بالجبر الإلهي الذي ثار القدرية عليه، وأراد القدرية بذلك أن يزلزلوا قواعد سلطان بني أمية الذي يرتكزون عليه؟

هناك من وجّه الاتهام إلى هؤلاء العلماء بأنهم عملاء الأمويين، وأن الأوزاعي (ت157هـ/774م) كان عميلا للأمويين عاش في رحابهم يغدقون عليه الأموال، ويشترون دينه ودنياه، ويدفعون ثمن فتاويه، وهو يحارب مجتمع المسلمين، ويفتي بقتل كل من عبَّر عن آلام هذا المجتمع[2]، وكان هذا الموقف من القدرية لأن الأوزاعي أفتى بقتل غيلان الدمشقي رأس القدرية بعد مناقشة دارت بينهما، ودحض فيها الأوزاعي جميع حجج غيلان.[3]

وقد يكون الاتهام جاء من الاعتقاد بوجود الانفصال بين الأمة والدولة أيام الأمويين، ولذلك عُدَّ من يتعاون من العلماء مع الأمويين عميلا، وهو اعتقاد خاطئ، فقد قبلت الأمة بالأمويين حكاما عام الجماعة 41هـ/661م، وآثرت الأمة الدخول في الجماعة والطاعة على الفُرقة، وكان جيش العلماء من الولاة والقضاة والقرَّاء وغيرهم صحابة وتابعين، ممن عمل في ظل الأمويين شاهدا على التعاون بين الأمة والدولة، وقد قاموا بالرد على القدرية والجبرية بإخلاص وغيرة على الدِّين، والجدال بين هذه الأطراف كان يجري في فلك ديني وأجواء الدفاع عن الإسلام وعقيدته.[4]

لم يذكر أن الدولة قبل عمر بن عبد العزيز امتحنت القدرية، أما ما قيل عن الحجاج بن يوسف من أنه قتل معبدا الجهني سنة 80هـ/699م صبرا لقوله بالقدر[5]، فليس حقيقيا لأن الحجاج قتله لخروجه عليه مع ابن الأشعث.[6]

ميمون بن مهران (ت117هـ)، رجاء بن حيوة الكندي (ت112هـ)، ربيعة الرأي (ت136هـ)، أبو حنيفة (ت150هـ)، وغيرهم كثير. انظر: محمد ضيف الله بطاينة: **الجبر والحفاظ على الملك** ، الأنترنت.

[1] علي سامي النشار: **نشأة الفكر الفلسفي في الاسلام**، ط7، دار المعارف، القاهرة، 1978، 3/286، 314، 323.

[2] النشار: **نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام** ، 3/323.

[3] انظر: الطبري: **تاريخ**، 7/ 203.

[4] محمد ضيف الله بطاينة: **الجبر والحفاظ على الملك**، الأنترنت.

[5] الجاحظ: **البيان والتبيين**، 1/251، ابن عساكر: **تاريخ دمشق**، 59/320.

[6] ابن عساكر: **تاريخ دمشق**، 59/325.

لما كانت خلافة عمر بن عبد العزيز بلغه كلام غيلان الدمشقي في القدر فاستدعاه وحاجّه، فأعلن غيلان توبته ورجوعه عن الضلال والهدى، وكتب عمر إلى عدي بن أرطأة عامله على البصرة يأمره أن يستتيب القدرية مما دخلوا فيه، فإن تابوا خلّى سبيلهم، وإلا نفاهم من ديار المسلمين[1]، غير أن السبب الحقيقي وراء رجوع غيلان وأتباعه إلى الحق هو سيرة الخليفة العادل وسياسته المالية الرشيدة.

أما هشام بن عبد الملك فقد سيَّر القدرية إلى جزيرة دَهْلَك[2]، وحمله كثرة كلام الناس في غيلان الدمشقي وشكواهم إياه إليه، على أخذه ومناظرته على يد عبد الرحمن الأوزاعي (ت157هـ/774م)، وقيل على يد ميمون بن مهران (117هـ/735م)، والأول أرجح، فلما انقطعت حجة غيلان أمر هشام بقتله، ولكنه وقر شيء في صدره من قتله.[3]

ولم يقبل الخليفة الوليد بن يزيد شفاعة من تشفع للقدرية المُسَيَّرين إلى دَهلك، وأبقاهم في المنفى[4]، وظلّت الدولة حتى خلافة يزيد بن الوليد على عدائها للقدرية، وتجنب القدرية الجهر بالقول في القدر اتقاء غضب الدولة وسطوتها.[5]

على أن الاتهام الذي وُجّه إلى الأمويين، من أنهم وقفوا هذا الموقف من القدرية خوفا وحرصا على مصالحهم، وعلى مناقضة القدرية لمبدأ الجبرية الذي تبناه الأمويون، لأنه يبرر سياستهم المالية الظالمة، غير صحيح لأن الأمويين مثلما حاربوا القدرية، حاربوا الجبرية في شططها، فقد قتل هشام ابن عبد الملك رأس الجبرية الجعد بن درهم، بأمر أرسله إلى خالد بن عبد الله القسري، غير أن الخليفة يزيد بن الوليد مال إلى القدرية، وقربهم وأعان على نشر مقالتهم، وبذل الأموال والصلات لمن مدحه من شعرائهم، وكان عندهم أفضل من عمر بن عبد العزيز.[6]

---

[1] ابن الجوزي، **سيرة عمر**، 85.

[2] **دَهلَك**: اسم أعجمي معرب ويقال له دهيك أيضاً وهي جزيرة في بحر اليمن وهو مرسىً بين بلاد اليمن والحبشة. بلدة ضيقة حرجة حارة كان بنو أمية إذا سخطوا على أحد نَفَوه إليها، وقال فيها الشاعر:

وأقبح بدهلك من بلـــــدة فكل امرئ حَلها هالـــــك

كفاك دليلاً على أنهـــــا جحيم وخازنُها مالـــــك

الحموي: **معجم البلدان**، مادة «دهلك»، 492/3.

[3] الطبري: **تاريخ**، 203/7، ابن عساكر: **تاريخ دمشق**، 212/48.

[4] المصدر نفسه، 232/7.

[5] ابن عساكر: **تاريخ دمشق**، 186/48.

[6] الطبري: **تاريخ**، 269/7-270، 298.

ولو كان الخلاف بين الأمويين والقدرية خلافا سياسيا أثاره خوف الأمويين على ملكهم أن يُزلزله مذهب القدرية، ما قَبل الخليفة يزيد بن الوليد أن يترك جانب الجماعة ورضاهم وينحاز إلى القلة ويعتنق مذهبهم الذي يلقي الشكوك عليه وعلى أسرته.[1]

وعندما قام القدرية في فترة تالية يعيدون النظر في أوضاعهم، كان لقب القدرية بعض ما رموا به، ونظرا لما ألحقه الحديث الشريف: «**الْقَدَرِيَّةُ مَجُوسُ هَذِهِ الْأُمَّةِ**»[2]، بهذا اللقب من وصمة[3]، أخذ القدرية يتحللون منه ويتعلقون بلقب المعتزلة، وجعلوا أحق الناس بلقب القدرية الذين قالوا: «**إن الله تعالى قدّر المعاصي، وجعلوا ذلك كالعذر للعاصي**»[4]، وَهم الجبرية، وعدوا أهل السنة والجماعة جبرية[5]، ومع أن احتجاج أهل السنة والجماعة الأمويين على القدرية كان واحدا، فإن القدرية ردوا جبرية الأمويين إلى الحفاظ على الملك لا إلى السبب الفكري، وكان معاوية بن أبي سفيان ﷺ برأيهم أول القائلين بالجبر ومن بعده ملوك بني أمية.[6]

وتجدر الإشارة هنا إلى أن القدرية رغم مخالفتهم الفكرية والسياسية للأمويين إلا أنهم لم يواجهوهم بالسلاح، فلم تشر المصادر التاريخية إلى أية ثورة لها خلفية فكرية قدرية على الأمويين.

---

[1] النشار: **نشأة الفكر الفلسفي في الاسلام**، 377/3.

[2] عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْقَدَرِيَّةُ مَجُوسُ هَذِهِ الْأُمَّةِ إِنْ مَرِضُوا فَلَا تَعُودُوهُمْ وَإِنْ مَاتُوا فَلَا تَشْهَدُوهُمْ». البيهقي، أبو بكر احمد بن الحسين بن علي (ت458هـ): **السنن الكبرى**، دار الفكر، دمشق، دت، 203/10.

[3] الشهرستاني: **الملل والنحل**، 43/1.

[4] عبد الجبار المعتزلي، القاضي عماد الدين أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد (ت 415هـ): **فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة**، تح: فؤاد سيد، ط2، الدار التونسية، تونس، 1986، 167.

[5] عبد الجبار: **فضل الاعتزال**، 143-144 .

[6] المصدر نفسه،144.

ثالثا: أثر السياسة الإنفاقية في العمارة

إنّ من بين أبرز تجليات السياسة الإنفاقية للأمويين كانت في مجال العمارة، فقد ترك الأمويون الكثير من الآثار الخالدة التي تدل على عظمة الطراز المعماري الإسلامي حتى وإن كانت لم تبرز معالمه بشكل واضح في هذه الفترة، إلا أنه لا يخلو من الإبداع، فقد وجه الأمويون بعضا من إنفاقاتهم لتشييد الصروح المعمارية التي تجلى فيها الإبداع والذوق الرفيع كالمساجد والقصور، أو في المشاريع العامة التي تعود على العامة بالنفع العميم كالجسور والقناطر بل حتى المدن التي شيدها الأمويون وأحدثوها، والحصون والقلاع والمسالح والأسوار التي اقتضتها الضرورة الأمنية أو العسكرية والإستراتيجية، بما يضمن استمرار الدولة أو يساعد على إرساء النظام في منطقة ما أو يرسخ قد الإسلام والمسلمين في إقليم ما، خاصة وأن الدولة الأموية كانت دولة فتوح بالدرجة الأولى، وقد امتد انتشار الإسلام في عهدها إلى مناطق لم يصلها من قبل ولا من بعد.

وأعظم الخلفاء الأمويين آثارا في هذا المجال الوليد بن عبد الملك، فهو الذي وسع مسجد مكة ومسجد المدينة، وبنى مسجد دمشق، ورمم المسجد الأقصى وقبة الصخرة، وهو أول من نقل إلى مكة أساطين الرخام[1]، فيذكر الطبري الوليد قائلا: «**كان الوليد صاحب بناء واتخاذ للمصانع والضياع، وكان الناس يلتقون في زمانه، فإنما يسأل بعضهم بعضاً عن البناء والمصانع**»[2]، غير أنه يبقى أهم صرح معماري خلد ذكر الأمويين واقترن اسمه بهم هو المسجد الأموي بدمشق، وكان أعظم مشروع أنفق عليه الأمويون على الإطلاق، فيذكر ابن عساكر مقدار ما أنفقوا عليه فيقول: «**حسبوا ما أنفقوا على مسجد دمشق فكان أربع مائة صندوق، في كل صندوق ثمانية وعشرون ألف دينار**»[3]، أي ما يعادل: **11200000** دينار، وقد كان من الروعة والجمال لدرجة انه غطى على جميع الانجازات الأموية الأخرى خاصة في الفترة **105-132هـ/723-749م**، لذا سأحاول تسليط الضوء على آثار السياسة الإنفاقية للأمويين في الميدان المعماري، من خلال ما جاء متفرقا في المصادر التاريخية وكتب البلدان، وما كشف عنه علم الآثار في العصر الحديث.

---

[1] قطب الدين الحنفي (ت988هـ): **تاريخ المدينة**، تح: محمد زينهم محمد عزب، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 1995، 113.

[2] الطبري: **تاريخ**، 497/6

[3] ابن عساكر: **تاريخ دمشق**، 269/2.

فهشام بن عبد الملك شيد مسجدين كبيرين هما المسجد الأبيض في الرملة[1]، ومسجد حرّان[2]، وقد وصف كروزويل مسجد حران فقال: «**بنى هشام مسجد حران الكبير وهو مستطيل...بُني من حجارة مربعة من مداميك معدل ارتفاعها 37سم، وأفضل ما بقي منه هو الحائط الشرقي، حيث بقي النصف الشرقي على حاله سليما ماعدا فجوة اتساعها ستة أمتار في الوسط، وللمسجد مدخل مهيب إلى الشمال تماما من واجهته كما في مسجد دمشق، كما يوجد في صحن المسجد صحن المسجد بركة أو حوض...وتحوي الواجهة الداخلية للمسجد أربعة ممرات تمتد من الشرق إلى الغرب، وقد بقي من كل ذلك عدد من الدعائم وعمودين والكثير منها ملقى على الأرض، وأن القوس الوحيد الباقي هو القوس الرئيسي الكبير والقريب من الصحن**»[3]، ووصف المقدسي جامع الأبيض في الرملة وهو من أعمال هشام فقال: «**جامع القصبة في الأسواق أبهى وأرشق من جامع دمشق، يسمى الأبيض ليس في الإسلام أكبر من محرابه، ولا بعد منبر بينت المقدس أحسن من منبره، وله منارة بهية بناه هشام بن عبد الملك**».[4]

أما القصور فقد بنى هشام قصر المشتى وقصر طوبى[5]، أما المشتى فهو أعظم قصور بني أمية شهرة، اكتشفه ليارد سنة 1840م، وهو يبعد عشرين ميلا جنوبي عمان، وثلاثة أميال شمال شرق محطة زيزياء، على خط الحجاز الحديدي، ويقول عنه كرزويل: «**إنه يحتوي على سياج حجري عظيم... وهو محاط بأبراج نصف دائرية وله مدخل في وسط الجانب الجنوبي، أما علو الحيطان فيتراوح بين 3 إلى 5.5 متر عدا عن الجزء المزخرف من الواجهة المهدومة ...و البناء من حجر الجير ذي اللون الكهرماني**»[6]، أما القصر الآخر وهو قصر الطوبى «**فيقع في وادي غضف ستين ميلا جنوبا شرقي عَمّان، اكتشفه موزل سنة 1898م**».[7]

أما الوليد بن يزيد فقد بنى جسر الوليد وهو على طريق أَذَنَة من المصيصة على تسعة أميال، ثم جدده المعتصم سنة 225هـ/840م[8]، كما قد أحدث مروان بن محمد مدينة حديثة الموصل

---

[1] المقدسي: **أحسن التقاسيم**، 165.

[2] خليل داود الزرو: **الحياة العلمية في الشام**، 190.

[3] المرجع نفسه، 190.

[4] المقدسي: **أحسن التقاسيم**، 165.

[5] انظر الخريطة ص47.

[6] خليل داود الزرو: **الحياة العلمية في الشام**، 191.

[7] المرجع نفسه، 191.

[8] الحموي: **معجم البلدان**، مادة «جسر الوليد»، 140/2.

وقد كانت مدينة قديمة خربت وبقيت آثارها فأعادها مروان بن محمد إلى العمارة، وسأل عن اسمها فأخبر بمعناه فقال: سموها الحديثة.[1]

ومن بين القصور التي بناها الأمويون وأنفقوا عليها الكثير من الأموال قصر ابن هبيرة، الذي ينسب إلى يزيد بن عمر بن هبيرة، بناه لما ولاه مروان بن محمد العراق، إذ بنى على فرات الكوفة مدينة، فنزلها و لم يستقر بها حتى كتب إليه مروان يأمره باجتناب مجاورة أهل الكوفة، فتركها وبنى قصره المعروف به بالقرب من جسر سورا، فلما ملك السفاح نزله، واستتم تسقيف مقاصير فيه وزاد في بنائه وسماه الهاشمية، وكان الناس لا يقولون إلا قصر ابن هبيرة على العادة الأولى[2]، وقد كانت فيه عدة حمامات[3]، كما بنى مروان بن محمد حصن مسور يعرف بالمرواني في مدينة مرعش وهي مدينة في الثغور بين الشام وبلاد الروم، كما قد احدث مروان بن محمد تغييرات عمرانية كبيرة بالموصل حيث يذكر الحموي: «**كان أول من عظمها وألحقها بالأمصار العظام، وجعل لها ديواناً برأسه ونصب عليها جسراً ونصب طرقاتها وبَنى عليها سوراً مروان بن محمد**».[4]

كما بنى مدينة أخرى في حدود أذربيجان تسمى " **ورثان**" وأحيى أرضها وحصنها فصارت ضيعة له.[5]

وبنى أيضا مروان بن محمد الحصوص في شرقي جيحان، وبنى عليها حائطا وأقام عليه باب خشب وخندق خندقا.[6]

---

[1] الحموي: **معجم البلدان**، مادة «الحديثة»، 230/2.

[2] اليعقوبي: البلدان، 32، الحموي: **معجم البلدان**، مادة «قصر ابن هبيرة»، 365/4.

[3] المصدر نفسه، 32.

[4] الحموي: **معجم البلدان**، مادة «الموصل»، 223/5-224.

[5] البلاذري: فتوح، 402، الحموي: **معجم البلدان**، مادة «ورثان»، 370/5-371.

[6] الحموي: **معجم البلدان**، مادة «الحصوص»، 266/2.

رابعا: أثرها على الجانب الاقتصادي

كان النشاط الاقتصادي في العصر الأموي منحصرا في أعمال التجارة و الزراعة بشكل كبير، أما الصناعة فكانت قطاعا اقتصاديا من الدرجة الثانية إذ لا تَعْدُ الحرفية إلا فيما يتعلق ببعض الصناعات العسكرية كصناعة السفن أو غيرها، التي كانت تعنى بها الدولة الأموية، وقد ساهمت الأموال الطائلة التي أنفقها الأمويون على قطاع الزراعة بشكل خاص في دفع عجلة الإقتصاد إلى الأمام أشواطا، فكانت بمثابة الاستثمار، فانعكس ذلك بالإيجاب على الرعية.

فقد كان أكثر اهتمام هشام وولاته موجه إلى ميدان الزراعة لأن أكثر إيرادات بيت المال من الخراج، فقد أنفقوا أموالا طائلة في حفر الأنهار وإصلاح الترع، واستصلاح الأراضي الزراعية[1]، ففي الموصل قام والي هشام الحر بن يوسف بإنشاء مشروع رئيس لجر المياه عبر المدينة، وذلك بحفر قناة متفرعة من نهر دجلة، مارة من المدينة يبنى عليها ثمانية عشر طاحونة، كلفتها ثمانية آلاف ألف درهم، واستغرق انجاز هذا المشروع الضخم خمسة عشر سنة (106-121هـ/724-739م)، وعمل فيه نحو من خمسة آلاف رجل وسمي هذا النهر بالمكشوف[2]، ومما يؤكد الأهمية التي كانت معلقة على هذا المشروع أنه نفذ في وقت كانت الخزينة فيه رازحة تحت ضغط مواجهة الأخطار الخارجية، ولا بد أن هشاما كان يدرك تأثيرا الازدحام السكاني في هذه المنطقة، فحاول معالجة الموقف بمشروع إنتاجي طويل المدى يحسن مجالات استخدام السكان المحليين على الأقل.[3]

قال جرير يمدح هشام بن عبد الملك:

شققتَ من الفرات مباركـــات ... جواري قد بلغن كما تريـــدُ
وسخَّرت الجبال وكن خرســاً ... يقطع في مناكبها الحديـــــدُ
بلغت من الهنيء فقلت: شكرا ... كناك وسُهِّل الجبل الصَّلُـــودُ
بها الزيتون في غَلَلٍ ومالـــت ... عناقيد الكروم فهنَّ سُـــــودُ[4]
فتمت في الهنيء ثمار دنيـــــا ... فقال الحاسدون هي الخلـــود
يعضون الأنامل إن رأوهـــا ... بساتينا يؤازرها الحصيـــــد

---

[1] حمدي شاهين : **الدولة الأموية المفترى عليها**، 47.

[2] الأزدي: **تاريخ الموصل**، 18، 24، 26، 32، 43. ابن الأثير: **الكامل**، 375/4.

[3] عبد الحي شعبان: **صدر الإسلام والدولة الأموية**، الأهلية للنشر و التوزيع، بيروت، 1978، 165-166.

[4] **غلل**: الماء الجاري.

ومن أزواج فاكهة ونخـــــل يكون بحمله طلع نضيـــــد[1]

إلا أنه من جهة أخرى فإن مزاحمة الخليفة الأموي وولاته للرعية في استصلاح الأراضي واتخاذ الضياع، أضر كثيرا بالرعية فغلت الأسعار و لم يستطع الناس مجاراتهم، فترك الناس الزراعة واكتفوا بالعمل لدى عمال بني أمية، فقد أورد البلاذري والطبري رواية مفادها أن خالد كان يخطب الناس فيقول: «**إنكم زعمتم أنّي أُغَلّي أسعاركم، فعلى من يُغلّيها لعنة الله**»، وكان هشام كتب إلى خالد «**لا تبيعنَّ من الغلاّت شيئا حتى تباع غلات [ولد]**[2] **أمير المؤمنين**» حتى بلغت كَيْلَجَة درهما.[3]

وقد فصّل ابن خلدون في مقدمته في الضرر الذي تعود به مزاحمة السلطان للرعية في الزراعة أو التجارة حيث يقول: «**واعلم أن السلطان لا ينمي ماله ولا يدر موجوده إلا الجباية، وإدرارها إنما يكون بالعدل في أهل الأموال، والنظر لهم بذلك،، فبذلك تنبسط آمالهم، وتنشرح صدورهم للأخذ في تثمير الأموال وتنميتها، فتعظم منها جباية السلطان. وأما غير ذلك من تجارة أو فلح فإنما هو مضرة عاجلة للرعايا وفساد للجباية ونقص للعمارة. وقد ينتهي الحال بهؤلاء المنسلخين للتجارة والفلاحة من الأمراء والمتغلبين في البلدان، أنهم يتعرضون لشراء الغلات والسلع من أربابها الواردين على بلدهم، ويفرضون لذلك من الثمن ما يشاؤون، وببيعونها في وقتها لمن تحت أيديهم من الرعايا بما يفرضون من الثمن. وهذه أشد من الأولى وأقرب إلى فساد الرعية واختلال أحوالهم**».[4]

كما أدّت سياسة الأمويين المالية وما اتبعوه من طرق في جباية الأموال وتحصيل الخراج بالكثيرين من أصحاب الأراضي والضياع إلى إلجائها إلى بعض أقارب الخلفاء أو العمال، تعززا بهم من جُباة الخراج، فكان صاحب الأرض يلتجئ إلى بعض أولئك الكبار فيستأذنه أن يكتب ضيعته أو ضياعه باسمه، فلا يجرؤ الجباة على العنف أو الظلم في اقتضاء خراجها، بل هم قد يكتفون منهم بنصف الخراج أو ربعه مراعاة لذلك الكبير، ويجعل صاحب الضيعة نفسه مزارعا له ويدون ذلك في الدواوين، فتصبح تلك الضيعة ملكا للملجأ إليه[5]، ويصبح صاحبها الأصلي

---

[1] جرير: **ديوان جرير**، 118.

[2] إضافة في رواية البلاذري.

[3] البلاذري: **انساب**، 100/9، الطبري: **تاريخ**، 154/7.

[4] ابن خلدون: **المقدمة**، 693/2.

[5] الريس: **الخراج**، 268، صفاء حافظ: **ضياع بني أمية**، 42.

شريكا في غلتها، ومثل هذا الإلجاء يحدث في كل العصور في البلاد التي يخاف أهلها سطوة الحكام واستبدادهم.[1]

وقد بدأ الإلجاء في الإسلام في أيام بني أمية، لما كان من ظلم بعض عمالهم، فألجأ أهل السواد في ولاية مسلمة بن عبد الملك وخلافة أخيه الوليد ضياعهم إلى مسلمة تعززا به، من جباة الخراج، ثم صارت تلك الضياع له، وبقيت في أعقابه حتى قامت الدولة العباسية.[2]

وكذلك فعل بعض أهل المُراغة في أذربيجان مع مروان بن محمد لما تولى أرمينية، فإنهم ألجؤوا تلك الضيعة إليه فقبضت في جملة ما قبض من ضياع الأمويين.[3]

[1] جرجي زيدان: تاريخ التمدن الإسلامي، 376/1.

[2] قدامة: الخراج، 242.

[3] صفاء حافظ: ضياع بني أمية، 42-43.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

خامسا: أثرها على الجانب العسكري

لطالما اهتم الأمويون بجيوشهم لكونها الركيزة الأساسية التي قام عليها حكمهم، وهي الكفيل الوحيد لحفظه واستمراره، لذا لم يبخلوا عليها بالنفقات من عطاء وتجهيز وإعداد، وهذا غير ما كان يحصل عليه الجند الفاتحون من أربعة أخماس الغنائم.

فهشام بن عبد الملك أول ما قام به في ولايته إعادة النظر في العطاء كما رأينا سابقا، وحصره في المقاتلة دون غيرهم، ولم يستثن منهم أبناء البيت الأموي بما فيهم الخليفة نفسه، فيقول البلاذري: «**لم يكن أحد من بني مروان يأخذ عطاء إلا وعليه الغزو، فمنهم من يغزوا بنفسه، ومنهم من يخرج بديلا، وكان لهشام مولى يقال له يعقوب فكان يأخذ عطاء هشام، وهو مائتا دينار ودينار، يفضل بدينار فيأخذ يعقوب ذلك ويغزوا سنة**».[1]

وكمثال على ما يُنفق في الحملات العسكرية يذكر لنا البلاذري رواية، يذكر فيها أنه قد كتب الجنيد بن عبيد الرحمن المري عامل خراسان إلى هشام سنة 112هـ/730م يستمده، «**فأمده بعمرو بن مسلم في عشرة آلاف رجل، من أهل البصرة، بعبد الرحمن بن نعيم في عشرة آلاف من أهل الكوفة، وحمل إليه ثلاثين ألف قناة، وثلاثين ألف ترس، وأطلق يده في الفريضةن ففرض لخمسة عشر ألف رجل، وكانت للجنيد مغاز**».[2]

وليس هذا سوى دعم ومدد لحملة عسكرية واحدة في ثغر من الثغور، وبفضل هذه السياسة الانفاقية على الجيوش الأموية حافظ هشام على تماسك الدولة، بالقضاء على الثورات الداخلية، وحمى حدود الدولة وأرهب الأعداء على الثغور والجبهات الشرقية والغربية.

إلا أن هذه السياسة الانفاقية تغيرت بعد هشام، وانعكس ذلك بشكل مباشر وسلبي على الجيش، أو بالأحرى على ولاء الجيش للبيت الأموي، وربما قد يكون ذلك طبيعيا في ظل تقلبات الأطوار التي تمر بها الدول في حياتها، فيصف ابن خلدون الطور الخامس والأخير ضمن الأطوار التي تتدرج عليها حياة الدول قائلا: «**طور الإسراف والتبذير: ويكون صاحب الدولة في هذا الطور متلفاً لما جمع أولوه في سبيل الشهوات والملاذ والكرم على بطانته وفي مجالسه، واصطناع أخدان السوء وخضراء الدمن، وتقليدهم عظيمات الأمور التي لا يستقلون بحملها، ولا يعرفون ما يأتون ويذرون منها، مستفسداً لكبار الأولياء من قومه وصنائع سلفه، حتى يضطغنوا عليه، ويتخاذلوا عن نصرته، مضيعاً من جنده بما أنفق من أعطياتهم في شهواته، وحجب عنهم وجه مباشرته وتفقده، فيكون مخرباً لما كان سلفه**

[1] البلاذري: **أنساب**، 383/8، الطبري: **تاريخ**، 202/7.

[2] البلاذري: **فتوح**، 435.

يؤسسون، وهادماً لما كانوا يبنون، وفي هذا الطور تحصل في الدولة طبيعة الهرم، ويستولي عليها المرض المزمن الذي لا تكاد تخلص منه، ولا يكون لها معه برء، إلى أن تنقرض».[1]

وينطبق هذا تماما على الدولة الأموية في السنوات السبع الأخيرة من عمرها (125-132هـ/743-750م)، فالخلاف الذي دبّ داخل البيت الأموي، والسياسة المالية للخلفاء الذين قدمهم هذا البيت، حطم أركانه القوية التي يقوم عليها، فالهزيمة العسكرية التي مني بها الامويون، ما كانت إلا نتيجة لضعف الولاء للبيت الحاكم، فرغم بذل الأمويين للأموال، لإعادة الولاء على النحو الذي رأينا سابقا، إلا أن الوقت كان قد فات، والعقد قد انفرط، فأضاع الأمويون ولاء الجند لهم بالمال، وأرادوا استعادته بالمال، فخاب مسعاهم وخسروا دولتهم.

فعندما التقى مروان بعبد الله بن علي العباسي في معركة الزاب، قرب الموصل سنة 132هـ/749م، كان معه أكثر من مئة ألف، وقيل مائة وخمسين ألفا، وكان جيش العباسيين أقل من هذا بكثير، بل قيل أنه عشرون ألفا[2]، ومع ذلك هُزم مروان القائد الخبير، لأن القوة التي يدافع بها عن دولته فقدت قضيتها ووحدتها، وأصبحت عاجزة عن أن تبصر ما تحت الرماد، واستهلكتها الصراعات الداخلية.[3]

والحقيقة أن نتيجة معركة الزاب نتيجة غريبة:

- فمروان أفضل من عبد الله بن علي خبرة ودربة.
- وجيشه يمثل أكثر من سبعة أضعاف الجيش العباسي، كما أنه أكثر منه خبرة.
- وظروفه الخارجية أفضل كذلك، لأنه جيش ينتمي لدولة قائمة.

ومع ذلك يضيع ويضيع معه سلطان بني أمية.

ويعلق عبد العزيز الثعالبي على معركة الزاب قائلا: «**توجد في العالم أمور شتى لا تقبل نظرا ولا تعليلا، إما لخفايا أسبابها أو لخضوعها لناموس غير معلوم، وانكسار المروانيين في هذه الواقعة معدود من هذا القبيل**».[4]

---

[1] ابن خلدون: **المقدمة**، 544/2.

[2] الطبري: **تاريخ**، 439/7.

[3] عبد الحليم عويس: **بنو أمية بين السقوط والانتحار**، 95.

[4] عبد العزيز الثعالبي: **سقوط الدولة الأموية**، 213.

وسنحاول أن نلقي الضوء على أسباب هذه العزيمة، انطلاقا مما وصلنا إليه من نتائج؛ فقد ذكرنا في ما سبق أن مروان بن محمد أوصى ابنه عبد الله، لما وجهه لقتال الضحاك بن قيس الشيباني في الموصل سنة 127هـ/745م، فكتب له: «**وكّل بخزائنك ودواوينك رجلاً ناصحاً أميناً...واجعل معه خيلاً يكون مسيرها ومنزلها ومرحلها مع خزانتك وحولها، ... وليكن عامة الجند والجيش – إلا من استخلصت للمسير معها – متنحين عنها، مجانبين لها في المسر والمنزل، فإنه ربما كانت الجولة وحدثت الفزعة، فإن لم يكن للخزائن ممن يوكل بها أهل حفظ لها وذبٍ عنها، وحياطةٍ دونها، وقوةٍ على من أراد انتهابها، أسرع الجند إليها وتداعوا نحوها حتى يكاد يترامى ذلك بهم إلى انتهاب العسكر، واضطراب الفتنة...فإياك أن يكون لأحد في خزائنك ودواوينك وبيوت أموالك مطمع أو يجد سبيلاً إلى اغتيالها ومرزأتها**».[1]

لكنه أخطأ خطأ فادحا في إدارة ماليته في المعركة، فوقع في نفس الأمر الذي كان يحذر منه ابنه، حيث أمر مروان بأموال فأخرجت وقال للناس: «**اصبروا وقاتلوا، فهذه الأموال لكم**»، فجعل ناس يصيبون من ذلك المال فأرسلوا إليه: «**إنّ الناس قد مالوا على هذا المال**»، فأرسل إلى ابنه عبد الله أن «**سِرْ في أصحابك إلى مؤخر عسكرك، فاقتل من أخذ من ذلك المال، وامنعهم**»، فمال عبد الله برايته وأصحابه فقال الناس: «**الهزيمة**»، فانهزموا.[2]

فإن كان هذا سببا مباشرا في هذه الهزيمة في هذه المعركة الفاصلة القاصمة للأمويين، إلا أن مروان كان مرتبكا حائرا إذ لاحظ الوهن في جيشه كثير العدد فلم يستطع أن يتحكم فيه ويقوده إلى النصر مثلما كان يفعل في أرمينية كل مرة، فقد قال عبد الرحمن بن أمية: «**كان مروان لما لقيه أهل خراسان، لا يدبر شيئا إلا كان فيه الخلل والفساد**»[3]، فأثناء توجيهه للمعركة كان يقول: «**لقضاعة: انزلوا، فقالوا: قل لبني سليم فليتزلوا، فأرسل إلى السكاسك أن احملوا، فقالوا: قل لبني عامر فليحملوا، فأرسل إلى السّكون أن احملوا، فقالوا: قل لغطفان فليحملوا، فقال لصاحب شرطه: انزل، فقال: لا والله ما كنت لأجعل نفسي غرضاً. قال: أما والله لأسوءنّك، قال: وددت والله أنك قدرت على ذلك. ثم انهزم أهل الشام، وانهزم مروان**».[4]

---

[1] القلقشندي: **صبح الأعشى**، 231/10، محمد كرد علي: **أمراء البيان**، 67/1-91، **رسائل البلغاء**، 163.

[2] الطبري: **تاريخ**، 435/7، ابن طباطبا: **الفخري**، 147، ابن الجوزي: **المنتظم**، 302/7-303

[3] المصدر نفسه، 435/7.

[4] المصدر نفسه، 434/7.

فإلى ما يعود هذا الخذلان والعصيان؟ طبعا يعود إلى ضعف الولاء، الذي أشرنا إليه سابقا، وهذا أفضل مثال على ذلك.

وكما رأينا أن هذه القضية لم تظهر في معركة الزاب فقط، بل في كل المعارك الكبرى التي خاضها الأمويون، مثل حربهم مع الضحاك بن قيس الشيباني، وحروبهم ضد أبي مسلم في خراسان وحروبهم ضد الخوارج في العديد من الأقاليم.

لذا لا يعود سبب سقوط الدولة الأموية وهزيمتها عسكريا إلى قوة أعدائه،ا ودهاء القادة العباسيين، وحسن تنظيم دعوتهم، بقدر ما يعود إلى ضعف الأمويين والوهن وضعف الولاء الذي دب في صفوف جيوشهم، فلو كان جيش الزاب نفسه جيش عبد الملك بن مروان، أو جيش الحجاج لكان النصر حليف الأمويين لا ريب.

وللسياسة المالية للأمويين وعمالهم دور كبير في الوصول إلى هذه الحالة، وقد عبَّر عن ذلك رجل من الأمويين حين سُئل عن سبب زوال ملكهم، فقال كلمة لا تخلوا من عظة واعتبار: «إنا **شُغِلْنَا بِلَذَّاتِنَا عن تفقدِ ما كان تَفقده يلزمنا فَظَلَمْنَا رعيتنا، فيئسوا من إنصافنا، وتمنوا الراحة مِنَّا، وتحومل على أهل خراجنا، فَتَخَلّوْا عنا، وخربت ضياعنا، فخلَتْ بيوتُ أموالنا، ووثقنا بوزرائنا، فاثَرُوا مرافقهم على منافعنا، وَأَمْضوْا أموراً دوننا أَخْفَوْا علمها عنا، وتأخّرَ عطاء جندنا، فزالت طاعتهم لنا، واستدعاهم أعادينا، فتظافروا معهم على حربنا، وَطَلَبَنَا أعداؤنا فعجزنا عنهم لقلة أنصارنا، وكان استتار الأخبار عنا من أوْكَدِ أسباب زوال ملكنا**».[1]

[1] المسعودي: **مروج الذهب**، 123/3.

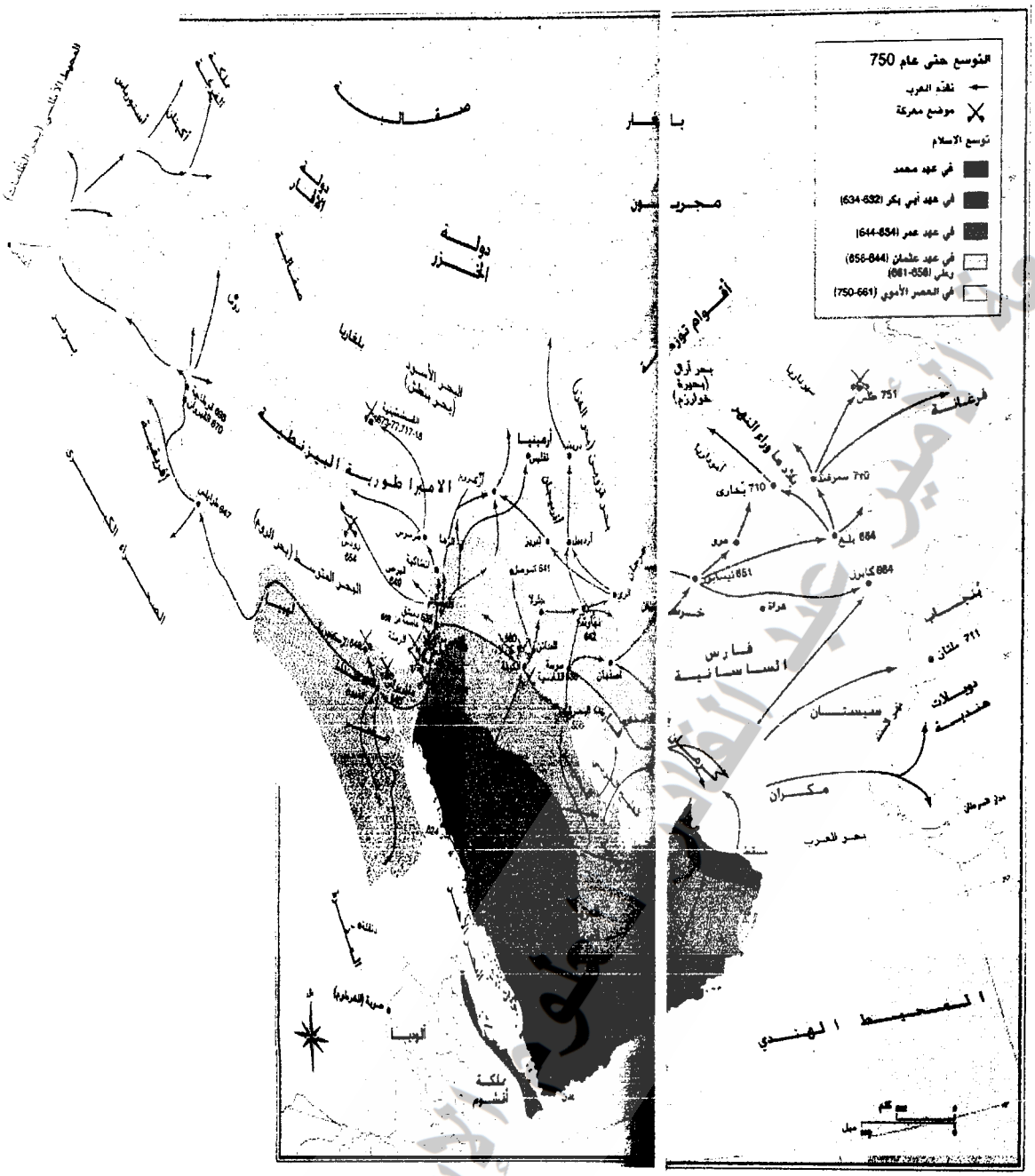

1

[1] ماليز روثفن: **الأطلس التاريخي للعالم الإسلامي**، تر: سامي كعكي، أكاديميا، بيروت، 2007، 29.

الخاتمة

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الخاتمة

بعد أن وصلنا إلى هذه المرحلة من البحث يمكن أن نلخص النتائج التي توصلنا إليها خلال هذه الدراسة فيما يلي:

1- إن هشام بن عبد الملك ورث نظاما ماليا أمويا فيه الكثير من التجاوزات، أعادها سلفه يزيد بعد أن أصلحها عمر بن عبد العزيز، كما ورث كل الانتقادات التي كانت موجهة للحكم الأموي والمتعلقة بالشرعية، وبالانحراف عن مبادئ الشرع في الكثير من جوانب السياسة المالية إيرادا وإنفاقا، لذا كان عُرضة للانتقاد بمجرد تسلمه الخلافة، ومن جهة أخرى أيضا ورث مشاكل النظام الإداري الذي لم يساير مستجدات الدولة ومقتضيات تسييرها، فظل ثابتا رغم التغيرات الجذرية التي طرأت على المجتمع، بتغير عناصره المكونة له دينا وعرقا،و مستوى فكريا وعلى الدولة باتساع رقعتها .

2- كان هشام حريصا جدا على جمع الأموال وإيرادها لبيت مال الدولة، ولا يتساهل في ذلك أبدا لعلمه أن المال مادة السلطان وأن الدولة تحتاج إلى المال كما يحتاج المريض إلى الدواء، وقد تعددت موارد بيت المال ويبقى أهم مورد هو الخراج، لذا اهتم به هشام كثيرا واستعمل كل الطرق لزيادة مقاديره فأعاد مسح الأراضي واهتم بحفر الأنهار واستصلاح الأراضي خاصة في العراق ومصر، كما أن هناك موارد أخرى هامة، مثل الغنائم التي كانت تحصل عليها الجيوش الأموية من الحملات العسكرية الكثيرة التي شهدها عصر هشام على جميع الجبهات.

3- أما فيما يتعلق بالنفقات، فقد تشدد هشام كثيرا في إنفاق الأموال، وتعتبر إجراءاته في مجال العطاء بمثابة الإصلاح، فقد منع العطاء إلا على من يغزو أو يقدم عملا يعود بالنفع على الدولة أو الأمة، و لم يستثن من ذلك نفسه، كما منع الشعراء، إلا أنه بذل للعلماء وأنفق الكثير على المشاريع العامة كالقناطر والجسور وحفر الأنهار وشق الترع وبناء الصهاريج وبناء الحصون والمسالح والقلاع بما يعود بالنفع العميم على الأمة، وأعان الناس في القحط والشدائد، وأنفق في كل وجه برشد، و لم يبذر و لم يقتر، إلا أنه اتهم بالبخل لأجل ذلك، وهي التهمة التي أسقطناها عنه بعد الدراسة.

3- اهتم هشام كثيرا بإدارة ماليته، فأعطى متعهدي الخراج نفوذا وصلاحيات فاقت صلاحيات الولاة أنفسهم، وحاول التماس العلماء لذلك وأبعد عن إدارته كل من يشتبه به وكل من لديه سوابق بالتعدي على أموال الدولة، وفرض رقابة صارمة على عماله وكتابه ودواوينه، فكانت

الأصح والأصلح للعامة والخاصة والسلطان، حتى إن خلفاء بني العباس كانوا يعتمدونها في أكثر أمورهم، لعلمهم بذلك.

4- ارتكب هشام خطأ فادحا حين أبعد ولي عهده الوليد بن يزيد، ولم يلتفت إليه ويشركه في الحكم حتى يكونه ويهيئه لتولي الإدارة.

5- أخطأ هشام حين نافس مع ولاته العامة في الزراعة، فاتهم باستعماله المال العام في مصالحه الخاصة، وأضر بالمنتوج المحلي لعدم قدرة المزارعين على منافسته، ولاستعماله سلطته بتسويق محاصيله ومحاصيل ولاته قبل محاصيل غيرهم، وأدى ذلك إلى غلاء الأسعار، فكان ذلك محط سخط للعامة عليه.

6- أثرى واليه على العراق خالد القسري نفسه كثيرا من ولايته، مما جعل الأنظار تتجه إليه بالريبة، وكان ذلك مدعاة لعزله وتعذيبه ومصادرة أمواله، وكان قد اعتمد خالد في إدارته المالية على المجوس والنصارى كثيرا مما أسخط الناس عليه أيضا.

7- استعمل هشام يوسف بن عمر على العراق بعد خالد، ولم يكن بالكفء لها، فتشدد في معاقبة العمال وأراد أن يسير فيهم بسيرة الحجاج لكنه فشل، ومما يذكر له أنه تشدد في تجويد النقود التي سكها وباتت تحمل اسمه، فسميت ب **"اليوسفية"**.

8- شهد عصر هشام محاولتين لإصلاح الأوضاع المالية في خراسان، الأولى قام بها أشرس بن عبد الله السلمي، حيث أسقط الجزية عمن أسلم من سكان بلاد ما وراء النهر، لكن الدهاقين حالوا دون إتمام هذه المحاولة، بأن أرعبوه بأن الخراج قد انكسر وأن في الخراج قوة للمسلمين، فألغى ما شرع فيه وأعاد الجزية على من أسلم من الموالي، أما المحاولة الثانية فقام بها نصر بن سيار فأسقط الجزية عنهم نهائيا، فأسلم آلاف الناس وحسن إسلامهم نتيجة لذلك، وأخذ الإسلام بذلك بعدا عالميا كما بدأ، وبرهن نصر كما برهن عمر بن عبد العزيز أن الإسلام خير للجميع وأنه لا يعود بالنفع المادي فقط على العرب أو للأمويين دون غيرهم من المسلمين.

9- تولى الوليد بن يزيد الخلافة ولم يكن كفؤا لها، لما شاع عنه من مجون وفسق، وقلة خبرته وابتعاده عن أمور السياسة والإدارة، فكان أول إجراء يتخذه في النفقات العامة للدولة أن زاد الناس في العطاء العشرات، وزاد في عطاء أهل الشام فوق ذلك العشرات أيضا، مما أثقل كاهل الخزينة ولم تكف لمجونه وفسقه وبعثرته لأموال الأمة في إشباع شهواته، فراح يطلب الأموال من

الأمصار مما أنهك الرعية، ونتيجة لذلك انقلب عليه ابن عمه فقتله، واعتلى العرش مكانه، وانتقضت أغلب الأقاليم، وحدثت الفتنة الثالثة واضطرب حبل بني أمية، وحاق بهم الزوال.

10- أعلن يزيد بن الوليد عن برنامج إصلاحي شامل في السياسة المالية، ولم يستطع تنفيذه لوفاته بعد مضي ستة أشهر فقط من توليه، وكان أول إجراء اتخذه في سياسته الإنفاقية أن نقص الناس الزيادة التي زادها الوليد فسمي بالناقص، إلا أن سياسته هذه ليست بناقصة بل هي عين الصواب.

11- لم يكن يزيد كفؤا للخلافة وأخطأ في تولية الكثير من عماله الذين تنقصهم الخبرة، فقد التمس أبناء عمر بن عبد العزيز فولّاهم على الأقاليم، لا لشيء إلا لأنهم أبناء عمر، ولم يكونوا جديرين بذلك.

12- نقصت إيرادات الدولة بشكل كبير بسبب الفتنة وعدم وصول الكثير من أموال الأقاليم إلى بيت المال.

13- بويع مروان بن محمد بالخلافة في وقت انقطع فيه الأمل في تدارك أمور الدولة وإنقاذها من السقوط، بسبب كثرة الفتوق واستغلال دعاة العباسيين لهذه الأوضاع، فيكسبوا لهم المزيد من التأييد والولاء.

14- خاض مروان بن محمد في هذه الفترة الكثير من الحروب للسيطرة على الوضع فأنهك بيت ماله الذي كان يعاني العجز أصلا، مما اضطره إلى تأخير دفع العطاء لأهل مصر سنة كاملة، والتماسه لقبض الزكاة قبل أوانها.

15- رغم ما أخطأ فيه الأمويون في سياستهم للمال، إلا أن أعداءهم لم يكونوا أفضل حال منهم بما في ذلك العباسيين.

16- خلّفت السياسة المالية لخلفاء الأمويين في هذه الفترة الكثير من الآثار، التي انعكست سلبا على الدولة الأموية وعلى أمنها واستقرارها في كثير من الأقاليم:

- وكان أول ما تضرر منها جيشها الذي بات ولاؤه للمال فقط دون الأمويين كما كان في السابق، فاعتراه الوهن والفرقة والتخاذل، فأصبح يهزم الجيش العرمرم أمام شرذمة من الخوارج، واستشرت هذه الظاهرة حتى بلغت مداها في آخر معركة للأمويين أمام العباسيين، وهي معركة الزاب، وكانت هذه الظاهرة من بين أهم الأسباب التي أدت إلى سقوط الدولة الأموية فهَزم الأمويون أنفسَهم قبل أن يَهزمهم العباسيون.

- قامت عدة ثورات في أقاليم مختلفة بسبب السياسة المالية وسياسة العَسف التي قهرت الشعوب، فدعمت الخارجين على الأمويين، وساعد ذلك الأعداء خاصة منهم الخوارج في كسب الأتباع وتعبئة الشعوب للنهوض معهم ضد الأمويين، فأنهك ذلك الدولة، واستغرق منها وقتها ومالها وجندها، وهي الظاهرة التي امتدت على طول حكم الأمويين، الذي بدأ صراعا مع خلافة الراشدين، واستمر كذلك إلى نهايته.
- كانت أخطر هذه الثورات على الإطلاق الثورة العباسية، التي نجحت في القضاء على الدولة الأموية، والتي كانت دعامتها الأساسية الشعوب الخراسانية، ولا يمكننا أن نقول هنا إن السياسة المالية الأموية وحدها كانت الدافع وراء دعم الفرس وغيرهم للعباسيين، إلا أنها كانت من بين أهم الأسباب، وذلك بعد أن تضرر الدهاقون الفرس من إصلاحات نصر بن سار وتعريب دواوين خراسان، واستغناء النظام الأموي عن خدمات الكثير منهم، فانضموا إلى العباسيين وجرُّوا وراءهم قومهم، لما يملكونه بينهم من نفوذ ليبنوا لأنفسهم مكانة في نظام جديد يعتمد عليهم.
- دعم الأمويون مبدأ الجبر ليبرروا أعمالهم ومساوئها، ويحملوا ذنوبهم على ربهم، ويتجلى ذلك بكل وضوح في خطبهم وتصريحاتهم، لذا انتشر بين الناس تيارات فكرية مناقضة مثل القدرية، كما نزع بعض المفكرين إلى الدعوة بالمساواة بين الشعوب، فكانت بمثابة النواة الأولى للنزعة الشعوبية، واقتنع البعض بالفكرة المهدوية، وبات ينتظر المهدي المنتظر ليخلصه من الظلم الأموي، ولا يزال هذا المهدي منتظرا إلى الآن.

17- كذلك كان هناك الكثير من الآثار الإيجابية للسياسة المالية للأمويين في شتى المجالات، وأكثر ما تجلى ذلك في ميدان العمارة، حيث قام الخلفاء الأمويون في هذه الفترة ببناء الكثير من الصروح المعمارية من مساجد وقصور وحصون ومسالح وقلاع، وهو ما أثرى حضارتنا العربية الإسلامية بالشيء الكثير، وما زالت آثار بعضها قائمة إلى الآن، كما أن المجال الاقتصادي استفاد كثيرا من نفقات الأمويين خاصة منهم هشام بن عبد الملك، فبشقه للأنهار وحفره للترع واستصلاحه للأراضي عمرت البلاد وساد الاخضرار وتوفر للعامة من المحاصيل ما لم يتوفر لها من قبل، إلا أن مزاحمته للعامة في الزراعة أضر كثيرا المناطق التي توجد فيها ضياعه.

18- واستفادت مجالات من الإنفاق الأموي كالثقافة، فميدان الشعر أخصب بسبب منح الأمويين وامتلأت دواوين الشعراء بقصائد المدح طمعا في العطاء أو الهجاء سخطا من منع،

وأشهر الشعراء في هذا العصر جرير والفرزدق، كما أن هشام بن عبد الملك كلف الزهري بكتابة الأخبار وأنفق عليه من المال العام، وحسنا فعل.

هذه إذن هي السياسة المالية للدولة الأموية في ربع عمرها الأخير، بما لها وما عليها، إلا أن سلبياتها طغت على إيجابياتها، مما جنى عليها وأودى بحياتها في نهاية المطاف.

5 **والمال للدولة والملك أشبه ما يكون بالدم للإنسان، فهو رسول حياتها، والمُسيّر له بمثابة القلب النابض، فمتى توقف عن النبض فارق صاحبه الحياة، ونبضه في الملك عدم حبسه واحتجانه عند طرف من الأطراف، سواء كان الحاكم أو المحكوم، حتى تكتمل دورته ويبعث الحياة.**

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الملحق

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

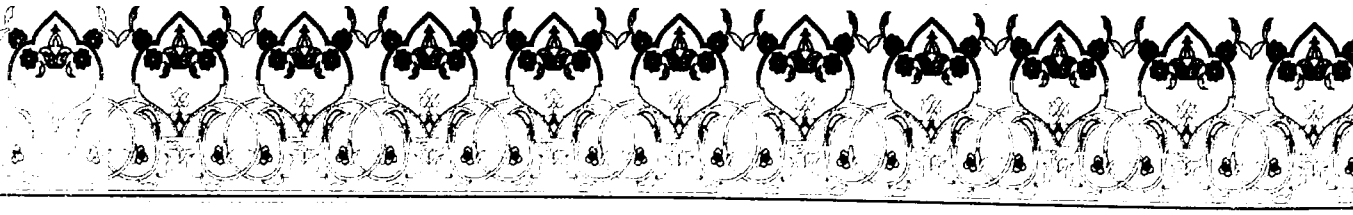

الملاحق

الملحق رقم (01)

نص الخطبة التي ألقاها يزيد بن الوليد بن عبد الملك بمناسبة مبايعته سنة 126هـ/744م:

«أيها الناس، إني والله ما خرجت بطراً ولا حرصاً على الدنيا ولا رغبة في الملك، وما أقول هذا إطراء لنفسي، إني لظلوم لها إن لم يرحمني ربي، ولكن خرجت غضباً لله ولدينه، وداعياً إلى الله وكتابه وسنة نبيه، لما هدمت معالم الدين، وعفي أثر الحق وأطفئ نور الهدى، وظهر الجبار العنيد المستحل لكل حرمة، والراكب لكل بدعة، مع أنه والله ما كان يصدق بالكتاب، ولا يؤمن بيوم الحساب، وإنه لابن عمي في النسب، وكفئي في الحسب، فلما رأيت ذلك استخرت الله في أمره وسألته أن لا يكلني إلى غيره، ودعوت إلى مجاهدته، فأجابني من أجابني من أهل ولايتي، وسعيت عليه حتى أراح الله منه العباد بحول الله وقوته لا بحولي وقوتي.

أيها الناس إن لكم أن لا أضع حجراً على حجر ولا لبنة على لبنة، ولا أكري فيكم نهراً، ولا أبني قصراً ولا أكتر مالاً، ولا أؤثر به زوجة ولا ولداً، ولا أنقل مالاً من بلد إلى بلد حتى أسد ثغره وخصاصة أهله بما يعينهم، فإن فضل فضلٌ نقلته إلى البلد الذي يليه مما هو إليه أحوج، ولكم علي ألا أجمركم فأفتنكم، ولا أفتن أهليكم، ولا أغلق بابي دونكم فيأكل قويكم ضعيفكم، ولا أحمل على أهل جزيتكم ما أجليهم به عن بلادهم، ولكم عندي إدرار أعطياتكم في كل سنة، وأرزاقكم في كل شهر حتى تستدر المعيشة بين المسلمين، فيكون أقصاهم كأدناهم، فإن أنا وفيت لكم بما قلت فعليكم السمع والطاعة وحسن المؤازرة والمكانفة، وإن أنا لم أف لكم أن تخلعوني إلا أن تستتيبوني، فإن تبت قبلتم مني، وإن علمتم مكان رجل يعرف بالصلاح يعطيكم من نفسه ما أعطيتكم فبايعوه إن أردتم ذلك، فأنا أول من يبايعه ويدخل في طاعته.أيها الناس إنه لا طاعة لمخلوق في معصية خالق، أقول قولي هذا واستغفر الله لي ولكم».[1]

[1] البلاذري: أنساب، 9/191-192، ابن قتيبة: عيون الأخبار، 2/248-249، الجاحظ: البيان والتبين، 2/141-142، الأزدي: تاريخ الموصل، 57، الطبري: تاريخ، 7/268-269، ابن طباطبا: الفخري، 136، ابن عبد ربه: العقد الفريد، 4/462 – 463، الذهبي: تاريخ، 8/311- 312 ، السيوطي: تاريخ الخلفاء، 20.

الملحق رقم (02)

في سنة 125هـ/742م عقد الوليد بن يزيد لابنيه الحكم وعثمان البيعة من بعده، وجعلهما وليّي عهده؛ أحدهما بعد الآخر، وجعل الحكم مقدّماً على عثمان، وكتب بذلك إلى الأمصار؛ وكان ممن كتب إليه بذلك يوسف بن عمر فجاء في الكتاب:

«أما بعد؛ فإنّ الله تباركت أسماؤه، وجلّ ثناؤه، وتعالى ذكره، اختار الإسلام ديناً لنفسه، وجعله دين خيرته من خلقه، ثم اصطفى من الملائكة رسلاً ومن الناس؛ فبعثهم به، وأمرهم به؛ وكان بينهم وبين من مضى من الأمم، وخلا من القرون قرناً فقرناً؛ يدعون إلى التي هي أحسن، ويهدون إلى صراط مستقيم؛ حتى انتهت كرامة الله في نبوّته إلى محمد صلوات الله عليه؛ على حين دروس من العلم، وعميً من الناس، وتشتيت من الهوى، وتفرّقٍ من السبل، وطموس من أعلام الحقّ؛ فأبان الله به الهدى، وكشف به العمى، واستنقذ به من الضلالة والردى، وأبهج به الدين، وجعله رحمةً للعالمين، وختم به وحيه، وجمع له ما أكرم به الأنبياء قبله؛ وقفّى به على آثارهم؛ مصدّقاً لما نزل معهم، ومهيمناً عليه، وداعياً إليه، وآمراً به؛ حتى كان من أجابه من أمته، ودخل في الدين الذي أكرمهم الله به، مصدّقين لما سلف من أنبياء الله فيما يكذّبهم فيه قومهم، منتصحين لهم فيما ينهونه، ذابّين لحرمهم عما كانوا منتهكين؛ معظمين منها لما كانوا مصغّرين؛ فليس من أمة محمد ﷺ أحد كان يسمع لأحد من أنبياء الله فيما بعثه الله به مكذباً، ولا عليه في ذلك طاعناً، ولا له مؤذياً، بتسفيه له، أو ردّ عليه؛ أو جحد ما أنزل الله عليه ومعه، فلم يبق كافر إلا استحلّ بذلك دمه، وقطع الأسباب التي كانت بينه وبينه؛ وإن كانوا آباءهم أو أبناءهم أو عشيرتهم. ثم استخلف خلفاءه على منهاج نبوّته؛ حين قبض نبيّه صلى الله عليه وسلم، وختم به وحيه لإنفاذ حكمه، وإقامة سنّته وحدوده، والأخذ بفرائضه وحقوقه، تأييداً بهم للإسلام، وتشييداً بهم لعراه؛ وتقويةً بهم لقوى حبله، ودفعاً بهم عن حريمه، وعدلاً بهم بين عباده، وإصلاحاً بهم لبلاده؛ فإنه تبارك وتعالى يقول: " ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض ولكن الله ذو فضل على العالمين " ، فتتابع خلفاء الله على ما أورثهم الله عليه من أمر أنبيائه، واستخلفهم عليه منه؛ لا يتعرّض لحقهم أحد إلا صرعه الله، ولا يفارق جماعتهم أحد إلاّ أهلكه الله؛ ولا يستخف بولايتهم، ويتهم قضاء الله فيهم أحد إلا أمكنهم الله منه، وسلطهم عليه، وجعله نكالاً وموعظة لغيره؛ وكذلك صنع الله بمن فارق الطاعة التي أمر بلزومها والأخذ بها، والأثرة لها؛ والتي قامت السموات والأرض بها؛ قال الله تبارك وتعالى: " ثم استوى إلى السماء وهي دخان فقال لها وللأرض ائتيا طوعاً أو كرهاً قالتا أتينا طائعين " ، وقال عزّ ذكره: " وإذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة قالوا أتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء ونحن نسبح بحمدك ونقدس لك قال إني أعلم ما لا تعلمون " .

فبالخلافة أبقى الله من أبقى في الأرض من عباده، وإليها صيّره، وبطاعة من ولاّه إياها سعد من ألهمها ونصرها؛ فإن الله عزّ وجلّ علم أن لا قوام لشيء، ولا صلاح له إلا بالطاعة التي يحفظ الله بها حقه، ويمضي بها أمره، وينكل بها عن معاصيه، ويوقف عن محارمه، ويذبّ عن حرماته؛ فمن أخذ بحظه منها كان لله ولياً ولأمره مطيعاً، ولرشده مصيباً، ولعاجل الخير وآجله مخصوصاً؛ ومن تركها ورغب عنها وحاد الله فيها أضاع نصيبه، وعصى ربّه، وخسر دنياه وآخرته؛ وكان ممن غلبت عليه الشقوة، واستحوذت عليه الأمور الغاوية، التي تورد أهلها أفظع المشارع، وتقودهم إلى شرّ المصارع، فيما يحلّ الله بهم في الدنيا من الذلة والنقمة، ويصيّرهم فيما عندهم من العذاب والحسرة.

والطاعة رأس هذا الأمر وذروته وسنامه وملاكه وزمامه، وعصمته وقوامه، بعد كلمة الإخلاص التي ميّز الله بها بين العباد. وبالطاعة نال المفلحون من الله منازلهم، واستوجبوا عليه ثوابهم، وفي المعصية مما يحلّ بغيرهم من نقماته، ويصيبهم عليه، ويحق من سخطه وعذابه، وبترك الطاعة والإضاعة لها والخروج منها والإدبار عنها والتبذّل للمعصية بها، أهلك الله من ضلّ وعتا، وعمى وغلا، وفارق مناهج البرّ والتقوى.

فالزموا طاعة الله فيما عراكم ونالكم؛ وألمّ بكم من الأمور، وناصحوها واستوثقوا عليها، وسارعوا غليها وخالصوها، وابتغوا القربة إلى الله بها؛ فإنكم قد رأيتم مواقع الله لأهلها في إعلائه إياهم، وإفلاجه حجّتهم، ودفعه باطل من حادهم وناورأهم وساماهم، وأراد إطفاء نور الله الذي معهم. وخبرتم مع ذلك ما يصير إليه أهل المعصية من التوبيخ لهم والتقصير بهم؛ حتى يؤول أمرهم إلى تبار وصغار، وذلة وبوار؛ وفي ذلك لمن كان له رأي وموعظة عبرة ينتفع بواضحها، ويتمسّك بحظوظها؛ ويعرف خيرة قضاء الله لأهلها.

... ثم إنّ أمير المؤمنين لم يكن منذ استخلفه الله بشيء من الأمور أشد اهتماماً وعناية منه بهذا العهد؛ لعلمه بمنزلته من أمر المسلمين، وما أراهم الله فيه من الأمور التي يغتبطون بها، ويكرمهم بما يقضي لهم ويختار له ولهم فيه جهده؛ ويستقضي له ولهم فيه إلهه ووليّه؛ الذي بيده الحكم وعند الغيب، وهو على كل شيء قدير. ويسأله أن يعينه من ذلك على الذي هو أرشد له خاصة وللمسلمين عامة.

فرأى أمير المؤمنين أن يعهد لكم عهداً بعد عهد، تكونون فيه على مثل الذي كان عليه من كان قبلكم، في مهلة من انفساح الأمل وطمأنينة النفس، وصلاح ذات البين؛ وعلم موضع الأمر الذي جعله الله لأهله عصمةً ونجاةً وصلاحاً وحياة، ولكل منافق وفاسق يحبّ تلف هذا الدّين وفساد أهله وقماً وخساراً وقدعاً.

فولّى أمير المؤمنين ذلك الحكم ابن أمير المؤمنين، وعثمان ابن أمير المؤمنين من بعده، وهما ممن يرجو أمير المؤمنين أن يكون الله خلقه لذلك وصاغه، وأكمل فيه أحسن مناقب من كان يوليه إياه، في وفاء الرّأي وصحة الدين، وجزالة المروءة والمعرفة بصالح الأمور، ولم يألكم أمير المؤمنين ولا نفسه في ذلك اجتهاداً وخيراً.

فبايعوا للحكم ابن أمير المؤمنين باسم الله وبركته ولأخيه من بعده؛ على السمع والطاعة، واحتسبوا في ذلك أحسن ما كان الله يريكم ويليكم ويعوّدكم ويعرّفكم في أشباهه فيما مضى، من اليسر الواسع والخير

العام، والفضل العظيم الذي أصبحتم في رجائه وخفضه وأمنه ونعمته، وسلامته وعصمته. فهو الأمر الذي استبطأتموه واستسرعتم إليه، وحمدتم الله على إمضائه إياه، وقضائه لكم، وأحدثتم فيه شكراً، ورأيتموه لكم حظاً، تستبقونه وتجهدون أنفسكم في أداء حقّ الله عليكم، فإنه قد سبق لكم في ذلك من نعم الله وكرامته وحسن قسمه ما أنتم حقيقون أن تكون رغبتكم فيه، وحدبكم عليه، على قدر الذي أبلاكم الله، وصنع لكم منه.

وأمير المؤمنين مع ذلك إن حدث بواحد من وليّيْ عهده حدث، أولى بأن يجعل مكانه وبالمنزل الذي كان به من أحبّ أن يجعل من أمته أو ولده، ويقدّمه بين يدي الباقي منهما إن شاء، أو أن يؤخره بعده. فاعلموا ذلك وافهموه.

نسأل الله الذي لا إله إلا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم أن يبارك لأمير المؤمنين ولكم في الذي قضى به على لسانه من ذلك وقدّر منه؛ وأن يجعل عاقبته عافيةً وسروراً وغبطة؛ فإن ذلك بيده ولا يملكه إلا هو، ولا يرغب فيه إلا إليه، والسلام عليكم ورحمة الله.

وكتب سمال يوم الثلاثاء لثمان بقين من رجب سنة خمس وعشرين ومائة».[1]

[1] الطبري: تاريخ، 219/7.

الملحق رقم (03)

كتب عبد الحميد بن يحيى الكاتب، عن مروان بن محمد لابنه عبد الله حين وجهه لحرب الخوارج كتابا مطولا قمة في البلاغة و البيان اضطررت لحذف فقرات طويلة منه خشية الإطالة :

«أما بعد فإن أمير المؤمنين عندما اعتزم عليه من توجيهك إلى عدو الله الجلف الجافي الأعرابي، المتسكع في حيرة الجهالة، وظلم الفتنة، ومهاوي الهلكة، ورعاعة الذين عاثوا في الأرض فساداً، وانتهكوا حرمة الإسلام استخفافاً، وبدلوا نعمة الله كفراً، واستحلوا دماء أهل سلمه جهلاً أحب أن يعهد إليك في لطائف أمورك، وعوام شؤونك، ودخائل أحوالك، ومصطرف تنقلك عهداً يحملك في أدبه، ويشرع لك به عظته، وإن كنت بحمد الله من دين الله وخلافته بحيث اصطنعك الله لولاية العهد مختصاً لك بذلك دون لحمتك وبني أبيك. ولولا ما أمر الله تعالى به، دالاً عليه، وتقدمت فيه الحكماء آمرين به: من تقديم العظة، والتذكير لأهل المعرفة وإن كانوا أولي سابقةٍ في الفضل وخصيصاء في العلم، لاعتمد أمير المؤمنين على اصطناع الله إياك، وتفضيله لك بما رآك أهله في محلك من أمير المؤمنين، وسبقك إلى بغائب أخلاقه، وانتزاعك محمود شيمه، واستيلائك على مشابه تدبيره. ولو كان المؤدبون أخذوا العلم من عند أنفسهم، أو لقنوه إلهاماً من تلقائهم ولم نصبهم تعلموا شيئاً من غيرهم، لنحلناهم علم الغيب، وضعناهم بمنزلةٍ قصر بها عنهم خالقهم المستأثر بعلم الغيب عنهم بوحدانيته في فردانيته وسابق لاهوتيته، احتجاباً منه لتعقبٍ في حكمه، وتثبتٍ في سلطانه وتنفيذ إرادته، على سابق مشيئته، و لكن العالم الموفق للخير، المخصوص بالفضل، المحبو بمزية العلم وصفوته، أدركه معاناً عليه بلطف بحثه، وإذلال كنفه، وصحة فهمه، وهجر سآمته.

وقد تقدم أمير المؤمنين إليك، آخذاً بالحجة عليك، مؤدياً حق الله الواجب عليه في إرشادك وقضاء حقك، وما ينظر به الوالد المعني الشفيق لولده. وأمير المؤمنين يرجو أن يترهك الله عن كل قبيح يهش له طمع، وأن يعصمك من كل مكروهٍ حاق بأحدٍ، وأن يحصنك من كل آفة استولت على امرئ في دين أو خلق، وأن يبلغه فيك أحسن ما لم يزل يعوده ويريه من آثار نعمة الله عليك، ساميةً بك إلى ذروة الشرف، متبحبحةً بك بسطة الكرم، لائحةً بك في أزهر معالي الأدب، مورثةً لك أنفس ذخائر العز؛ والله يستخلف عليك أمير المؤمنين ويسأل حياطتك، وأن يعصمك من زيغ الهوى، ويحضرك داعي التوفيق، معاناً على الإرشاد فيه، فإنه لا يعين على الخير ولا يوفق له إلا هو.

... ثم لتكن بطانتك وجلساؤك في خلواتك، ودخلاؤك في سرك، أهل الفقه والورع من خاصة أهل بيتك، وعامة قوادك ممن قد حنكته السن بتصاريف الأمور، وخبطته فصالها بين فراسن البزل منها، وقلبته الأمور في فنونها؛ وركب أطوارها: عارفاً بمحاسن الأمور ومواضع الرأي وعين المشورة؛ مأمون النصيحة، منطوي الضمير على الطاعة. ثم أحضرهم من نفسك وقاراً يستدعي لك منهم الهيبة، واستئناساً يعطف

إليك منهم المودة، وإنصاتاً يفل إفاضتهم له عنك بما تكره أن ينشر عنك من سخافة الرأي وضياع الحزم، ...واعلم أن للمشورة موضع الخلوة وانفراد النظر، ولكل أمرٍ غايةٌ تحيط بحدوده، وتجمع معالمه، فابغها محرزاً لها، ورمها طالباً لنيلها، وإياك والقصور عن غايتها أو العجز عن دركها، أو التفريط في طلبها. إن شاء الله تعالى....استكثر من فوائد الخير: فإنها تنشر المحمدة، وتقيل العثرة، واصبر على كظم الغيظ: فإنه يورث الراحة، ويؤمن الساحة، وتعهد العامة دخلهم، وتبطن أحوالهم، واستثارة دفائنهم، حتى تكون منها على رأي عين، ويقين خبرة، فتنعش عديمهم، وتجبر كسيرهم، وتقيم أودهم، وتعلم جاهلهم، وتستصلح فاسدهم: فإن ذلك من فعلك بهم يورثك العزة، ويقدمك في الفضل، ويبقي لك لسان الصدق في العاقبة، ويحرز لك ثواب الآخرة، ويرد عليك عواطفهم المستنفرة منك، وقلوبهم المتنحية عنك...واعلم أن القضاء من الله بمكانٍ ليس به شيءٌ من الأحكام، ولا بمثل محله أحدٌ من الولاة: لما يجري على يديه من مغاليظ الأحكام ومجاري الحدود، فليكن من توليه القضاء في عسكرك من ذوي الخير في القناعة والعفاف والنزاهة والفهم والوقار والعصمة والورع، والبصر بوجوه القضايا ومواقعها، قد حنكته السن وأيدته التجربة وأحكمته الأمور، ممن لا يتصنع للولاية ويستعد للنهزة، ويجترئ على المحاباة في الحكم، والمداهنة في القضاء، عدل الأمانة، عفيف الطعمة، حسن الإنصاف، فهم القلب، ورع الضمير، متخشع السمت، بادي الوقار، محتسباً للخير. ثم أجر عليه ما يكفيه ويسعه ويصلحه، وفرغه لما حملته، وأعنه على ما وليته: فإنك قد عرضته لهلكة الدنيا وبوار الآخرة، أو شرف الدنيا وحظوة الآجلة، إن حسنت نيته، وصدقت رويته، وصحت سريرته وسلط حكم الله على رعيته، مطلقاً عنانه، منفذاً قضاء الله في خلقه، عاملاً بسنته في شرائعه، آخذاً بحدوده وفرائضه. واعلم أنه من جندك بحيث ولايتك، الجارية أحكامه عليهم، النافذة أقضيته فيهم، فاعرف من توليه ذلك وتسنده إليه. ثم تقدم في طلائعك فإنها أول مكيدتك، ورأس حربك، ودعامة أمرك، فانتخب لها من كل قادةٍ وصحابةٍ رجالاً ذوي نجدة وبأس، وصرامة وخبرة، حماةً كفاة، قد صلوا بالحرب وذاقوا سجالها، وشربوا مرار كؤوسها، وتجرعوا غصص درقها، وزبنتهم بتكرار عواطفها، وحملتهم على أصعب مراكبها، وذللتهم بثقاف أودها. ثم انتقهم على عينك، واعرض كراعهم بنفسك، وتوخ في انتقائك ظهور الجلد، وشهامة الخلق، وكمال الآلة. وإياك أن تقبل من دوابهم إلا الإناث من الخيل المهلوبة، فإنهن أسرع طلباً، وأنجى مهرباً، وألين معطفاً، وأبعد في اللحوق غاية، وأصبر في معترك الأبطال إقداماً؛ وخذهم من السلاح بأبدان الدروع، مادية الحديد، شاكة النسج، متقاربة الحلق، متلاحمة المسامير وأسوق الحديد، مموهة الركب، محكمة الطبع، خفيفة الصوغ، وسواعد طبعها هندي، وصوغها فارسيٌ، رقاق المعاطف، بأكفٍ واقية وعملٍ محكم. ويلمق البيض مذهبة ومجردة، فارسية الصوغ، خالصة الجوهر، سابغة الملبس، واقية الجنن، مستديرة الطبع، مبهمة السرد، وافية الوزن كتريك النعام في الصنعة واستدارة التقبيب، واستواء الصوع معلمة بأصناف الحرير وألوان الصبغ، فإنها أهيب لعدوهم، وأفت لأعضاد من لقيهم، والمعلم مخشيٌ محذور، له بديهةٌ رادعة، وهيبة هائلة، معهم السيوف الهندية، وذكور

البيض اليمانية، رقاق الشفرات، مسنونة الشحذ، مشطبة الضرائب، معتدلة الجواهر، صافية الصفائح، لم يدخلها وهن الطبع، ولا عابها أمت الصوغ، ولا شانها خفة الوزن، ولا فدح حاملها بهور الثقل، قد أشرعوا لدن القنا، طوال الهوادي، مقومات الأود، زرق الأسنة، مستوية الثعالب؛ وميضها متوقد، وسنخها متلهب، معاقص عقدها منحوتة، ووصوم أودها مقومة، وأجناسها مختلفة، وكعوبها جعدة، وعقدها حبكة، شطبة الأسنان، مموهة الأطراف، مستحدة الجنبات، دقاق الأطراف، ليس فيها التواء أود، ولا أمت وصم، ولا بها مسقط عيب، ولا عنها وقوع أمنية، مستحقبي كنائن النبل وقسي الشوحط والنبع؛ أعرابية التعقيب، رومية النصول، مسمومة الصوغ، ولتكن سهامها على خمس قبضات سوى النصور، فإنها أبلغ في الغاية، وأنفذ في الدروع، وأشك في الحديد، سامطين حقائبهم على متون خيولهم، مستخفين من الآلة والأمتعة الزاد إلا ما لا غناء بهم عنه....وكل بخزائنك ودواوينك رجلاً ناصحاً أميناً، ذا ورع حاجز، ودين فاضل، وطاعةٍ خالصةٍ، وأمانةٍ صادقةٍ، واجعل معه خيلاً يكون مسيرها ومنزلها ومرحلها مع خزانتك وحولها، وتقدم إليه في حفظها، والتوقي عليها، واتهام كل من تسند إليه شيئاً منها على إضاعته والتهاون به، والشدة على من دنا منها في مسير، أو ضامها في منزل، أو خالطها في منهل. وليكن عامة الجند والجيش – إلا من استخلصت للمسير معها – متنحين عنها، مجانبين لها في المسر والمنزل، فإنه ربما كانت الجولة وحدثت الفزعة، فإن لم يكن للخزائن ممن يوكل بها أهل حفظ لها وذبٍ عنها، وحياطةٍ دونها، وقوةٍ على من أراد انتهابها، أسرع الجند إليها وتداعوا نحوها حتى يكاد يترامى ذلك بهم إلى انتهاب العسكر، واضطراب الفتنة، فإن أهل الفتن وسوء السيرة كثيرٌ، وإنما همتهم الشر، فإياك أن يكون لأحد في خزائنك ودواوينك وبيوت أموالك مطمع أو يجد سبيلاً إلى اغتيالها ومرزأتها إن شاء الله...وليكن في معسكرك المكبرون في الليل والنهار قبل المواقعة، وقومٌ موقوفون يخصونهم على القتال ويحرضونهم على عدوهم، ويصفون لهم منازل الشهداء وثوابهم، ويذكرونهم الجنة ودرجاتها ونعيم أهلها وسكانها، ويقولون: اذكروا الله يذكركم، واستنصروه ينصركم، والتجئوا إليه يمنعكم، وإن استطعت أن تكون أنت المباشر لتعبئة جندك ووضعهم مواضعهم من رأيك، ومعك رجالٌ من ثقات فرسانك ذوو سنٍ وتجربة ونجدة على التعبئة التي أمير المؤمنين واصفها لك في آخر كتابك، فافعل إن شاء الله تعالى.

أيدك الله بالنصر، وغلب لك على القوة، وأعانك على الرشد، وعصمك من الزيغ، وأوجب لمن استشهد معك ثواب الشهداء ومنازل الأصفياء، والسلام عليك ورحمة الله وبركاته».[1]

وكتب سنة تسع وعشرين ومائةٍ.

[1] القلقشندي: صبح الأعشى، 231/10، محمد كرد علي: أمراء البيان، 67/1-91، رسائل البلغاء، 163.

الملحق رقم (04)

الترك و الموروثات[1]

الشخص	تركته من الذهب	تركته من الفضة	أشياء أخرى
الممتلكات الخاصة			
طلحة بن عبيد الله ﷺ	30 مليون دينار	1.2 مليون درهم	عروضا كثيرة
الزبير بن العوام ﷺ	52000دينار	50مليون درهم	/
عبد الرحمن بن عوف ﷺ(ت32هـ)	1.320مليون دينار	/	ألف بعير، 10000شاة، 100فرس
عثمان بن عفان ﷺ (ت35هـ)	84000دينار	/	/
عمرو بن العاص ﷺ (ت43هـ)	45000دينار	2.5 مليون درهم	ضيعة بالطائف بها غلة 10آلاف درهمسنويا وغلته من مصر 100ألف دينار سنويا
زياد بن أبيه(ت53هـ)	100000دينار	6 مليون درهم	ضياع ورباع بسائر العراق
عبد الله بن عبد الملك بن مروان (ت100هـ)	21مليون دينار	/	/
هشام بن عبد الملك (ت125هـ)	700...[2] 11 مليون دينار لخاصته	/	12 ألف قميص، 600 تكة، و يحمل كسوته 700 جمل
المخلفات في بيوت الأموال			
وجد المختار بن أبي عبيد الثقفي حين ظهر بالكوفة في بيت المال سنة 65هـ	7 مليون دينار	/	/
وجد الحجاج في بيت مال عبد الله بن الزبير سنة 73هـ	10 مليون دينار	/	/
أصاب مصعب بن الزبيرفي ولايته للعراقين في خمس سنين	3 مليون دينار	/	/
وجد عبد الملك بن مروان لإبراهيم بن الأشتر النخعي سنة 72هـ	5 مليون دينار	/	/
ترك الحجاج بن يوسف سنة 95هـ في بيت المال بواسط	/	117مليون درهم	900درع حديد، منها 600محبَّسَة موقوفة معونة لمن يقاتل منافقي العراق، و300محبسة موقوفة لمن يقاتل الترك
كان في بيت مال الوليد بن يزيد بن عبد الملك لما قتل سنة 126هـ	47 مليون دينار	/	/
كان لمروان حين قتل في الموصل	4 مليون دينار	70 مليون درهم	/
وجد أبو جعفر في بيت مال يزيد بن عمرو بن هبيرة سنة 132هـ	3.5 مليون دينار	/	وطعاما يكفي عشرين ألف رجل سنة واحدة وقيل سنتين
كان في خزانة أبي العباس السفاح سنة 136هـ	5 مليون دينار	200 مليون درهم	100 ألف دابة وبغل
مات أبو جعفر سنة158هـ وفي بيت ماله شيء لم يجمعه خليفة قط	14 مليون دينار	600 مليون درهم	40 ألف مولى

[1] الرشيد بن الزبير: الذخائر والتحف، 201-214.

[2] كلمة ساقطة من الأصل.

الفهارس

- فهرس الأعلام
- فهرس البلدان والمواقع
- فهرس القبائل والشعوب والفرق
- فهرس المحتويات

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

فهرس الأعلام

ـ أ ـ

إبراهيم النخعي: 50.

إبراهيم بن الأشتر: 8 .125.

إبراهيم بن الوليد: 110. 114. 123. 125.

إبراهيم بن عمر بن عبد العزيز: 113.

إبراهيم بن محمد بن طلحة: 64.

إبراهيم بن محمد بن علي: 131.

إبراهيم بن هشام بن اسماعيل: 67. 99.

إبراهيم بن هشام: 52.

الأبرش الكلبي: 50. 100. 150.

ابن الأثير: 22. 53. 80. 98. 108. 150.

ابن الجوزي: 30. 70. 71.

ابن العماد: 22.

ابن حرملة: 103.

ابن حزم الظاهري: 176.

ابن خلدون: 81. 98. 117. 190. 192.

ابن خياط: 152. 164.

إبن سريج المغني: 97. 100.

ابن سعد: 14.

ابن طباطبا: 14. 30. 110. 115. 117. 124.

ابن عائشة المغني: 97.

ابن عبد ربه: 23. 125.

ابن عذاري: 65. 149. 150.

ابن عساكر: 22. 67. 123. 147. 186.

ابن قتيبة: 29. 120.

ابن كثير: 166.

ابن محرز المغني: 97.

أبو العباس السفاح: 57. 119. 126. 127. 130. 138. 188.

أبو العلاء بن برد بن سنان: 123.

أبو أيوب المورياني: 73.

أبو بكر ﷺ: 2. 64. 65. 138.

أبو بكر بن حزم: 62.

أبو حمزة الخارجي: 51. 56. 127. 132. 136. 140. 160. 165. 166.

أبو صخر الهذلي: 63.

أبو عبيد القاسم: 10. 41.

أبو عبيدة بن الوليد: 116.

أبو عطاء السندي: 128.

أبو علي الأموي: 67.

أبو مسلم الخراساني: 132. 165. 195.

أبو يوسف: 17. 55.

أحمد أمين: 173.

أحمد بن حنبل: 61.

الأحوص: 22.

الأزدي: 75. 129. 139.

أسامة بن زيد التنوخي: 23. 35.

إسحاق عليه السلام: 147.

إسحاق بن طليق: 93.

أسد بن عبد الله: 50. 53. 54. 70. 90. 92.

إسماعيل عليه السلام: 147.

إسماعيل بن عبد الله: 126.

إسماعيل بن عبيد الله: 19.

إسماعيل بن يسار: 48. 174.

إشبداد بن جريجور: 94.

الأشحيذ: 90.

أشرس بن عبد الله السلمي: 42. 90. 91. 92. 122. 154. 155. 156. 157. 170. 171. 199.
الأصفهاني (صاحب الأغاني): 12. 98. 100. 101. 174.
الأوزاعي: 183. 184.
البختري بن مجاهد: 35.

ـ ب ـ

بسطام البيهسي: 163.
بشر بن الوليد: 119.
بشر بن حازم: 138.
بشر بن سلام العبدي: 126.
البلاذري: 5. 25. 38. 40. 44. 46. 50. 58. 72. 73. 74. 80. 82. 84. 87. 108. 110. 116. 121. 128. 190. 192.
بلال بن أبي بردة: 81.
البلخي: 103.
بندلي جوزي: 167.
بهرامسيس: 94.
بهلول بن بشر الشيباني (كثارة): 161. 162.
البهي: 126.
بيكر: 35. 41. 167.

ـ ت ـ

تادرس بن أسطين: 37.
تيوفانس: 68.
ثابت بن نعيم الأزدي: 140.

ـ ج ـ

الجاحظ: 174.
الجراح بن عبد الله الحكمي: 25. 53. 91.
جرجي زيدان: 35.
جرير بن يزيد بن جرير: 112.
جرير: 179. 189. 202.
الجعد بن درهم: 125. 176.
جعفر بن الزبير: 12.
الجنيد بن عبد الرحمن: 72. 92. 152. 161. 192.
الجهشياري: 37. 75. 86. 93. 171.
الجهم بن صفوان: 176.
جوانانبه بن رأس البغل: 80.

ـ ح ـ

الحارث بن شريح: 132. 133. 152. 153. 154.
حبابة: 22.
حبيب بن أبي عبيدة: 65.
الحجاج بن عمير: 100.
الحجاج بن يوسف الثقفي: 6. 8. 15. 16. 24. 78. 91. 93. 132. 171. 183. 195. 199.
الحر بن يوسف: 32. 44. 45. 69. 159. 189.
الحرث الأحول: 86.
حريث بن أبي الجهم: 112.
حسان النبطي: 44. 50. 83. 85.
الحسن البصري: 50. 177.
الحسن بن أبي العمرطة: 90. 155. 156. 157.
الحسن بن علي: 63. 145.
الحسن بن قحطبة: 136.

الحسين بن علي: 97.
حفص بن الوليد: 32.
حمزة بن بيض: 61. 107.
حنظلة بن صفوان الكلبي: 72.

ـ خ ـ

خاقان: 54.
خالد الخارجي: 161.
خالد بن صفوان: 59. 66.
خالد بن عبد الله القسري: 31. 33. 36. 40. 48. 49. 59. 67. 70. 74. 78. 79. 80. 81. 82. 83. 84. 85. 86. 87. 89. 93. 103. 105. 111. 145. 146. 161. 162. 163. 164. 184. 190. 199.
خباب بن الأرت: 66.

ـ د ـ

دانييل دينيت: 170.
داود بن علي بن عبد الله: 49. 140.
دحمان المغني: 97.
درباس بن حبيب: 68.
ديونيسيوس: 44.

ـ ذ ـ

الذهبي: 22. 30.
ذويد: 73.

ـ ر ـ

ربيحة بنت محمد: 24.
الربيع بن سابور: 35.
الربيع بن عمران التميمي: 155.
ربيعة بن عبد الرحمن(ربيعة الرأي): 100.
رجاء بن الأشيم: 114.
الرشيد بن الزبير: 139.
الرقيق القيرواني: 65. 151.

ـ ز ـ

الزبير بن العوام: 8.
الزهري: 17.18. 66. 201.
زياد بن أبيه: 9. 32. 81. 177.
زيد بن علي بن الحسين: 29. 49. 56. 67. 145. 146. 147. 148.

ـ س ـ

سالم الأفطس: 138.
سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب: 66. 68.
سعدة بنت عبد الله: 24.
سعيد بن بهدل الشيباني: 163.
سعيد بن جبير: 50.
سعيد بن عقبة: 35.
سعيد بن هشام: 71.
سلامة: 25.
سلم بن بشر: 126.
سلم بن قتيبة بن مسلم:
سليمان الطيار: 93.
سليمان بن سعد: 23.
سليمان بن عبد الملك: 6. 7. 10. 12. 14. 22.
سليمان بن هشام: 52. 71. 110. 131. 132. 165.
سليمان بن يسار: 62.
سهرب: 154.
سهيل زكار: 152.
سيار بن بشر: 126.

سيد عبد العزيز سالم: 45.
السيوطي: 40.

ـ ش ـ

شاه آفريد: 110.
شيبان الخارجي: 138.

ـ ص ـ

صاحب سرير الذهب: 54.
صبيح الخارجي: 161.
الصحاري بن شبيب: 162.
الصولي: 48.

ـ ض ـ

الضحاك بن زمل: 99. 127.
الضحاك بن عبد الرحمن الأشعري: 5.
الضحاك بن قيس الشيباني: 129. 131. 163. 164. 165. 194. 195.
ضياء الدين الريس: 46.

ـ ط ـ

طارق مولى خالد: 48. 79.
الطبري: 24. 29. 41. 50. 60. 66. 71. 73. 83. 84. 90. 94. 95. 99. 101. 111. 114. 116. 123. 132. 133. 145. 150. 152. 153. 154. 155. 161. 162. 163. 166. 186. 190.
الطرماح: 82.
طروب: 8.
طريح بن اسماعيل الثقفي: 137.
طريف رئيس قبيلة برغواطة: 151.
طويس المغني: 97.

ـ ع ـ

عائشة بنت هشام بن اسماعيل: 28.
عاصم بن عبد الله الهلالي: 92. 152.
عاصم بن عبد الله: 50.
عاصم بن عمر بن قتادة: 19.
العالية: 24.
عباد الرعيني: 160.
العباس بن الوليد: 98. 103. 119. 164.
العباس بن عبد المطلب ﷺ: 141.
عبد الأعلى بن ميمون بن مهران: 127.
عبد الحميد الكاتب: 127. 129.
عبد الحميد بن عبد الرحمن: 9. 17.
عبد الرحمن بن الأشعث: 13. 62.
عبد الرحمن بن الأشعث: 183.
عبد الرحمن بن حبيب الفهري: 127.
عبد الرحمن بن حنبل الكلابي: 100.
عبد الرحمن بن سالم: 136.
عبد الرحمن بن عبد الله: 92.
عبد الرحمن بن نعيم الغامدي: 28.
عبد الرحمن بن نعيم: 192.
عبد الرحمن بن نعيم: 72.
عبد الصمد بن أبان بن النعمان بن بشير: 126.
عبد الصمد بن عبد الأعلى: 38.
عبد العزيز الثعالبي: 193.
عبد العزيز الدوري: 36. 41. 94. 167. 168. 170.
عبد العزيز بن الحجاج: 109. 110. 114. 120. 121. 123.
عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز: 113. 127.
عبد العزيز بن مروان: 7.
عبد العزيز بن هبيرة المعافري: 101.
عبد الله بن أبي عثمان: 126.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

عبد الله بن الزبير: 8. 12. 13. 63. 67.
عبد الله بن الضحاك بن قيس الفهري: 23.
عبد الله بن النعمان الحنفي: 126.
عبد الله بن عبد الملك: 5. 46.
عبد الله بن علي العباسي: 37. 132. 139. 193.
عبد الله بن عمر بن عبد العزيز: 112. 113. 114. 118. 119. 126. 131. 134. 135. 163. 164. 165.
عبد الله بن عمر: 19.
عبد الله بن محمد بن مروان: 129. 130.
عبد الله بن مروان: 194.
عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب: 131. 134. 135.
عبد الله بن يحيى (طالب الحق): 127. 132. 165.
عبد الملك بن محمد بن الحجاج بن يوسف: 100.
عبد الملك بن محمد بن عطية: 127. 166.
عبد الملك بن مروان: 4. 5. 8. 9. 15. 16. 29. 41. 46. 83. 110. 114. 162. 195.
عبد الواحد النضري: 60.
عبد الواحد بن سليمان: 127. 132. 136.
عبد شمس: 67.
عبيد الله بن الحبحاب السلولي: 32. 35. 43. 44. 45. 46. 65. 66. 128. 149. 159.
عبيد الله بن عباس: 112.
عثمان بن الوليد بن يزيد: 100.
عثمان بن عفان ﷺ: 2. 22. 23. 103.
عدي بن أرطأة: 184.
عدي بن حاتم: 64.
عروة بن الزبير: 4.
العسكري أبو هلال: 24. 87.
عطية الأصغر: 140.
عقبة بن زرعة الطائي: 91.
عقيبة اليهودي: 92. 152.
علباء بن منظور الليثي: 60.
علي بن أبي طالب ﷺ: 12. 63. 145.
عمر بن أسيد: 21.
عمر بن الخطاب ﷺ: 2. 8. 14. 16. 17. 22. 23. 31. 63. 84.
عمر بن الغضبان بن القبعثري: 113.
عمر بن الوليد: 119. 146.
عمر بن عبد الحميد: 126.
عمر بن عبد العزيز: 2. 5. 7. 9. 13. 14. 15. 16. 17. 18. 19. 20. 21. 23. 24. 25. 30. 31. 41. 42. 46. 48. 55. 62. 67. 79. 83. 91. 110. 112. 117. 122. 144. 155. 157. 170. 172. 183. 184. 197. 199. 200.
عمر بن عبد الله المرادي: 149.
عمر بن عبيد الله المرادي: 65.
عمر بن هبيرة: 23. 24. 25. 48. 78. 83. 87.
عمران بن صالح: 127.
عمرو بن العاص: 4. 32. 42. 45.
عمرو بن حزم: 9.
عمرو بن مسلم: 192.
عمرو بن مسلم: 72.
عنبسة بن سحيم: 53.
العنزي صاحب الأشهب: 162.
عياض بن غنم الفهري: 4. 16.
عياض بن مسلم: 103.
عيسى بن أبي عطاء: 136.

عيسى بن علي بن عبد الله: 59.

_ غ _

الغريض المغني: 100.
غسان بن عبد الحميد: 37.
غوزك: 90. 156.
غيداء خزنة كاتبي: 41.
غيلان الدمشقي: 182.

_ ف _

فاروق عمر فوزي: 36. 167. 169.
فان فلوتن: 35. 152. 154. 167. 168. 169. 170.
الفراء: 41.
الفرزدق: 78. 179. 202.
فلهاوزن يوليوس: 35. 41. 68. 154. 157. 167. 168. 169. 170.
فهد بن مهدي الحضرمي: 114.
فيروز بن يزدجرد: 110.
فيليب حتي: 36. 167.

_ ق _

القاسم بن عبيد الله بن الحبحاب: 35.
القاسم بن عمر الثقفي: 165.
القاسم بن عمر: 99.
القاسم بن محمد بن القاسم: 100.
القاسم بن محمد: 86.
قبيصة بن المخارق: 64.
قحدم بن أبي سليم بن ذكوان: 35.
قحطبة بن شبيب: 126.
قرة بن شريك: 6.
قطن: 116. 123.
قيس بن هاني العبسي: 117.

_ ك _

كايتاني: 41.
الكبيسي: 86.
كروزويل: 187.
الكندي: 35.

_ ل _

ليارد: 187.

_ م _

مالك بن أدهم: 136.
الماوردي: 41. 87.
محمد أبو زهرة: 147. 177.
محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب: 66.
محمد بن غزان: 112.
محمد بن مروان: 114. 137.
محمد بن نباتة: 112.
محمد بن هشام بن اسماعيل المخزومي: 99.
محمد بن يزيد بن عمر بن هبيرة: 131.
محمد بن يزيد: 29.
محمد بن يوسف: 5.
محمد رسول الله ﷺ: 2. 3. 17. 52. 56. 61. 64. 91. 140. 141. 146. 147. 154. 160. 175. 177. 179.
المختار بن أبي عبيد: 13. 63.
المدائني: 29. 80. 86.
المرتضي صاحب الأمالي: 59.
مروان بن محمد: 52. 54. 100. 101. 106. 114. 116. 120.164. 123. 125. 126. 127. 128. 129. 130. 131. 132.

133. 134. 135. 136. 137. 138.
139. 140. 141. 165. 166. 187.
188. 191. 193. 194.
المسعودي: 22.
مسلم بن سعيد: 53.
مسلمة بن عبد الملك: 22. 29. 52. 59. 191.
مسلمة بن هشام: 38. 39. 71. 98. 103.
مصعب بن الزبير: 63. 125.
مطر بن فيل: 86.
معاوية بن أبي سفيان: 2. 3. 4. 5. 8. 9. 12.
13. 15. 16. 29. 31. 41. 63. 81.
128. 130. 162. 175. 185.
معاوية بن هشام: 52. 71. 97. 99.
معبد الجهني: 182. 183. 184.
معبد المغني: 97. 100.
المعتصم العباسي: 187.
المغيرة بن عطية: 132.
المقدسي: 187.
المقريزي: 44. 45. 46. 57.
المنصور أبو جعفر: 30. 37. 41. 87. 125.
131. 180.
منصور بن جمهور: 111. 112. 126. 138.
164.
منصور بن عمر بن أبي الخرقاء: 94.
منظور بن جمهور: 112.
المهدي المنتظر: 169. 201.
موريس لومبار: 128.
موزل: 187.
موسى بن نصير: 8.
ميسرة المطغري: 72.
ميمون بن مهران: 42. 182.

ـ ن ـ

نافع: 19.
نصر بن سيار: 33. 35. 43. 86. 92. 93.
94. 95. 100. 101. 103. 104. 105.
112. 113. 117. 122. 132. 133.
170. 171. 199. 201.
نصيب المغني: 25. 60.
النضر بن سعيد الحرشي: 163. 164.
النهشلي أبو أبان: 48.

ـ هـ ـ

هارون الرشيد: 55.
هاني بن هاني: 90.
هشام بن عبد الملك: 28. 29. 30. 31. 32.
33. 35. 36. 37. 38. 39. 40. 41. 42.
43. 44. 46. 47. 48. 49. 50. 51. 52.
54. 55. 56. 57. 58. 61. 62. 63. 64.
65. 66. 67. 68. 69. 70. 71. 72. 73.
74. 75. 77. 78. 81. 82. 83. 84. 85.
86. 90. 91. 92. 93. 97. 98. 99.
100. 101. 102. 103. 104. 106.
107. 108. 113. 114. 117. 119.
121. 132. 138. 143. 146. 151.
159. 160. 163. 175. 179. 184.
187. 189. 190. 192. 198. 199.
201. 202.
هشام بن عمرو بن بسطام: 139.
هند الكلبية: 116.
الهيثم بن عدي: 29.

ـ و ـ

وردان: 4.
وزير الخارجي: 78. 162.

الوليد بن عبد الملك: 162. 186. 191.
الوليد بن عروة: 127.
الوليد بن هشام: 133.
الوليد بن يزيد: 28. 38. 39. 60. 61. 97. 98. 99. 100. 101. 102. 103. 104. 105. 106. 107. 108. 109. 110. 111. 115. 116. 119. 120. 121. 122. 126. 137. 138. 143. 145. 150. 151. 175. 177. 184. 187. 199. 200.

ـ ي ـ

يحيى بن زيد بن علي: 147. 148.
يحيى بن نوفل: 80.
يحيى: 48.
يزيد بن أبي مسلم: 24. 25. 29. 149.
يزيد بن المهلب: 25. 62.
يزيد بن الوليد: 107. 108. 110. 111. 112. 113. 114. 115. 116. 117. 118. 119. 120. 121. 122. 123. 124. 125. 126. 130. 133. 136. 165. 184. 200.
يزيد بن حجرة الغساني: 111.
يزيد بن سليمان: 119.
يزيد بن عبد الملك: 20. 22. 24. 25. 28. 30. 33. 38. 48. 55. 62. 73. 97. 155. 197.
يزيد بن عمر بن هبيرة: 126. 128. 188.
يزيد بن عنبسة السكسكي: 108.
يزيد بن منبه: 108.
يعقوب مولى هشام: 58. 192.
اليعقوبي: 23. 57. 88. 97. 119. 124. 133. 147.
يوسف بن عمر: 35. 36. 37. 48. 61. 80. 86. 87. 88. 89. 93. 99. 100. 101. 102. 103. 104. 105. 111. 112. 122. 145. 146. 147. 160. 171. 199.
يوسف بن محمد بن عروة بن عطية: 127.
يوسف بن محمد بن يوسف الثقفي: 99.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

فهرس البلدان والمواقع

ـ أ ـ

أثينا: 182.

إخنا: 45.

أدرح: 3.

أذربيجان: 114. 125. 188. 191.

الأصنام: 151.

الأردن: 47. 71. 75. 110.

أرمينية: 3. 25. 47. 100.

أرمينية: 3. 25. 47. 100. 114. 191.

الاسكندرية: 42.

إفريقية: 19 . 24. 47. 62. 77. 127.
149. 150. 151.

أفشين: 53.

الأندلس: 16. 29. 47. 53. 77.

أنطاكية: 70.

أوربا: 168.

أيلة: 3.

ـ ب ـ

الباب والأبواب: 59.

البحرين: 84. 126.

بخارى: 90. 155. 156. 157.

برقة: 47.

البصرة: 24. 72. 84. 86. 100. 112.
114. 125. 129. 165. 177. 182.
184. 192.

البطائح: 78.

البطيحة: 44.

بغراس: 71.

بلاد الروم: 65.

بلبيس: 65.

بلخ: 70. 90. 152. 154.

بلنجر: 53.

بوشنج: 161.

بوصير: 125.

بيت المقدس: 69.

تنو: 45. 159.

ـ ج ـ

الجبانة: 133.

الجبل: 138.

جربا: 2.

جرجان: 47.

الجزيرة: 3. 4. 28. 47. 114. 123. 129.
125. 140. 163.

جيحان: 71. 188.

ـ ح ـ

الحجاز: 8. 12. 13. 16. 28. 52. 64. 67.
146. 187.

حديثة الموصل: 187.

حران: 128. 129. 187.

حصن المثقب: 70.

حصن بوقا: 70.

حصن قطرغاش: 70.

حصن مرعش: 133.

حصن موزار(مورة): 70.

الحصوص: 71. 188.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

حضرموت: 165.
حمص: 109.
حمص: 37. 47. 100. 101. 110. 119. 131.
الحوف الشرقي: 45. 159.
الحيرة: 79. 11. 162.

ـ خ ـ

خراسان: 7. 12. 28. 33. 35. 37. 42. 43. 47. 50. 72. 77. 86. 90. 91. 92. 93. 94. 95. 100. 101. 103. 104. 105. 112. 113. 117. 126. 131. 136. 143. 147. 148. 152. 153. 154. 155. 157. 161. 167. 169. 170. 194. 195. 199.

ـ خ ـ

دجلة: 79. 83.
درب اللكام: 71.
دمشق: 19. 28. 47. 77. 100. 110. 120. 128. 129. 130. 131. 136. 138. 149. 186.
دهلك: 184.
دورين: 83.
دومة الجندل: 3.

ـ ر ـ

الربض: 70.
رصافة هشام: 74.
الرصافة: 28. 44. 98. 103.
الرقة: 43. 74.
الرملة: 186.
الرها: 16.

ـ ز ـ

زغرزك: 53.
الزيتونة: 28.

ـ س ـ

سجستان: 47. 112. 126.
السغد: 154. 156. 167.
سمرقند: 90. 15. 156. 157.
السند: 7. 4. 112. 126.
السواد: 23. 49. 78. 113. 163. 191.

ـ ش ـ

الشام: 3. 5. 12. 25. 28. 46. 47. 57. 62. 63. 88. 93. 106. 107. 113. 129. 131. 136. 161. 162. 166. 194. 199.
شهرزور: 163.

ـ ص ـ

الصعيد: 114. 125.
صنعاء: 165.
صور: 73.

ـ ط ـ

الطائف: 99.
الطالقان: 154.
طبرستان: 47.
طرانية: 45. 159.
طنجة: 65. 149.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

ـ ع ـ

العراق: 3. 9. 13. 15. 18. 23. 24. 25. 28. 33. 46. 47. 48. 49. 50. 59. 61. 63. 67. 74. 77. 78. 80. 81. 83. 84. 86. 87. 88. 89. 93. 100. 102. 103. 111. 112. 113. 118. 119. 126. 128. 131. 133. 145. 146. 147. 161. 163. 165. 188. 199.

العقبة البيضاء: 71.

عكا: 71. 73.

عمّان: 110.

عين الجر: 132.

ـ ف ـ

فارس: 3. 47.

الفارياب: 152. 154.

فدك: 14.

الفرات: 43. 44. 74. 79. 128. 162. 189.

الفسطاط: 73.

فلسطين: 47. 69. 110. 119.

ـ ق ـ

قبرص: 5. 16. 41. 42.

قريبط: 45. 159.

القسطنطينية: 71.

القطيفة: 74.

قنسرين: 47. 100. 119.

القيروان: 151.

قيسارية هشام: 73.

ـ ك ـ

كرمان: 138.

كفرتوثا: 163.

كناسة الكوفة: 74.

الكوفة:9. 13. 29. 49. 55. 63. 67. 72. 78. 79. 84. 88. 112. 113. 126. 128. 131. 133. 145. 147. 161, 162. 163. 188. 192.

ـ ل ـ

اللان: 53.

اللد: 69.

ليدن: 168.

ـ م ـ

ما بين النهرين: 129.

ما وراء النهر: 42. 47. 90. 133. 152. 154. 167. 199.

محطة زيزياء: 187.

المدائن: 53.

المدينة: 12. 23. 56. 60. 61. 64. 65. 66. 73. 99. 100. 103. 108. 113. 127. 132. 136. 166. 186.

مرعش: 188.

المزة: 120.

مصر: 3. 4. 5. 6. 7. 8. 19. 23. 29. 32. 35. 42. 44. 45. 46. 47. 50. 65. 77. 93. 113. 114. 125. 128. 132. 136. 138. 139. 158.

المصيصة: 70. 71. 75. 187.

مطلوب:71.

مرو: 94. 153. 154.

المغرب: 12. 17. 24. 29. 33. 151.
مقنا: 2.
مكة: 99. 113. 127. 165. 186.
ملطية: 70.
الموصل: 5. 16. 44. 69. 75. 114. 129. 139. 140. 161. 163. 189. 193. 194.

ـ ن ـ

نجد: 64.
النخذ: 152.
نمى: 45. 159.
نهر الجامع: 79.
نهر الرومان: 73.
نهر الزيتون: 43.
نهر الصلح: 79.
نهر المبارك: 78. 83.
نهر المري: 44. 74.
نهر المكشوف: 44. 69.
نهر الهني: 44. 74.
نهر باجرى: 79.
نهر تارمان: 79.
نهر خالد: 79.
نهر سابور: 79.
نهر نوبة: 79.
النيل: 45.

ـ هـ ـ

هراة: 161.
واسط: 25. 112. 141.
همذان: 136.
الهند: 77. 153. 162.

ـ و ـ

وادي القرى: 166.
وادي بيشة: 71.
وادي غضف: 187.
واسط الرقة: 70.
ورثان: 188.

ـ ي ـ

يزيزاء: 107.
اليمامة: 64. 126.
اليمن: 5. 16. 23. 29. 47. 49. 99. 127. 160. 165.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

فهرس القبائل والأمم والفرق

ـ أ ـ

الإباضية: 169.

الأبيقوريون: 181.

الأزارقة: 176.

الأزد: 54.

أسد: 82.

الأشمونيون: 138.

آل أبي بكر: 35.

آل البيت: 56. 67. 145. 147. 167. 169. 175.

آل الزبير: 8.

آل المهلب: 24. 28.

آل عمرو بن حزم: 17.

الأمويون، بنو أمية: 2. 3. 9. 12. 13. 17. 18. 24. 25. 26. 28. 35. 36. 40. 44. 45. 50. 51. 52. 56. 57. 63. 64. 66. 87. 88. 94. 100. 101. 110. 120. 125. 130. 136. 137. 139. 141. 147. 148. 149. 150. 151. 152. 156. 158. 160. 161. 162. 163. 164. 165. 166. 167. 171. 172. 175. 177. 179. 180. 182. 183. 184. 185. 186. 188. 189. 190. 191. 192. 193. 194. 195. 200. 201.

أمية: 172.

الأنصار: 12.

ـ ب ـ

بجيلة: 33.

البربر: 24. 25. 29. 62. 65. 149. 150.

برغواطة: 151.

بلي: 82.

بنو الحارث بن كلب: 35.

بنو الحريش: 35.

بنو العباس: 44. 94. 125. 130. 140.

بنو القعقاع: 100.

بنو القين:162.

بكر بن وائل: 165.

بنو حزم: 138.

بنوحنيفة:126.

بنو تميم: 136. 154.

بنو سلول: 35. 128.

بنو سليم: 194.

بنو شيبان: 35.

بنو ضبة: 155.

بنو عامر: 194.

بنو عمرو بن حزم: 9.

بنو مروان: 71. 110. 141. 192. 193.

بنو معيط: 73.

بنو موسى بن نصير: 50.

بنو نبهان: 138.

بنو نهشل: 93.

بنو هاشم، الهاشميين: 17. 57. 147. 172. 175.

البيزنطيون: 19. 170.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

ـ ت ـ

الترك: 153. 154. 155.

تميم: 82.

ـ ث ـ

ثقيف: 108. 146.

ـ ج ـ

الجبرية: 175. 176. 177. 181. 184. 200.

الجراجمة: 71.

الجهمية: 176.

ـ خ ـ

الخوارج: 13. 62. 131. 149. 160. 161. 163. 164. 165. 174. 175. 195. 200.

ـ ر ـ

ربيعة: 112. 136. 163.

الرواقيون: 181.

الروم: 17. 65. 71. 72. 168.

ـ س ـ

السغد: 90. 92. 155. 156. 157. 158.

السكاسك: 108. 194.

السكون: 194.

ـ ش ـ

الشيعة: 13. 97. 133. 147.

الشعوبية: 172. 173. 174. 201.

ـ ص ـ

الصفرية: 149. 163.

ـ ط ـ

طيء: 138.

ـ ع ـ

العباسيون: 21. 140. 141. 143. 158. 161. 167. 168. 171. 172. 195. 199. 200. 201.

العجم: 156.

العرب: 24. 33. 36. 68. 80. 90. 91. 92. 117. 147. 148. 154. 155. 156. 157. 169. 170. 173. 175. 180. 199.

العلويون: 145. 175.

ـ غ ـ

غطفان: 194.

الغيلانية: 111. 120.

ـ ف ـ

الفرس: 66. 70. 94. 168. 169. 171. 201.

الفرنج: 53.

ـ ق ـ

القبط: 42. 45. 46. 141. 159. 182.

القدرية: 114. 175. 182. 184. 185. 201.

قريش: 12. 68. 165.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

قضاعة: 194.
القيسية: 33. 65. 66. 81. 82. 136.

ـ ك ـ

الكلبية: 33. 82. 140.

ـ م ـ

المؤلفة قلوبهم: 62. 64.
المجوس: 36. 37. 80. 83. 86. 93. 94. 95. 171.
المرجئة: 135. 175.
المسيحية: 181. 182.
المضريون: 95. 133.
المعتزلة: 185.
المهدوية: 201.

ـ ن ـ

نصارى نجران: 16.
النصارى: 5. 6. 36. 49. 69. 80. 83. 86. 94. 95.

ـ هـ ـ

هذيل: 127.

ـ و ـ

الوثنية: 151.

ـ ي ـ

اليمنية: 33. 81. 112. 140.
اليهود: 83. 86. 94. 95.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المصادر والمراجع

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

قائمة المصادر و المراجع

أ- المصادر

1- القرآن الكريم

2- ابن أبي شيبة، عبد الله بن محمد(ت235هـ): **المصنف في الأحاديث والآثار**، الدار السلفية، الهند، 1983.

3- ابن الأثير، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني (ت630هـ): **الكامل في التاريخ**، مراجعة: محمد يوسف الدقاق، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1987.

4- ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن(ت597هـ): **سيرة ومناقب عمر بن عبد العزيز الخليفة الزاهد**، ضبط وشرح وتعليق: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1984.

5- ابن العماد الحنبلي، أبوالفلاح عبد الحي (ت1089هـ): **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، تح: لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، دت.

6- ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي شهاب الدين العسقلاني (ت852هـ): **الإصابة في تمييز الصحابة**، دار الكتاب العربي، بيروت، دت.

7- ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي شهاب الدين العسقلاني (ت852هـ): **تهذيب التهذيب**، تح: ابراهيم الزيبق وعادل مرشد، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1995.

8- ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي شهاب الدين العسقلاني (ت852هـ): **رفع الإصر عن قضاة مصر**، دار الكتاب العربي، مصر، دت.

9- ابن حزم، علي بن أحمد (ت456هـ): **الفصل في الملل والأهواء والنحل**، تح: محمد إبراهيم نصر وآخرون، مكتبة عكاظ، 1982.

10- ابن حزم، علي بن أحمد (ت456هـ): **جمهرة أنساب العرب**، تح: ليفي بروفنسال، دار المعارف، مصر، 1948.

11- ابن خرداذبة، أبو القاسم عبيد الله بن عبد الله (ت 280هـ): **المسالك والممالك**، مطبعة بريل، ليدن، 1889.

12- ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد(ت808هـ): **تاريخ ابن خلدون المسمى: ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر**، تح: خليل شحادة وسهيل زكار، دار الفكر، بيروت، 2000.

13- ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد(ت808هـ): **مقدمة ابن خلدون**، تح: علي عبد الواحد وافي، دار النهضة، مصر، 2006.

14- ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر (ت681هـ): **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، تح: إحسان عباس، دار صادر بيروت، 1968.

15- ابن خياط، خليفة أبو عمرو العصفري البصري (ت240هـ): **تاريخ خليفة بن خياط**، تح: سهيل زكار، دار الفكر، بيروت، 1993.

16- ابن رجب الحنبلي، أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد (ت795هـ): **الاستخراج لأحكام الخراج**، تعليق: عبد الله الصديق، دار المعرفة، بيروت، دت.

17- ابن سلام، أبو عبيد القاسم بن سلام (ت224هـ): **الأموال**، تح:محمد عمارة، دار الشروق، بيروت، ط1، 1989.

18- ابن شبة، أبو زيد عمرالنميري (ت262هـ): **تاريخ المدينة المنورة**، تعليق: علي محمد وندل وياسين سعد الدين بيان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1996.

19- ابن طباطبا، محمد بن علي (ابن الطقطقا): **الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية**، دار صادر، بيروت، دت.

20- ابن عبد الحكم، أبو محمد عبد الله (ت257هـ): **سيرة عمر بن عبد العزيز على ما رواه الإمام مالك بن أنس وأصحابه**، تعليق: أحمد عبيد : مكتبة وهبة، مصر، ط2، 1954

21- ابن عبد الحكم، أبو محمد عبد الله (ت257هـ): **فتوح مصر والمغرب**، الأمل للطباعة والنشر، القاهرة، 1961.

22- ابن عبد ربه، أبو عمر أحمد بن محمد الأندلسي (ت328هـ): **العقد الفريد**، تح: عبد المجيد الترحيني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1983.

23- ابن عذاري المراكشي (كان حيا سنة 712هـ): **البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب**، تح: ج.س.كولان وإ.ليفي بروفنسال، دار الثقافة، بيروت، دت.

24- ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله (ت571هـ): **تاريخ مدينة دمشق، وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل أو اجتاز بنواحيها من وارديها وأهلها**، تح: محب الدين أبو سعيد عمر بن غرامة العمروي، دار الفكر، بيروت، 1995.

25- ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري (276هـ): **عيون الأخبار**، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، 1925.

26- ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري (ت276هـ): **الإمامة والسياسة**، تح: طه محمد الزيني، دار المعرفة، بيروت، دت

27- ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري (ت276هـ): **المعارف**، دار الكتب العلمية، بيروت، 1987.

28- ابن كثير، عماد الدين أبو الفدا إسماعيل بن عمر (ت774هـ): **البداية والنهاية**، تح: عبد الله بن عبد المحسن التركي، هجر للطباعة والنشر، مصر، ط1، 1997.

29- ابن منظور، محمد بن مكرم الأفريقي المصري (ت711هـ): **لسان العرب**، دار صادر، بيروت، ط1، دت.

30- أبو المحاسن، جمال الدين يوسف(ابن تغري بردي) (ت874هـ): **النجوم الزاهرة في أخبار مصر والقاهرة**، تح: إبراهيم علي طرخان، المؤسسة المصرية العامة، مصر، دت.

31- أبو يوسف، يعقوب بن إبراهيم (ت182هـ):**كتاب الخراج** ، دار المعرفة، بيروت، دت.

32- الأزدي، أبو زكريا يزيد بن محمد بن إياس بن القاسم (ت334هـ): **تاريخ الموصل**، تح: علي حبيبة، القاهرة، 1967.

33- الأصفهاني، أبو الفرج علي بن الحسين (ت356هـ): **الأغاني**، دار الفكر بيروت، دت.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

34- الأصفهاني، أبو الفرج علي بن الحسين (ت356هـ): **مقاتل الطالبيين**، تح: السيد أحمد صقر، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، 1949.

35- البكري، أبو عبد الله بن عبد العزيز (ت487هـ): **معجم ما استعجم من أسماء البلاد و المواضع**، تح: جمل طلبة، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998.

36- البلاذري، أحمد بن يحي بن جابر (ت279هـ): **جمل من أنساب الأشراف**، تح: سهيل زكار ورياض زركلي، دار الفكر، بيروت، ط1، 1996.

37- البلاذري، أحمد بن يحي بن جابر(ت279هـ): **فتوح البلدان**، مطبعة الموسوعات، مصر، ط1، 1901.

38- البلخي، أبو زيد أحمد بن سهل: **البدء والتاريخ**، باريس، 1916.

39- البيهقي، أبو بكر احمد بن الحسين بن علي (ت458هـ): **السنن الكبرى**، دار الفكر، دمشق، دت.

40- الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر (ت255هـ): **البيان والتبين**، تح: عبد السلام محمد هارون، مطبعة لجنة التأليف و الترجمة والنشر، القاهرة، 1960.

41- جرير، بن عطية الخطفي(ت114هـ): **ديوان جرير**، دار بيروت، 1978.

42- الجهشياري، أبوعبد الله محمد بن عبدوس (ت331هـ): **الوزراء والكتاب**، مطبعة عبد الحميد أحمد حنفي، مصر، ط1، 1938.

43- الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله(ت626هـ): **معجم البلدان**، دار صادر، بيروت، 1977.

44- الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان (ت748هـ): **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**، تح: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط2، 1990.

45- الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان (ت748هـ): **سير أعلام النبلاء**، تح: شعيب الأرناؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط.1، 1981.

46- الرشيد بن الزبير(ت ق5هـ): **الذخائر والتحف**، تح: محمد حميد الله، دائرة المطبوعات والنشر، الكويت، 1959.

47- الرقيق القيرواني (ق5هـ): **تاريخ افريقية والمغرب**، تح: المنجي الكعبي، رفيق السقطي تونس، دت .

48- الزبير بن بكار (ت256هـ): **الأخبار الموفقيات**، تح: سامي مكي العاني، مطبعة العاني، بغداد، 1972.

49- الزبيري، المصعب بن عبد الله (ت236هـ): **نسب قريش**، تعليق: ليفي بروفنسال، دار المعارف، مصر، دت.

50- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن أبو بكر (ت911هـ): **الخصائص الكبرى، أو كفاية الطالب اللبيب في خصائص الحبيب**، تح: محمد خليل هراس، دار الكتب الحديثة، مصر، دت.

51- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن أبو بكر (ت911هـ): **تاريخ الخلفاء**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 2005.

52- الشهرستاني، أبو الفتح محمد بن عبد الكريم (ت548هـ): **الملل والنحل**، تعليق: أحمد فهمي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، 1992.

53- الصفدي، صلاح الدين بن أيبك (ت764هـ): **الوافي بالوفيات**، تح: أحمد الأرناؤوط وتزكي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 2000

54- الطبري، أبوجعفر محمد بن جرير (ت310هـ): **تاريخ الطبري، أو تاريخ الرسل والملوك**، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ط2، 1927.

55- عبد الجبار المعتزلي، أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد (ت415هـ): **فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة**، تح: فؤاد سيد، ط2، الدار التونسية، تونس، 1986.

56- عبد الملك بن حبيب السلمي (ت238هـ): **كتاب التاريخ**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1999.

57- العسكري، أبو هلال (ت395هـ): **الأوائل**، تح: محمد السيد الوكيل، دار الفكر المدني، طنجة، 1966.

58- الفرزدق، همام بن غالب بن صعصعة (ت114هـ): ديوان الفرزدق، دار بيروت، بيروت، 1980

59- قدامة بن جعفر: **الخراج وصناعة الكتابة**، تح: محمد حسين الزبيدي، دم، دت.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

60- القزويني، زكريا محمد بن محمود: **أثار البلاد وأخبار العباد**، دار صادر، بيروت، 1960.

61- قطب الدين الحنفي (ت988هـ): **تاريخ المدينة**، تح: محمد زينهم محمد عزب، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 1995.

62- القلقشندي، أحمد بن عبد الله (ت821هـ): **صبح الأعشى و صناعة الإنشاء**، دار الكتب السلطانية، القاهرة، 1916.

63- القلقشندي، أحمد بن عبد الله (ت821هـ): **مآثر الإنافة في معالم الخلافة**، تح: عبد الستار أحمد فراج، مطبعة حكومة الكويت، الكويت، 1964.

64- الكندي، محمد بن يوسف (ت350هـ): **كتاب الولاة و كتاب القضاة**، مطبعة الآباء اليسوعيين، بيروت، 1908.

65- الكندي، محمد بن يوسف (ت350هـ): **ولاة مصر**، تح: حسين نصار، دار صادر، بيروت، 1959.

66- مؤلف مجهول: **أخبار مجموعة**، مطبع ربندنير، مجريط، 1867.

67- مالك بن أنس (ت150هـ): **الموطأ**، دار الأفاق الجديدة، بيروت، 1985.

68- الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب (ت350هـ)، **الأحكام السلطانية والولايات الدينية**، تح: أحمد مبارك البغدادي، دار ابن قتيبة، الكويت، ط1، 1989

69- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت285هـ): **الكامل في اللغة و الأدب**، مطبعة مصطفى محمد، مصر، 1936.

70- المرتضى، علي بن الحسين الموسوي العلوي (ت436هـ): **أمالي المرتضي**، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتاب العربي، بيروت، ط2، 1967.

71- المسعودي، أبو الحسن علي بن الحسين (ت 346هـ): **مروج الذهب ومعادن الجوهر** ،تح:محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر، د م، دت.

72- المقدسي، شمس الدين أبو عبد الله محمد (ت380هـ): **أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم**، دار الكتب العلمية، بيروت، 2003.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

73- المقريزي، تقي الدين أبو العباس أحمد بن علي (ت845هـ): **المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار**، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط2، 1987.

74- المقريزي، تقي الدين أبو العباس أحمد بن علي (ت845هـ): **النزاع والتخاصم فيما بين بني أمية وبني هاشم**، تعليق: صالح الوردان، مطابع سجل العرب، القاهرة، دت.

75- المقريزي، تقي الدين أبو العباس أحمد بن علي (ت845هـ): **النقود الإسلامية**، مطبعة الجوائب، قسنطينة، 1881.

76- النويري، شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب: **نهاية الأرب في فنون الأدب**، مطابع كوستا توماس، القاهرة ، دت.

77- اليعقوبي، أحمد بن إسحاق بن جعفر (ت292هـ): **البلدان**، مطبعة بريل، لندن، 1892.

78- اليعقوبي، أحمد بن إسحاق بن جعفر (ت292هـ): **تاريخ اليعقوبي**، دار صادر، بيروت، دت.

79- اليعقوبي، أحمد بن إسحاق بن جعفر (ت292هـ): **مشاكلة الناس لزمانهم وما يغلب عليهم في كل عصر**، تح: محمد كمال الدين غز الدين، دار عالم الكتب، القاهرة، دت.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

ب-المراجع

1- الدراسات العربية

2-إبراهيم بيضون: **تكون الاتجاهات السياسية في الإسلام الأول من دولة عمر إلى دولة عبد الملك**، دار إقرأ، بيروت، ط1،1985.

3-أحمد الشايب: **تاريخ النقائض في الشعر العربي**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1954.

4-أحمد أمين: **ضحى الإسلام**، دار الكتب العلمية، بيروت، 2004.

5-أحمد زكي صفوت: **جمهرة خطب العرب في عصور العربية الزاهرة**، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، 1933.

6-بندلي جوزي: **من تاريخ الحركات الفكرية في الإسلام**، دار الفكر، بيروت، دت.

7-جرجي زيدان: **تاريخ التمدن الإسلامي**، دار مكتبة الحياة، بيروت، دت.

8- حسن أحمد محمود: **الكندي المؤرخ وكتابه الولاة والقضاة**، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، دت.

9-حسين عطوان: **الأمويون والخلافة**، دار الجيل، عمان، ط1، 1986.

10- حسين عطوان: **سيرة الوليد بن يزيد**، دار المعارف، القاهرة، دت.

11- حسين مؤنس: **أطلس تاريخ الإسلام**، الزهراء، القاهرة، ط1، 1987.

12- حسين مؤنس: **فجر الأندلس**، الدار السعودية للنشر والتوزيع، جدة، ط2، 1985.

13- حمدي شاهين: **الدولة الأموية المفترى عليها، دراسة الشبهات ورد المفتريات**، دار القاهرة، مصر، 2001.

14- خليل داود الزرو: **الحياة العلمية في الشام في القرن الأول والثاني للهجرة**، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1971.

15- خير الدين الزركلي: **الأعلام**، دار العلم للملايين، بيروت، ط5، 1980.

16- سيد عبد العزيز سالم: **تاريخ الدولة العربية**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، دت.

17- سيدة إسماعيل كاشف: **الوليد بن عبد الملك**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2005.

18- شاكر مصطفى: **التاريخ العربي والمؤرخون**، دار العلم للملايين، بيروت، ط2، 1979.

19- صفاء حافظ: **ضياع بني أمية في عصر الخلافة**، مكتبة الإسكندرية، مصر، 1991.

20- عبد الحليم عويس: **بنو أمية بين السقوط والانتحار**، دار الصحوة، 1987.

21- عبد الحي شعبان: **صدر الإسلام والدولة الأموية**، الأهلية للنشر و التوزيع، بيروت، 1978.

22- عبد الرحمن بدوي: **موسوعة المستشرقين**، دار العلم للملايين، بيروت، ط3، 1993.

23- عبد العزيز الثعالبي: **سقوط الدولة الأموية وقيام الدولة العباسية 132هـ/750م**، تح: حمادي الساحلي، دار الغرب الاسلامي، بيروت، ط1، 1995.

24- عبد العزيز الدوري: **العصر العباسي الأول**، دار الطليعة، بيروت، ط3، 1997.

25- عبد العزيز الدوري: **أوراق في التاريخ والحضارة**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 2007.

26- عبد العزيز الدوري: **تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط3، 1995.

27- عبد العزيز الدوري: **مقدمة في تاريخ صدر الإسلام**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2005.

28- عبد المجيد محمد صالح الكبيسي: **عصر هشام بن عبد الملك**، مطبعة سلمان الأعظمي، بغداد، 1975.

29- عطية فياض: **فقه المعاملات المالية مع أهل الذمة**، دار النشر للجامعات، مصر، ط1، 1999.

30- علي سامي النشار: **نشأة الفكر الفلسفي في الاسلام**، ط7، دار المعارف، القاهرة، 1978.

31- عمر رضا كحالة: **معجم قبائل العرب القديمة والحديثة**، دار العلم للملايين، بيروت، ط2، 1968.

32- عمر طوسون: **مالية مصر من عهد الفراعنة إلى الآن**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2000.

33- غيداء خزنة كاتبي: **الخراج منذ الفتح الإسلامي حتى أواسط القرن الثالث الهجري، الممارسات و النظرية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994.

34- فاروق عمر فوزي: **الثورة العباسية**، دار الشروق، الأردن، 2001.

35- فاروق عمر فوزي: **تاريخ العراق في عصور الخلافة العربية الإسلامية 1-656هـ**، مكتبة النهضة، ط1، دت.

36- فريد رفاعي: **عصر المأمون**، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط3، 1928.

37- قطب إبراهيم محمد: **السياسة المالية لعمر بن عبد العزيز**، الهيئة المصرية للكتاب، مصر، 1988.

38- محمد أبو زهرة: **الإمام زيد حياته عصره وآراءه وفقهه**، دار الفكر العربي، القاهرة، دت.

39- محمد أبو زهرة: **تاريخ المذاهب في السياسة والعقائد وتاريخ المذاهب الفقهية**، دار الفكر العربي، القاهرة، دت.

40- محمد ضياء الدين الريس: **الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية**، دار الأنصار، القاهرة، ط4، 1977.

41- محمد عمارة: **شخصيات لها تاريخ**، دار السلام، مصر، 2006.

42- محمد فرقاني: **السياسة المالية للخليفة عمر بن عبد العزيز على ضوء رسائله**، مكتبة إقرأ ودار هاء، قسنطينة، 2008.

43- محمد كرد علي: **أمراء البيان**، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1937.

44- محمد كرد علي: **رسائل البلغاء**، دار الكتب العربية الكبرى، مصر، 1913.

45- ناجي حسن: **ثورة زيد بن علي**، الدار العربية للموسوعات، 2000.

46- نبيه عاقل: **تاريخ خلافة بني أمية**، دار الفكر، دمشق، ط3، 1975.

47- نجدة خماش: **الإدارة في العصر الأموي**، دار الفكر، دمشق، ط1، 1980.

48- يوسف العش: **تاريخ عصر الخلافة العباسية**، دار الفكر، دمشق، 1996.

الدوريات

1-فؤاد عبد الله العمر: **التطور التاريخي لفريضة الزكاة والتحديات التي واجهتها منذ عصر الرسول إلى العصر الأموي**، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، ع36، الكويت، ديسمبر1998.

2-فالح حسين: **مشاركة العناصر غير العربية في الجيش والإدارة**، بحث ضمن كتاب: دراسات تاريخية مهداة إلى عبد العزيز الدوري، الجامعة الأردنية، 1995.

3-محمد عثمان شبير: **الزكاة والضرائب في الفقه الإسلامي**، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت، ع 29، 1996.

الرسائل الجامعية

1-محمد فرقاني: **رسائل عمر بن عبد العزيز جمعا ودراسة وتحقيقا**، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الإسلامي، إشراف: غازي مهدي جاسم الشمري، قسم التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2003.

2-نجيب بن خيرة: **الخراسانيون ودورهم السياسي والعلمي في العصر العباسي الأول**، مذكرة ماجستير، معهد الحضارة الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 1995.

الأنترنت

1-محمد ضيف الله بطاينة: **الجبر والحفاظ على الملك في موقف بني أمية من القدرية**، الأنترنت.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

2- الدراسات الاستشراقية

1- ج.ليفي دللافيدا، مادة«بنوأمية»، **دائرة المعارف الإسلامية**، تر: أحمد الشنيناوي وآخرون، وزارة المعارف العمومية، مصر، دت.

2- دانييل دينيت : **الجزية والإسلام**، مؤسسة فرانكلين، بيروت، **1959**.

3- فالتر هانتس: **المكاييل والأوزان والإسلامية وما يعادلها في النظام المتري**، تر: كامل العسيلي، منشورات الجامعة الأردنية، عمان ، **1970**.

4- فان فلوتن: **السيطرة العربية والتشيع والمعتقدات المهدية في ظل خلافة بني أمية**، تر: إبراهيم بيضون، دار النهضة العربية، بيروت، **1996**.

5- ماليز روثقن: **الأطلس التاريخي للعالم الإسلامي**، تر: سامي كعكي، أكاديميا، بيروت، **2007**.

6- موريس لومبار: **الإسلام في مجده الأول القرن 8-11م**، تر: إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، **1979**.

7- هاملتون جب: **دراسات في حضارة الإسلام**، دار العلم للملايين، بيروت، ط3، **1979**.

8- ول ديورانت: **قصة الحضارة**، تر: محمد بدران، الإدارة الثقافية، القاهرة، **1972**.

9- يوليوس فلهاوزن: **تاريخ الدولة العربية من ظهور الاسلام إلى نهاية الدولة الأموية**، تر: محمد عبد الهادي أبو ريدة، راجعه: حسين مؤنس، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، **1968**.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

فهرس المحتويات

المقدمة.....أ
الفصل التمهيدي: السياسة المالية قبل هشام.....01
أولا: مساوئ السياسة المالية للأمويين الأوائل.....02
ثانيا: إصلاحات عمر بن عبد العزيز المالية.....14
ثالثا: يزيد بن عبد الملك و الأموال.....22
الفصل الأول: هشام بن عبد الملك بين إرث الماضي و الرؤية الجديدة.....26
أولا: سياسة هشام في جمع وإنفاق الأموال.....27
أ-السياسة الإدارية لهشام 30
ب-السياسة الإيرادية لهشام.....39
1- الجزية و الخراج.....40
2- هدايا النيروز و المهرجان.....47
3- المكس.....47
4- فضل مابين الوزنين.....47
5- المصادرات.....48
6- الصدقات.....49
7- الغنائم.....51
8- رسوم إضافية.....53
جـ-السياسة الانفاقية لهشام.....55
1- العطاء.....57
2- نفقات الزكاة.....62
3- الإنفاق على العلماء و أبناء الصحابة.....64
4- إعانة الناس بالأموال.....66
5- النفقات على المشاريع العامة 67
6- الإنفاق على الحملات العسكرية.....70
د-أموال هشام.....72

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

ثانيا: السياسة المالية لأهم ولاة هشام 76
أ-خالد بن عبد الله القسري 77
ب-يوسف بن عمر 84
جـ-ولاة خراسان 88
الفصل الثاني: الفتنة الثالثة وسياسة المال..... 93
أولا: الوليد بن يزيد وسياسة المال..... 94
أ- إدارته الماليـــة..... 96
ب_ إيرادات الوليد..... 99
جـ- نفقات الوليد..... 102
ثانيا: السياسة المالية ليزيد بن الوليد..... 106
أ- السياسة الإدارية ليزيد..... 107
ب- نفقات يزيد..... 111
جـ- إيرادات يزيد..... 117
ثالثا: السياسة المالية لآخر خلفاء بني أمية 119
مروان بن محمد 121
أ- السياسة الإدارية لمروان 122
ب- السياسة الإنفاقية لمروان..... 127
العطـــــاء..... 132
مروان والشعراء..... 133
جـ- السياسة الإيرادية لمروان 134
أعداء الأمويين والمال 136
الفصل الثالث: آثار السياسة المالية..... 138
أولا: الآثار السياسية للسياسة المالية الأموية..... 139
1- ثورة زيد بن علي 139
2- ثورة البربر في شمال إفريقيا..... 143
3- ثورة الحارث بن شريح..... 146
4- ثورة السّغد 149
5- انتقاض القبط بمصر 153

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

6- ثورات الخوارج.....154
7- الثورة العباسية 156
ثانيا: أثر السياسة المالية في ظهور التيارات الفكرية.....168
1-المال والشعوبية.....168
2-الأمويون والجبر.....170
3-المال والقدر 176
ثالثا: أثر السياسة الانفاقية على العمارة.....180
رابعا: أثر السياسة المالية في الحياة الاقتصادية.....184
خامسا: أثر السياسة المالية على الجانب العسكري.....185
الخاتمة.....190
الملاحق.....194
قائمة المصادر المراجع.....203
الفهارس.....212

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية